

مليم جنية

٢٠٠٠

محمدي الزيات

دراسة في

الاستراتيجية المصرية

١٩٤٥ - ١٩٨٥

Bibliotheca Alexandrina
0159140

بحی الزیاد

الاسیر بحیة المصرة

١٩٤٥ - ١٩٨٥

الفاشر
دار النهضة العربیة
٣٤ طبع عبر القال ثروت

((اهداء))

الى كل عقل عربى يعى ... ويدرس ... ويحطل ...
الى جيش مصر ... درع العروبة ... وسيف العدل ...
الى جيل ٢٣ يوليو انصافا ... والى جيل اكتوبر املا ...
الى براعم ما بعد اكتوبر ... غرسى الماضى ونبت المستقبل

يحيى الزيات

((مقسمة))

عندما أوقفت الحرب العالمية الثانية رحاها كان ذلك إيذانا ببدء مرحلة جديدة في العالم كله ، وفي مصر ما أن تحققت الثورة وامت استقلالها حتى تحررت ارادتها وبذا تكونت الخطوط الأولى للاستراتيجية القومية المصرية .

وهذا الكتاب محاولة لالقاء الضوء على ميلاد وتكوين هذه الاستراتيجية .. لذا فقد عني أن أتجنب أي سرد تاريخي ، حيث أن المقصد ليس إلا إبراز خطوط الاستراتيجية من خلال سير الأحداث . ولهذا الغرض كذلك كان تناول الموضوعات مجردة من الجزئيات والتفاصيل مركزا على الإطار العام وعمق الحدث وآثاره الاستراتيجية .

ولم يتبن الكتاب أي وجهة نظر محددة في أي من القضايا التي أثرت فيه وليس من شأنه ذلك إذ أن الهدف هو الدعوة إلى النظرة الموضوعية دون الانفعالية عند تقييم أي مخطط استراتيجي قومي لمصر .

ومع مراعاة البساطة في الأسلوب فقد كان التناول أقرب ما يمكن إلى الأسلوب العلمي دون الأسلوب الإنشائي والروائي مع المحافظة على تجنب ذكر الأرقام والتواريخ والتفاصيل مع ذلك ، حتى لا تتوه الفكرة العامة من الكتاب .

وأكثر من تساؤل طرح نفسه عند اختيار أسلوب عرض الأحداث ... وعلى سبيل المثال ، فهل يتم تناول استراتيجية مصر السياسية ثم الاقتصادية الاجتماعية ثم العربية وهكذا بحيث تتولد وحدة الموضوع أم يتم تناول هذه الاستراتيجيات بالتتابع خلال فترات زمنية محددة كالخمسينات والستينات ، وبذا يتحقق التفاعل المشترك والمتشابه للأحداث .

وقد استقررت على اعتماد الأسلوب الأخير من جهة لأن كل هذه الاستراتيجيات - التي قد تبدو مستقلة - هي في حقيقتها مؤثرة ومتأثرة كل بالآخرى خلال فترة وفوق الأحداث بحيث تنتفي بواعثها ونتائجها ما لم تطرح في فترة الإطار الزمني الذي جرت فيه أو تضطر إلى تكرار هذه الأمور عند معالجة كل موضوع ، الأمر الذي يجعل التكرار مملا .

ومن جهة أخرى لان الدول عند التخطيط الاستراتيجي القومي قد درجت على اتباع أسلوب التخطيط المرحلي الموقوت بهذه الفترات الزمنية وبذلك يكون العرض أكثر اقترابا من الواقع .

ومثال ثان عرض عند تناول استراتيجية مصر تجاه القضية العربية الاسرائيلية ... جاء في صورة تساؤل عن الموضع المنطقي الأكثر ملاءمة لمعالجة ذلك الموضوع . هل يطرح مستقلا أو كجزء من استراتيجيتنا العربية باعتبار المعيار الجغرافي الاستراتيجي أم كجزء من استراتيجيتنا الدولية باعتبار البواعث والقوى الحقيقية التي تكمن وراء هذا الصراع الاقليمي .

كذلك كان ترتيب تناول الموضوعات مثارا لمناقشة صامته فهل نبدا مثلا باستراتيجية التنمية في مصر باعتبارها أولا واخيرا الهدف الرئيسي ام نتناول الموضوعات باقرب ما يمكن الى ترتيب وقوعها الزمني فنقدم بذلك استراتيجيتنا تجاه القضية المصرية البريطانية ثم نتطور بما تلاها .

وعلى أية حال فكل ما أرجوه ان أكون قد اقتربت أكثر ما يمكن من تصوير سترات تخطيطية زمنية محددة مع تحليل أحداثها الاستراتيجية تحليلا كليا مبسطا وخاليا من التفاصيل لامكان استخلاص النتائج السليمة معنيا القارئ من المعاناة التي لابد ان يواجهها أي كاتب .

والمكتبة المصرية - كحقيقة ملموسة - فقيرة جدا في هذا المجال من البحث وهو أمر يجدر ان يسارع كل ذي امكانية سواء في الترجمة أو التأليف أو النشر الى ملافاته ليس فقط تمشيا مع روح العصر بل لأن في ذلك مصلحة حقيقية لمصر ولامكان تكوين جيل أكثر علمية وواقعية في هذا الصدد .

وأرجو ان التمس العذر ان كنت قد قصرت عن الهدف نظرا لحداثة الموضوع مع خطورته وجدته .

يحیی الزیات

عن الاستراتيجية

« الاحتفاظ بحرية التصرف خلال الصراع ...
مع حرمان الخصم من هذه الحرية »

تكتسب الاستراتيجية اسمها من اللفظ اليوناني القديم
(ستراتيغوس) بمعنى القائد . فهي إذن - بنص التعريف - فن
القيادة ، لذا فالاستراتيجية العسكرية تعنى « الخطط العامة التي
توضع لاحتراز أهداف رئيسية » من حيث أن القيادة هي المعنية
أساساً بوضع الخطط .

ومع ذلك فليس يكفي أن توضع الخطط الجيدة ويسوء
التنفيذ - لذا قد يبدو من الملائم أن يضاف على التعريف السابق
« مع إدارة الصراع المسلح في هذا الصدد » .

ولسوف نطرح بعض التعريفات العامة في الاستراتيجية طبقاً
للنظريات المختلفة لتبدو المقارنة أمام القارئ أكثر وضوحاً .

ففي النظرية الاوربية لدينا ثلاثة من اعلام الاستراتيجية من
المدرسة التقليدية والمعاصرة - والحديثة لكل منهم مفهومه
وتعريفه .

كلاوزفيتز - وعنده « هي فن اعداد المارك أو الخطة العامة
لعملية عسكرية كاملة » .

ليدل هارت - وعنده « هي فن تنظيم وتوزيع الوسائل
العسكرية بقصد تحقيق أهداف سياسية » .

بوفر - وعنده « هي دياكتيكية الارادات المتقابلة التي
تستخدم القوة في رفض ما ينشأ بينها من نزاع » .

أى أنها (فن استخدام القوة العسكرية وغير العسكرية - فى
سبيل تحقيق هدف معين) •

فلو نشب صراع بين طرفين واستخدم كل منهما القوة لفض
هذا النزاع فان استراتيجية أى طرف منهما تعنى كيفية استخدامه
للقوة خلال الصراع لأجل الاحتفاظ بحرية التصرف خلال الصراع
المسلح وحرمان عدوه من هذه الحرية •

أما الفكر الاستراتيجى الأمريكى فيمكن تلخيصه - الى
ما قبل عصر الاستراتيجية الذرية - فى نظريتين بنيتا على أسس
جيوبوليتيكية : -

- نظرية ما هان وتعنى « بالسيطرة على البحار » والمحافظة على
الحصار البعيد أو التطويق •

- ونظرية مكندر وتعنى بالسيطرة على « قلب اليابسة
Heart Land » أو ما يمكن أن يحدد جغرافيا فى منطقة
سهول أوروبا والشرق الاوسط مثلا •

ولقد ظل ذلك الفكر سائدا حتى قلب السلاح النووى
الأوضاع ، فعندما كانت الولايات المتحدة منفردة بالتفوق فى ذلك
المجال عرفت نظرية « الانتقام العنيف Massive Retaliation »
وكان مهندسها فوستر دالاس والذى بنى عليها تفرعة سياسة
« حافة الحرب » •

ولكن بتواجد التوازن النووى والخوف من أن يعنى تطبيق
تلك النظرية ببساطة زوال الحضارة البشرية كلها فقد سارع ماكسويل
تايلور - فى ذلك الوقت رئيس الأركان الأمريكى - الى تخريج
نظرية أخرى أسماها « الرد المرن Flexible Response

بمعنى أن ينحصر نطاق الرد على فعل ما بقدر ونوعية الفعل مع التدرج في الهجوم الانتقامي .

وفي ضوء هذه النظرية الأخيرة نشطت مرة أخرى الاسلحة التقليدية فيما عرف باسم «الحرب المحدودة» و «الحرب المحلية» ♦

وفي المقابل - عرفت استراتيجية حرب العصابات والتي يعتبر من أقطابها ماوتسى تونج والجنرال جياب في الهند الصينية ♦

وقد وضع ماو ٦ قواعد للاستراتيجية العسكرية وهي : -

- ١ - التراجع أمام العدو والتقدم تراجعاً بطيئاً منظماً ♦
 - ٢ - التقدم اذا تراجع العدو ♦
 - ٣ - في الاستراتيجية اعتبر نسبتك الى العدو ١ : ٥
 - ٤ - في التكتيك اعتبر دائماً نسبتك الى العدو ٥ : ١
- يلائم حرب العصابات

٥ - يجب أن يكون تموين الجيش بالمعدات والاسلحة من الغنائم التي تحصل عليها من العدو ♦

٦ - تضامن تام وعميق بين الشعب والجيش ♦

وواضح أن هذه الاسس تلائم استراتيجية حرب العصابات أو الاستراتيجية الغير مباشرة ♦

وبعد أن شاع استخدام اللفظ في القاموس العسكى انتقل الى الاستعمال في القاموس العام فأصبحت الاستراتيجية في معناها الواسع تدل على « سياسة طويلة الاجل للوصول الى هدف أو عدة أهداف محددة باستخدام أفضل الوسائل المتاحة » ♦

وهي بذلك يمكن أن تكون سياسة « دبلوماسية أو عسكرية أو اقتصادية أو معنوية » بحيث تستخدم الدولة في الوصول الى الهدف

أو الاهداف المنشودة خلال الفترة المقررة وبالوسائل المتاحة .

وحيث أن الصراعات الحربية أو السياسية أو الاقتصادية أو المعنوية هي نتيجة تصادم استراتيجيات مختلفة ، لذا فإن الخطط الاستراتيجية في حركة مستمرة دائبة متأثرة بالهدف والتفاعل بين القوى المحلية والاقليمية والعالمية - فالقوى المحيطة بدولة ما اما قوى معادية واما دول صديقة . أما الدول المحايدة فهي في حقيقتها اما حلفاء محتملون أو أعداء محتملون لاحد طرفي الصراع وعلى الخطط الاستراتيجية أن تتغير لتواجه دخول أحد المحايدين حليفا أو معاديا ، بحيث ترسم الخطط العسكرية والاقتصادية والديبلوماسية والمعنوية الدعائية لمواجهة كل موقف طارىء .

وعلى سبيل المثال ، فالخطة الاستراتيجية العسكرية الناجحة لدولة ما هي التي تستطيع أن تكسب هدفها دون اطلاق رصاصة واحدة .

والختيار دولة لأسلوب التنمية الرأسالية مثلا قد يثير الاستراتيجيات الشيوعية والعكس صحيح ، واعتماد دولة لخطط دعائي معين قد يؤدي الى صراع مسلح مع الدولة المضارة بهذه الدعاية في معنوياتها وهكذا .

سنجد الحلقة متكاملة اذن بين الاستراتيجية في مفهومها الشامل عسكريا واقتصاديا ومعنويا حتى انه لتزول الفواصل في أحيان كثيرة .

وذلك كان السبب الاساسي في أن الاستراتيجية أصبحت مفهوما شاملا يعنى في حقيقته « فن إدارة الصراع للوصول الى هدف محدد عسكريا وسياسيا وديبلوماسيا واقتصاديا ومعنويا » .

وفي ضوء ذلك سوف تقدم الصفحات التالية .

ميراث الاربعينات

« لم ترث مصر من الاميراطورية البريطانية في الأربعينات ..
الا الدم والمشاكل »

تركيبة توازنات اقليمية

في تاريخ الشعوب ، توجد فواضل زمنية قاطعة يرجع اليها في تحديد مسارات الشعوب والتاريخ لحركاتها ... ومن هذه التواريخ الفاصلة عام ١٩٤٥ حيث ختمت البشرية حربها العالمية التي شمل مسرحها أكثر من قارات ثلاث بشعوبها ومصالحها وجيوشها لتبدأ البشرية الفترة الثانية من الاربعينيات بمواجهة مشاكل السلام أو ما تخلف عن مشاكل الحرب .

وفيما يتعلق بمصر فإن الفترة الثانية من أربعينيات هذا القرن قد بدأت لا تنتهى مصر مشاكلها ، بل لتستأنف صراعها من أجل هدفها السياسى الذى منه كانت كل تحركاتها واليه كانت تنهى وتعود ، ذلك هو تحرير مصر من قوات الاحتلال البريطانى كمظهر من مظاهر رفع الضغط السياسى والعسكرى عن الارادة المصرية لتتمكن من تشكيل اقتصادها وحركتها الاجتماعية والسياسية بالتشكيل الملائم لمصالح شعبها ووفق الارادة المصرية الخالصة .

لقد ظلت مصر منذ سنة ١٨٨١ عام الحركة العرابية وحتى سنة ١٩٥٤ على وجه التحديد ، أى ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن ، تتحرك فى اتجاه واحد مستقيم هو مصر - بريطانيا ، حلا لمشكلة مصر وحدها ، لم يكن تمثيلنا الدبلوماسى ولا اشتراكنا فى الحرب العالمية الاولى ولا حيادنا فى الحرب العالمية الثانية تحت شعار تجنّب مصر ويلات الحرب ، ثم اشتراكنا فيها ، ولا اشتراكنا فى مناقشات الأمم المتحدة المنظمة الدولية وليدة الحرب العالمية ، كل هذا لم يكن له من أثر وانعكاس ، على السياسة المصرية الداخلية بكل

خلفياتها من قيام الاحزاب السياسية وتشكيل الوزارات وسقوطها وحل الاحزاب واعادة مسمياتها ... اكل ذلك لم يكن الا في اطار الخط الاستراتيجى الحركى المنفرد ، الاتجاه فى علاقة مصر - بريطانيا ، تلك العلاقة التى حكمت أحداث حرب ١٩٣٩ العالمية بتجهيدها مؤقتا .

أما اشتراك مصر فى الحدثين الكبيرين فى المنطقة العربية اللذين أعقبا نهاية حرب ١٩٤٥ ، وهما قيام جامعة الدول العربية ، ووقوع حرب فلسطين الاولى فى مايو ١٩٤٨ كلاهما - كما قد نجد لهما من تفسير مطول - فكان ناشئا عن تأثير النفوذ البريطانى السائد ، بمعنى أن الارادة المصرية الحرة والواعية والمحركة للأحداث لم تكن فى وجود صحيح قوى وشرعى فى كلا الحدثين بقدر ما كانت الاصابع الخفية والضغط المباشر وغير المباشر للانجليز مستعمري مصر خلفهما .

وطبيعى أن هذه الفصول ليس مقصودا بها أن تكون سردا لتاريخ مصر فى هذه الحقبة ، ولكن بشكل ما ، فإن تفسيرها لما نقول يصبح ضروريا لتتبع الحدث ، فبريطانيا خرجت من حرب الاربعينات وهى تعلم كسيادة للاستراتيجية العالمية اذ ذاك ، أن شعوب امبراطوريتها بما فيها مصر سوف تتحرك تحت ضغط أكثر من عامل نحو المطالبة بالاستقلال والتحرر من الاستعمار الذى كان قد شاخ والكشف أمام كل الشعوب بما فيه الكفاية . أما هى فلم تكن جيوشها ولا حتى اهتماماتها السياسية المتشعبة تستطيع أن تواجه آثار حرب امتدت نحو ست سنين مع اعطاء الجهد والتفرغ اللازمين لمواجهة ثورات الشعوب فى المستعمرات على حساب مشاكل القارة الاوروبية ذاتها والتى هى قبل كل شئ عضو فيها .

فماذا تفعل ؟ فيما يتعلق بمصر والمنطقة المصطلح على تسميتها بالشرق الاوسط فقد رأت بريطانيا - ودائما فى هذه الحقبة بريطانيا هى التى كانت ترى وهى التى تقرر - أن تقيم عدة توازنات فى

المنطقة بين أصدقائها (وهو اصطلاح بريطاني مهذب قد يترجمه كثير من المؤرخين الى « عملائها ») من العرب ، وبين من وقفوا مع أعدائها بحكم ولاءاتهم الشخصية أو أطماعهم السلطوية . وكان على رأس أصدقائها اذ ذاك نوري السعيد والبيت الهاشمي المثلث : فيصل وعبد الاله في العراق وعبد الله في شرق الاردن ، وعلى رأس من تعاطف مع أعدائها فاروق وبعض من أركان حكمه ونظامه في مصر .

ولعل هذه النظرة الاسرية والفردية ألا تزعج قارئ اليوم أو من لم يعيش هذه الفترة من الجيل اللاحق لها ، اذ أنها فعلا كانت القوى المحركة في المنطقة من الداخل في ظل الاستعمار .

وتحت تأثير ايجاد التوازن بين هاتين القوتين : الاسرة الهاشمية في العراق والاردن والاسرة العلوية في مصر ، أقامت بريطانيا جامعة الدول العربية لتشمل سبع دول هي : مصر - العراق - شرق الاردن - سوريا - السعودية - اليمن - لبنان . وقد تعتبر الاسرة السعودية الوهابية طرفا ثالثا في هذا التوازن أو بقية محور الاسرة العلوية السعودية . أما لبنان فكان حامية السلام بين جميع الاطراف ، وأما سوريا فقد جاءت لاكمال الصورة شكليا ، والجامعة بتلك الصورة هي تركيبة من توازن استراتيجي اقليمي يخدم المصالح البريطانية بامتصاص سخط الشعوب المطالبة بحريتها واضاعة جهدها في أطماع أسرية وسلطوية ، بحيث لاتسير العربة بل تقف محلك سر نتيجة لصراعات هذه الاسر المتنافرة .

أما تركيبة التوازن الثانية : والتي قد نجد فيها شبهة حرية الحركة الاستراتيجية المصرية فهي اشتراك مصر في حرب فلسطين الاولى في ١٩٤٨ . . وهي تركيبة توازن أكثر تعقيدا من سابقتها ، ولكنها على كل حال من نتاج العقلية البريطانية الشهيرة بمثل هذه الامثلة المعقدة التركيب . فأكثر من سبب وجيه لدى الامبراطورية البريطانية تخطت فجأة عن الاتداب على فلسطين بقرار منفرد منها

لترك طرفي الصراع عرب ويهود فلسطين في مواجهة مسلحة معا ، ثم سارعت من خلف ستار توحى لزعماء جامعة الدول العربية بالدخول في حرب نظامية ضد هذه الاقلية اليهودية ، منتهزة الفرصة لتبيع الذخيرة والسلاح للطرفين ، وأكثر من ذلك تستدعى كحكم في ذلك النزاع الذي هي مسبته ، وهكذا أفلحت في أن تحول تيار ضغط الشعوب عليهما ليكون صراعا اقليميا تقوم هي فيه بدور مورد السلاح والحكم في نفس الوقت .

وقد يدهش كثير من القراء اليوم عندما يعلمون أن رئيس الحكومة المصرية النقراشي باشا - لم يكن يدري أن حكومته سوف تشترك في تلك الحرب حتى أرسل له الملك ياوره وقائد جيشه الفريق حيدر بالقرار المذكور ، ومما يروى أن قرار الملك هذا جاء بناء على حث وتشجيع من رئيس وزراء لبنان اذ ذاك رياض الصلح . أحد أصدقاء بريطانيا المقربين في المنطقة ، ملوحا للملك بمنصب الخلافة على المسلمين ، ذلك العظم البراق الذي أحست بريطانيا ادارة أنعامه في أسماع الملك فاروق كلما بدا لهم ذلك مفيدا في تطويعه ودغدغة حواسه ، ولعل فتوى وزارة الأوقاف المصرية التي واثت ذلك أو يعده بقليل بصحة نسب الملكة نازلي للنبي صلى الله عليه وسلم هي أحد الخيوط الكثيرة المتشابكة في هذا النسيج الوهمي البراق .

لقد كانت هناك ثورات مسلحة في فلسطين طوال فترة الانتداب البريطاني بين العرب واليهود وكانت مصر بمثابة عن التورط المباشر هناك ، فلما خلعت بريطانيا نفسها من الانتداب فجأة في ١٥ مايو ١٩٤٨ وراحت توحى للطرفين بالآمال تورطت مصر بالتدخل المسلح المباشر هناك بفكرة دعم عرب فلسطين ، وظلت الحرب العربية الفلسطينية في دورها الاول حتى نوفمبر ١٩٤٩ حين فرضت القوى الدولية الهدنة على طرفي الصراع .

في عام ١٩٤٧ والبان الانتداب كائن الصراع العربي الاسرائيلي

قد عرض على الأمم المتحدة فالتهمت الى مشروع بتقسيم فلسطين الى شطرين بين العرب واليهود . . ولكن المشروع وئد اذ لم يوافق العرب على فكرة التقسيم ، فبماذا اتتنت نتيجة الدور الاول من الحرب عام ١٩٤٩ ؟

لقد قست الأوضاع الفعلية لقوات فلسطين الى ٣ أجزاء رئيسية على الساحل وفي النقب اسرائيل ، وفي الشرق الضفة الغربية لنهر الاردن ثم على حدود مصر الشرقية شريط صغير سمي قطاع غزة ، ومع صغر حجم ذلك القطاع فقد ظل المصيدة التي تجر مصر الى حلبة الصراع في المشرق كلما رأت القوى العظمى المسيطرة أن مصالحها تتطلب ذلك .

وبدون أن تقصر على الأحداث التي هي محور ارتكاز كل هذا البحث نوجز فنقول ان الحرب العربية الاسرائيلية قد مرت بأربعة أدوار حتى الآن هي :

— الدور الاول ١٩٤٨/١٩٤٩ : وكان المحرك له الانسحاب البريطاني كما قدما .

— الدور الثاني وهو ما عرف باسم العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وأيضا بريطانيا كانت هي محركه .

— الدور الثالث وهو ما عرف باسم فكسة ١٩٦٧ وسنرى معا أن الولايات المتحدة هي التي حركته .

— الدور الرابع والأخير وهو ما عرف باسم حرب الاستنزاف وسنرى حركة القوى العظمى فيه .

صحيح أن الصراع العربي الاسرائيلي الذي امتد أكثر من ربع قرن كان له فيما بعد بذاته ردود فعل نفسية وعاطفية في الوجدان المصري كما كانت له آثار سياسية داخلية واقليلية بل ودولية أخذت تكبر وتبرز تدريجيا يتطور الصراع . ولكن كل ذلك لايعنى أن نشأة الصراع عام ١٩٤٨ جاء نتيجة ارادة مصرية بحرة أي

نتيجة خطة استراتيجية متكاملة تفصح عن ملامح استراتيجية مصرية مبكرة في منتصف القرن ، اذ الحقيقة أن كلا من الحداثين الكبيرين اللذين شهدتهما مصر والمنطقة العربية في المشرق بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وهما ظهور جامعة الدول العربية ، نشوء النزاع العربي الاسرائيلي كليهما جاءا نتيجة مخطط بريطاني وتركيبية توازن اقليمية رأت بريطانيا أنها تخدم مصالحها اذ ذاك اذ هي تشتت الجهود وتستنزف القوى في صراع أبعد ما يكون عن قوات الاحتلال البريطاني في مصر . اذن فالواقع المقرر أن الاربعينات من هذا القرن قد انصرفت ولما يكن لمصر من ارادة سياسية حرة تكفى الآن تشكل مصر لنفسها استراتيجية قومية مستقلة ، وكل ما يمكن القول به هو وجود فكرة سياسية ثابتة في مصر تنادي بالتخلص من ولا تقول القضاء على - الاستعمار البريطاني وجلاء جنود الاحتلال عن مصر .

الصراع مع الاحتلال

كان الاسلوب المعتمد في مصر حتى نهاية الاربعينات للتخلص من الاستعمار البريطاني هو المفاوضة السياسية مباشرة مع بريطانيا ، وحتى اشراك أى قوة خارجية كعامل مساعد في المفاوضات لم تكن بريطانيا لتسمح به فقد أحبطت جهود (النقراشي باشا) رئيس وزراء مصر في عرض قضية الجلاء على الامم المتحدة ولم ترض بأى جهد لاشراك الولايات المتحدة في المباحثات الثنائية بين الطرفين .

وفي مستهل الخمسينات - وكان الوفد المصري حزب الاغلبية الشعبية في مصر آنئذ في الحكم - أجرى رئيسه مصطفى النحاس أول خطوة غير سياسية في مسألة اجلاء بريطانيا عن مصر فقد ألغى معاهدة ١٩٣٦ التي كانت تعطي بريطانيا شرعية في احتلالها لمصر وكان الغاؤها من جانب واحد وقال مخاطبا البرلمان عبارته المشهورة « من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر أطالبكم بالغائها » .

ثم شرعت الحكومة في تنظيم كتائب للمقاومة الشعبية المسلحة للاحتلال في منطقة قناة السويس معقل التمركز البريطاني في مصر • وأكبر الظن أن الملك فاروق انما وافق على هذه الخطوة من منطلقين ، أولهما أن ينتقم لنفسه من الانجليز الذين أذلوه خلال الحرب وفرضوا الوفد عليه بحصار عابدين في ٤ فبراير ١٩٤٢ • وثانيا أن يظهر أمام الشعب بمظهر حامى الاستقلال ومحارب الاستعمار •

على أنه ما أن جاء يناير ١٩٥٢ حتى كان الانجليز يصطدمون بقوة شعبية ضاغطة في الاسماعيلية ، الامر الذى جعلهم يطلقون مدافع الاسطول على المدينة ، فما كان من وزير الداخلية المصرى الا أن أمر قوات بلوكات النظام (الامن المركزى حاليا) بالتدخل لقتال الانجليز الى جانب الشعب ، بما يعنيه ذلك من انضمام الحكومة وتأييدها لفكرة المقاومة المسلحة للاحتلال •

وجن جنود بريطانيا وصمت على أن تتخلص من الحكومة المصرية التى تجاسرت على هذه الخطوة ، فما كان منها الا أن افتعلت حدثا كبيرا في تاريخ مصر يعرفه معاصروه وهو حدث حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ بحيث دبرت له بلبيل ليبدو الامر وكأن زمام الامور قد أفلت من يد وزارة الوفد الشعبية ويصبح لا محالة من اقاتلها فتخمد بذلك « فتنة » قتال جنود الاحتلال في القناة •

وهكذا كان تماما ، اذ رأت السراى أن في تنفيذ ذلك المخطط ضرب عصفورين بحجر فهي ترضى الاحتلال القوة الاساسية المسيطرة وهى تتخلص من حزب الاغلبية وتلجأ لما عرف في تاريخ مصر باسم « أحزاب السراى » أو أحزاب الاقلية ، وتتطور الاحداث فتصل الى الحكم حكومة (الهلالى باشا) الذى أعلن شعارا عجيبا لهذه الفترة الوطنية الحرجة هو « التطهير قبل التحرير » مما لايعنى بلغة الاستراتيجية الا أمرا واحدا فقط هو رفض اعتماد أسلوب الكفاح المسلح

في الصراع السياسى مع الاحتلال والعودة الى ممارسة استراتيجية
المفاوضة من مركز القوة للاحتلال .

وهكذا نرى أنه حتى مطلع الخمسينات لم تكن هناك ارادة
مصرية حرة - والتي هي بلا شك أحد الأعمدة الواجب توافرها
لامكان قيام استراتيجية قومية بالمعنى الصحيح والا أصبح الامر في
واقعه « استراتيجية القوة الحقيقية المسيطرة » سواء كانت هذه
القوة هي الاحتلال العسكرى لدولة غربية أو هي قوة حلف سياسى
تعاقدى أو تعاهدى .. والمثل على ذلك قائم دوليا ، فاليابان وألمانيا
الغربية وهما تحت السيطرة العسكرية الأمريكية لايسكن القول بأن
لأى منهما استراتيجية مستقلة حتى مع استقلالهما الاقتصادى .

(قد يكون الموقف مختلفا باتتءاء ألمانيا الآن للسوق الأوروبية
المشتركة) ومع ذلك فقد دفعت المصالح الاقتصادية للبلدين ثمننا
لذلك باشارك رأسمال أمريكى معهما في حالات كثيرة . و ليس
الشيء بمختلف كثيرا مثلا في دول حلف وارسو الا أن يكون
الاختلاف بمزيد من السيطرة !

واذن فما كان مطلع الخمسينات يشير اليه هو قيام بادرة جديدة
للاستراتيجية المصرية هو التحول من «المفاوضة تحت سيطرة الخصم»
الى « المفاوضة تحت ضغط الكفاح المسلح » وان استمرت حركة
الاستراتيجية المصرية مفردة الاتجاه في مجور مصر - بريطانيا .

أما الحدثان الكبيران قيام جامعة الدول العربية ، حرب فلسطين
١٩٤٨ التى انتهت بهما فترة الأربعينات فما كانا من نتاج الاستراتيجية
المصرية بل نتاج تركيبة توازن مصالح بريطانية .

التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الأربعينات

كانت أحداث الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩/١٩٤٥ عاملا حاسما
في عرقلة مسيرة الخط السياسى المصرى في التخلص من قبضة
الاستعمار البريطانى ، فبريطانيا طرف في صراع عالمى مسلح لايسمح
لمصر بأن تتحرك في خط التحرر من غير الاستعمار .

ولكن ظروف هذه الحرب نفسها قد ساعدت على بعض من مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، فعلى الصعيد الاجتماعى كانت هناك طبقة كاملة تتمثل في كافة مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية في أوروبا بما في ذلك الأحزاب السياسية والتمثيل النيابي والشركات الاقتصادية .

ومع ذلك فالمتفحص للامور يجد أن الحياة السياسية والنيابية في مصر الاربعينات كانت مظهرا بلا مضمون فحيث لا يمكن فرض خط استراتيجى معين في مجال الحركة السياسية والاقتصادية يتمشى مع متطلبات الفترة الزمنية وهى التحرير ولا مع التطلعات المشروعة للشعب المصرى بالحرية من ريقة الاحتلال ولا من قبضة النراى فان الشكل وحده هو الذى يبقى من مظاهر الاحزاب والتمثيل النيابى .

أما على صعيد الاقتصاد فقد كانت هناك معركة حامية دائرة بين ما عرف باسم الحركة الوطنية التى تمثلت في بنك مصر وشركاته أساسا وبين مجموعة المتصرين من الاقليات المالطية والقبرصية واليهودية والشامية التى كانت لها السيطرة الفعلية على حركة الشركات والبورصة وتجارة المحصول الرئيسى في مصر آنذاك وهو القطن .

لقد حاولت بعض الانشطة الرأسمالية الوطنية المصرية أن تدخل الصورة متمثلة أساسا في شركات أحمد عبود وفرغلى وأمين يحيى في مجال الانشطة الاقتصادية ولكن معظمها كان مرتبطا بصورة أو بأخرى بتمويل أوروبى ، فضلا عن أن حجمه الاقتصادى أقل من أن يكون في موقع التأثير من الاستثمارات المتبصرة ، أى الأخصية المكتسبة الجنسية المصرية (١) .

(١) لمزيد من التفاصيل راجع كتاب الدكتور راشد البراوى « حقيقة الانقلاب الاخير في مصر » .

وثمة حقيقة أخيرة نطوى بها صفحة استراتيجية الأربعينات تلك التي تتعلق بظروف الحرب العالمية الثانية والتي قضت على بريطانيا بأن توزع بعض مصادرها إنتاجها وتسليحها - على مسارح الحرب خوفا من الأعمال المحورية العدائية في بريطانيا نفسها وقد فازت الهند دولة التاج البريطانى آنذاك بنصيب الأسد من الصناعات البريطانية المهجرة ، وكان نصيب مصر بعضا من هذا التصنيع يتمثل أساسا في « شركة الدلتا الصناعية - سليم وجرجس رباط » والتي كانت تصنع الألغام للحلفاء وانتهت بعد الحرب الى شركة ايديال لإنتاج الآثاث المصرى وفيما بعد الإثلاجات وخلافه .

وكانت هناك حركة « اصلاح اجتماعى » كلما وصل الى الحكم حزب الأغلبية. الوفد مثلاً في مياه الشرب في القسرى أو المصبوعة الصحية أو إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو الشعار الذى أطلقه طه حسين وزير التعليم في حكومة الوفد عام ١٩٥٠ « التعليم كالماء والهواء » بمعنى أنه حق للجميع ، ولكنها ظلت مخدودة الحجم مقيدة الحركة مرتبطة بفترات قليلة حكم فيها حزب الأغلبية .

ميلاد الاستراتيجية المصرية

(« على الاستعمار أن يحمل عبء على كاهله » روبرت »)

ثورة يوليو ١٩٥٢

نتيجة لعدة تفاعلات سياسية واجتماعية ووجدانية بعضها داخلي نشأ وتطور في مصر مثل مواقف الأحزاب السياسية والسراى والاحتلال البريطانى ، وبعضها اقليمى حيث حدث انقلاب عسكرى في سوريا بقيادة حسنى الزعيم تولى به الجيش مقاليد الحكم ثم في ايران حيث أعلنت ثورة مصدق تأميم بترول ايران وكانت لفظة « التأميم » لها وقع السحر في نفوس شباب مصر حيث تتواجد أكبر المصالح الأوربية بعد البترول بل ومرتبطة به متشابكة في قناة السويس ، والبعض الثالث متعلق بتخطيط دول عظمى كانت تعتبر نفسها صاحبة مصلحة في السيطرة على مسيرة الحركة الاجتماعية والسياسية في مصر والمنطقة العربية احتفاظا لنفسها بالقدرة على وضع الضوابط على حركة الشعوب بهدف ايجاد وسيلة للتدخل وتوجيه الاحداث ومعدل النمو في هذه الدول .

نتيجة لكل ذلك وقع في ٢٣ يولية ١٩٥٢ حدث كبير وخطير وبعيد الأثر في مصر والمنطقة العربية كلها هو وصول شباب الجيش بالانقلاب المسلح الى تولى السلطة السياسية في مصر ثم التفاف الشعب حول هذه السلطة منذ اللحظات الأولى بما يحول الانقلاب لثورة شعبية تعبر عن آمال الجماهير العريضة .

وصحيح أن ايران وسوريا سبقنا بشبه ذلك الحدث . ولكن الأيام أثبتت أن الثقل البشرى والجغرافى الاستراتيجى والحضارى للبلد موقع الحدث لها تأثيرها في مدى عمق الحدث وآثاره على المنطقة ، بل في خريطة الصراع العالمى للقوى ككل .

وليس هنا مجال التاريخ لحدث بذاته - حتى لو كان الحدث هو الثورة - لذا سنكتفى بهذا القدر مع استخلاص النتائج الهامة التي تترتب عليه ، كانت نتائج حرب فلسطين عام ١٩٤٨ أحد مسببات الثورة وهو ما نطلق عليه هنا ميراث مصر من الامبراطورية البريطانية ومع ذلك فقد كانت النتيجة أن تطور الخط الحركي في محور مصر - بريطانيا الى تكريس الاستراتيجية التي كان الوفد قد حاول بدأها في مستهل الخمسينات وهي استراتيجية « المفاوضة تحت ضغط الكفاح المسلح » .

فكر الثورة وتنظيماتها

وقبل أن نستغرق في استطلاع الحركة الاستراتيجية المصرية البريطانية في ظل الثورة علينا أن نلقى بعض الضوء على فكر الثورة السلطة .

فقد أصدرت الثورة ٤ وثائق طوال فترة استمراريتها كشرعية للسلطة ، أصدرت أولا ما عرف باسم المبادئ الستة وهي :

- القضاء على الاستعمار
- القضاء على الاقطاع .
- القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم .
- اقامة عدالة اجتماعية .
- بناء جيش وطني قوى .
- اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

لاحظ هنا لأول مرة استخدام لفظ « القضاء على الاستعمار » بدلا من « جلاء الاحتلال » وهو مبدأ يعنى بنص اللفظ استخدام الصراع المسلح وصولا للحرية واجلاء للمستعمر .

ثم تطورت الثورة فوضع زعيمها جمال عبد الناصر كتاب « فلسفة الثورة » فلما سارت الأمور لأبعد من ذلك في الستينات.

ظهر ما عرف باسم « الميثاق » وهو خلاصة الفكر الاقتصادي الاجتماعي للثورة فلما أن أحس الشعب بثقل ما عرف باسم «مراكز القوى» في أعقاب نكسة يولية ١٩٦٧ صدرت الوثيقة الأخيرة للثورة باسم « بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ » وهو ارهاصة عن ضرورة «التغيير» في الأساليب وطبيعى فى الأشخاص كذلك .

أما تنظيمات الثورة فقد نشأت « هيئة التحرير » لتواكب المبادئ الستة والتحرر من الاحتلال والاستعمار البريطانى ثم ظهر للوجود « الاتحاد القومى » ليواكبه حركة تمصير المصالح الأجنبية فى مصر الذى قفز للوجود بعد أحداث عدوان ١٩٥٦ مما سنأتى فيما بعد على ذكره ، وأخيرا ظهر « الاتحاد الاشتراكى » ليواكب فكر « الميثاق » .

أما « بيان ٣٠ مارس » فلم تسعف الأيام عبد الناصر بأن يخرج له للوجود لا موضوعا ولا تنظيما .

كانت هذه هى وثائق الفكر الثورى وتنظيماته الشعبية رأيت أن أثبتها فى مستهل البحث لأنها ستكون مفتاح الحركة فى كافة أوجه الاستراتيجية المصرية على الأقل طوال الفترة التى يشملها هذا البحث .

الثورة المصرية بين الفلسفة والتطبيق

لقد حدد كتاب فلسفة الثورة - أول فكر ظهر لها بعد المبادئ الستة - ما يمكن اعتباره الخط العام للاستراتيجية المصرية الوليدة فى الخارج ، ثم ركز الميثاق - وثيقة الثورة الثانية - على حركة التحول الاقتصادي والاجتماعى داخل مصر ، هاتان الوثيقتان ، فلسفة الثورة والميثاق ، هما المصدر النظرى الرسمى لما يمكن اعتباره الاتجاه العام للاستراتيجية المصرية الحديثة فى مسيرتها الاقتصادية

والاجتماعية في الداخل وتحركاتها السياسية العربى والدولى والاندلسى
في صراعتها من أجل اهدافها القومية .

وفيما يتعلق بفلسفة الثورة - فقد ذكرت فيه ثلاث دوائر
للتحرك السياسى لمصر هى الدائرة العربية ، الدائرة الافريقية ،
والدائرة الاسلامية .

ونلاحظ أن كلا من الدائرة الأولى والثانية في ذلك النطاق
الاستراتيجى المصرى هى دائرة جغرافية لها واقعها الجغرافى وحدودها
الجغرافية السياسية ، اذ تشمل الدائرة الأولى الأقطار العربية
بأوطانها السياسية ، وتشمل الثانية القارة الافريقية بما تحوى من
أقطار سياسية . وعلى العكس ، فإن الدائرة الثالثة كما حددتها
فلسفة الثورة جاءت دائرة عقيدة ومبدأ ليس لها واقع جغرافى سياسى
محدد لأن الدائرة الاسلامية تتسع لتشمل أجزاء جغرافية واسعة من
كل من الصين وروسيا والهند على سبيل المثال ، وكل منها تضم
جماعة بشرية ضخمة التعداد من السكان المسلمين . وان كان لا يمكن
اعتبارها ضمن الدائرة الاسلامية المباشرة .

وعلى ذلك وبمجرد بدء الممارسة العملية لهذا الفكر النظرى ،
لم يلبث أن بدأ التعديل يدخل على نطاق الدائرة الثالثة ، فشمّل في
المرحلة الأولى دول عدم الانحياز ، ثم توسع في مرحلة تالية ليشمل
كل ما اصطلح على تسميته بدول العالم الثالث على امتداد قارات
آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وهكذا تحولت الدائرة الثالثة من دائرة عقيدة الى دائرة
جغرافية سياسية متلائمة بذلك مع الدائرتين الأولىين العربية
والافريقية .

واذا كان المنطلق الذى بدأت مصر الثورة أول خطواتها
نحو الانفتاح على الحركة العالمية قد جاء من الداخل الى الخارج

كما ينبغي أن يكون المسار طبقا للمنطق الطبيعي للأشياء ، بمعنى أن مسيرة السياسة المصرية في هذه الحقبة قد بدأت بسبل مشكلة مصر مع الاستعمار الأوربي البريطانى ثم تطورت نحو الدائرة العربية القومية تحت شعار الحرية والاشتراكية والوحدة ، ثم ربطت الدائرة الأفريقية ودائرة عدم الانحياز كلها تحت شعار محاربة الاستعمار بكل أشكاله القديمة والحديثة ، وكان ذلك هو ما شكل الخطوط العامة للاستراتيجية المصرية الوليدة .

السمات العامة للاستراتيجية المصرية في الخمسينات :

وما دام مسرح الاستراتيجية المصرية قد اتسع على هذه الصورة التى حددتها القيادة السياسية فى كتاب « فلسفة الثورة » كخط منهجى وطرحتها كشعارات تطبيق وعمل - فبناء عليه أصبحت القوى المؤثرة والمتأثرة بهذا الخط الحركى المصرى عديدة ومتعددة الاتجاهات .

وهكذا واعمالا لقوانين التوازن الحركى فلم تلبث كثير من القوى والضغط أن وجدت نفسها فى موقع المؤثر والمتأثر بالاستراتيجية المصرية بحيث أنه لا يمكن فهم ابعاد هذه الاستراتيجية دون التعرض لموقع هذه القوى وأثرها على استراتيجية مصر .

وباستعراض شريط الأحداث التى مرت بمصر خلال حقبة الخمسينات يمكن استخلاص المظاهر العامة لاستراتيجيتها على النحو التالى :

أولا : بالنسبة للقضية المصرية البريطانية :

١ - تغيير أسلوب معالجة القضية المصرية البريطانية من المفاوضة المباشرة والهادئة الى تبنى أسلوب الصراع الشامل بجوانبه العسكرية ممثلة فى حركة الفدائيين فى القنال قبل اتفاقية عام ١٩٥٤

ومتطورة الى الحرب النظامية خلال أحداث عدوان ١٩٥٦ الى جانب
المفاوضة تحت الضغط الأمريكى .

٢ - تغيير مصدر التسليح من الغرب الى الشرق وما استتبعه
ذلك من تغير حجم ونوعية السلاح فى يد مصر .

٣ - بانتهاء أحداث عدوان ١٩٥٦ يمكن القول بأن عهد العلاقة
الثنائية بين مصر - بريطانيا قد أغلق مع خروج مصر الى الدوائر
العربية والافريقية والاسلامية المعدلة الى دائرة عدم الانحياز فدائرة
العالم الثالث كله تطبيقا لوثيقة « فلسفة الثورة » .

ثانيا : استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

١ - التحرر الاقتصادى الشامل من السيطرة الأوربية مع
التحول - كمرحلة - الى رأسمالية الدول والبدء بالتصنيع فى برنامج
ثلاثى ثم تمويل بناء السد العالى كمصدر للطاقة الكهربائية مع
سلسلة من تأميم المصالح الأوربية فى مصر على رأسها قناة السويس .
٢ - الاسراع بإيقاع حركة الاصلاح الاجتماعى ممثلا فى
اصلاح الجهاز الحكومى - مجانية التعليم مع تطور ميزانيته تطورا
واسعا - الاصلاح الزراعى بقوانينه المتعددة .

ثالثا : فى المنطقة العربية ومشكلة اسرائيل :

١ - استمرار تقييد مصر لحرية الملاحة الاسرائيلية فى
المضايق (١) ثم اشتراك اسرائيل فى أحداث عدوان ١٩٥٦ من
جهة لخدمة أهدافها لحرية الملاحة ... ومن جهة أخرى كذريعة
للعنوان الأوروبى الفرنسى البريطانى على مصر .

٢ - تبنى مصر لسياسة الانفتاح على الشرق العربى سواء
كميراث من الامبراطورية البريطانية المنهارة هناك أو حفظا للثروة
البتروولية من الضياع كما حاول الغرب أن يشير الى ذلك .

(١) راجع مشكلة الملاحة فى خليج العقبة التى عرضت على الهيئات
الدولية عام ١٩٥٥ .

٣ - بروز الوجود العملى الأول للشعور بالانتماء القومى مثلاً فى الوحدة السورية المصرية ثم مجموع الثورات العربية فى منطقة المشرق العربى وفى منطقة المغرب العربى .

رابعاً : فى المجال الدولى :

١ - ربط الكفاح المصرى للتحرر من بريطانيا بالتيار العالمى لمحاربة الاستعمار كحركة عامة بمساهمة مصر الايجابية فى هذا التيار (١) .

٢ - بدأ تعاظم دور كل من روسيا والولايات المتحدة - القوى الأعظم دولياً - فى المنطقة العربية نتيجة هذه التفاعلات المتراكمة .

٣ - مؤتمر باندونج كمظهر من مظاهر عدم الانحياز على المستوى الدولى والعلاقة الثلاثية بين الزعماء فهدو - قيتو - ناصر .

وسوف تلقى بعض الضوء على كل من هذه السمات الأربعة الرئيسية فى محاولة لاستقصاء أبرز مظاهر هذه الاستراتيجية الناشئة الا أننا نلاحظ فى ترتيب أسبقية هذه المجالات الأربعة ورودها بترتيب خاص روعى فيه بقدر الامكان الترتيب الزمنى للاحداث مع عدم اغفال أسبقية أهميتها بالنسبة لمصر ذاتها على مبدأ الأهم فالمهم لذا نرى القضية المصرية البريطانية تأخذ الدور الأول وتليها استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية داخل مصر ثم الاستراتيجية العربية والدولية بعد ذلك .

الا أننا نود الإشارة الى أن حقبة الخمسينات يمكن أن تقسم الى فترتين من وجهة نظر الاستراتيجية المصرية ، ففى الفترة الأولى نلمس التركيز على سياسة التحرر من الاستعمار البريطانى واجلاء جنود الاحتلال - وكذلك سياسة العدالة الاجتماعية والتنمية

(١) راجع آثار المعركة الفاصلة فى ديان بيان فو عام ١٩٥٤ - حركة الكفاح المسلح فى المغرب العربى وفى الجزائر على وجه التحديد - افريقيا عام ١٩٦١ - ثورة كوبا .

الاقتصادية ، أما في المجال الدولي فقد خاضت مصر موقعة الحيساد وعدم الانحياز بما في ذلك رفض سياسة الاحلاف الدفاعية .

أما الفترة الثانية من حقبة الخمسينات فقد شهدت أحداث العدوان الثلاثي وسياسة حصر مصر بواسطة الغرب وتأميم القناة والتركيز في التنمية على السد العالي وتمهيد المصالح الأوروبية والأجنبية في مصر ، وأثر ذلك على الوطن العربي وفي ضوء هذا التقسيم الزمني سرف نتناول هذه الأحداث بالتحليل فيما يلي .

استراتيجية القضية المصرية البريطانية :

كان ميلاد ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ في أوائل الخمسينات ايدانا في نفس الوقت بميلاد استراتيجية قومية مصرية مستقلة ... وقد كان من الطبيعي أن تقفز القضية المصرية البريطانية الى مكان الصدارة الأول في مجال العمل الاستراتيجي المصري من جهة بهدف تحرير الارادة المصرية ذاتها وصولا الى حرية الحركة في الداخل والخارج ثم بحكم الظروف التاريخية المترسبة في الواقع المصري والوجدان المصري نحو هذه القضية .

وقد كان أبرز سمات هذه الاستراتيجية رفضها لشرعية الاحتلال وضغطها على بريطانيا عسكريا في منطقة قناة السويس بأعمال حركة نشطة للفدائيين المصريين هناك مع حرمان القاعدة البريطانية من التموين المصري بحيث أصبحت بريطانيا محرومة من الراحة والأمن ومشغولة بحماية قاعدتها محليا بدلا من أن تكون القاعدة مشغولة بخدمة قوات الامبراطورية . وفي نفس الوقت سعت مصر - تحت وقع الحركة العامة لمقاومة الاستعمار الأوربي والذي غذتها الولايات المتحدة لثرت النفوذ الأوربي ، الى استغلال الولايات المتحدة كقوة ضغط في المفاوضات الدائرة مع بريطانيا وفي نفس الوقت استمر تنشيط أعمال الكفاح المسلح في القناة .

ولم يلبث هذا الأسلوب الاستراتيجى البسيط التركيب والتفاعلات أن آتى بثماره المناسبة فى صورة اتفاقية للجلاء بين مصر وبريطانيا فى أكتوبر عام ١٩٥٤ تم فيه ترتيب انسحاب جنود الاحتلال مع الاحتفاظ بخمسة آلاف جندى بريطانى بالملابس المدنية .

وإذا كان لنا أن نحكم على مدى نجاح هذه الاستراتيجية ، فإن علينا أن ننظر فى نتائجها ولا شك أنها كانت نتائج ايجابية مناسبة فى الكم ومتقاربة فى الكيف لحجم ما بذل فيها من جهد وتضحية ، بمعنى أن الصراع السياسى بين مصر وبريطانيا من حيث هو صراع بين المستعمر وبين من يستعمرهم قد توصل الى اتفاقية لأجلاء القوات البريطانية مع الاحتفاظ لها بحق العودة الى القاعدة فى وقت الحرب . وكان الثمن بعض أعمال فدائية نشطة ، وعدة جلسات على مائدة المفاوضات .

ولا يمكن أن نتظر من أى استعمار أن يسلم فى صراعه مع مستعمرته بنتائج أفضل ما لم تدفع هذه المستعمرة ثمنا باهظا من الكفاح المسلح الطويل الأجل ، بما يعنيه ذلك من شلل فى تطورها الاقتصادى وخسائر فى الأرواح والمعدات والممتلكات . وعلى ذلك يمكن القول من هذا المنطق أن الاستراتيجية المصرية قد حققت أنسب النتائج للثمن الذى دفعته .

استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

هناك قول معروف مفاده « ان الاقتصاد هو محرك الشعوب » وذلك أمر طبيعى ومقبول نظريا سواء من وجهة نظر الاقتصاد الحر صاحب هذا الاصطلاح أصلا أو حتى من وجهة نظر الاقتصاد الاشتراكى الذى وان طرح شعارات مغايرة الا أنه فى الحقيقة والمضمون ينتهى لنفس الشعار .

ولا يمكن تخيل اقامة عدالة اجتماعية تعطى فرصا متكافئة للجميع فى ظل اقتصاد متخلف والا كانت العدالة الاجتماعية هنا

- مهما اكتسبت من مسميات اشتراكية - هي مجرد توزيع متساوى ومتكافئ للفقر والتخلف ما دام هما سمة الاقتصاد السائد وأصبحت بذلك محتوى بلا مضمون .

فالمدخل المنطقى والحتمى اذن لتطور الشعوب اجتماعيا هو تطويرها اقتصاديا كأساس لبناء قاعدة اقتصادية يمكن من منطقتها تحريك المجتمع نحو ظروف أفضل .

ولقد وضح أن الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ وعت هذه الحقائق الأساسية منذ لحظة تسلمها السلطة الفعلية فى الدولة ونجد عبد الناصر فى فلسفة الثورة يقول (لكل شعب ثورتان ثورة سياسية وثورة اجتماعية) .

وقد يبدو عند التعمق أن استيعاب هذه الحقيقة بجزئياتها وأعماقها ووضع مضمون متكامل لها فى إطار نظرى وعملى لم يتم مباشرة ومنذ اللحظة الأولى لانفجار شرارة الثورة ، ذلك أن - الخمسينات قد انتهت كلها وليس للثورة بعد دليل نظرى يقود للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

انما تحركت فى المجال الاقتصادى والاجتماعى من خلال الاجراءات التنفيذية مباشرة اما يضغط من عامل الوقت والحاجة الى العمل السريع واما لغية الخط العام لاستراتيجية معتمدة للتنمية .

وكان الاصلاح الأساسى والهام الذى اعتمدته الثورة لتلك الحقبة هو تطبيق قانون تحديد الملكية الزراعية ذلك القانون الذى قدر له أن يلعب دورا رئيسيا فى مصادرة الحرية السياسية للأحزاب السياسية عقب نشوب الخلاف بينها وبين سلطة الثورة فى هذا الصدد وتمسك الأحزاب بالضرية التصاعدية بديلا لقانون تحديد الملكية الزراعية .

كما تبنت الثورة برنامجا واسعا في تطوير الطرق ساعدت فيه المعونة الامريكية ، وبفضله تم تحسين شبكة الطرق ، وعلى الأخص في الوجه البحري ، تحسينا كبيرا واستحدثت الثورة مجلسا « للاتنتاج القومى » بهدف دراسة المشروعات الجديدة كان في حقيقته نمطا مشابها لمجلس الاعمار العراقى .

ولقد بارك الغرب ، بزعامة الولايات المتحدة ، هذه المشروعات التى تمت في مستهل الخمسينات شهر العسل السياسى بين الثورة والغرب الذى كان يطمح في احتواء الثورة بهذه العينة من الاصلاحات خوفا من تبنى فلسفة متكاملة للتطور الاجتماعى والاقتصادى .

ولكن الأمر لم يخل من أفكار مناقضة للتصور العربى - فقد ركزت مصر على مشروع للتعمير في الصحراء باسم مديرية التحرير ، وكان العمق البعيد فيه أنه الى جانب استصلاح الأرض وزيادة المساحة المنزرعة ، أنه يقدم تجربة اجتماعية رائدة في تطوير حياة الفلاح المصرى تطويرا ثوريا وجذريا ، الأمر الذى لم يرق للغرب ، فأخذ يحارب المشروع سرا وعمل على تشويه صورته بكل السبل .

. وكانت الثورة الصامتة - والتى لم تسلم هى الأخرى من الحرب الخفية غير المعلنة هى ثورة التعليم من حيث هو فلسفة وهدف اذ أعلنت الثورة مجانيته من الابتدائى الى الجامعة ، مع تكثيف التوسع في نشر قاعدته بزيادة عدد مؤسسات التعليم ، ثم بزيادة عدد تلاميذ الفصول أنفسهم وطلبة المدرج الواحد فى الجامعة .

وكانت ثورة اجتماعية فهم الغرب مدى خطورتها وآثارها اذا استثمرت الفترة الزمنية المعقولة ولم يدخر قوة من قوى الدعاية والتشهير واللوم الا وجهها الى هذه الفلسفة الاجتماعية الجديدة .

نتائج استراتيجية التنمية في هذه الفترة :

وقد يختلف المنطلق الذى على أساسه تبنت كل من الثورة والولايات المتحدة هذه الأهداف هذاصحيح ، فحيث الثورة تصدر

عن ايمان بالتطوير والتشوير فالولايات المتحدة تفكر في النهضة والاحتواء والوصول الى مراكز تحكم اجتماعى تعمل كضوابط لحركة نمو المجتمع المصرى الحديث أو تخدم استراتيجية اسداد مسارح الحرب العالمية طبوغرافيا أمام قوات الغرب، في حالة نشوء الانذار بالحرب (وذلك كتجسين شبكة الطرق مثلا) .

ان مجموعة الاجراءات ومشروعات التنمية ركزت في هذه الحقبة على السياسة الزراعية — فشمات تحديد الملكية الزراعية — مشروع السد العالى كوسيلة للتنمية الزراعية — مشروع مديرية التحرير كتجربة رائدة لاستصلاح الأراضى وزيادة الرقعة المنزرعة . مع ما فى هذا المشروع على الأخص والمشروعات الأخرى عموما من جوانب اجتماعية بعيدة الأثر .

وأن تعطى الزراعة هذه الأسبقية والاهمية فى مشروعات الثورة المصرية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر يتماشى مع منطق الأشياء حيث النشاط الاقتصادى فى مصر بعد ما زال مركزا فى قطاع الزراعة .

وهناك قضية تثيرها استراتيجية التنمية المصرية خلال الخمسينات تنطلق أصلا من حقيقة أن الوفد المصرى كحزب حاكم قبل الثورة قد سبق باعلان برامج اصلاح داخلى مثل ادخال نظام المجموعات الصحية فى الريف واطلاق شعار « ادخال مياه الشرب النقية الى الريف » وشعار « التعليم كالماء والهواء » كناية عن حق الجميع فيه حتى بلا مقابل .

فهل أن أصول الاستراتيجية المصرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تنطلق من ذلك العمق ، أم أن بادرة نشوء مثل هذه الاستراتيجية واكبت مطلع الخمسينات وبالتحديد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ؟

ومدى خطورة هذا التساؤل تكمن فى تأصيل البحث فى الفكر

التربية بالنسبة لقضية التنمية ، ونبادر فنحيل الى ملاحظتنا السابق الإشارة اليها من أن الثورة ذاتها في فترة الخمسينات قد لا تكون تبنت خطأ استراتيجيا مخططا ومدروسا من قبل حيال موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن المشروعات التي كان للثورة وحدها حرية اختيارها واعتمادها ، قد صدرت نتيجة سلسلة تصاعد متراكم للاحداث بدأت برفض مشروع السد العالي من الغرب وانتهت بتصفية كافة المصالح الاوربية بمصر ومن جهة أخرى فقد رأينا كيف أن الاحزاب تبنت وجهة نظرالضريبة التصاعدية في مقابل تمسك الثورة بتحديد الملكية وواضح أن التحديد يشكل تحولا جذريا وعميقا في شكل مصادر الثروة الرئيسية وتوزيعها وفي نمط المعيشة للفرد والأسرة من الريف المصرى فالشكل الجديد مختلف تماما وقائم على الشعور بالملكية بما تعطيه من تأمين اجتماعى في مقابل الشعور بالتهديد بالطرد في حالة الاجير.

وما يمكن أن توصف به مشروعات ما قبل الثورة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أنها حركة اصلاحية تزيد أو تقل على حسب نوع الحزب الحاكم ، أما شمول التخطيط والفكر الاستراتيجى في التنمية فلا يمكن تقرير نشوئه الا بعد وصول الثورة للسلطة ، ومثل هذه الحقيقة سوف تشكل في الستينات كما سنرى خطأ تصادما هاما وخطيرا بين الاستراتيجية المصرية القومية بكل مظاهرها وبين استراتيجية الغرب الأمريكى بكل مصالحه يصل بعنف التصادم الى اعادة العدوان المسلح بعنف أكثر وتخطيط أعق من عدوان ١٩٥٦ .

قضايا هامة تثيرها استراتيجية التنمية :

وثمة قضايا تثيرها استراتيجية التنمية في الخمسينات ترتبت عليها آثار بعيدة المدى فالقضية الأولى تتعلق بالبشر دون الخطط والمشروعات ، ذلك أن السلطة الثورية خلال هذه الحقبة كانت تأخذ

بمبدأ تولية القيادات الإدارية العليا لمن تتوسم فيهم الولاء الثورى قبل الكفاءة الفنية . وفيما بعد وابتداء من الستينات سوف نلمس انعكاس الآية نتيجة لضغوط داخلية فى المجتمع وخارجة عنه فأصبح المتبع تفضيل ذوى الكفاءة الفنية على ذوى الولاء الثورى فى تولي هذه المهام .

وكان حسنين هيكل صحفى واعلامى الثورة الأول قد فتح هذا الموضوع بسلسلة مقالات بعنوان « أزمة المثقفين » (١) أصبحت المعادلة اذن تتلخص فى أنه عندما روعى شرط الولاء الثورى فى القادة فى حقبة الخمسينات كان هناك غياب للتخطيط الشامل وغياب لدليل العمل النظرى أو الاساسى .. ثم وفى المرحلة التالية عندما غطت الثورة ثغرة نقص التخطيط والدليل النظرى فقد أغفلت شرط الولاء الثورى فى القادة اكتفاء بالكفاءة الفنية أى أن السلطة الثورية فى مراحل استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عملت دائما بنصف الطاقة الممكن حينها ، فاذا حضر الولاء غاب التخطيط واذا أعاد التخطيط غاب الولاء وسيطرت التكنوقراطية والبيروقراطية ، وسوف نرى فيما بعد كيف أعطت هذه الحقيقة آثارا بعيدة المدى على مسيرة استراتيجية التنمية وحتى على مسيرة الدولة كلها .

كما أنه فى خلال أزمة تمسك الثورة باصدار تشريعات تحديد الملكية وتمسك الأحزاب بالضريبة التصاعدية بدأت البادرة الاولى فى مصادرة الحرية السياسية لتشكيل الأحزاب ، وكانت البادرة التالية عندما نشب الكفاح المسلح أثناء العدوان الثلاثى الاستعمارى فى عام ١٩٥٦ حيث تقدمت طائفة من رجال الأحزاب ، تطالب الثورة بالتسليم بالمطالب الاستعمارية وهنا ضاقت الحلقة للمرة الثانية على الحرية السياسية . أما المرة الثالثة التى تخللت هذين الحدثين فكانت فى عام ١٩٥٤ عندما تعرض الاخوان المسلمون لشخص رئيس الدولة

(١) راجع مقالات (بصراحة) فى جريدة الاهرام فى حينه بقلم حسنين هيكل ..

في محاولة للاغتيال نتيجة مصادرة حرية الأحزاب السياسية وهكذا فعندما شرعت الثورة في توسيع قاعدة الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية وجدت نفسها بالضرورة ، وربما مرة أخرى بردود الفعل ، في موقع تحديد الحرية السياسية للفرد والجماعة في صورة « مصادرة أموال » أو « مصادرة حرية تشكيل الأحزاب السياسية ». ومثل هذه البادرة هي الأخرى سوف تتطور وتعطى آثارا متشعبة كما سوف نرى فيما بعد .

وعند استعراض مسيرة الاستراتيجية المصرية للتنمية تعرضنا لسلسلة رفض الغرب لبعض المشروعات المعتمدة من الثورة السلطة وتتابع الأحداث تصاعدا من ذلك الى لحظة حدوث العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ التي قاتل فيها الغرب لاستعادة مصالحه .

قتال مسلح اذن يمكن أن ينشب - وهو في حالتنا هذه قد نشب فعلا حتى في هذه المرحلة المبكرة بدأ من نشوء الاستراتيجية المصرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - بسبب اختيار فكر معين وأسلوب استراتيجي معين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومعنى ذلك أن نوعية الاختيار الاستراتيجي - حتى فيما يتعلق بالنظام الاجتماعي الداخلي دون أن يكون له أساس مباشر بالسياسة الدولية والخارجية للدولة - ذلك الاختيار قد تكون له آثاره على الوضع الاستراتيجي في الخارج ، آثار تبدأ من الرفض والمهاجمة وتصل الى القتال المسلح ذاته والعكس على كل حال صحيح لأن الاستراتيجية الخارجية لأي دولة قد تملأ على هذه الدولة اختيارا معيناً في استراتيجيتها للتنمية .

وعندما نصل الى تحليل أحداث عام ١٩٦٧ وما قبلها قد نصطدم ببعض هذه الحقائق والتفاعلات التي تراكمت حتى من أثر قرار رفض الغرب لتمويل مشروع السد العالي منذ عشر سنين خلت .

وتشير جميع أحداث هذه الفترة كما رأينا الى استراتيجية « الفعل » من جانب الخصوم و « رد الفعل » لمصر .

استراتيجية الفعل ورد الفعل :

صراع المصالح :

كان التركيز على قانون الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية الزراعية يعنى أكثر من شىء فى هذه المرحلة فهو أولا يساعد على التقليل من الفوارق الاجتماعية بزوال فئة الملاك الكبار أو كما أسماهم عبد الناصر ((مجتمع النصف فى المائة) ، كذلك فقد كان يمهّد الأرض أمام التحول من الزراعة كمصدر رئيسى ان لم نقل وحيد للنشاط الاقتصادى القومى الى الصناعة والتجارة بما يعنيه ذلك من التغير الديمغرافى فى شكل المجتمع المصرى ككل وقد تبنت الثورة فكرة مشروع السد العالى بما يعكسه من تولد طاقة كهربية كبيرة لأول مرة فى مصر على أساس توفير هذه الطاقة لخدمة تصنيع وكهربة الريف .

ولتمويل ذلك المشروع الهائل راحت مصر تطرق أبواب الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة وبريطانيا وكذا البنك الدولى فى محاولة لتدبير المال المطلوب وبدى للوهلة الأولى أن الأمور تسير سيرا حسنا ثم فجأة أعلن فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة وفيلسوف استراتيجيتها خلال هذه الحقبة - ومن بعده طبعا بريطانيا والبنك الدولى - سحب التمويل للمشروع بمقولة أن الاقتصاد المصرى يعجز عن الوفاء بهذه الديون .

كانت مصر قد حملت حملة شعواء على سياسة الاحلاف الدفاعية العربية وعلى مبدأ ايزنهاور بوجود فراغ فى الشرق الأوسط بعد جلاء بريطانيا يحتاج ملأه لهذه الاحلاف ، ونجحت مصر فى تجييد انضمام العرب لهذه الاحلاف مع الغرب الا أن رفع هراوة الضغط الاقتصادى بسحب تمويل السد العالى بطريقة مسرحية قصد به أن يهين الكرامة المصرية .

وان هي الا أيام حتى أعلن عبد الناصر في ميدان المنشية في ٢٦ يولية ١٩٥٦ تأميم أضخم مصالح الغرب في مصر والمنطقة كلها بعد البترول وهي قناة السويس وبطريقة لا تقل مسرحية بل تفوق حماسا وتلهب الشعور القومي المصري والعربي كله .

حين جنون الغرب وبدأت حمى الاستعداد للتدخل العسكري في منطقة القناة لاستعادة المصالح الغربية المنهارة ، وكسبا للوقت لجأ الغرب الى مفاوضات ومراوغات وابتكر تشكيل ما أسماه « جمعية المنبعضين بالقناة » في محاولة لتجميع قوى ساخطة ضد مصر ولكن لم يبد أن كل ذلك كان كافيا (لتأديب) مصر أو تحجيم ثورتها .

كانت بريطانيا قد فرغت لتوها من اتمام تنفيذ اتفاقية الجلاء المنعقدة مع مصر عام ١٩٥٤ ولكنها تخرج تحت الضغط وبثوب الهزيمة أما فرنسا فكانت قد خرجت لتوها من المعركة الفاصلة لوجودها في جنوب شرقى آسيا في « ديان بيان فو » جريحة كسيحة ولم يبق لها الا الجزائر في الشمال الافريقى ، وكان عبد الناصر قد شرع ينظم اتصالات بالأخيرة في محاولة لتنظيم الكفاح المسلح لها وتشكيل حكومة في المنفى وتدعيم قوى التحرر مما أثار حفيظة فرنسا على ثورة مصر وعلى عبد الناصر شخصيا (ذلك الكولونيل المغرور) أما اسرائيل فقد كانت هناك دائما ... على الحدود الشرقية لمصر تعاني من غلق خليج العقبة أمام ملاحتها ان لم يكن عمليا فقانونيا بعد أن تأكد ذلك في حادث الباخرة « امباير روش » وفشل قافلة الملاحة التى حاول الغرب تشكيلها لاقتحام الخليج وهكذا تجمعت قوى العدوان على مصر والذي عرفه التاريخ باسم «العدوان الثلاثى» في أكتوبر ١٩٥٦ .

كانت الفكرة في العدوان تنفيذ خطة المطرقة والسندان بالتبادل بين قوة هجوم اسرائيل من الشرق فيندفع الجيش المصرى لصدّها .

(م ٣٠ - الاستشرائية)

فيقع هجوم من بور سعيد في الشمال يطور الى اتجاه السويس جنوبا وبذا ينحصر « جيش ناصر » وينتهي أمره .

وكادت الخطة أن تنجح تماما لولا أن صدر أمر انسحاب عام من سيناء لمواجهة التدخل المسلح القادم من الشمال وبذا افلقت القوات المصرية المسلحة من الحصر الكامل ، وفي نفس الوقت فقد أُنذر الاتحاد السوفيتي قوى العدوان بإيقافه والا تعرض المعتدون للعقاب فلما حاولت بريطانيا كسب تأييد الولايات المتحدة لاستمرار الحرب بفرض غطاء ذري اذا دعت الضرورة رفضت الولايات المتحدة ذلك حتى ولا لعدة ساعات محددة ، وهكذا وقف الغزو على المشارف الجنوبية لبور سعيد .

للمرة الثالثة لجأت مصر الى استراتيجية المفاوضة تحت ضغط العمل القتالي الفدائي المسلح مع بريطانيا زعيمة العدوان ، وبعد نحو ثلاثة شهور تم الجلاء البريطاني الثاني والأخير عن منطقة القناة وبور سعيد في ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٦ .

وهذه الظاهرة ظاهرة الفعل ورد الفعل - سوف تستمر وتتعاظم وتتطور من خلال كافة مظاهر الاستراتيجية المصرية الحديثة . كما سوف نرى بعد ذلك وليس أدل على غيبة التخطيط الاستراتيجي المصري المبني على معلومات دقيقة ومفصلة حينذاك والمحدد له هدف مرحلي من أن العدوان الثلاثي كان يتخذ لقواته مركزا للحشد والاعداد في قبرص ويسير في حشده بجدية بالغة ومع ذلك ظلت القيادة السياسية المصرية في شك من أن يقع ذلك العدوان حتى أن الرئيس عبد الناصر يقول (وسمعت صوت أزيز طائرات في السماء وخرجت الى الشرفة لأستطلع الأمر فتبينت أنها من طراز كايدرا البريطاني وعندئذ أدركت أن بريطانيا قد غامرت بالعدوان) .

ومفاد ذلك أن كل ما اتخذ من اجراءات متصاعدة على الجانبين

المصري والبريطاني بدأ برفض تمويل السد العالي وانهاء بالعدوان نفسه ومرورا على مراحل تأميم قناة السويس أضخم المصالح الاستعمارية في مصر بكل تفاصيلها - لم يكن ليهيء ذهن القيادة السياسية في مصر بما فيه الكفاية لتوقع العدوان المسلح والاعداد لردده بقوة .

وأكثر من ذلك فقد بقيت القيادة العسكرية المصرية في حيرة من مكان العدوان أو اتجاهه هل من السويس أو من بور سعيد أو حتى من الاسكندرية وتدل على ذلك أوامر القيادة العسكرية المصرية والحشد العسكري المصري .. مع أن التحليل المنطقي والطبيعي - فضلا عما ينبغي في مثل هذه السياسات الجسيمة الأثر من الحصول على معلومات كافية وبأى ثمن - كان من المحتم أن يدل على أن العدوان واقع لا محالة وعلى منطقة السويس نفسها باعتبارها موضوع الصراع بل ومن اتجاه الشمال للجنوب حيث هذا هو الاتجاه العام بين موقع الحشد الرئيسي للعدوان في قبرص وبين هدف العدوان نفسه على شواطئ مصر .

ومع ذلك - وبرد الفعل لا بالفعل المسبق التخطيط - أمكن لمصر أن تصد العدوان عسكريا بإبطاء حركة تقدمه وسياسيا بتناسك الجبهة الداخلية وحسن ادارة الحملة الاعلائية . وسوف تتناول فيما بعد - مسألة الفعل ورد الفعل - كمظهر نائذ من مظاهر الاستراتيجية المصرية حتى حقبة الستينات .

وبانتهاء أحداث العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ تكون العلاقة الثنائية بين مصر وبريطانيا قد أغلقت ملفاتها - ولفترة طويلة كذلك تكون أوروبا الغربية بالتبعية قد خرجت من إطار القوة المتحركة في مسيرة الاستراتيجية المصرية الحديثة لدرجة بعيدة - في حين بدأ الغرب المتمثل في الولايات المتحدة يأخذ الدور المباشر في المواجهة مع مصر والتيار الاستراتيجي الذي كانت تحمل لواءه .

ويهمنا أن نلاحظ هنا - أن الولايات المتحدة الأمريكية - حتى في أحلك أوقات الشدة على مصر والغرب ظلت تعتبر نفسها أن لم تكن الحليف مع مصر إلا أنها في موقع الصداقة على الأقل وكان قمة ذلك في إقذارها للعدوان الأوربي الفرنسي البريطاني عام ١٩٥٦ بسحب أى تغطية ذرية له في مواجهة أى تهديد سوفيتى بعد انذار روسيا لقوى العدوان .

لقد كانت الاستراتيجية المصرية مبسطة الصورة ومع ذلك فإن هذه الاستراتيجية البسيطة هي التي أوجدت (الخميرة) لدخول الولايات المتحدة من جهة ، والاتحاد السوفيتى بعدها بقليل من جهة أخرى ، كقوى فاعلة ومؤثرة ربما للمرة الأولى في هذه المنطقة من العالم ... ربما يكون انتهاء الاستعمار الأوربي بعد هزيمته في ديان بيان فو وعلى شواطئ قناة السويس قد ترك فراغا كان من الطبيعي أن تملأه هذه القوى الجديدة على أنه ومنذ لحظة العدوان الثلاثي المسلح الذي بدأ من منطلق نظرية الفعل ورد الفعل التي أشرنا إليها لم تقف عجلة التصاعد بالاحداث كثيرا الا لتتناوب اختيار مكان التحدى أو توقيته ، اذ أن أحداث العدوان المسلح عجلت « بتمصير » باقى الشركات والمصالح الأوربية في مصر ، فأنشأت الثورة « هيئة قناة السويس » ، « المؤسسة الاقتصادية المصرية » الأولى لإدارة مرفق القناة المؤمم والثانية لإدارة المصالح الاقتصادية المصرية . ثم وفي أعقاب العدوان مارست الولايات المتحدة ضغطا شديدا على مصر طبقا لفكرة دالاس « بانهيار نظام ناصر من الداخل » وهنا باشرت الثورة برنامجا ثلاثيا (٣ سنوات) للتصنيع لسد حاجة المستهلك المصرى كما تم التحول الى استيراد القمح من الشرق .

كانت مصر قد استوردت السلاح من تشيكوسلوفاكيا من قبل عام ١٩٥٥ بعد تهديد لذلك بين عبد الناصر وشواين لاي ثعلب الصين الشعبية خلال لقاءاتهما للتحضير لمؤتمر باليدونج وذلك اثر فشل استيراد السلاح من الولايات المتحدة ، وهكذا وبالترتيب والتصاعد

نتيجة لاستراتيجية الفعل ورد الفعل تحولت مصر عن أسواقها التقليدية في الغرب الى سوق الشرق الذي كان يعتبر حتى ذلك الوقت سوقا غريبا تماما لا على مصر وحدها بل على المنطقة كلها .

وسوف يزداد التصاعد المستمر في خط التصادم بين الاستراتيجية المصرية والغرب الذي أصبح يمثل في المنطقة بعد نهاية العدوان الثلاثي الولايات المتحدة بعد اذ أعلنت بريطانيا غداة انسحابها من مصر « سياسة شرق السويس » وفي الحقيقة أنه لم يبق لبريطانيا من قوات ومصالح الا في جنوب البحر الأحمر في قاعدة عدن والتي سوف نرى فيما بعد أن الاستراتيجية المصرية لم تلت حتى أثرت عليها في مطلع الستينات .

استراتيجيتنا القومية العربية :

قدمنا أن جامعة الدول العربية خرجت الى حيز الوجود في عام ١٩٤٥ وتحفظنا في أن هذا العمل لم يأت نتيجة آمال قومية مشروعة بقدر ما جاء نتيجة لتركيبية توازن اقليمية رأيت الاستراتيجية البريطانية ايجادها في صالح سياستها تجاه هذه المنطقة .

وفيما عدا مصر فان جامعة دول ١٩٤٥ لم تضم سوى ستة دول من المشرق العربي .. أما دول المغرب العربي كلها فلم تشترك وكذلك حال الدول العربية الافريقية مثل السودان أو ليبيا مثلا .

كانت بريطانيا دائمة الربط بين مصر ودول الجزيرة العربية على أساس تفاعل استراتيجيتها كلها بعضها مع بعض فالبتترول في آسيا وتجارتها الواسعة مع جنوب شرق آسيا كلاهما مرتبط بتأمين ملاحتها في البحر الأحمر عبر قناة السويس ومن هنا أدخلت مصر دائما مع مجموعة الدول العربية في آسيا .

ولا يمكن أن يكون ذلك راجعا الى حقيقة سيطرة بريطانيا الاستعمارية على هذه المنطقة مع سيطرة فرنسا على المغرب العربي

اذ نلاحظ مثلا أن السودان وليبيا وكانتا تحت السيطرة البريطانية ومع ذلك تأخر دخولهما لجامعة الدول العربية مما يشير الى أن الفكرة البريطانية الأساسية من العمل على ربط مصر دائما بالدول العربية الآسيوية مرجعه مصالح بريطانيا الاستراتيجية نفسها .

وسوف نلاحظ فيما بعد أثر ذلك الربط المستمر في سياسة مصر وارتباطاتها بدول الجزيرة العربية على الأخص .

وسوف نلاحظ أنه حتى بعد خروج بريطانيا من المنطقة العربية كلها فقد أصبحت رابطة مصر بدول الجزيرة العربية رابطة شبه تاريخية تشكل علامة مستمرة دائمة في السياسة المصرية العربية ربما حتى دون تقييم أثرها ومدى ملاءمتها لمصالح مصر ذاتها .

كذلك نلاحظ أن علاقة مصر والسودان خلال الفترة من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو كانت هي الأخرى علاقة وجدائية وتاريخية ترتبط بالمصالح الاستراتيجية البريطانية أكثر مما ترتبط بتقييم استراتيجي مصري خالص اذ استخدمت بريطانيا مصر في (فتح) السودان ثم استخدمت مصر للتمكين لنفسها في الانفراد بإدارة السودان واستعماراه واستغلاله اقتصاديا وفق مخططاتها .

ثم نرى أن مصر تحتفظ بهذه الروابط التاريخية وتتخذها شعارات لها وقد ظلت هذه السياسة ولا نقول الاستراتيجية - خطأ عريضا مميذا في سياسة مصر تجاه العرب حتى الخمسينات .

أما أفكار مصر عن ليبيا والمغرب العربي كله من ورائها فلم تتعد العلاقة التاريخية التي مضت بتنازل مصر عن ادارة واحة جفوب لحكومة برقة .

لقد كانت الروابط الحضارية والوجدانية طبعاً موجودة دائماً وتتنبس دائماً هذا صحيح ولكن من حيث المصالح والتعامل

الاستراتيجى فهناك غيبة للوجود العربى كقومية متكاملة خلال فترة الأربعينات .

وبوصول ثورة ٢٣ يوليو بدأ أول تحريك استراتيجى مصرى نحو القومية العربية بصورة منظمة فأولا كما قدمنا القول تكلم كتاب فلسفة الثورة عن «الدائرة العربية» كدائرة من دوائر الحركة المصرية.

وبالنسبة لمشكلة مصر - السودان فقد أدركت مصر الثورة أن التحلل منها كفيل بأن يحبط مناورات السياسة البريطانية فى تأليب السودان على مصر ، ومثل هذه النظرية الجديدة ربما تكون أثبتت بعد نظر ملائم فيما بعد .

ومن جهة أخرى ربطت مصر مساعدتها لكفاح شعب المغرب العربى بتبنيهاا للتيار العالمى لمحاربة الاستعمار ... هذا فضلا عن الشعور العربى الوجدانى العام الذى بدأت تنفخ بالوثة أجهزة الاعلام المصرية مما مهد الأرض والشعوب العربية لتقبل النبرة القومية بل والسعى لها .

أما جهاز جامعة الدول العربية فلم يلبث أن تطور ليضم كافة الدول العربية اليه بعد أن نالت دول المغرب العربى استقلالها حول نهاية الخمسينات .

ومع كل ما ورثته الثورة المصرية من تراث الأربعينات على الساحة العربية فقد ورثت هذه العائلات العربية التى شكلت (وبعضها حتى الآن ما زال يشكل) أركان السياسة فى المنطقة أمثال العائلة الهاشمية والسعودية - عائلة حميد الدين - عائلة الصباح - عائلة السنوسى الخ ...

واذ بهرت الثورة المصرية أنظار شعوب هذه الجزيرة فلقد استطاعت ردود الفعل والأفعال التأثيرية لها أن تسبب تخلخلا شديدا فى بعض أركان هذه العائلات ومسيره حكمتها رغم قوة جذورها .

لقد كانت الجزيرة العربية في الحقيقة « ضيعة البترول البريطانية » التي أسست فيها الامبراطورية العجوز شبكة ضخمة من المصالح الأسرية والقبلية التي تدرج بعض زعمائها في « الترقى » حتى وصل الى مراكز الامارة أو الملك .

وفيما يبدو أن « مصر الثورة » كان عليها بحكم الصلات التاريخية السابقة أن ترث هذه الامبراطورية بكل ما عليها من مشاكل وتخلف دون أن تستطيع أن تشارك في ثروتها البترولية التي ظلت وحتى الآن في يد المصالح الاحتكارية البريطانية شركة مع المصالح الأمريكية .

وبمعنى آخر فقد أفلحت الاستراتيجية البريطانية في أن تثقل كاهل مصر النامية المتطلعة للتطور بمشكلات ذلك الجزء من امبراطوريتها المتداعية مع احتفاظ بريطانيا باستثماراتها البترولية المنتجة هناك .

ولم تكن العائلات المتوجة والمتصارعة فيما بينها بعضها وبعض وفيما بينها وبين الشعب هي وحدها ميراث مصر التاريخي الثقيل ، اذ أن بريطانيا كانت قد شكلت أحزاب المنطقة كذلك لامتناس الطبقه المتوسطة الديناميكية وامتناس المثقفين ، وعلى سواء فإن أحزاب البعث بكل أجنحتها المتصارعة حتى لحظتنا هذه والأحزاب الشيوعية والطائفية كلها نتاج معقد ومتصارع وغير متمش وطبيعة النشأة وزمانها مع تطلعات شعب الجزيرة العربية الحالية بكل أقطارها منذ قيام ثورة مصر والافتتاح على نجاحاتها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية أخذت تتطلع الى نفس الآمال وربما التجربة لولا أن التركة المثقلة من تعقيدات السياسة البريطانية ما زالت — وحتى لحظتنا هذه تشكل عبئا ثقيلا يشد حركة شعوب المشرق العربي نحو الصراعات الجزئية والطائفية والمنازعات المحلية .

وعندما أبرزت ثورة مصر شعار القومية العربية واتخذها خطا

عريضا في استراتيجيتها للمنطقة العربية فان مصر لم تستطع أن تبلور مشاكل منطقة الجزيرة العربية ولا حتى ما يعرف باسم المشرق العربي (شاملا السودان وليبيا) وتتبنى حياله مخططا استراتيجيا مدروسا وموجها لهدف وموقفتا على مراحل ... وانما اكتفت الثورة المصرية بأن قبلت « بالتركة » الامبراطورية كقدر محتوم وأخذت مرة أخرى ردود الأفعال وأحيانا آثار الانفعال الوجداني تحكم وتتحكم في مسيرة السياسة الاستراتيجية المصرية في هذه المنطقة .

ثورات وانقلابات بالجملة :

وللحقيقة لم يكن أمر التأثير قاصرا على الطرف المصرى في العلاقة العربية - المصرية ... اذ أن عرب المشرق قد تأثروا هم الآخرون خلال هذه الحقبة تأثرا كبيرا بالتجربة المصرية والاستراتيجية المصرية وهكذا رأينا الانقلابات والثورات تجتاح منطقة الشرق العربى كلها ، بل أنه بلغ الأمر الى الحد الذى كانت الانقلابات فيه تتوالى على القطر العربى الواحد مرات متعددة فى فترة زمنية قصيرة كما هو الحال مع سوريا والعراق ... وكانت كل هذه الانقلابات والثورات تسارع الى اعلان ارتباطها بطريقة أو بأخرى بالثورة الأم فى مصر .

قد تكون مصر - قد قصدت عن عمد الى تنوير المنطقة العربية سواء من منطق الرفض للأنظمة الحاكمة القديمة أو من منطق محاربة الاستعمار العالمى أو من منطق توافق الأنظمة الثورية اقترابا من يوم اتحادها معا . الى جانب حقيقة تعمد مصر ذلك تبرز حقيقة الفعل التأثيرى لهذه الثورات والانقلابات احتذاءا بمصر وثورة مصر .

حتى المملكة الأردنية - مع نظام حكمها الملكى التقليدى - الا أنها لم تخل من تيار الفعل التأثيرى هذا عندما طردت الجنرال جلوب ومعاونيه وتم أردنت الجيش هناك بحكومة وطنية يرأسها الباشا بسنى .

الوحدة العربية : فعل أم رد فعل :

حتى الهدف الأكبر والنهائي للقومية العربية والذي تشل في قيام اتحاد أو وحدة دستورية بين الأقطار العربية لم يخل من شبهة رد الفعل .

اذ أن قمة التأثير المصرى فى النجاح حدث عقب انتصار مصر على العدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى الصهيونى عام ١٩٥٦ ، كان المثل هنا قويا عنيفا صارخا . فانتصار مصر البلد النامى الصغير على دولتين عظيمتين أورييتين - ومصر وحدها - وفشل مخطط إعادة الاحتلال وضرب الثورة المصرية كان لاشك انتصارا حاسما لا يعنى انتهاء الاستعمار الأوروبى فى المنطقة وهزيمته هزيمة فاصلة فحسب ، بل يؤدى بالتبعية الى سقوط أصدقائه وأعمدة الأنظمة الموالية (وهكذا كان فى العراق مثلا) ويجسم بذلك مصر وثورتها بحيث تسارع الأنظمة الثورية الحديثة الى محاولة التحالف مع مصر أو تطوير ذلك التحالف الى وحدة عربية ، لذلك فعندما ضغط حلف بغداد (فيما بعد الحلف المركزى) : (تركيا - ايران - العراق - بريطانيا - الولايات المتحدة) بمناورات تركية على الحدود الشمالية لسوريا وضغطت اسرائيل أيضا من الجنوب عليها كما لاأورت أحزاب شيوعية داخلها فقد سارعت سوريا الى مصر تطلب اخراج أول وحدة عربية فى التاريخ الحديث الى حيز الوجود فتحت الوحدة المصرية السورية الأولى فى فبراير ١٩٥٨ وخرجت الوحدة الأولى كرد فعل للضغط لا كفعل مخطط ومرسوم من قبل .

وجاء رد الفعل الثانى هذه المرة من نظامى الحكم الهاشمى فى العراق والاردن فأخرجوا الاتحاد العربى ردا على وحدة سوريا ومصر . ثم ويتوالى سلسلة ردود الفعل سقط نظام الحكم الهاشمى من العراق واهتز فى الاردن .

والخلاصة كما رأينا أن حقبة الخمسينات شهدت حقا تحقيق

هدف استراتيجى عربى كبير وخطير الاثر ولكنه - شأن استراتيجية مصر كلها خلال هذه الحقبة كان مرجعه لرد الفعل أكثر مما كان بالفعل المخطط المصمم الموقوت .

مبدأ ايزنهاور ومبدأ عدم الانحياز فى صراع :

كانت الولايات المتحدة كما تقدم القول تعتبر المنطقة العربية - والمشرق العربى على الخصوص الثمرة الناضجة التى تستحق هى دون غيرها قطفها نتيجة لسقوط الامبراطورية الاستعمارية الاوربية وبناء عليه قدمت مشروع ايزنهاور الذى يقرر أن «فراغااستراتيجية» قد حدث بالمنطقة نتيجة لهزيمة الاستعمار البريطانى ورحيله وأن على الدول العربية بالمنطقة أن تقبل بالتعاون أو تقرر بالتحالف مع الولايات المتحدة « لسد الفراغ » وبمعنى آخر يطلب ذلك المشروع اقرارا من الدول العربية بتحالفها مع الغرب بزعامة الولايات المتحدة .

ولقد دار صراع ليس فى ذلك شك بين مصر والولايات المتحدة حول هذه الاستراتيجية بلغ من حدته أنه فجر ثورة أهلية مسلحة فى لبنان أعقد أقطار المنطقة فى تركيباتها الطائفية بين أنصار شمعون المروج لمبدأ ايزنهاور وأنصار الناصرية الرافضين لذلك المبدأ خلف استراتيجية مصر التى رفعت فى مواجهة شعار مبدأ ايزنهاور شعار « عدم الانحياز » وإذا كانت الأحداث قد توالى بحيث تم ائزال قوات مسلحة أمريكية بريطانية فى كل من لبنان والأردن عام ١٩٥٨ إلا أن النصر للمرة الثانية خلال هذه الفترة القصيرة جدا نسبيا كان حليف مصر وأنصار مبدأ عدم الانحياز وتمت هزيمة الاستعمار العالمى للمرة الثانية فى أقل من أربع سنين .

ثورة العراق - مؤتمر باندونج

وقد كانت هذه هى الهزيمة الاولى الحقيقية لخطط الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة العربية وتجمع كثير من المؤلفات الأمريكية عن

هذه الفترة على أن هذه الهزيمة كانت أول حاجز حقيقى بين ثورة ٢٣ يوليو المصرية وبين المخططات الأمريكية وتذهب بعض المصادر الى أن رؤساء دوائر المصالح الأمريكية البترولية فى المنطقة عن طريق تحريض سافر ومباشر من عملاء الولايات المتحدة من العرب - فى ذلك الوقت كان شمعون فى موقع الصدارة - قد نشطوا لتجسيم خطر (ترك مصر تذهب بالغنيمه) ومع توالى الأحداث سوف نشهد أثر ذلك على استراتيجية مصر فى الستينات وما بعدها .

بريطانيا تتوارى والولايات المتحدة تتقدم :

واعتقد أنه ليس هناك تلخيصا أكثر ايجازا وأصدق تعبيراً عن استراتيجية هذه الفترة من القول بأن خلاصة المعادلة تمثلت فى تخلف بريطانيا عن الأدوار الأولى فى المنطقة لكى تفسح للولايات المتحدة مكان الصدارة ، وقد لخصت بريطانيا هذه السياسة فيما عرف باسم « استراتيجية شرق السويس » .

أما مصر - وقد خلصت من مشكلتها المباشرة مع بريطانيا باتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، كما تخففت من ربطها بمشكلة السودان كذلك - فقد أصبحت فى الموقع الاستراتيجى الملائم لا لتتحرك هى وحدها منفردة كما كان الحال من قبل ولكن لتقود معها أو بتأثيرها العرب كلهم - وعلى الأخص عرب الجزيرة العربية - نحو استراتيجية عربية مستقلة .

أن تكن مصر قد نجحت تماماً أو حتى جزئياً فى ذلك أو تكن قد أخفقت تماماً أو جزئياً فى ذلك ، هذا الحكم متروك لكل محل يستخلص من النتائج ما يرى لنفسه طبقاً لوجهة نظره .

ومع ذلك تبقى ثمة حقيقة ملموسة ذلك أن مصر قد ورثت كافة مشكلات هذه المنطقة العربية بأحمالها وعلاقاتها القبلية والطائفية

والأسرية واقتصادها المتخلف الذى لولا البترول لكان اقتصادا مضحلا تماما - كما ورثت منطقة مزقها الاستعمار تمزيقا سياسيا مروعا ... قارن مثلا ١٣ دولة بما فيها فلسطين وعمان بها ٣٢ مليون نسمة مقابل ٦ دول عربية افريقية بها نحو ٨٠ مليون نسمة ولقد قبلت مصر بذلك الميراث كقدر محتوم منذ لحظة تكوين الخطوط الأولى للاستراتيجية القومية وربما قد حان الوقت بما فيه الكفاية لأن تقبل مصر ذلك الميراث أو ترفضه كاستراتيجية مخططة هادفة موقوتة المراحل والخطوات .

استراتيجية مصر فى الصراع العربى الاسرائيلى

مع كل ما تستحقه قضية الصراع العربى الاسرائيلى من اهتمام ودراسة خاصة ، لتصدى لها ، فليس مقصودا أن نتناول هذه القضية بذاتها خلال هذه الدراسة العامة لاستراتيجية مصر ، ومع ذلك فإن التحليل لن يتكامل لتلك الاستراتيجية بدون معالجة زاوية الصراع العربى الاسرائيلى الذى قدر له أن يصبح بعد ذلك بقليل الموضوع الأول والمحور الرئيسى لحركة الاستراتيجية المصرية ابتداء من منتصف الستينات وحتى لحظة كتابة هذه السطور .

وابتداء فإن حقبة الاربعينات قد انتهت وقد استقر كيان سياسى دولى معترف به وإن كان دخيلا على المشرق العربى باسم « اسرائيل » ، ومع أن منطق رفض ذلك الكيان كان بشكل أو بآخر يسيطر على الشعب العربى عامة وعلى شعب المشرق خاصة ، إلا أن الرفض كان متعمقا لدى الشعب العربى ذاته أكثر مما كان تعمقه لدى السلطات السياسية الحاكمة بحيث كانت الحقائق كثيرا ما تشكل « هوة واسعة » بين الواقع الممارس عمليا يوما بعد يوم وبين الأمانى التى يثيرها الوجدان والشعور ولا تمارسها السلطة .

وفي مصر ما كانت الذهنية العامة لتتشذ عن هذا المناخ العربى العام ، وبعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فقد يكون لخلفية تولى الجيش السلطة فى مصر دلالة خاصة فى هذه القضية بالذات اذ كان هناك شعور خاص لدى الجيش بأن ذلك الصراع ينطوى على « ثأر قديم » ينبغى تسويته •

ولقد مارست الثورة السلطة معالجة هذه القضية من منطلقات ثلاث ابان حقبة الخمسينات وهى :

١ - المنطلق الاول ، وهو « منطلق وجدائى » عام لدى الشعب العربى وخاص لدى الجيش صاحب السلطة وفارضها •

٢ - المنطلق الثانى ، وهو « منطلق تاريخى » قائم على نظرية الميراث الامبراطورى البريطانى التى سبق أن عرضنا لها فيما تقدم مع العلم بأن ذلك الميراث قد شمل منطقة المشرق العربى كلها وهى المنطقة الجغرافية السياسية للأحداث بالاضافة الى الوجود الادارى المصرى فى قطعة من فلسطين عليها جزء من شعبها - هى قطاع غزة •

٣ - المنطلق الثالث ، وهو « منطلق واقعى » ، اذ أن مصر الاربعينات منذ انتهاء الدور الاول للصراع أخذت تمارس « حقها الدولى » فى اغلاق المضائق البحرية فى خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية بصورة أو بأخرى وعرفت فى ذلك الوقت « قضية البتاجرة امباير روش » كما أثير ذلك النزاع دوليا حول منتصف الخمسينات باسم قضية الملاحة فى خليج العقبة وحدود المياه الاقليمية •

وفىما عدا هذه المظاهر الثلاثة فلم يطرأ على قضية النزاع العربى الاسرائيلى خلال الخمسينات الاولى شىء جديد فيها عدا نقطتان أثرتا قرب نهاية هذه الفترة ، هما :

- كسر احتكار السلاح الذي مارسته مصر وبمقتضاه تغيير مصدر تسليحها من بريطانيا الى الاتحاد السوفيتي مرورا بتشيكوسلوفاكيا ، الأمر الذي غير في مضمونه حجم ونوع السلاح السائد لدى أحد أطراف الصراع •

كما سهل على الجانب المصري الاستزادة من حجم قواته المسلحة ، وهو أمر ما كان الجانب الاسرائيلي ليجعله يمر دون اتخاذ الاستراتيجية المضادة الملائمة حياله ، وسوف نلمس أثر ذلك في مستهل الفترة الثانية من الخمسينات خلال أحداث العدوان الثلاثي •

ومع كل فان الجانب الاسرائيلي استمر خلال هذه الحقبة في الاعتماد في دعمه السياسي وفي مصدر تسليحه على الغرب الاوروبي البريطاني الفرنسي ، ولقد بلغ من أمر دقة التنسيق بينهم أن تم التآمر المشترك على ثورة مصر بأحداث العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والذي وضح منه أن الاستراتيجية الاسرائيلية اعتمدت كحركة مضادة لحجم وتسليح الجيش المصري على « القوة الجوية - والضرية الجوية ، سواء ما وفرته هي بنفسها أو ما استطاعت قيادتها السياسية أن توفره بالتحالف مع قوى خارجية ، (بريطانيا وفرنسا في أحداث العدوان الثلاثي) •

كما استمرت الاستراتيجية العسكرية لكل من اسرائيل ومصر خلال هذه الحقبة بدون تغيير - فحيث تبنت اسرائيل أسلوب « الحرب الوقائية » الذي يعتمد على ضربة إجهاض مركزة بهدف المسارعة الى شل أي حشود أو إعدادات استراتيجية ، فقد استمرت معبر تعتمد على أسلوب « الدفاع الاستراتيجي التقليدي » • وسوف نعرض دراسة مستقلة لذلك فيما بعد •

كذلك وقعت حوادث وأن كانت محلية المكان إلا أن لها دلالتها الاستراتيجية الكبرى التي سوف نزداد بروزا فيما يلي من أحداث ،

وهي ما عرف باسم « قضية لافون » وخلصتها تبنى مجموعة عسكرية خاصة في اسرائيل لسياسة زرع قنابل زمنية في مصر ضد المنشآت الأمريكية ، بهدف تخريب العلاقات السياسية بين مصر الثورة والولايات المتحدة في ذروة تحسن هذه العلاقة ، وقد تم ذلك دون علم الوزارة الاسرائيلية والسلطات السياسية المسؤولة فيها . غير أن عمق ذلك الحدث المحلي يرجع الى بدء احساس اسرائيل باختفاء بريطانيا عن الادوار الاولى في المنطقة وتصدر أمريكا لها ، والعمل المبكر جدا من جانب اسرائيل على نسف أى علاقة طيبة بين مصر وأمريكا اعدادا منها لتحول استراتيجى خطير تجاه تنسيقها مع الولايات المتحدة ، ذلك الذى قدر له فيما بعد أن يتطور الى درجة التحالف المشترك كما يبدو من أحداث الستينات وما بعدها .

ومن جانب الاستراتيجية المصرية فلم يبد أن مثل ذلك التحول كان له نفس الوقع والعمق لدى القيادة السياسية بحيث بادرت الى احتوائه أو اتخاذ أى خطط ملائمة حياله ، والمرجح أن حدوث زرع قنابل لافون فسر في مصر كتكتيك اسرائيلى محلى ليس الا .

وفى عدا هاتين النقطتين فلم يطرأ تغير جزرى على قضية الصراع الاسرائيلى العربى في الخمسينات الاولى .

ولكن اسرائيل تصعيدا منها لدرجة التوتر في المنطقة كذريعة لعدوانها المبيت فيما بعد استمرارا منها في استراتيجية الحرب الوقائية أثارت الطرف المصرى بحادث قرية « دير ياسين » .

وشرعت مصر في الضغط عليها بأعمال حرب العصابات حتى كاد الأمر أن يصل الى تحرك القوات النظامية المصرية للعمل المباشر ضد اسرائيل بحيث باتت فرق مسلحة مصرية فى احدى لىالى خريف ١٩٥٥ فى وضع الاستعداد انتظارا لأمر الهجوم الذى لم يصل أبدا بعد ذلك نتيجة مساع دولية ، وبعد هذا التاريخ بأقل من عام وقع العدوان الثلاثى الذى كانت اسرائيل أحد أطرافه .

نتائج العدوان على قضية مصر واسرائيل :

فاذا انتقلنا الى الخمسينات الأخيرة فليس شك أن أحداث العدوان الثلاثي كانت الظاهرة الرئيسية خلالها وسوف تتجاوز أحداث العدوان نفسه لسبق تحليله في أكثر من دراسة وتلقى الضوء على أهم نتائجه بالنسبة لقضية الوجود الاسرائيلي .

وسنجد أنه عند فرض التسوية السياسية لأحداث عدوان ١٩٥٦ - وكان للولايات المتحدة فيها كما كان لها في قضية الجلاء البريطانى عن مصر عام ١٩٥٤ الدور الرئيسى - فقد استطاعت اسرائيل أن تحصل على مطلب هام من مطالبها الاستراتيجية وهو « تأمين سلامة ملاحتها في مضيق العقبة » عن طريق اخلاء « شرم الشيخ » الميناء المصرى في سيناء الذى يتحكم في مدخل ذلك الخليج من القوات المسلحة المصرية وان استمرت كافة السلطات الادارية المصرية والشرطة المصرية في وجود قانونى وفعلى هناك . مع وضع مراقبة دولية من « البوليس الدولى » في تلك النقطة الاستراتيجية الهامة .

وهكذا فان أحد « المنطلقات الثلاثة » التى تسبقتها سلطة الثورة في مصر من استراتيجيات الأربعينات قد انهار أو على أحسن الفروض « أوقف مفعوله بموافقة مصر » .

واستمرارا لسياسة التحليل دون تحديد المواقف فليس لنا من تعليق على ذلك سوى أنه ظهر من الاحداث أن مثل هذه التسوية كانت أفضل ما يمكن اكتسابه في ذلك الوقت خصوصا اذا راعينا « الضغط الأمريكى » وهى احدى القوى الاعظم في عالم اليوم الى جانب أن الاتفاق كان ما يمكن أن نطلق عليه اصطلاح « وعد شنفوى » أى اصطلاح « Procé Verbale » بمعنى أنه لم يكن نتيجة صك دولى ملزم لمصر ، وكان ذلك في ذاته من براءة الدبلوماسية المصرية الوليدة بعد .

(أثر ذلك واضح فيما تطالب به اسرائيل من اتفاقية مكتوبة وموثقة دوليا) •

وأما المظهر الثانى للتسوية السياسية لعدوان ١٩٥٦ فتبدو فى الفصل بين طرفى الصراع « بالبوليس الدولى » الذى استطاع أن يشكل درعا واقية استمرت لمدة ١٠ سنوات كاملة منذ ١٩٥٧ الى ١٩٦٧ •

وهنا قد يثار تساؤل هام هو : لمن كان ذلك البوليس الدولى درعا واقية لمصر أم لاسرائيل ؟ وسوف لا نجيب على هذا السؤال بل سنترك للقارئ الحكم لنفسه وينفسه وانما قد يكون تعليقنا الوحيد فى هذا الصدد هو فى سورة نساؤل آخر : ان البوليس الدولى شكل دون شك درعا واقية لمدة عشر سنوات فمن يا ترى أحسن استغلال تلك الدرع لتقوية نفسه وتطوير امكانياته واستراتيجيته مصر أم اسرائيل ؟

وباتتهاء آثار العدوان الثلاثى لم يبق فى استراتيجية مصر فى الصراع الاسرائيلى من جديد خلال حقبة الخمسينات ولئن أثبتت قضية مثل « مياه نهر الأردن » فلم يقدر لها أن تأخذ الثقل الحقيقى فى الواقع الجغرافى السياسى والاستراتيجى لهذه المنطقة مهما جرى فيها وخلالها من اتصالات ومباحثات .

استراتيجية مصر فى المجال الدولى :

او مصر وصراع الغرب والشرق :

كان لانعقاد مؤتمر باندونج فى ١٩٥٥ واشتراك مصر فيه كدولة داعية دلالة خاصة تشير الى الخط الذى أخذ يشكل محور حركة مصر الدولية فى الخمسينات .

ذلك أن « دعوة عدم الانحياز » كانت من وجهة النظر المصرية

الأساس المناسب لحركتها في المجال الدولي فهي لا تتحاز ضد الغرب ولكن تتبنى سياسة « نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا » فإذا اختار الغرب معاداة مصر فليس أمامها خيار في أن ترد عليه بالمثل . ولقد أثبتت مصر ذلك من خلال ممارستها لسياستها اليومية فعلا حيال بلجيكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية .

وبذلك تزعمت مصر سياسة اخراج النفوذ الأوربي من المنطقة نفيحة للعدوان المسلح عليها وتطبيقا لسياستها « نسالم من يسالمننا ونعادي من يعاديننا » .

وفي نفس الوقت قاومت مصر التسليم بالنفوذ الأمريكى وريثا لأوروبا في الوطن العربى عندما حاولت الولايات المتحدة فرض مبدأ ايزنهاور على العرب والذي كان يعنى في حقيقته قبولهم بالنفوذ الأمريكى في وطنهم ودخول العرب في أحلاف غربية موجهة ضد الشرق الأمر الذي يعرض العرب لهجوم مضاد من الشرق .

وكان تصدى مصر لمقاومة الاحلاف مع الغرب لا يصدر عن انحياز منها للشرق بل تطبيقا لسياستها في « عدم الانحياز » مع العمل من أجل السلام العالمى .

واستطاعت مصر أن تسقط حلف بغداد عام ١٩٥٨ عندما انهار الحكم الهاشمى وأركائه في العراق ، تطبيقا لهذه السياسة .

كما وصل الأمر بتمسك مصر بهذه السياسة الى حد قبولها بالتحدى في معركة تجديد ولاية الرئيس السابق شمعون - المروج الرئيسى للسياسة الامريكية في المنطقة - ودعمها للقوى اللبنانية التى وقفت ضده - فلما استنجد بالاسطول الأمريكى السادس وتم الغزو الأمريكى للبنان والبريطانى للأردن لم يستطع ذلك الغزو أن يحقق أى نجاح حقيقى وانتصرت بذلك سياسة مصر في عدم الانحياز لنفسها وللوطن العربى كله .

وفي نفس الوقت كان الاتحاد السوفيتي من خلال نظريته في محاربة الاستعمار العالمي يسير نحو دعم مصر في مجالات التنمية الاقتصادية والعسكرية بدون شروط سياسية مسبقة الأمر الذي لاءم سياسة مصر في مسألة من يسالمها وفي عدم انحيازها .

وما اذا كان الاتحاد السوفيتي له أهداف خاصة يأمل في تحقيقها من خلال سياسته هذه في المنطقة العربية فذلك أمر يدخل في نطاق بحثنا هنا ولو أنه بداهة أمر يحتمله منطق الأشياء .

ولقد استطاع محور تيتو - نهرو - ناصر أن يشكل قلباً متزايداً وحقيقياً لدى الغرب خلال هذه الحقبة والحقبة التالية لها - ومع هذا فلم تنقطع صلة الغرب تماماً بمصر الرسمية واستمرت « لعبة الأمم » الأمريكية الصنع بتبنى سياستها على أساس التعامل مع مصر الرسمية .

وسوف يجد المتتبع لهذا الخط مؤتمرات دولية عديدة لأقطاب عدم الانحياز وفي مقدمتهم مصر وكأنهم يشكلون « قوة ضغط » دولية توازن عديد من القوى أدبيا على الأقل .

النتائج العامة لاستراتيجية مصر في الخمسينات :

وبختام استعراضنا لسياسة مصر الاستراتيجية خلال الخمسينات يمكننا استظهار النتائج العامة كما يلي :

١ - هزمت مصر الاستعمار الأوروبي بالاتفاق عام ١٩٥٤ وبالحرب عام ١٩٥٦ ولم تتأخر بذلك عن التيار العالمي العام في هذا الصدد حيث هزم الاستعمار الفرنسي من قبل في الشرق الأقصى في ديان بيان فو عام ١٩٥٤ كما لحقت الجزائر بنفس الموجة - بدعم مركز من مصر - في مطلع الستينات وهكذا تحررت الارادة المصرية كاملة ايذاناً ببدء تكوين الخطوط الأولى لاستراتيجية مصرية خاصة .

٢ - وفي الداخل وجهت الاستراتيجية المصرية للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية أساسا - نحو انهاء سمات المجتمع
الاقطاعي بتحديد الملكية الزراعية والتطوير الاقتصادي المركز أساسا
في النشاط الزراعي نحو الاصلاح الزراعي وزيادة الرقعة المنزرعة
مع بدء النشاط الصناعي في برنامج ٣ سنوات وتمصير المصالح
الأوربية في كل النشاطات التجارية والاقتصادية . وفرضت العدالة
الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص بمجانية التعليم في كل مراحله مع
التوسع في قاعدته . ومصادرة حرية تشكيل الأحزاب السياسية وعزل
أقطابها عن النشاط السياسي .

٣ - الاستراتيجية المصرية - حديثة الميلاد واسعة النشاط في
« الدائرة العربية » بوجه عام وان كانت في المغرب العربي تركز على
دعم كفاحه للتخلص من الاستعمار الفرنسي .

أما في الشرق العربي فنشاط أكثر حركة في أوطان الجزيرة
العربية يتوقف على درجة تطور هذه الأوطان . ونتيجة لنشاط
الاستراتيجية المصرية في المشرق العربي نجد الوحدة العربية - الخط
الأساسي لحركة مصر - تشكيل أول وجود واقعي لها بوحدة مصر -
سوريا نتيجة ردود أفعال أكثر منها نتيجة لأفعال مصممة وهادفة .

وتتعرض هذه الوحدة - مع ذلك - للضغوط والمؤامرات من
العرب والدول التقليدية تنتهي بالانفصال في مطلع الستينات .

٤ - النزاع العربي الاسرائيلي نزاع كامن ولكن غير نشيط
بوجه عام ، وعندما ينشط خلال العدوان الثلاثي تستطيع اسرائيل
أن تنتزع حرية المرور في خليج العقبة وتقيم حائطا واقيا من البوليس
الدولي نلمس - من أحداث الستينات - كيف استفادت منه في تأمين
تطور عقيدتها وأساليبها العسكرية والسياسية .

بينما مصر نتيجة لتعدد شواغلها - لا توفر الوقت والجهد

الكافي لهذا النزاع ومع بقاء النظرية الاستراتيجية العامة لكل من مصر وإسرائيل بدون تغير في هذه المرحلة حيث تعتمد الأولى الدفاع الاستراتيجية التقليدي وتعتمد الثانية الحرب الوقائية المؤسسة على ضربة أجهاض مركزة إلا أن مصر تطور قواتها المسلحة كما في الحجم والتسليح ، وإسرائيل تتطور كيفما في أسلوب استخدام القوات ونوعية التسليح .

٥ — نتيجة لتطورات صراع الاستراتيجيات الدولية في المشرق العربي تتخلى بريطانيا عن دور المحرك الرئيسى للاستراتيجية الغربية لتتولى الولايات المتحدة ذلك .

وتحاول روسيا من خلال الخط العام لمقاومة الاستعمار العالمى وكسر طوق الأحلاف الغربية من حولها تقديم الدعم لمصر والعرب لتهمىء لنفسها فرصة اكتساب موطىء قدم في المنطقة .

أما الولايات المتحدة التى تشرع فى تلمس خطوط نظرية استراتيجية خاصة بها فى المنطقة لأول مرة فانها تحاول اقرار « مبدأ ايزنهاور الذى يتبلور فى قبول العرب بشرعية ملئها للفراغ الاستراتيجى البريطانى واقامة حلف سياسى فى المنطقة يتكامل مع سلسلة أحلافها الدولية .

ومصر تنجح فى هزيمة هذه الاستراتيجية فى معركة فاصلة عام ١٩٥٨ يسقط بها زعماء حلف بغداد الأمريكى فى العراق ويفشل فيها الغزو الأمريكى للبنان والبريطانى للاردن وتندلع ثورة لبنان مدعومة بمصر ولا تهدأ حتى تنسحب قوات الغزو بتسوية سياسية بموافقة مصر .

وهكذا يتولد « أول تصادم استراتيجى » بين الولايات المتحدة ومصر ، وسوف يأخذ منحنى ذلك التصادم فى الارتفاع تدريجيا حتى يصل الى الذروة فى يونيو ١٩٦٧ ابان أحداث العدوان الاسرائيلى على مصر .

الصراع الصامت

« ... ولا أنا عابد ما عبدتم ، ولا أنتم عابدون ما أعبد ، لكم دينكم ولى دين » .

الاشتراكية سبيل التنمية :

كما كان رفض الولايات المتحدة والغرب لتمويل السد العالى حدا كبيرا فاصلا فى الخمسينات ترتب عليه تأميم القناة والعدوان الثلاثى كذلك كان أثر الانفصال السورى عن الوحدة فى عام ١٩٦١ حدثا فاصلا ، وأقصد بالحدث الفاصل ذلك الذى ترتب عليه آثارا ضخمة متعددة ومتراكمة .

لقد اعتبر الانفصال للوحدة الأولى انحصارا فى الافتتاح المصرى على العمل العربى القومى كخط عمل عام ولأن الانفصال تم بمساعدة أنظمة الحكم التقليدية المجاورة لدولة الوحدة الأولى وتمويلها لعملية الانفصال ثم تبنيتها سياسة دعائية فى مؤتمر شتورة عقب الانفصال هدفها تشويه الوجه المصرى فى الشرق العربى فان كل ذلك جعل مصر تعيد حساباتها وتبدأ استراتيجية جديدة تماما .

— فهمى أولا تعدل تخطيطها لتصبح الوحدة القومية فى درجة أقل تقدما فى أسبقية العمل على التركيز بأسبقية أولى على البناء الداخلى للتنمية .

— وهى ثانيا تعدل أسلوبها فى التنمية فتتحول من العدالة الاجتماعية الى الاشتراكية التى تتوسع فى التأميم كسياسة عامة من جهة لتجريد الفئات المضرورة بالثورة من امكانيات مادية قد تستغل ضد النظام الثورى ذاته ، ومن جهة لتوفير رأس المال الكافى فى يد الدولة لامكان توجيهه بالسرعة الكافية وبالتركيز الكافى وبالأسقية الملائمة نحو استثمارات التنمية .

وهكذا جاءت الستينات بتعديل أساسى فى هيكـل التخطيط الاستراتيجى العام لمصر وبينما كانت قضية الجلاء البريطانى هى محور الارتكاز فى الخمسينات اذا باختيار الأسلوب الاشتراكى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يقفز الى مكان الصدارة فى الستينات .

وبينما تفرز الخمسينات من فكر الثورة « فلسفة الثورة » حاويا بالأساس للحركة السياسية لمصر نجد أن الستينات تغزو « الميثاق الوطنى » مركزا فى الأساس على الأسلوب الاشتراكى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبينما « سياسة التمسير » هى النتاج الاقتصادى الرئيسى للخمسينات فإن نتاج الستينات كان « سياسة التأمين » .

وفلمس فى الخمسينات تركيز الدولة على تحسين الأداة الحكومية أما فى الستينات فتنشئ الدولة القطاع العام كأداة رئيسية لتنفيذ سياستها فى التأمين وإدارة المشروعات الاقتصادية .

ولقد كانت التجارب الاشتراكية من الفنى والتعدد أمام حرية الاختيار المصرى وحيث فى أحد الأطراف تقف تجربة الاتحاد السوفيتى الشاملة وفى الطرف الآخر تقف تجربتى بريطانيا والسويد مرورا فى الوسط على التجربة اليوغوسلافية .

التأمين والقطاع العام :

من المهم الإشارة الى أن « التأمين » لم يمارس كعقاب موجه لطبقة الملاك إنما - شأنه شأن تحديد الملكية الزراعية - كانت الفكرة الرئيسية منه توفير رأس المال فى يد الدولة من جهة مع ما يترتب من آثار اجتماعية واسعة على الملكية العامة غير الخاضعة للاحتكار ، ولقد ضمنت الثورة السلطة استراتيجيتها فى التأمين الميثاق الوطنى الذى نص صراحة على تأمين الهياكل الرئيسية للنتاج .

وأن التأميم في مصر لم يشمل أنشطة بعينها دون أنشطة أخرى بل امتد فشمل كافة الأنشطة الاقتصادية في الدولة ، ولكنه مرة أخرى سمح بوجود القطاع الخاص منافسا له في كل نشاط في الصناعة وفي الزراعة وفي التجارة وفي النقل .

وكان أخطر ما ترتب على ذلك قيام منافسة غير متكافئة الأطراف من حيث الظروف السائدة التي تحكم طبيعة النشاط في القطاع العام المقيد بعبالة محددة وأجور محددة بعكس المرونة الكاملة لدى نفس نوعية النشاط في القطاع الخاص .

يضاف الى ذلك أن المنافسة قد لا تكون سليمة من جهة الأسس الاقتصادية الفنية في ذلك الوجه من النشاط كما هو الحال في نشاط النقل الذي تعتبر المنافسة فيه عمل غير اقتصادي ومدمر .

وليس ذلك فحسب إذ أن وجود النشاطين العام والخاص الأول مقيدا بحكم ظروفه والثاني مرنا بكل امكانياته جعل القطاع الخاص يستطيع في أحيان كثيرة تبليغ حد الظاهرة العامة أن يلجأ لأساليب غير أخلاقية وغير قانونية للحصول على كل ما يوفره القطاع العام من مزايا ليضيفها هو بنفسه الى نفسه كالتهرب في قطع الغيار والبضائع الاستهلاكية مثلا من أحد القطاعين الى الآخر أو كتشغيل وحدات نقل من أحد القطاعين لحساب القطاع الآخر وهكذا ، وذلك ما أدى الى تفشي جرائم الاعتداء على المال العام بطريقة جعلتها هي الأخرى ظاهرة عامة وفي نفس الوقت تمكن الفساد والافساد من القطاع العام الوليد الغير مستقر التقاليد بعد . وكل هذا رتب آثارا نفسية سيئة على الأفراد من حيث هم عاملون بالقطاع العام أو متعاملون معه فضلا عن الخسائر الاقتصادية .

ولو أن أمر التأميم اقتصر على الهياكل الرئيسية للإنتاج وحرص على أن لا يقسم قطاع خاص بجوار القطاع العام في نفس نوعية النشاط لان كثير من مظاهر الخلل الذي صاحب التنفيذ أقل تفشيا

وأقل أضرارا ، ومع ذلك يصح هنا التساؤل عما اذا كانت «أمراض» القطاع العام هي من طبيعة الأشياء بمعنى أنها أمراض موجودة بنفس النسبة تقريبا في كافة المجتمعات البشرية وعمما اذا كانت أمراض مرجعها خلل في التنفيذ فحسب أم أن خلا في التنفيذ نفسه وتفتش أمراض ذلك القطاع هو عملية بالأساس مخططة ومحسوبة وموجهة بهدف إفشال كل فكرة التأمين بمن لا يقرون التأمين .. ؟

في تلك الفترة من الستينات فان أمراض القطاع العام كان بعضها منها يرجع الى انعدام التقاليد والمعايير العامة لحدثة نشأة ذلك الجهاز الضخم من جهة وانعكاسا لحركة المجتمع نفسه الذي كان في لحظة التقال بين هدم تقاليد مجتمع ما قبل الثورة وما زال يبحث عن الطريق لاركان المجتمع الثوري الوليد .

وفي لحظة التعبير الاجتماعي الشامل هذه فان جميع نقائص البشر تجد لها فرصة أوسع للتحكم والسيادة .

وسوف نرى في مسيرة هذه الاستراتيجية فيما بعد كيف أن عبئا جديدا لم يلبث أن أضيف على القطاع العام هو نشوء وتطور فئة الادارة العليا بكل مالها وما عليها .

وعلى الرغم من كل هذا ومن الهجوم المنظم والحملة النفسية والتشهيرية التي واجهها ذلك القطاع الوليد فقد استطاع أن يستمر في حمل رسالته وأن يفرض وجوده رغم كل شيء على استراتيجية التنمية الاقتصادية .

وعندما طرحت الخطة الخمسية الاولى للتنمية في مطلع الستينات فقد اضطلع ذلك القطاع بالعبء الرئيسي فيها واستطاع أن يحقق نتائج باهرة .

ويعطى الامريكيون مع ذلك لفكرة القطاع العام تعليلا مغايرا

اذ يعتبرونه أحد سبل توسيع قاعدة موظفي الدولة الذين يخضعون لها وبالتالي يدينون بالولاء للنظام الثورى ، أى أن القطاع العام أحد وسائل تأمين الثورة لذاتها وفي هذا المقام تجدر الإشارة الى أن « الغاء سيطرة رأس المال على الحكم » كانت أحد المبادئ الستة التى أعلنتها الثورة مبكرا فى الخمسينات وقبل نشأة فكرة التأميم والقطاع العام .

الخطه الاولى للتنمية :

وفى فترة الستينات الاولى كذلك اعتمدت - للمرة الاولى فى مصر - خطه خمسية للتنمية وهى وان كانت تتمشى مع الفلسفة السائدة للتنمية الاشتراكية الا أنها مع ذلك تستحق التوقف والنظر لما ترتب على نتائجها من آثار لدى الغرب الأمريكى بعد ذلك سارعت بمنحنى التصادم بينه وبين مصر أكثر فأكثر .
ومع المحافظة على التجريد من التفاصيل نجد لزاما أن نورد البيان التالى مستقى من التحليل الرسمى لهذه الخطه :

مستوى الدخل	عدد الافراد	نصيب الفرد	الزيادة	عدد الاسر	نصيب الاسرة	الزيادة
سنة الأساس ٦٠/٥٩	١٢٨٥	٢٥٠٦	٥٠٠٢	—	٢٥٠٤	—
نهاية الخطه ٦٥/٦٤	١٧٦٢	٢٩٠٥	٥٩٠٨	١٩٠٠	٣٠٣١	٢١٪

أى أن مع زيادة عدد السكان بنسبة تبلغ ١٥ ٪ فى نهاية الخطه فقد ارتفع متوسط دخل الفرد فى نهاية الخطه بنسبة ١٩٠ ٪ ، ارتفع نسبة متوسط دخل الأسرة فى نهاية الخطه بنسبة ٢١ ٪ بمعدل زيادة سنوى قدره ٣٨ ٪ فى نصيب الفرد ، ٤٢ ٪ فى نصيب الأسرة .

وبالنسبة للدخل العام الذى ارتفع من ١٢٨٥ الى ١٧٦٢ مليون جنيه فى نهاية الخطه فانه حقق زيادة كلية مقدارها نحو ٣٧ ٪ بزيادة سنوية تبلغ نحو ٧٥ ٪ .

وهذه نسبة يندر تحقيقها في البلاد النامية طبقا لاحصاءات الأمم المتحدة والتي تذكر أن أعلى نمو حققته بلد نامى كان في بيرو ٥٩ر٥ - والهند ٣٥ر٥ (قبل سنة ٦٠) وحتى في النمسا ٤٥ر٥ / والبرتغال ١٥ر٥ / وفرنسا ٩ر٤ / ومعنى ذلك أيضا أنه في ٣ مخطط متتالية قد يزداد الدخل بما يقرب نحو ١٠٠ / بمعنى أنه في نحو ١٥ سنة من سنة ١٩٦٠ (أى في سنة ١٩٧٥) اذا استمرت التنمية بنفس المعدل فقد يتضاعف الدخل القومى في مصر !!

وحتى مع التسليم بنسبة زيادة سنوية قدرها ٦٩ر٦ / كما ذكرتها مصادر الأمم المتحدة فالنسبة تعتبر مع هذا من أعلى معدلات التنمية .

ولا نعتقد أن الدول العظمى التى يهملها دائما مراقبة التحركات الاقتصادية والاجتماعية فى كافة دول العالم وتحاول دائما أن تفرض القيود والضوابط على التنمية فى هذه الدول احتفاظا لنفسها بالتفوق واحتفاظا بموازين استراتيجية للقوى فى العالم لتكون فى غفلة من مثل هذا الأمر ودلالته .

القوى تنشط :

مثل هذه الحقيقة التى تبسطها الأرقام الرسمية عليه فضلا عن المصالح المختلفة الشخصية والاقليمية والاستراتيجية فرضت بطبيعة الأشياء استنفار قوى معادية كثيرة على المستوى المحلى الداخلى والاقليمى العربى والتكتل الدولى وبدأت أولى فصول الصراع الصامت من هذه الحقيقة .. !!

كان نتيجة الانعكاس فى المجال الاجتماعى الداخلى أن تم «فرض الحراسة» على الأشخاص الذين رؤى فيهم وفى نشاطهم وحريتهم المالية تعارضا أو تهديدا لهذه الاستراتيجية العامة فى التنمية لصالح الأمن القومى وسواء أكانت هناك (حالات خاصة) تثبت براءة

المحروسين من التعارض أو التهديد للأمن القومي ، وسواء أكان هناك توسع بلا مبرر في استغلال هذه القاعدة العامة من عدمه فهذا متروك لغير هذه الدراسة ، إنما المهم أن هذه أصبحت سياسة مقررة .

وبطريقة أو بأخرى فقد أفلحت السياسة المعاكسة في استقطاب كثير من المثقفين والانتلجنسيا لتكون في موقف الرفض وربما المعاكس لكثير من هذه الأسس .. وأكثر ما كان النجاح في سكان المدن الرئيسية كالقاهرة والاسكندرية .

وسواء أكان الاستقطاب والرفض منشأ عقيدة دينية أو اجتماعية سياسية أو مصالح خاصة فإن ظاهرة الرفض لم تكن لتخفى كثيرا في هذه الفترة وقد أفلحت في أن تجد لها متنفسا في إطلاق « النكت الهادفة » وفي المقاومة من داخل « مواقع العمل » ومرجع ذلك أن الجيل الذي عهد إليه بالتصدي للقيادة الاقتصادية والاجتماعية لم يكن جيل الثورة وما بعدها بل كان في العموم من الجيل الأسبق لها وبحكم انحصار التعليم في فئات اجتماعية معينة قبل الثورة كان من السهل أن يكون نفس جيل قيادة خطط التنمية الثورية هو الجيل المعاكس — بحكم المنشأة — لأفكار التنمية وفي غيبة تعدد الأحزاب الرسمية وقيام الاتحاد الاشتراكي فقد كان الصراع الاجتماعي والاقتصادي صراعا صامتا ولكنه أبدا لم يكن غائبا كما تصورت خطأ بعض القيادات .

ولما لم تتمش أساليب الصحافة والاعلام — عن اخلاص و يقين ثوري لنفس الأساليب التي لدى قيادات التنمية — مع الاستراتيجية المعتمدة للتنمية فقد كان محتما أن يتعاظم تيار الرفض لها تدريجيا مع مرور الزمن .

ولقد تصدق هنا العبارة القائلة « انك لا تقيم الاشتراكية بلا اشتراكيين كما أنك لا تبني الوحدة بلا وحدويين » ولقد رأينا في صدر هذه الصفحات كيف انتهت الوحدة العربية الرائدة الى

الاغتيال على يد من فرض أنهم حراسها ولم يكونوا حقاً كذلك

قضية الحرية والتنمية :

وهنا يثور الكلام على التنمية في هذه الفترة ، وذلك أن التنمية في الدول المتخلفة وعلى الأخص في الأنماط الآسيو أفريقية منها لا تسرع حركتها بما فيه الكفاية إلا بالأسلوب الاشتراكي . والاشتراكية تكون مضطرة في تلك الأنماط أن تخوض حرباً من الطبقات الداخلية والمصالح الخارجية المضروبة بها فتطرح حماية لنفسها سياسة الحرية الاقتصادية مقابل الحرية السياسية في الأنظمة الرأسمالية وبذلك تتوسع تلك المجتمعات في مصادرة حرية كثير من أفرادها في مرحلة التحول الاشتراكي ، أي أنه في سبيل التنمية تركت الشعوب الاشتراكية وفي سبيل الاشتراكية تواجه الشعوب مصادرة الحرية السياسية فكان المعادلة تعود إلى أن التنمية قضية خاسرة للشعوب .

وإذا كان منطق هذه المعادلة معكوساً فليس ما يمنع من أنها أسلوب استغل تطبيقاً في تشويه الصورة وخلق التناقض المحير أمام الشعوب النامية .

والحقيقة أن معيار « الأمن القومي » معياراً دقيقاً وحساساً فالتوسع ولو القليل فيه قد يقلب المنطق المطلوب تحقيقه تماماً كما أن استخدامه بدرجة أقل من المطلوب قد يخرج الأمر من يد النظام الثوري نفسه .

والحل الأمثل يكون بديمقراطية سياسية تسمح بوجود قنوات معارضة شرعية ولكنها محكومة بقواعد وتقاليد محددة وذلك ليسبح خلف الحكومة شارع سياسي قوى وواعي يدافع عنها .

الاستراتيجية المصرية في المجال العربي والافريقي :

أ - في المجال العربي :

رأينا كيف تتطورت الحركة المصرية في المجال العربي من التشوير الى الربط بين الثورة وبين القضاء على الاستعمار القديم والتصدي للاستعمار الجديد ثم التطور الى دعوة الوحدة العربية الرائدة .

أما الجديد في ذلك المجال فان القوى المعادية للثورة العربية - ونستطيع تسميتها بالأنظمة التقليدية - والقوى الاستعمارية قد تحالفت وتآمرت على اسقاط الوحدة العربية الأولى في التاريخ الحديث فكان وقوع الانفصال السوري في مستهل الستينات .

وهنا نلمس تغيرا استراتيجيا هاما في السياسة العربية المصرية التي سارعت الى استعادة تملك زمام المبادرة السياسية وأحيانا كثيرة تطورت هذه المبادرة الى الدعم العسكري المبرر المباشر ، أي أن الاستراتيجية المصرية تحولت في هذه الحقبة لتغير موقفها العام من الثورة العربية والحرب التحررية من العمل غير المباشر الى الاستراتيجية المباشرة .

فجرت قوات مصرية مسلحة على سبيل المثال في الكويت - العراق - اليمن - الجزائر .

قد يتفاوت حجم وظروف استخدام هذه الاستراتيجية ومدى الدعم العسكري المباشر لها ولكن على أية حال يبقى أن التغير الكيفي في استراتيجية العمل العربي المصري قد تحول بالفعل من العمل غير المباشر (بالدعم الاعلامي والسياسي مثلا) الى العمل المباشر (السياسي والعسكري والفني) .

وكان من أبرز مراكز التحول هذه الدعم الذي قدم لثورة اليمن في سبتمبر ١٩٦٢ سياسيا وعسكريا والذي يمكن القول أنه

تحول الى حملة عسكرية نظامية كاملة بحيث أن القوات المصرية المسلحة لم تخل اليمن الا تحت ظروف العدوان الصهيونى فى يولية ١٩٦٧ بعد ٥ سنوات كاملة .

ولقد كانت دوافع هذه الاستراتيجية هى الرد على الانفصال السورى ومؤتمر شتورة الذى اتخذ الانفصال المدعوم بالأمم المتحدة التقليدية والاستعمار الغربى . موقعا لهجوم معنوى خطير على مصر وسياسة الوحدة العربية القومية بهدف زعزعة كل الركائز النفسية لدى الشعب العربى من جهة القومية العربية .

وفى ذلك يقول عبد الناصر فى خطابه فى افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة عام ١٩٦٥ « الكم تعرفون الظروف التى قررت الجمهورية العربية المتحدة فيها التدخل عسكريا لنصرة اليمن ، كان ذلك فى الفترة التالية لمؤتمر شتورة فى أغسطس ١٩٦٢ ... الذى اتخذته القوى الانفصالية فى سوريا - مؤيدة بكل القوى الرجعية والانعزالية والانهازامية فى العالم العربى فرصة لشن حملة نفسية عنيفة ضد القوى الثورية فى العالم العربى » .

ونلاحظ أن مؤتمر شتورة فى أغسطس ٦٢ وقرار دعم ثورة اليمن عسكريا فى أكتوبر ١٩٦٢ أى بعد نحو شهر منه .

فالاستراتيجية المصرية هنا ترد بنفس الخط العام لها « بالضربة المضادة » - قارن سحب تمويل السد العالى عام ١٩٥٦ وتأميم القناة فى يوليو من نفس العام بعدها مباشرة .

والفارق فى هذه الفترة هو دخول الدعم العسكرى المباشر الى أسلوب العمل .

ومهما كان الخلاف حول مدى ملائمة هذا القرار ونتائجه فنستطيع ادراك أن سلامة أى قرار استراتيجى ما انما ترجع الى

الظروف الذى اتخذ فيها ذلك القرار ولا يمكن أن يكون الحكم صحيحا اذا صدر من منطلق نتائج وآثاره ... ففي عصرنا الحديث بحيث تغير شكل الدولة ونظامها وأجهزتها واقتربت اللحظة الفاصلة فيها بين السلم والحرب فان العمل الرئيسى للقيادة السياسية للدولة الحديثة يصبح في واقعه « القدرة على اتخاذ القرار الأكثر ملائمة بالنسبة للظروف السائدة لخطة صدور القرار بأكثر قدر متاح من الدراسة المحسوبة بحيث يصدر القرار في اللحظة الملائمة وعلى أن توفر له بعد ذلك كافة الامكانيات لتدعيم تنفيذه » .

ولسوف تتعرض للقرار الاستراتيجى بعد ذلك بتوسع أكبر ..

وفيما عدا ذلك فان من أبرز نقط هذه الفترة ظهور أسلوب مؤتمرات القمة العربية ... ومؤتمرات القمة العربية علامة رئيسية على طريق العمل العربى استراتيجيا ، ذلك أن خليفتها نشأت من منطلق فلسفة محددة مقتضاها ؟ « هل يتحرك العمل العربى من واقع وحدة الصف أم من واقع وحدة الهدف » بمعنى طرح تباين الأنظمة العربية - وأحيانا صراعها للمناقشة فتباين موقع انطلاق الوحدات السياسية للوطن العربى للعمل سواء في داخل أوطانها أو المجال العربى و حتى في العلاقات الدولية أمر حتم نشوء الصراع الصامت بوجه عام والصاخب بعض الأحيان بين تلك الأنظمة بعضها وبعض وبذلك طرح شعار « وحدة الهدف » .. وفي عشية مؤتمر رؤساء أركان حرب الدول العربية في خريف عام ١٩٦٣ لمناقشة مايمكن عمله ازاء مخطط اسرائيلى سرح اذ ذاك يهدف الى تحويل مياه نهر الأردن لتروى أجزاء من فلسطين المحتلة ، وكان قد سبقه أيضا في نفس العام فشل مباحثات لوحدة ثلاثية بين مصر وسوريا والعراق (بعد التصحيح في سوريا والعراق) والذى كان الأمل في تجسيد الشعار « وحدة الهدف » وتحويله الى أسلوب استراتيجى تطبيقى - عندئذ طرحت مصر سياسة مؤتمرات القمة العربية وعقد أول مؤتمراتها في القاهرة في مستهل عام ١٩٦٤ فكان هذه الدعوة قد قامت من منطلق يمكن (م ٥ - الاستراتيجية)

أن نعتبره وسطا بين كلا الشعارين ونستطيع أن نعبر عنه كالاتى
« استراتيجية عمل وطنى لكل القوى العربية ازاء صراعها مع
الاستعمار وعلى الأخص مع اسرائيل واستراتيجية عمل ثورى من
داخل ذلك الاطار فى قضايا التنمية والوحدة العربية » .

وهذا التفسير الذى هو فى واقعة اجتهاد شخصى بحث قد
توضحه التطبيقات الفعلية فى ممارسة السياسة المصرية العربية كما
يمكن استقراؤه من قول الرئيس عبد الناصر « وبصرف النظر عن
أية خلافات ، وبصرف النظر عن احتمالات قيام أوضاع ثورية تمكن
لمرحلة وحدة الهدف ، فلقد كان لابد من حركة عاجلة توقف الأوساع
من أن يصل ترديها الى حيث لا يمكن تدارك آثاره ، وتبلورت فى
تلك الظروف صيغة وحدة العمل العربى - يحتفظ الكل فيه بمواقفهم
واحتتمالاتها ولكن يلتقون على خط واحد بالذات يصبون عنده كل
ما يمكن أن يتوافر لديهم من إمكانيات » (١) . وقد يطول تحليل
سنياسة مؤتمرات القمة العربية ، ومع ذلك نقول أنه
بوجه عام بخلاف قيام « منظمة تحرير فلسطين » و « جيش تحرير
فلسطين » ، و « الدعم المادى » الذى تقرر فى مؤتمر الخرطوم فى
سبتمبر ١٩٦٧ لم يخرج الى حيز الواقع نتيجة لتلك المؤتمرات
شئ آخر .

ومع ذلك استمرت الاستراتيجية المصرية الأساسية فى الدائرة
العربية متحركة فى الاتجاه الرئيسى لها وهو التثوير العربى تحورا
من الاستعمار وخروجا من التخلف .. وهذا ما أدخل الدول العربية
فى منحنيات من الصعود والهبوط فى علاقاتها الثنائية خلال هذه الفترة
لبس هنا مجال استعراضها ولكن خلفيتها انحصرت فى أحد أمرين
بصفة عامة .

(١) خطاب الرئيس عبد الناصر فى افتتاح دور الانعقاد الثالث فى
مجلس الامة المصرى فى ١٩٦٤ .

— اما علاقات متذبذبة بين الأنظمة الثورية والأنظمة التقليدية.
— واما علاقات متشردمة بين الأنظمة الثورية بعضها والبعض الآخر .

واذا كانت الظاهرة الأولى واضحة وتحمل منطقها في ذاتها فالظاهرة الثانية مرجعها الاساس الى مدى ارتباطات تلك الأنظمة بالقوة العظمى ...

ب — في المجال الافريقى :

قدمنا أن كتاب فلسفة الثورة قد ذكر « الدائرة الافريقية » كدائرة للحركة الاستراتيجية المصرية قبل « الدائرة الاسلامية » وذكرنا كيف تطورت هذه الأخيرة لتصبح دائرة التضامن الآسيوى الأفريقى فدائرة عدم الانحياز على سعتها شاملة كل ما أطلق عليه العالم الثالث .

وكان المنطقى اذن أن تسبق الاستراتيجية المصرية بالعمل في المجال الأفريقى ولكن العكس هو ما حدث ، فحيث بدأت مصر العمل في الدائرة الاسلامية وعقد المؤتمر الاسلامى ومؤتمر باندونج حول منتصف الخمسينات نجد العمل الأفريقى الرسمى لم ينشأ الا في ١٩٦٣ حيث تشكلت أول « منظمة للوحدة الافريقية » .

ونلاحظ — وربما كانت ملاحظتنا غير ذات دلالة قوية الا أنه يبقى لها دائما أن تشير الى شيء ما — أن سكرتارية التضامن الأفريقى الآسيوى مقرها القاهرة وليس ذلك شأن سكرتارية منظمة الوحدة الافريقية . وعلى كل حال فقد نجد تفسيراً لذلك أن تيار التحرر الآسيوى قد سبق ذلك التيار الأفريقى تماما كما أن استعمار آسيا قد سبق استعمار أفريقيا ، وحيث بدأت حركة الاستقلال الافريقية في مطلع الستينات حتى اعتبر عام ١٩٦١ عام التحرر الافريقى^(١) نجد

(١) فيه تحررت ١٧ دولة افريقية مساحتها ٤٠٪ وتعداد سكان ٢٥٪ من القارة
حمدان : استراتيجية التحرير والاستعمار

حركة التحرر الآسيوية ترجع الى أواخر الأربعينات سواء كان تحررا بالثورة أو بالتسليم الاستعماري لمنطق نجاح الشعوب في استرداد حريتها « الصين عام ١٩٤٨ - الهند عام ١٩٤٧ مثلا » . صحيح أن المعركة الفاصلة لم تقع في ديان - بيان - فو الا في ١٩٥٤ ، وهي المعركة الفاصلة بين الاستعمار الأوروبي وحركة التحرر الآسيوية ولكن يبقى أن التحرر الآسيوي سبق بنحو ١٥ - ٢٠ عاما تيار التحرر الأفريقي .

ومن هذه الحقيقة فمصر الأفريقية كانت أسبق بالعمل في المجال الآسيوي الأفريقي منها في المجال الأفريقي ، مع أنه مجال قارتها الأصلية ، ومع أن انشاء الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ لا يعتبر بداية جهود مصر في ذلك المجال الذي بدأت بمساندة شعوب أفريقيا منذ نحو عام ١٩٥٥ لنيل استقلالها فان المساعدة المصرية لأفريقيا كانت مساعدة لها ووزنها وان جاءت لاحقة للحركة المصرية في المجال الآسيوي ومجال عدم الانحياز .

في هذه الفترة لمعت أسماء أفريقية زعامية كانت تتحرك بتعاون وثيق بين القاهرة وبين أوطانها منها مثلا : نكروما - موديبو كيتا - سيكوتوري - تيريري - أوبوتي ، وغيرهم .

كما فلاحظ أن سياسة الدعم المصرية لحركات تحرر أفريقيا امتدت الى المساعدة العسكرية التي شملت مثلا الكونغو كينشاسا ، الكونغو برازافيل ، نيجيريا ، وغيرها . كما افتتحت مصر مكاتب ومعارض للتجارة الخارجية المصرية في الدول الأفريقية وقدمت منحة تعليمية واسعة لأبناء أفريقيا في مصر .

وربما يكون نشاط التحرك المصري الأفريقي على هذه السعة والحجم وامتداده الى أعماق أفريقيا فجأة وبمقدمات محدودة انما جاء مدفوعا ليس بسبب الشعور المصري بالانتماء الجغرافي والا حتى انطلاقا من تيار التحرر من الاستعمار العالمي فحسب بل

كذلك نتيجة للنشاط الصهيوني الديناميكي في ذلك الجزء من العالم ورغبة «مصر العربية» في تقصى ذلك النشاط وتطويره .

وقد نجد هنا بعض الأسئلة التي تطرح نفسها طلبا للإجابة :
فعلى سبيل المثال ، هل حظيت الدائرة الأفريقية من حجم الحركة المصرية بنفس قدر الدائرة العربية أم أقل أم أكثر ولماذا ؟ وهل ساوى تخطيط التحرك الاستراتيجى المصرى بين جميع الأقطار الأفريقية في حجم المساعدة أم وضع لذلك أسبقيات تتشى مع الجغرافيا الاستراتيجية والمصالح التجارية لمصر ؟ وما المحصلة النهائية لذلك النشاط ؟

وبالنسبة للسؤال الأول لا يفوتنا أن القارة الأفريقية بها ستة أوطان تجمع بين الصفة العربية والأفريقية طبقا للائتماء الحضارى والجغرافى ومع ذلك - ويحسب نظرية الميراث الامبراطورى المشغل لمصر من بريطانيا كما قدمنا - نجد أن النشاط الاستراتيجى المصرى كان أكثر توجيها وحركة نحو عرب آسيا . وبناء عليه فمن المنطقى أن نجد الحركة المصرية تجاه أفريقيا بما فيها من أوطان عربية كذلك أقل منه في المشرق .

وفيما بين البلدان الأفريقية بعضها وبعض فليس هناك ما يدل على أن الاستراتيجية المصرية قد وضعت لنفسها فى تلك الحقبة أسبقيات محددة لنوعية الحركة وحجم المساعدة ، فحيث الكونفو مثلا وهى فى أواسط أفريقيا قد تلقت هى وإيجيريا من المساعدات المصرية ما استوعب حتى المساعدة العسكرية ، فان أقطارا أخرى أكثر قربا وتماسكا مع الأوطان العربية الأفريقية ومصر لم تحظ بنفس القدر من المساعدة ، كالنيجر وتشاد مثلا .

أما فيما يتعلق بالمحصلة النهائية للنشاط الاستراتيجى المصرى فى ذلك المجال فنلمس خلاله ما يلى :

— أن مصر وإن قدمت العون السياسى والمعنوى والمادى لأفريقيا فإنها لم تصل الى التنسيق الاقتصادى والاجتماعى مع أقطارها وربما لوقوع معظم الكتلة الأفريقية الغربية تحت الاستعمار الفرنسى فى السابق مما ألقى ظلالا بين الاسلووين — وقد بدا أن مصر لم تنجح فى التعمق مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للقارة بعد ولم تعطِ القدر الكافى من الدراسة والوعى والنشر لهذه القضايا كما ينبغى أن يكون الوضع .

— كذلك فإن التجارة والتنمية المشتركة وخدمات النقل المتبادل لمصر وأفريقيا لم تعطِ نتائج ايجابية ملموسة بمعنى أن حقيقة المساعدة المصرية لأفريقيا ظلت مساعداً معنوية وسياسية أكثر مما تطورت الى تبادل منظم بينهما فى خدمات النقل والتجارة مع ما تشير اليه من احتمالات ضخمة يمكن التوصل اليها فى ذلك السبيل بمزيد من الجهد والتركيز ، وفى هذا السبيل قد نجد اسرائيل أقل ضجيجا وأكثر فعالية .

ومرة أخرى فربما كان الشعور بالافتناء الأفريقى لدى مصر أقل من الحد المناسب الذى يجعلها تعطى الثقل الكافى للعلاقة بين الطرفين .

الاستراتيجية المصرية وصراع القوى :

لقد وجدنا صعوبة كبيرة فى الفصل بين أوجه الاستراتيجية المصرية ذاتها نظرا للتأثير المتبادل والمتزايد هنا بين هذه الوجوه المختلفة بين استراتيجية التنمية واستراتيجية المجال العربى والأفريقى والدولى ، وكذلك تواجهنا هذه الصعوبة فى التمييز بين الاستراتيجية المصرية والعربية والدولية فلماذا ؟

الحقيقة ان الاجابة هى فى ذاتها ما قدمنا من صفحات سابقة ..

فلأن مصر بمكافحتها للاستعمار سواء داخلها أو في الاطوار
العربي الأفريقي ، ولأن مصر استطاعت أن تكسب جولة لا شك
بهيمنتها لمبدأ الاحلاف ومبدأ ايزنهاور وتتمسك بالحياد وعدم
الانحياز ولأن مصر اختارت أسلوب التنمية الاشتراكي لمجتمعها
الجديد واستطاعت ارادة التحدي أن تبني السد العالي بمعرفة
السوفيت فتكسر بذلك احتكار التمويل والمعونة الفنية عن الغرب
تماما كما كسرت احتكار التسليح من قبل ، ولأن مصر بهذا
وذاك كله انما كانت النموذج « لغيرها من الشعوب الصغيرة النامية في
الدائرة العربية والأفريقية بل وفي العالم الثالث كله على اتساعه »
ولأن مصر مدفوعة باستراتيجية مهندس السياسة الامريكية من قبل
والامس - قد اخرجت الاتحاد السوفيتي الى دائرة الضوء ورفعت
عنه الحجر الصحي التقليدي السابق في حرصها على بناء قاعدتها
الصناعية مع رفض الغرب لذلك ولأن مصر فاقت رغم كل الصعوبات
التي طرحها الغرب أمامها معدل التنمية المفروض والمرغوب لها
بخطتها الجزئية ، مصر ألتقت بثقلها في المجالين العربي والأفريقي
وحققت رغم كل شيء نتائج ايجابية مباشرة استطاعت بها أن
تضع الانظمة التقليدية والمتحابة مع الاستعمار في موضع الدفاع
الاستراتيجي عن النفس واستنفزت بذلك اكل القوى المضادة للحرية
والتقدم في داخل المجتمع المصري والعربي ، ولأن مصر زادت بنجاح
من حجم قواتها المسلحة وكأنت بسبيل تطويرها فنيا بابحاث مستقلة
عن الصواريخ وخلافه كما حققت لها هذه القوات المسلحة هيبة
متزايدة ودعما فائقا في المجال الداخلي بتوفير « الكوادر » الفنية
ذات - الاخلاص والولاء للدولة ودعما في الجوار جعل مصر رغم
حادثة خروجها للمجال الدولي والأفريقي والاقليمي المحيط بها
« قوة تأثير » لا يمكن تجاهها ، ولأن هذا كله وان لم يلتحم
مباشرة مع اسرائيل حليفة الغرب فقد هدد أمنها الاقليمي وانتزع
منها « انشودة التسوق الفني » وقلب استراتيجية دولية اسرائيلية
مشتركة تهدف الى جعل اسرائيل معقلا مستورا للغرب الرأسمالي

في الدائرة العربية والاسيوافريقية ، ولان ترك مصر بعد ذلك « تفلت بالغنيمة » وتجنى الثمار ليس فقط مهددا للمصالح الغربية فحسب مسقطا للحجر الصحي عن الشرق بل كذلك هو في ذاته خلق « لقوة جديدة » في منطقة هامة وحساسة ومتحركة الموقع في نطاق كبير من دول العالم الثالث لكل هذه الاعتبارات فقد كان الغرب الذي لم يبق في الحقيقة منه بالمنطقة سوى الولايات المتحدة - تعيشا مغيفا بأسنا .

لقد نفذت الولايات المتحدة بنجاح نسبي كبير ومنتزائد مخطط مهندسها الاستراتيجي « دالاس » في العمل على اسقاط النظام المصري من الداخل منذ أن رفض التأييد المباشر للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ لاخلاء مكان لتدخل أمريكا منه لتحل محل الاستعمار المنهار لخطط دولته لعملها داخل مصر والوطن العربي وطرح دالاس ذلك الشعار هدفا استراتيجيا .

ولقد نجح ذلك المخطط الى حد بعيد لاكثر من سبب ... فبحكم التراث كان هناك « ارتباط بشكل ما » بين العرب والغرب .. وهناك « ولاء فكري » لدى الالوف من فئة المثقفين وذوى المراكز القيادية والفكرية والاعلامية والعلمية للحضارة بنفهومها الغربي الامريكى ، ونموذج الحضارة الغربية - على العكس من أسلوب الحياة في الشرق - لافتم بهر جذاب ، والالتئامات الاسرية والوجدانية للعائلات المصرية المؤثرة في مجتمع ما قبل الثورة ما زالت كامنة بعد في الوجدان والسلوك المصري ، والبناء الجديد للمجتمع المصري ولم يجاوز بعد سن الرشد ما زال بناء هلاميا متحركا غير ثابت ولا متماسك ، أن قيما جديدة وصحية كانت تولد وتبعث هذا صحيح ولكن الى جوارها طفيليات كثيرة من المنافقين والمنتفعين ومستغلى المراكز ومستحبي المال العام ومحترى النفوذ السلطوى القاهر كانت كلها تكبر وتتضخم ولا تثبت أن تمد كلها بعضها لبعض المساعدة وشباك الترابط يدفعها

ويساعدها ويباركها الغرب ومراكز اعلامه واشعاعه المطلقة على المنطقة وعلى مصر بالذات في خبث وبطء وهندوء ويستميل لها باسم العلم أو الرحمة أو المصلحة العامة كل طاقة وجدان القيادة السياسية والمجتمع ، وفي نفس الوقت كانت كل طاقة الحقد والاثارة توجه ضد مراكز دعم المجتمع المصري الجديد - والى القوات المسلحة بالذات - من حيث هي طليعه التنفيذ الثوري المصري من قبل كما أنها المعين الذي يغذى بالكوادر القيادية والفنية المتناسقة الولاء والمتمتعة بحسن الادارة ، ولم يفت الغرب أن كل مشروع كبير ونجاح كبير كانت خلفه القوات المسلحة ، تأمين القناة - السد العالي - ادارة المرافق عند اللزوم - التأمين وغيرها كانت أطقم عسكرية كاملة خلفها للتنفيذ ، وكانت حملات التشكيك والتشبه بالكلمة والنكتة والهمسة تدبر وتوجه وتنتشر بلا تراجع وفي خفاء ولكن بدون كلل .

أن دراسة المجتمع المصري وتياراته الحاملة والفاعلة والمستقبلية كلها خلال حقبة الستينات هي أعمق وأدق جذور الدراسة التي ينبغي ألا تهمل على الإطلاق وصولاً إلى أي تخطيط جديد لأي مستقبل لمصر الجديدة ، كيف سمح لهذه التيارات أن تستمر وتستشري وتتفاعل - ومن ساعد ومن ترك ، ودور الجهاز السياسي والاعلامي .. الخ ، هذا شيء لن يدخل في نطاق بحثنا ومجاله دراسة مستقلة .

فاذا انتقلنا بعد هذه الصورة الموجزة المركزة لنحاول الامساك بخط استراتيجي مجدد نجد أنه بانتصاف الستينات (لاحظ أيضا أنه تاريخ ائتهاء الخطة الخمسية الاولى وبداية فترة تخطيط تالية) كان خط التصادم الاستراتيجي بين مصر والولايات المتحدة في ذروة حقيقية بلغ بها الأمر أن تبليغات وانذارات بدأت توجه من أمريكا إلى مصر مكتوبة أو مشافهة ، مباشرة أو عن طريق وفود

زائرة بشتى الوسائل ، وكلها تنحصر في مطالب رأيت الولايات المتحدة أنها تشكل خطرا حقيقيا على مصالحها الاستراتيجية في مصر والمنطقة العربية وهي :

- حجم الجيش المصرى
- الابحاث العلمية والذرية المصرية
- السياسة المصرية في النطاق العربى والاقليمى
- أسلوب الحكم الداخلى أو بصورة أخرى ...
- الاشتراكية
- الهجوم الاعلامى على سياسة أمريكا .

ولما كانت المساعدة الوحيدة ذات الاثر الباقية في المعونة الامريكية لمصر هي تقديم القمح بشروط ملائمة لمصر فقد نشأ ما عرف باسم « أزمة القمح » يوم منعت الولايات المتحدة امداد مصر بالقمح في لحظة كنا فيها على وشك نفاذ كل مخزوننا منه ، واضطرت مصر الى الاستنجد (بالدول الصديقة) حتى لا تنشأ مجاعة ، فاستجاب بعضها وحولت بعض البواخر بما تحمل من قمح وهي في عرض البحر الى مصر . وخلال كل ذلك ، وبالتحديد في عام ١٩٦٦ ، أخذ التلويح « بالاسطول السادس الامريكى » النبرة العالية في صوت صدام الاستراتيجيتين الامريكية المصرية في محاولة يائسة من الاولى لارهاب الثانية . وسوف يكون هذا منطلقا لعدوان جديد ندرسه فيما يلى من فصول عدوان وقع ولم يمض على عدوان سبقه بعد حقبة سنين عشر ... على مصر أن تتحمل عبء تواتر العدوان اذن دفاعا عن حقها المشروع في صنع وممارسة استراتيجية خاصة بها كانت للعمل الداخلى أو للعمل الاقليمى أو للعمل الدولى .

ماذا عن الاتحاد السوفيتى ؟ كانت الاستراتيجية المصرية آنذاك تبنى خططها وتقيم السد العالى وتوالى برنامج التصنيع واستصلاح

الاراضى والتسلح بتعاون ثنائى بينهما ، كان الغرب يخسر مواقعه وبرعوتته واندفاعه الاحمق كان يسهل على الشرق أن يتقدم بجهد أقل وبصورة أكثر اشراقا جاعلا الشعوب تسير في طريق اختيار مسدود مفرد الاتجاه ... ولم يكن شئ ليسعد الشرق أكثر من ذلك ، وهكذا قنع بالمراقبة ... والسعادة .

وما اذا كان نصحه ودرجة تعاونه وتبصيره لاصدقائه في الوطن العربى وفي مصر بالذات تلائم العمل وحججه من عدمه مسألة سوف تلقى الاحداث التالية عليها في حينه مزيدا من الضوء .

الملاح العامة لاطار الاستراتيجية المصرية خلال الستينات الاولى :

كانت مصر من بعد انتصارها لهدفها بالتخلص من الاستعمار الاوروبى منذ عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦٧ تجنى في الواقع ثمار ذلك الانتصار ازدهارا لمجتمعها في الداخل بالبناء والتنمية الاقتصادية عالية المعدل ، والاجتماعية التي لم تستقر بعد على ركائز قوية .

كذلك راحت نشوة الحرية تطلق الحكمة الحرة لمصر في المجالات العربية والافريقية والدولية ... وفي غمرة تلك النشوة لسم تستطع مصر أن تركز بالقدر الكافى على التفاصيل والاسبقيات والحدود الملائمة لحركتها ودوائرها .

. وهى بكل الحرية التي منحتها لنفسها في الداخل والخارج على السواء لم تلاحظ مدى وقع هذه الاستراتيجية على ما كان عليهم التراجع والتخلى عن مواقعهم التقليدية لتتقدم هى بكل طاقتها وبكل حرية حركتها . ومن هنا نشأ وتعاظم خط الصراع الاستراتيجى بين مصر ومن كان عليهم التراجع ، ولسوف يكتسب ذلك الصراع في أقرب القرب طابعا دراميا مثيرا ومجزنا . كما سنرى في فصل تال .

وكان من عليهم أن يتخلوا ويرحلوا في ترقب فغيظ فائزار
فاستعداد للاقتضاى ... مسخرين بالعلم الموجه المدروس كل
طاقة الداخل والخارج فى حصار لمصر والاستراتيجية المصرية ومقدمة
لعدوانهم المبيت . أما من كانوا يتقدمون بالصدقة وبظروف
التبعية فكانوا هم الآخرون يرقبون . . ويستعدون ولكن ربما لم
يكونوا يستعدون بالقدر الكافى ولا بالاسلوب الامثل من الناحية
الاستراتيجية والعسكرية للحظة المأساة التى سوف تعقب عما قليل .
وكانت مصر تترك بحريتها وحققها فى صياغة سياستها ،
والغرب يشد طرف حبل الصراع الذى لم تكن مصر على استعداد
لنرخيه ، وبينما الشرق فى انتظار بين الشماتة والحيرة والامل يرقب
صناعة مأساة عما قليل تقع .

كانت نبرة الدعاية المصرية أكثر ضجيجا وأقل فعالية مما
أثبتت الاحداث بعد .

واذا كان لابد من التخصيص عن العرب فشعوبهم مشدوهة
بما يجرى وكيف يجرى أمامهم من لعب تشارك فيه مصر العربية
وليدة حرية الامس القريب ... بينما قادتهم بين خائف مذعور
ومنافس محبوم وصديق مهموم .

وبعد ... فلم أجد أبسط ولا أقل عددا من هذه الكلمات
للتعبير عما كان يميز طابع الستينات الاولى لهذه الاطراف جميعا ،
وهى وأن كانت صورا تشبيهية بيانية فان الصفحات التى سبقتها
تعطيها الابعاد الاستراتيجية الكافية .

الصراع الصاخب

« أن الاستراتيجية الخاطئة لا يمكن أن تكون سياسة ناجحة » •

ابتداءً نقول أننا لا تقترب بهذه الدراسة من منطقة المحظور وذلك لأكثر من سبب منها .

أولاً - فإن ما وقع قد وقع وبذا لم يعد سرا تبغى صيائته خاصة وأن الدراسة تجريدية لا تتعرض لأي تفاصيل دقيقة للموضوع •

ثانياً - فإن العدو يعرف وقد حلل والصديق يعرف وقد حلل والخاص يعرف وقد حلل والعام يعرف وما وصل إليه والهمس جاء الوقت بما فيه الكفاية ليتحول الى دراسة محايدة واعية ليس مقصودا بها تشهير أو تستر بل مجرد استعراض لوقائع معلومة بهدف التوصل الى نتائج صحيحة •

وفي عصر اقتربت فيه مسافات السفر بمثل ما اقتربت فيه مسافات الخبر يصبح أمر المحظور شيء خلاف ذلك تماماً - وتصبح الاحاطة الصحيحة للرأى العام تسليح واع من تكرار نفس الخطأ والوصول لنفس الكارثة •

ومع كل ذلك فلا ينبغي أن يتحرك الوجدان والشعور الكامن عند التحليل أو عند المطالعة بل أن المطلوب هو المواجهة الواقعية للنفس وللسلوك الجماعى الذى يميز المجتمع المصرى بكافة قطاعاته القيادية والقاعدية على سواء من حيث هما شقا المجتمع الواحد وأبناء انفعالات وخصائص اجتماعية واحدة •

وكما أن أبا عاقلا لا يفزع من مواجهة أخطاء الشباب لدى

أحد أبنائه بل يعمل في صبر وثقة على امتصاصها وتخطي فترتها الصعبة وتوجيهها ... فكذلك ينبغي أن تكون نظرتنا لمجتمعنا الذي نشأ بعد الثورة فلا نرى فيه إلا المعاييب والاختفاء في محاولة لنوم النفس ووصولاً إلى التوازن النفسي بعد وقوع الكارثة .

أن خمس سنين كافية دون شك على امتصاص مثل هذا السلوك الوجداني غير الملائم لاي - دراسة علمية هادئة .

وفي نفس الوقت فإن معاشتنا للقضية وعدم حلها بعد الحل الملائم لنا يجعل التراخي عن ذلك تراخي عن عمل مرغوب بل ومرفوض ... بالوطنية وبالدفء عن القيم الشرعية لمصر ، ليس إخفاء الخطأ علاج وليس التشهير بالخطأ علاج ولكن تحليل الخطأ في واقعية وهدوء مدخل صحيح ومطلوب لبداية الصواب والتصحيح .

من هذه المنطلقات لا نعتقد اذن أننا نقرب من منطقة المحذور بل نقول اننا نلج منطقة الواجب المفروض والمرغوب ، ولم تقدم التفاصيل والوقائع عن عدوان ١٩٦٧ فذلك له مجاله المتخصص انما نغنى هنا بالتحليل التجريدي للاحداث في محاولة لتتبع الخط الاستراتيجي المصري العام وتبين مواطن ضعفه وإبراز امكانيات قوته خدمة لتطويره .

آين المفاجأة :

لا نظن أحدا ممن تتبع الصفحات السابقة يستطيع القول بأن العدوان الاسرائيلي لعام ١٩٦٧ كان حدثا مفاجئا ، حتى بصرف النظر عن حقيقة معرفة القيادة السياسية المصرية لموعده بدء العدوان في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وتنبية القيادة العسكرية لذلك .

فخط التصادم الاستراتيجي لمصالح الولايات المتحدة الامريكية

ومصر كان واضحا متصاعدا نحو ذروة التصادم وقرقعة السلاح منذ عام ١٩٦٦ ، والمناخ الدولي العام والمزاج الأمريكى السائد الذى اعتمد أسلوب تصفية حركات مقاومة الاستعمار العالمى عن طريق تصفية الاشخاص القيادية بالاساليب الانقلابية نجح فعلا مما أدى الى اختفاء نكروما وسوكارنو والحكم لديموقراطى فى اليونان (طبعا مع اختلاف فى الاساليب طبقا للظروف المحلية لكل منها) وأصبح الدور بذلك على مصر التى أخذ التمهيد فيها للعدوان صورة أحداث الشلل فى الاجهزة التنفيذية عن طريق التراخى فى الاداء وأحداث الارتباك وتشتيت القوى عن طريق خلل مرافق الكهرباء والمياه والمجارى وحوادث السكك الحديدية والمواصلات ، وأخيرا زرع السخط العام وزعزعة الثقة وهزيمة الافكار عن طريق استغلال الأحداث الداخلية وما صاحبها من توسع فى عمليات القهر السلطوى باسم الامن ، وكل هذه الأحداث كانت متاحة فى الصحف والاذاعات . بل أن الاستقطاب والتصادم كانا طابعا متفشيا على مستوى المشرق العربى كله وعلى المستوى الداخلى فى مصر .

ففى الخلفية العربية الاقليمية للصورة كان النزاع بين اسرائيل وأوطان شمال الجزيرة العربية (الهلال الخصيب) مستعرا على استغلال مياه الاردن - النهر المشترك بينها جميعا والتي أخذت اسرائيل تهدد بتحويل مجراه لرى الاراضى المحتلة تحت سيطرتها حارمة بذلك باقى الدول العربية من أنصبتها المشروعة ، وتوزيع فى سوريا فى اجتماع رؤساء أركان الجيوش المتعقد فى نطاق جامعة الدول العربية ضعف الامكانيات المتاحة لديها للتصدى لتنفيذ المشروع الاسرائيلى بالقوة المسلحة .

بينما فى جنوب الجزيرة العربية ، نجد أن الانظمة التقليدية الحاكمة - ومعها الاردن مع الشمال - مستغزة نتيجة للتدخل المصرى العسكرى دعما لثورة اليمن - الامر الذى اعتبرته تهديدا مباشرا للنظام السعودى أجت دعائم هذه الانظمة .

والخلاف اذن مستحكم في المشرق العربي بين الجبهتين الثورية والتقليدية في الجزيرة العربية شمالا وجنوبا والاستقطاب واضح والعمل على المكشوف ، ومع ذلك تطرح مصر صيغة « مؤتمرات القمة العربية » عام ١٩٦٤ للحشد ضد المشروع الاسرائيلي لنهر الاردن من منطق « لنختلف فيما بيننا ولننحد ضد عدونا » .

وتتعدد هذه المؤتمرات مرتين عام ١٩٦٤ ثم عام ٦٥ وتبرز اتفاقية دفاع مشترك وقيادية عسكرية مشتركة ولكن أى فعالية حقيقية كما ستثبت الايام القليلة القادمة .

وفي مصر نجد الاستقطاب بين « التقليدية والثورية » - هو الآخر على نفس الصورة والدرجة من الاستقطاب الحاد ، فلجان تصفية الاقطاع ، وفرض الحراسات ، وتصفية ثانية للجماعات السياسية المتنوعة النشاط في ظل اجراءات غير روتينية - مع ملاحظة أن معظم الفئات المضروبة بهذه الاجراءات كانت من الفئات ذات القوة والتأثير في المجتمع المصري اما بحكم سطوة الملكية والتعليم واما بحكم تركزها في المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية بحيث أن تأثيرها في الرأي العام المصري كان ملحوظا - وباستثناء أفراد القوات المسلحة عامة والفئات الاخرى من الشعب وهي قد تكون أكبر عددا وأوسع قاعدة ولكنها أقل تأثيرا على الدولة والجهزة والرأى العام - باستثناء هؤلاء نجد الدولة في « خصام مبدئي واضح » مع هذه الفئات .

وفوق كل هذا نلمس كيف كانت خطة الاعلام المصري الداخلى والعربى خطة عشوائية متضخمة الجرعة مبالغة التقدير متزايدة في التهديد « لاسرائيل ومن هم وراء اسرائيل » بحيث أن هذه الجرعة المضاعفة من الدعاية سببت مفاجأة مضاعفة عند وقوع هزيمة ١٩٦٧ وهى نقطة استراتيجية هامة وحيوية تشكل ركنا رئيسيا في مجموعة الاجراءات المسماة بالاستراتيجية القومية ، وينبغى الالتفات

الى ذلك دائما بحيث لا تأبى الجرعة أضعف ولا أقوى بل مناسبة
للحجم المدروس والمخطط والمطلوب من العمل الدعائي والنفسى
المضاد للعدو المعنوياتنا .

وماذا يعنى هذا المناخ العام السائد على المستوى الدولى
والعربى المصرى أكثر من تمهيد المسرح لما سيأتى من أحداث ؟ ..

أحداث عدوان ١٩٦٧ :

وندع الان أى تعليق خاص ونستعرض معا شريط الاحداث
حسب تسلسلها بعد أن القينا هذه النظرة على المسرح كله بإبعاده
الدولية والاقليمية والمحلية .

انتهى وسط هذا الاستقطاب الحاد تهدد اسرائيل بالحشد على
سوريا « أو تحشد فعلا وهذه الجزئية لن تكون موضع مناقشة
هنا » .

فبتحرك مضر بسلسلة من الاجراءات لا تتوقف بعد توقف
القوات المصرية غرب القناة والاسرائيلية شرقها .

وهنا يمكن تقسيم الوقائع الى جزأين ملحوظين :

أ - الحشد ، ترتيبات رفع البوليس الدولى وإغلاق خليج
العقبة فى وجه الملاحه الاسرائيلية ، ثم المؤتمر الصحفى
المصرى الدولى ، التحذيرات والنصائح الدولية ، انضمام
الاردن لاتفاقية الدفاع العربى المشترك فجأة .

ب - الاعمال القتالية المسلحة المبتدأة بالضربة الاجهازية
الاسرائيلية والمنتهمه بقبول قرار مجلس الامن بايقاف
هذه الاعمال وايفاف قوات الجانبين على كلا شاطئ
القناة .

ولقد بدأت أحداث العدوان بتهديد أو تحريك إسرائيل للحشد على الجبهة السورية بحجة اخراج سوريا من التدخل في مشروع تحويل نهر الاردن ، فسارعت مصر الى اعلان أن العدوان على سوريا هو عدوان على مصر تطبيقا لاتفاقية الدفاع العربي المشترك ولذا بدأت مصر تزيد من حجم قواتها المسلحة في سيناء اعتبارا من أول مايو ١٩٦٧ وحتى بعد منتصفه بقليل ، ولما كانت قسوات البوليس الدولي تشكل حاجزا على حدود مصر الشرقية فقد طلبت مصر الى السكرتير العام للأمم المتحدة سحب هذه القوات سواء من خط الحدود المصرية الدولية أو من شرم الشيخ على خليج العقبة ، ومن الغريب أن مثل هذا الطلب أجيب بترتيبات سريعة نسبيا ، وما اذا كان ذلك بهدف خيث من جانب السكرتير العام يهدف الى تسهيل « جر مصر » الى الحرب المدبرة مسألة متروكة للقارئ أن يستشف من خلال الاحداث التالية وتائجها ما ينراه لنفسه خيالها .

وعلى كل حال فلقد سقط فجأة ذلك « الجدار الدولي المانع » لأول مرة بعد عشر سنين من اقامته تاركا كلا من القوات المسلحة لمصر واسرائيل في عنقوان حشدهما معا وجها لوجه .

ثمة اجراء عجيب ثان ذلك أن الاردن الذي كان في قمة استنفاره ضد مصر فجأة أعلن الولاء القومي وسارع ملكه الى مصر في أول يونيو ينضم لاتفاقية الدفاع لعربي المشترك ، تلك الاتفاقية القائمة منذ عام ١٩٦٤ فهل كان ذلك تصديقا للفكرة البريطانية القائلة « أنه يلزم أن تكون في العربة ليسهل عليك ايقافها » .. ؟

وكذلك أسرع مصر بترتيبات سحب قواتها العسكرية من اليمن وهي ترتيبات شرع فيها من قبل باجراءات مسبقة ، وعادت هذه القوات لتركز على محور السويس الكونتلا في جنوب الجزء الشمالي من سيناء .

وأزاء هذا التضاميد في الحشد والتعبئة على الجانبين نجد سنيل من الاتصالات الدولية والنصح والتحذير جاءت مع الاسف من الشرق ومن الغرب ، من الصديق ومن العدو على سواء .

ومع أن مصر تطوعت بعقد مؤتمر للصحافة العالمية أعلنت فيه تمسكها بعدم البدء في العدوان الا أن اسرائيل أعلنت أن ملاحظتها في العقبة مهددة بالقوات المسلحة المصرية في شرم الشيخ . ولم يعد مع ذلك كله - أمر توجيه « ضربة الاجهاض الاسرائيلية » لمصر في صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ سرا بل أنه نوقش في القيادة العليا للقوات المسلحة - وسواء أعلنت القيادة العسكرية المصرية عدم قدرتها على امتصاص هذه - الضربة أم قصحت بأن تشرع هي بالعمل محتفظة لنفسها بالمبادأة فلقد كان لنصح الدولتين الاعظم بضبط النفس وأعلان الولايات المتحدة أنها ستدين البادىء بالعدوان الأمر الذي جعل مصر تقف ولا تتحرك .

ومع الصباح البائس ليوم ٥ يونيو وقعت الضربة الاسرائيلية الجوية وتقدمت طواير العدوان على الساحل الشمالى لسيناء ، وبنهاية اليوم كان الطيران المصرى الذى لم يسبق أعداد حظائسر خرسانية له وأجهزة الدفاع الجوى والاذار والردار قد أعطيت وأصبحت بدرجة بالقول بخروجها من المعركة . أما البحرية والجيش فلم يكونا في نفس الوضع .

فحينث واجهة الجيش التقدم الاسرائيلى على الساحل بخسائر معقولة فقه دكان طابور مدرع مصرى يتوغل بنجاح على محصور السويس في الجزء الجنوبى من النقب في طريقة لقطع الميناء الاسرائيلى ايلات طبقا لخطه مصرية مسبقة .

وكانت خطة العمليات البرية الاسرائيلية تقوم - كما كانت في حربى ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ على استراتيجية « الاقتراب الغير مباشر »

من العدو بمعنى المحافظة على سرعة تقدم للقوات المهاجمة عليه
جدا بالالتفات لتجنب أى اشتباك قوى مع الدفاعية المصرية حتى
يحدث ذلك التوغل السريع أكبر الاثر النفسى لمصر مع أقل الخسائر
للمهاجمين .

ولئن كانت الضربة الجوية الاسرائيلية قد أفلحت فى شىء فلم
يكن فى شل الطيران المصرى بل فى الحقيقة فى شل القيادة المصرية
العليا عن تصرف سليم لإدارة أى عملية عسكرية ، وهكذا اتخذ
القرار بسحب اللواء المدرع المصرى من أرض العدو دون أى مقاومة
أمامه !! كما اتخذ القرار سحب كافة القوات المسلحة من سيناء
للضفة الغربية للقناة مع تعطيل الملاحة منها .

ولقد أثبت السجل الرسمى أن نحو ١/٣ القوات المسلحة
المصرية لم تشتبك أصلا مع العدو كما ثبت أن الخسائر الحقيقية لم
تقع الا بعد اخراج القوات البرية المصرية من مواقعها الحصينة
تنفيذا لأمر اخلاء سيناء وتحركها للغرب نهارا وبهرولة وبدون غطاء
جوى فوق كل ذلك أو قبله بدون أى سبب حقيقى يدعو لذلك . !

وسوف نتجاوز عن محاولة إعادة تثبيت دفاعات سيناء شرقا
فقد كان ذلك الآخر أكثر مما يجب . وهكذا - وباجراء مصرى
بحت - تشرذم جيش كامل المعدات معقول التدريب والاستعداد
وتخلف لدى الشعب المصرى مرارة الألم وعقدة لوم النفس وتسبب
ذلك كله عن انقسام خطير فى القيادة المصرية السياسية ، وفوق
كل ذلك اكتسبت اسرائيل اسطورة الجيش الذى لا يقهر !!

ولن تكون منصفين كما لن يكون البحث مستوفيا ما لم تتعرض
بتوسع أكثر للاستراتيجية العسكرية المصرية التى بطريقة أو بأخرى
تحملت النتائج الناشئة عن أحد أسوأ الاوضاع الذى واجهتها
مصر طوال تاريخها العظيم .

وعلى كل حال فقد توقف ذلك الدور من حرب ١٩٦٧ بقرار من مجلس الامن قبلته مصر واقسم العرب من حوله ، ومع القرار الدولى كان هناك قرار شعبى مصرى داخلى أعلنه شعب مصر يومى ٩ ، ١٠ يونية بقبوله تحدى العدوان وتبنيه بنظامه السياسى فيما عرف بعد ذلك « باستراتيجية الصمود » .

وهكذا اسدل الستار على الدور الأول من حرب ٦٧ - ١٩٧٠ ، ومع توقف بشرط الأحداث لنعطى بعض التفسير والاجابة عن الاسئلة الملحة لهذا الدور الاسيف .

الادارة السياسية - العسكرية اللازمة :

ونأتى الآن الى اسلوب الادارة السياسية - العسكرية اللازمة والمعاش أو المتبع لأحداث أزمة يونية ١٩٦٧ حتى قبل أن تصل الى الصدام المسلح يستطيع أن يلمس الفروق العديدة بين طرفى الصراع : فعلى الجانب الآخر كان هناك اعداد على المستوى المحلى وتنسيق متكامل مع القوى الدولية ثم بعد ذلك وليس قبله « استدراج » لمصر بمخطط ولهدف وحيث أسلوب حل الازمة من وجهة النظر الاسرائيلية - الامريكية قائم ومرسوم على أساس الحرب ومدبر له خطة خداع محكمة مبنية على أساس أن أحد أهم جوانب « القرار الاستراتيجى » هو التمتع بميزة التوقيت الجيد لاحداث المفاجأة الاستراتيجية وما يترقب عليها بعد ذلك من « سرعة تداعى وانهيار » الجبهة المعادية مع العمل على حرمان الخصم من اتخاذ « الاجراءات المضادة الكافية وفي الوقت المناسب » .

يقول الجنرال لورد اسمائى رئيس اركان حرب تشرشل خلال الحرب العالمية الثانية كلها « أن جيل الحرب لعب دائما دورها فى كل حملة بطريقة أو بأخرى منذ قصة حصان طروادة وربما من قبل ، وبعد نجاح الحلفاء فى حملة شمال افريقيا ووصولهم الى تونس كنا متأكدين أن المحور سيكشف نيتنا لغزو ايطاليا عن طريق

صقلية فما الذي يمكن عمله لمنع العدو من الحشد (طبعاً في الوقت المناسب) ضد هذا الغزو . ولقد وصل الحلفاء الى خطة خداع في غاية البساطة نجحت نجاحاً باهراً في تشتيت ذهن العدو بل وحتى ابعاده عن أسطوله عن منطقة الغزو وهي التي أعطيت كوديا اسم « عملية اللحمة المفرومة » والتي بها دست وثائق حرب مزورة على الالمان : ولقد بلغ من نجاحها المدى الذي اخذت به هذه العملية تدرس كجزء من فن الحرب سواء في مدارس المخابرات أو القيادة » (١) .

هذا عن الخداع في الحرب ذاتها ومع ذلك نذكر خطة خداع استراتيجية سياسية هائلة أخرى من نفس الحرب العالمية الثانية يوم استطاع هتلر عشية بدأ هجومه على روسيا أن يشتت حشد واستعدادات روسيا طول فترة حشده هو للهجوم عليها بتوقيع معاهدة سلام معها لدرجة أن الفيلد مارشال زوكوف رئيس الأركان الروسي ووزير الحربية بعد ذلك ذكر في مذكراته التي نشرت في مصر مؤخراً كيف أن القيادة العليا العسكرية كانت تريد رفع درجة استعدادات قواتها والحشد على الحدود مع ألمانيا ولكن ستالين منع كل خبرته ودهائه منعها من ذلك تحت تأثير خداع النازي لدرجة أنه لما أبلغ رسمياً بهجوم الالمان كان ما زال بعد غير متأكد ولا يزال ينكر على القيادة العليا حق الحشد لمواجهة ذلك الغزو .

ونذكر كيف - ربما لذلك - استطاع الالمان في الفترة الاولى من الحرب دق أبواب موسكو وحصار ليننجراد بمشيئهم السهلة . وهاتان القصتان توضحان « حيل الخداع » السياسي والعسكري حيال منع اتخاذ أي قرار استراتيجي مضاد أو عامل تأجيله كسبب لعامل الوقت ، وفيما بعد سوف نناقش القرار الاستراتيجي بتوسع أكبر ، وأما نناقش هنا ما اذا كان العدو أو « الجبهة المعادية » قد نجح في كسب الوقت الكافي لتنفيذ حشده هو وتعطيل اجراءاتنا من عدمه .

وفي هذا الضدد تذكر نقطتين هامتين الأولى النصح والتحذير الدولي الذي تلقته مصر مرة مباشرة من الولايات المتحدة أحد أركان الجبهة المعادية ومرة أخرى من الاتحاد السوفيتي « الصديق » . وأثر ذلك على قرار مصر وبالتالي مسيرة ما تلاه من أحداث ووقائع . أما النقطة الثانية فهي « التعهد أو الالتزام الأدبي العلني » الذي حصل عليه العدو في المؤتمر الصحفي الدولي الذي عقده رئيس الجمهورية المصري مركز إصدار القرار السياسي والعسكري - يوم ٢٥ مايو وأعلن فيه أن مصر لن تبدأ العدوان أي أنها ستكون في موقف الدفاع تاركة المبادرة لإسرائيل .

ولرب سائل يقول إذا كانت حالة روسيا في الأربعينات تطابق حالة مصر وكانت الحيلة متشابهة والنتائج الأولى متشابهة فلماذا اذن استطاع الاتحاد السوفيتي أن يستعيد ما فقد بينما مصر لم تحقق ذلك رغم مضي فترة زمنية أطول ؟

والاجابة أن الاتحاد السوفيتي اذ ذاك كان يتمتع بخصوصية الدول الكبرى ويتحالف مع كل الدول الكبرى وبالتالي فقد كانت حرية اتخاذه القرار السياسي حرية كاملة لا تشوبها حتى ولا الضغوط الأدبية أو الالتزامات نحو الأصدقاء .

ومن جهة أخرى فقد كان الاتحاد السوفيتي مالكا - في الأساس - لصناعة تسليحه . ومهما قيل عن الامداد الأمريكي له بالسلاح الأكثر تقدما فقد كانت النسبة الرئيسية التي يملكها الاتحاد السوفيتي كافية للكفالة حرية الارادة في اتخاذ القرار باستمرار الحرب حتى النصر بدون قيد ولا شرط .

ولا يعنى تركيزنا هنا على هذين العاملين غيبة عوامل أخرى تشكل تقطع الخلاف بين المؤقتين المصري عام ١٩٦٧ وموقف الاتحاد السوفيتي في حالة مشابهة في الأربعينات ، فثمة فروق أخرى دون شك

أهمها دور الجبهة الداخلية وتغايرها في الحالتين ، ولكن مع ذلك نرى أن الجوهر الحقيقي كامن في حرية اتخاذ القرار السياسى العسكرى وحرية توثيقه تلك الحرية النابعة من الوزن الدولى ، ومن مصدر التسليح .

ومرة أخرى قد يبدو لسائل أن يقول وماذا عن الطرف الآخر - إسرائيل - أليس محكوما بنفس القيود ومع ذلك فالنتيجة على الجبهتين مختلفة ؟

والاجابة ان اختلاف النتيجة ليس راجعا الى نوعية المزايا العسكرية التى يتمتع بها جانب دون الآخر بقدر ما يرجع الى « القدر من الحرية فى اتخاذ القرار » أما لماذا يمتلك الجانب الآخر حرية أكبر فمرجع ذلك لنوعية الروابط السائدة بين العدو وحليفه والذى سبق وصفها بصدق - بأنها « جبهة معادية » وليس ذلك تماما هو موقف مصر وأصدقائها .

كذلك فلا شك أن الصناعة الحربية على الطرفين مختلفة فحيث يطور العدو صناعته الحربية بجدية وبحث علمى تطبيقي دءوب وغير منقطع فى السلم كما فى الحرب فليس العكس فى مصر كذلك .

أى أن المعادلة تنتهى الى أن « النصر » لم يكن فى الحقيقة ابن التفوق العسكرى بقدر ما كان من صنع الاستراتيجية القومية للطرفين بكل جوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية والدعائية .

ولقد نتفق أو نختلف على دور الاستراتيجية العسكرية لدى طرفى الصراع بالنسبة لحجم الهزيمة أو النصر ، وهى نقطة على كل حال وازدة أصلا فى البحث فى مرحلة لاحقة ، ولكن ما أظن أحدا يختلف فى أن جميع المراحل السابقة لأيام المدوان المسلح ذاته واللاحقة له ، كانت نتائجها المعكوسة عند طرفى الصراع . وليسدة

لاستراتيجية أكبر من الاستراتيجية العسكرية وهي الاستراتيجية القومية لكلا طرفي الصراع بكل شموليتها .

ولقد رأينا معا كيف تولد خط الصدام مع الولايات المتحدة الركن الأساسي في « الجبهة المعادية » وكيف كانت إسرائيل « قوة مؤثرة كامنة » في المنطقة من قبل ولم يكن ذلك بالتأكيد من صنع الاستراتيجية العسكرية فحسب ، ثم لمسنا كيف أن حرية القرار السياسي العسكري وتوقيت إصداره هي الأخرى مختلفة على الجانبين بما يستطيع دون شك أن يغير من النتائج في كل جانب وهذه الحرية هي كذلك ليست من صنع الاستراتيجية العسكرية .

نحن إذن أمام استنتاج منطقي بحث من تجربة الواقع يعود الى حقيقة أن النصر أو الهزيمة ليست - ولم تكن في صراعنا هذا - الا وليدة استراتيجية قومية متكاملة ، وحيث توجد هذه الاستراتيجية وتنجح يقف النصر ، وحيث تغيب وينعدم التخطيط تقع الهزيمة .

ولعل هذا يصدق ما قيل « ان الحرب مسألة أخطر من أن تتركها للجنرالات » .

على أن الخلاف بين استراتيجيتي مصر وإسرائيل خلال أزمة عدوان ١٩٦٧ لم يكن في الحقيقة محصورا في حرية القرار السياسي فحسب بل ان « التصور العام » أو « الخط الحركي العام » كان نقطة خلاف جوهرية ، فإسرائيل تتحرك من تصور قائم على « مصالح اقليمية يهملها تأمينها (مثل حرية الملاحة في البحر الأحمر ، حدود آمنة) بالاضافة الى تأمين مصالح دولية للولايات المتحدة في مصر والمنطقة العربية ولا يمكن تحقيق كلا الهدفين الا بنصر عسكري كبير وسريع بحيث يعطى انعكاسا معنويا واسعا لدى الشعب العربي عامة والمصري بالأخص بنشل ثورته وقيادته وبالتالي اسقاط الانظمة الثورية كلها » .

أما مصر فتتحرك من نقطة محلية . لم تكتسب عمق « التصور الاستراتيجي العام » هي « استعادة حق مصر في إغلاق مضيق العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية » . ولتوضيح الفرق بينهما فلاحظ بالتحليل أن كل نقطة في التصور الاستراتيجي الاسرائيلي تخدم ما قبلها بالتسلسل المنطقي فاسرائيل لها مصالح والولايات المتحدة لها مصالح واستنتاج امكانية نشوء علاقة عمل مشترك أو تحالف بينهما تخدم كل منهما الأخرى يصبح استنتاجا معقولا ومناسبا ...

وعند قيام مثل ذلك التحالف اذن يمكن الحصول على نصر عسكري كبير وسريع وهذه هي النقطة الثانية في التصور الاسرائيلي وكما نرى هي الأخرى منطقية الوقوع بعد النقطة الاولى .

فاذا تحقق نصر كبير وسريع - مع استغلال ما كانت الدعاية العربية اذ ذاك تبثه عن ضخامة الحجم العسكري والمصري والعربي - فليس أدنى شك في أن الحالة النفسية والمعنوية للشعب المصري والعربي ستصل لأسفل وضع لها وسيخلق التناقض بين أقوال الدعاية وحجم الهزيمة الزعزعة المطلقة في القيادة البنياسية ، وهذه هي النقطة الثالثة التي رآها التصور الاسرائيلي وهي الأخرى منطقية واشبهه ختمية من سياق التسلسل الطبيعي للأشياء .

فاذا زرع بذور عدم الثقة فاسقاط النظام هو بالتالي منطقي جدا وبما أنه نظام « الثورة الأم » كما يقال وهو الدعامة الحقيقية والعملية للأنظمة الثورية العربية اذن فاسقاط الأصل يسقط كل الفروع .

هكذا جميع نقط التصور الاستراتيجي الاسرائيلي لحرب ١٩٦٧ منطقية يخدم بعضها بعضا وتمهد النقطة الاولى فيه للنقطة التالية ثم للنقطة الأخيرة .

وهو تصور سليم علميا لأن التصور الاستراتيجي هو الذي

يمكن ترجمته الى خطط وقرارات تنفيذية بعد ذلك ، فهل كان التصور
المصرى المقابل يتمتع بنفس المزايا ؟

هل بمجرد أن دولة تحشد قواتها على الحدود مع الخصم
وتبطل اجراء دوليا أقل ما يوصف به أنه أمرا واقع منذ ١٠ سنين
هو وجود البوليس الدولى ، ثم تحرم العدو من ميزة استراتيجية
هامة وحيوية له هي حرية الملاحة كما تهدد برد أى عدوان عسكرى
عليها أو على دولة حليفة لها (هي سوريا) ... هل هذا وحده كافى
لأن يرتب نتائج موازية للمقدمات ؟

بل لعل العكس هو الصحيح فان تفعل دولة كل هذا لا يمكن
أن تتوقع أن تفلت من الأزمة دون مواجهة عسكرية .

ثم ، لقد كان خط التصادم المصرى الأمريكى أكثر من واضح
كما بينا من قبل فكيف قام التصور المصرى على أساس امكان تحييد
أمريكا فى مثل ذلك الصراع ؟

فيما عدا الأمانى الطيبة ، وامكانية استغلال العدو ، والحقوق
القانونية والتاريخية فلم يكن من قوة حقيقية تعطى التصور المصرى
أرضية صلبة .

وحتى اذا سلمنا بأن الاتحاد السوفيتى وعد ... فلا يمكن أن
تكون الوعود وحدها كافية إذ لابد من الاجراءات والخطوط
العملية ... ثم لماذا نفترض فى حالة غيبة المصلحة المشتركة أن الوعد
ملزم ؟

هذه هي الأرضية التى بدأت منها كافة أحداث عام ١٩٦٧ .
لدى كلا طرفى الصراع وفيها تتضح الصورة بجانبها وللقارىء أن
يشكل قناعته الخاصة بعد ذلك .

بل أكثر من ذلك هناك سؤال خبيث طرح في ذروة العدوان يقول « ماذا لو أن القوات المصرية دخلت فعلا إسرائيل ؟ أين كانت تقف وماذا كانت تعلن أنها تريد وما هي شروطها » .

والمقصود طبعاً هو ايضاح أن الجانب المضاد كان مستعداً بالتخطيط الاستراتيجي المسبق لمواجهة نتائج عمله العسكري .. مستعد ب خطة كاملة سياسية ودعائية واستيطانية وحتى اقتصادية ، ولم تكن هذه مع الأسف صورة الجانب المصري .

ومثل هذه الجوانب كلها في الحقيقة مسئولية مباشرة لأكثر من طرف سواء من الجهات الرسمية التي تشكل مصدراً للقرار السياسي أو مركزاً من مراكز التخطيط له ، أو للجهات الشعبية المسئولة عن توجيه الرأي العام سواء الصحافة والاعلام أو المحافظ السياسية .

ولا نعتقد أنه من المقبول أن تقتصر هذه الجهات بالاعتذار بنوعية المجتمع السائد فالثابت أن الحصن الحقيقي لتأمين أي وطن هو منتج ذلك الوطن أصلاً من المزالق الخطيرة ولا يتأتى ذلك إلا بالمشاركة الحقيقية في التوجيه والرقابة طبقاً لنوعية المؤسسات الدستورية القائمة ومن خلال الأسلوب المرعى لإصدار القرار .

والحقيقة أن المطالب ليس فقط تعديل أشكال هذه المؤسسات بل كذلك الممارسة الفعلية مع العمق والبصيرة النافذة .

هل كان من سبيل إذن لتفادي نشوء الموقف التصادمي بين مصر والولايات المتحدة والذي نعتبره المحرك الحقيقي للأحداث ... ؟

والاجابة أن كلا من الولايات المتحدة ومصر يتحمل في ذلك نصيبه دون شك ... ورجوعاً الى استراتيجية دالاس الذي فرض على الشعوب العربية ومصر في طليعتها أن لا تمارس حقها في التصنيع

والتسلح أى فى « الرخاء والأمن » وأصبح مسير مصر فى الحقيقة
الى الطرف الثانى من الطريق أمرا ربما لم تختاره بمشيئة متحررة .
أما عن مصر فإن عذرها فى قلة الخبرة بممارسة الحرية التى
وجدت نفسها فجأة بعد أكثر من سبعين عاما من القهر تتمتع بها
فراحت تمارس حريتها فى الداخل وفى المجال العربى والأفريقى
والدولى بافلاق كامل حتى بدون وضع الاسبقيات الملائمة لذلك
كما سبق أن أظهرنا من قبل . وكانت لذلك تتحرك نحو أزمة التصادم
المختومة .

فى استعراضنا السابق للاستراتيجية المصرية حاولنا دائما أن
نركز على الأفعال وردود الأفعال ، وإذا كانت استراتيجية مصر فى
الخمسينات أبان حربها للتحرر من الاستعمار الأوروبى قد نجحت
بردود أفعال موقوتة بأحكام فى الوصول الى أهدافها فمرجع ذلك الى
أن الاستعمار البريطانى كان له فى مصر أكثر من ٧٠ عاما وكانت كل
الخطط والأساليب المصرية للتخلص منه مجربة من قبل معروفة
التائج مسبقا ، أى أن ما عوض نقص التخطيط الاستراتيجى الشامل
كان فى الحقيقة سابق التجربة الطويلة حتى ليكن القول أن وضوح
الأهداف والوسائل لم يكن بحاجة الى أكثر من جرأة التنفيذ والعزم
والتصميم ، وهذا بالفعل ما مارسته القيادة الثورية الشابة ونجحت
به ، وفى نفس الوقت فإن الاستعمار نفسه فوجئ بهذه الأساليب
غير التقليدية حياله .

كذلك إذا كانت استراتيجية مصر - مرة أخرى - فى الستينات
الأولى قد أصابها نجاح مناسب فإن نجاحها الحقيقى والأول كان فى
السياسة الداخلية حيث تخدمها خطة تنمية خمسية مدروسة ومحددة
الأهداف والدراسة كان كفيلا بتجنب المفاجأة والانزلاق الى نتائج
غير مرغوبة .

ولقد وقع عدوان ثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وعدوان آخر عليها عام ١٩٦٧ فكان نجاحها فى هزيمة العدوان الأول وعدم وصولها بعد لمثل هذه النتيجة مع العدوان الثانى مع فارق أكثر من عشر سنين فى عمر التجربة المصرية والعسكرية المصرية مدعاة للتساؤل عن الأسباب، وفى الحقيقة فإن اختلاف الخلفية المصرية فى الصراعين كان عاملا مؤثرا دون شك ففحيث هى موحدة خلف قيادتها ضد الاستعمار البريطانى فهى منقسمة على نفسها حيال السياسة الأمريكية مخركة اسرائيل فى الحالة الثانية ، ومع ذلك فالرأى أن العامل الحيوى والحاسم كان غياب الخطة الاستراتيجية الشاملة لتحرك المصرى فى الستينات الأخيرة .

أن تكون استراتيجية مصر محصورة فى اجلاء الانجليز من مصر هذا شئ وأن تمتد خطوطها وتشعب بين المجال الداخلى والعربى والأفريقى وحتى الدولى فذلك شئ مختلف تماما وإذا كانت مصر قد نجحت بسلسلة من ردود الفعل المؤثرة فى الحالة الأولى فلقد خان مصر نفس القدر من التوفيق فى الحالة الثانية نتيجة غيبة التصور الاستراتيجى العام السليم سواء لخريطة القوى الدولية أو الاقليمية فى موقع العدوان وبالتالي قصر نظر التخطيط الاستراتيجى عن ادراك الكثير من حقائق الصراع وأبعاده وتواتره الزمنى فضلا عن دقة حساباته وأهدافه .

الاستراتيجية العسكرية لمصر حتى عدوان ١٩٦٧ :

لم تكن هزيمة ٥ يونيو فى حقيقتها بنت الاستراتيجية العسكرية لأحداث العدوان ذاتها بل كانت فى حقيقتها محصلة القوى الفعالة فى هذه الاستراتيجية خلال السنين العشر التى انقضت ما بين عدوان ١٩٥٦ ، وعدوان ١٩٦٧ .

ذلك أن الاختبار الحقيقى لقوة مسلحة ما ان هو الا انتصارها

في الحرب التي أعدت واستعدت لها وكما بينا أن الصراع السياسي الذي قاد الى ذلك التصادم العسكري لم يكن الا متحصلة مجموعة الاستراتيجيات المصرية طوال هذه الحقبة ، فبالمثال فان نتائج « اختيار » الاستراتيجية العسكرية المصرية في يونيو ١٩٦٧ كانت هي النتيجة الصادقة لبناء وتطور العسكرية المصرية فيما بين العدوانين .

ان اسرائيل بلورت لنفسها نظرية عسكرية تتشى تماما مع مقتضيات تكوينها الجيولوجي والديمجرافي (الجغرافي السياسي ، والبشرى) مفادها أن اسرائيل لضيق رقبتها الجغرافية لا تستطيع أن تخسر أرضا ولقلة سكانها لا تستطيع أن تتحمل جيشا دائما كبير العدد وعلى ذلك فهي تتبنى نظرية الحرب الوقائية والتعبئة الدقيقة التنظيم في أقل فترة ممكنة وتعنى الحرب الوقائية المحافظة على المبادأة في الهجوم بهدف احباط اعدادات العدو لاي هجوم من جانبه مبكرا ، تستلست في نظريتها الى أن القوة الجوية الهائلة هي الاسلوب الرئيسى المعتمد لايقاع الضربة الاجهاضية لحشد العدو وتعبئته في عمق العدو التعبوى والاستراتيجى نظرا لمروقتها وبعد مرماها (الذي يتحدد بمدى عمل الطائرات نفسه) وأن الاستراتيجية القومية لاسرائيل تسخر قواها السياسية لضمان الحصول على دعم سياسى لاسرائيل في كل حرب (بريطانيا عام ١٩٤٨ ، بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦ ، الولايات المتحدة عام ١٩٦٧) بهدف ضمان التأييد السياسى والاقتصادي وموارد التسليح والدعاية مع الاحتياط العسكرى الاستراتيجى عند الاقتضاء .

وعلى الجانب المصرى فهل درست وأسست النظرية العسكرية المقابلة لذلك ؟ .. قد يكون من المقبول علميا ومنطقيا أن تراعى النظرية العسكرية المصرية ضخامة التعداد البشرى ، وسعة العمق الاستراتيجى الجغرافى لمصر فتقبل بالدفاع الاستراتيجية ، ولكن الدفاع في حد ذاته لا يمكن أن يحقق نصرا بل هو مرحلة للتحويل

الى الهجوم المضاد أو الضربة المضادة تمهيدا للتحويل الى الهجوم العام ، ومع ذلك فآين الأساليب التطبيقية لتنفيذ مثل هذه النظرية ؟ . فمبدئيا في كلا حربي ١٩٥٦ : ١٩٦٧ لم يعد الدفاع الجوى المجهز ولا المطارات المتقدمة والتبادلية الكافية للمناورة بالقوات الجوية حتى يتوفر لها تلقى ضربة العدو ثم التحويل للضربة المضادة وثاقيا لم تطور أى أسلحة أرضية ملائمة لا للدفاع الاستراتيجى - المرحلة الاولى من الحرب - ولا للهجوم المضاد ، فلا الدفاع الجوى المعد لمثل ذلك النوع من الدفاع قد جهز ولا المدرعات المعدة للهجوم المضاد كانت نسبتها ملائمة فى التكوين التنظيمى للقوات المصرية ولا أجهزة ووسائل الانذار الرادارى والالكترونى لها الدور الفعال وأى معلومات عن العدو هى معلومات ناقصة وغير كافية التحليل والاستنتاج .

بل ان القوات البحرية المصرية الأكثر تفوقا بنسبة ملحوظة لم تستقل الاستقلال الكافى (والواقع فى ١٩٦٧ لم تستغل أصلا مع أنها ما هى الا قطع مدفعية عائمة تكتسب بذلك مرمى بعيدا ومرونة فى التوجيه) .

ثم أن النظرية الاسرائيلية التى تراعى التكوين الديمغرافى اعتبرت أسلوب تقسيم الحرب الى عدة عمليات حربية مدة الواحدة كما هو معلوم بين ٣٠ يوما الى ١٠ أيام لا غير فهم بذلك تركز على الضربات الخاطفة والاقتراب الغير مباشر حتى لا تسمح بحجز قوات كبيرة تحت السلاح الا لأقل فترة زمنية ضرورية فهل تستطيع مثل هذه المدة الوجيزة قبول نظرية الدفاع الاستراتيجى تمهيدا للتحويل للهجوم بعد ذلك ؟

الثابت عمليا وعلميا - أن أى من الحريين ٥٦ ، ١٩٦٧ لم يتح التحويل المصرى الى الهجوم ومن أسف أن ذلك لم يكن يطلب من الطرف الآخر بل من مصر ذاتها ، ومؤدى هذا أجبد أمرين لا ثالث

لهما: أما أن مصر تساعد إسرائيل في تطبيق نظريتها هي وهذا طبعاً غير صحيح وأما أن نظرية الدفاع الاستراتيجي المصرية نظرية لا تتماشى مع القدرة الحقيقية لمصر ولا تتلائم في الواقع مع المناخ العالمي الذي سريعا ما يتدخل أطرافه لفض النزاع قبل أن تتمكن مصر من استخدام ميزة عمقها وتعدادها الاستراتيجي للتحول الى الضربة المضادة للهجوم الاستراتيجي .

كذلك فقد كان من الطبيعي أن تعتمد إسرائيل - في ظل عقيدة التجزئة الى عمليات حربية محدودة - أسلوب الحرب الخاطفة واستراتيجية الاقتراب الغير مباشر من أهدافها العسكرية . ومن كل التطبيقات الممارسة الواقعية سواء في عام ١٩٤٨ أو ١٩٥٦ أو ١٩٦٧ تحقق لها ذلك مع اختلاف السلاح السائد وربما أسلوب الاستخدام طبقا لمفاهيم العصر ونوعية السلاح نفسه في كل مرحلة .

ومع كل ذلك لم تجد النظرية المصرية - لا نظريا في دراساتها الأكاديمية ولا علميا في تطبيقاتها الأساليب والوسائل لشل فعالية مثل هذا الأسلوب ، والدليل القريب هو اكتساح سيناء في هذه الأيام الست .

بل اتنا ندعى وحقا ما ندعى أن النظرية العسكرية لكلا طرفي الصراع مصر وإسرائيل لم تدرس للقادة في مصر الدراسة الواعية والمستفيضة والتحليلية الكافية ولم تقدم فيها البحوث الأكاديمية المفروض تداولها في مثل هذا الصراع العميق الجذور البعيد الآثار الممتد الزمن .

وإذا كنا نتوقف في مناقشة نقطة « النظرية العسكرية العامة » عند هذا الحد فلأن ما فيها وما يكتب عنها قد فرغ اذ هو يكفي لدراسة قائمة مستقلة ولكن السبب أن الفكرة الرئيسية لدراستنا هنا هي ليس هذه الأسس العامة بالقدر الذي يسمح باتباع خطة (م . ٧ - الاستراتيجية)

الاستراتيجية القومية المصرية الشاملة تاركين البحث الأشمل لمجال آخر .

ويرتبط مباشرة بمسألة النظرية العسكرية العامة مسألة « اعداد القادة على المستوى الاستراتيجى » . اذ أن النظرية العامة والبناء التنظيمى للقوة المسلحة لدولة ما يمكن أن تكون موقع اهتمام تخطيطى من مستوى القيادات التكتيكية الصغرى ولا حتى القيادات التعبوية (قيادة تشكيلات الفرق والجيش الميدانية) فهذه يناط بها تنفيذ العمليات وليس اعداد النظريات وتطويرها . ولكن طبقة القادة الكبار أو الجنرالات كما يصطلح على تسميتهم هم المنوطون بمثل هذا العمل وهم بالتالى موضع الاعداد والتأهيل لذلك فان الحرب كما يقال « يكسبها ويخسرها الجنرالات وليس الجنود » لأن الحرب فى الحقيقة هى صراع عقليتين تنفذ التشكيلات الميدانية المرؤوسة لكل منهما .

وصحيح أن أكاديمية عسكرية أنشئت فى مصر فى الستينات الأخيرة ولكن لا مستوى الدراسة ولا مدى تنفيذ سياستها كانت تكفى لذلك المستوى الا بعد العدوان نفسه فمن أسف أنها توقفت نهائيا وكأن العدو توقف عن تطوره أو أن مصر حققت أهدافها فى التحرير .

ولنراجع ما ينشر عن قادة اسرائيل فى الأركان العامة أو القيادة الجوية أو قيادة المدرعات لنرى كيف يدرسون الدراسات الاقتصادية والعسكرية بل وإدارة الأعمال فى المؤسسات المدنية حتى تكون الفعلية السياسية الاقتصادية العامة التى تستوعب نظرية الدولة وتستطيع فى اطارها أن تشكل نظرية عسكرية ملائمة لامكانيات الدولة نفسها وكافية للتغلب على امكانيات عدوها و متمشية مع روح العصر وأساليبه التكنية .

بل ان وزير الدفاع نفسه زار الجبهة الفيتنامية قبل عام ١٩٦٧ لدراستها والوقوف على مدى تطوير الأساليب لخدمة النظرية العامة ، وهو خبر كل ما قوبل به في مصر وهو النشر في الصحف اليومية .

ولا يمكن أن يكفي في اعداد مثل هذا الجيل القيادي القراءة ولا حتى البحوث فان تطوير سلاح معين فضلا عن وضع نظرية عسكرية شاملة أو تطويرها أمر يقتضى الالمام الصحيح بالأوضاع الاقتصادية والفنية في الدولة صاحبة النظرية وبالخصم كذلك وببنفس الدرجة بالتالى يتحتم أن ينشأ ذلك الاعداد القادة من الداخل وفى ظل النظام الاقتصادى السياسى السائد فى الدولة صاحبة النظرية نفسها .

بل من المؤسف القول أن الدراسة الجامعية سدت في وجه الضباط بالقانون المرعى بدلا من أن تنظم وتخطط بما يتلاءم مع مستوى الدارسين وخطة القوات المسلحة ذاتها .

ويرتبط بمشكلة « القادة الكبار » كذلك الخاصية الملحوظة في هيكل القيادة العليا والأركان العامة في مصر وهى سيطرة جيل واحد من العسكريين عليه ، وحيث تجرى اسرائيل وتتمشى في هذا مع ما هو سائد في الغرب والدول المتقدمة على العموم بتبديل طاقمها القيادي العسكرى « لا يدخل في ذلك وزير الدفاع باعتباره عضوا سياسيا في الوزارة » عقب كل حرب وصولا الى أجيال متتابعة أكثر تطورا وأكثر احتكاكا وممارسة بعد كل تجربة واقعية نجد أن هذه القاعدة لم تكن مرعية في مصر الأمر الذى جعل « نمط التفكير العسكرى السائد مستمدا على وتيرة واحدة » مما قد يهدد بتجمد ذلك النمط وعدم تمثيه مع التطور العام الذى يقع ليس فقط بتغير التكتيك أو المعدات فحسب بل حتى اعمالا لنظرية التطور ذاتها ، ويلزم أن نجد مصر أسلوب « اكتشاف » القادة الكبار مبكرا

وتضع الى جانب خطة اعدادهم خطة تبديلهم زمنيا بحيث يتجدد نمط الفكر القيادي العسكرى على فترات معقولة ومحسوبة .

ومع كل الاحترام والاقرار بالفضل للقادة المصريين الذين تحلوا بصفات شخصية ممتازة والذين تحملوا طوال حقبات عديدة مسئولية اعداد القوات والضباط الى جانب دفع ضريبة الجهاد من دمهم ومن عرقهم والذين اكتسبوا معارفهم بجهودهم الخاصة أو حتى للقلة ممن أسعدهم الحظ بالدراسة فان القليل لا حكم له كما أن المقصود هو العمل العام والمنتظم فى اقرار سياسة اعداد القادة على المستوى الاستراتيجى العالى كمبدأ عام مرعى ومستمر التحقيق وهو الامر الثابت افتقار مصر اليه ، بما لا يعيب دولة نامية تتلمس طريقها نحو بناء قواتها المسلحة والسياسية والدفاعية بموازاة - وربما ينبغى أن تسبق قليلا - بناء اقتصادها ورخائها .

ولا يمكن هنا الا أن نقر بالفضل لكل ذى فضل من هؤلاء جميعا والا أن نذكر نضحياتهم وسبق ريادتهم مع قلة المتاح أمامهم من اعداد أو عمل لظروف ليسوا هم صانعوها .

وحتى نستكمل الصورة عن السياسة العسكرية العامة لمصر يتوجب علينا أن نتناول نقطتين هامتين ترتبطان بعضهما ببعض برباط وثيق ، أولهما سياسة التسليح المصرية والثانية سياسة البحث العلمى العسكرى .

وفى الحقيقة فان بريطانيا قد ظلت المورد الرئيسى للتسليح المصرى بحكم علاقتها السياسية الممتازة فى مصر ، ومن الطبيعى أنها حرصت على أن يكون السلاح بقدر سواء فى كميته أو فى نوعيته وهكذا ظلت متحكمة فى الارادة الفعلية أو حتى فى فاعلية الارادة المصرية ، وعندما نشبت حرب ١٩٤٨ عانت مصر من هذا الاختكار البريطانى وآثاره وعندما سارعت الى السوق الغربية للتسليح

استطاعت أن تتسوق بعض الطائرات المقاتلة وبعض الأسلحة الصغيرة من إيطاليا كذا بعض الدبابات من فرنسا وبعض المدافع من سويسرا والسويد ولكن كانت معظم هذه الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية منها المستصلح ومنها الملغى الاستعمال ، وكلها أقل من المطلوب كمية ونوعية .

وفضلا عن ذلك أخطرت الحكومة المصرية أن تقع - وهي تحت رحمة الظروف - فريسة راضية لسماسرة السلاح وتجارته السوداء ، وعرفت في مصر أحد أكبر القضايا السياسية وهي « قضية الأسلحة الفاسدة » بل أنها كانت أحد محركات ودوافع ثورة ٢٣ يوليو .

لذلك فقد كان من الطبيعي أن تعتبر الثورة السلطة أن قضية التسليح قضية رئيسية وعاجلة ، ولما كانت الولايات المتحدة في بدء الثورة لها صورة البديل الديمقراطي والمتحرر عن أوروبا فقد حاولت الثورة تسويق سلاحها منها ، ولكن وبالنظر الى قانون الأمن المتبادل الأمريكى المرعى في العلاقات الدولية الامريكية فقد كان من الطبيعي أن تفشل مصر في التسليح منها ما لم تسلم أولا « بالتحالف » أو بالتهود السياسى الأمريكى ، ورفضت مصر .. ورفضت أمريكا .

وفي باندونج عام ١٩٥٤ استطاعت مصر أن تتسوق السلاح بشروط سهلة من الشرق مرورا بواسطة الرئيس الصينى شواين لاى . فالى الأسلحة التشيكية فالى الترسانة الرئيسية في الشرق في الاتحاد السوفيتى .

كانت قفزة مصر هائلة تخطت بها - ومن ورائها العرب وافريقيا وكثير من العالم الثالث حاجز الستار الحديدى وبشروط مغرية وبنوعيات وكميات فعالة في ميزان التسليح في المنطقة، وبدخول مصر تجربة العدوان الثلاثى زاد ذلك من محاولاتها تطوير قواتها

الجوية خاصة والقوات المسلحة عامة ، وقد بذلت جهودا لتصنيع الصواريخ المصرية وشارك بعض الخبراء الالمان في المعاونة العلمية والفنية في ذلك الميدان حتى أن اسرائيل اذ خشيت من هذه العاقبة لجأت الى جانب الضغط السياسى الى طرود المفرقات والتي انتهت فعلا بخروج الالمان من مجال ذلك العمل ومن مصر كلية .. وتعثرت مع الأسف المشروع •

وفي غمرة الحماس أنشأت مصر هيئة المصانع الحربية ولكن مدى فعالية هذه المصانع لم تبرز للمجال العملى والتطبيقاتى ربما فيما عدا بعض الذخائر •

ولا يمكن طبعا أن نتكلم عن سياسة التسليح دون ذكر سياسة البحث العلمى ، اذ كيف تستطيع دولة ما أن تقيى صناعة ما بدون البحث العلمى فضلا عن أن صناعة التسليح أسرع تطورا وأكثر تعرضا لحدة المناكسة التى يعتبر فيها أى تقدم فنى مهما كان صغيرا عامل حاسم وفعال • وعلى سبيل المثال كيف يتطور الدرع فى مواجهة المدفع المضاد للدبابة أو كيف يخف وزن السلاح ويطول مرماه وتثقل قذيفته وهكذا كثير مما لا يغيب عن فطنة القارىء •

واذا كان للقوات المسلحة مركز بحوث وتطورات فقد كانت الفعالية الحقيقية للبحث العلمى المصرى محدودة خلال الفترة من ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٧ •

وبينما نجد القوات المسلحة فى غالبية الدول تتخذ لنفسها « هيئة استشارية » من علماء الجامعات والبحوث لا نلمس لذلك أثر فى السياسة المصرية العسكرية •

ليس من شك أن الاعتماد فى التسليح على الصديق شئ مقبول ومعقول فى حالة كالتى تواجهها مصر الدولة النامية التى

فرضت عليها ضغوط الحرب والصراع تقريفا لكل طاقتها أولا بأول .
ولا يمكن أن تسمح الموارد والظروف بسياسة تسليح متقدمة وتامة
الاستقلال ولكن الأخذ بقدر مناسب من الاعتماد الذاتى شىء
مطابوب دون شك ومن المرغوب فيه المسارعة بوضع أسس تطوير
وتصنيع مصرية للتسلح يمكن أن تمول عريبا مادامت الاهداف
متحدة •

ان الدولة ان كانت قد أولت سياسة التصنيع أهمية فائقة ، فانما
كان لمثل هذه الصناعات الاستراتيجية الرئيسية المكان الملائم بين هذه
الصناعة ؟

وغنى عن القول أنه فى غيبة نظرية متكاملة للعسكرية المصرية
أو عدم وضوح الخطوط الرئيسية لها فى ظل أوضاع دولية معينة
لا تقبل بحرب طويلة دون سرعة التدخل والحسم ما لم يكن فى ذلك
مصلحة رئيسية لاحدى القوى الأعظم ، مثل هذا كان من شأنه أن
يجعل المسائل المثارة فى المناورات والتدريبات العسكرية فى مصر
حتى لحظة وقوع عدوان ١٩٦٧ مسائل ترتبط بالطابع الاجرائى
وبالجزئيات الفرعية بدلا من أن تعنى بدراسة وتطوير الكليات
الأساسية للنظرية أثرا لها وتطويرا •

وليس معنى ذلك أن القوات المسلحة المصرية فى تلك الفترة
لم تقم بواجبها على الوجه المرضي ولكن « الطابع العام المميز » كان
بلا شك فى اطار محكوم بهذه الظروف المنوه عنها •

وعندما طغت موجة « لوم النفس والنقد المرير » فى أعقاب
العمليات الحربية مباشرة فقد كان من بين النغمات المسبوعة أن
الجيش قد شغل نفسه بإجراءات داخلية وبذا لم يتفرغ لعبه
الأسسى •

وفى كل دول العالم ومهما كان النظام السائد بكل صورته

وأشكاله ، فإن القوات المسلحة من حيث هي ركن دعم أساسي لنظام الدولة التي ارتضاء شعبها تمتد كل عونها لكافة الأجهزة عند نشوء حالات الطوارئ أو في الحالات الاستثنائية وفي الكوارث الطبيعية أو في حالات اضطرابات العمل المتفشية في أوروبا الغربية الديمقراطية التكوينية ، كثيرا ما نرى ونسمع كيف أن القوات المسلحة أنيط بها مهمة تغطية الثغرات الناشئة عن هذه الظروف في أجهزة الخدمة العامة .

وإذا كانت مصر في ظروف ما قبل عدوان ١٩٦٧ قد لجأت للقوات المسلحة في بعض حالات خلل المرافق العامة أو حتى حالات الدفاع السياسي والاجتماعي عن النظام ، فإن ذلك لا ينبغي أن يحمل بنتائج الهزيمة في عام ١٩٦٧ ، وحتى من الوجهة الطبيعية والعددية فما كانت قوات تحت السلاح تقدر بنحو ربع مليون مجند لتتأثر بالعدد المستغل في ظروف محلية داخلية ، وحتى يكون التصوير صحيحا ينبغي أن يكون التصوير دقيقا فمن ثم وجب أن توضع الأسباب الصحيحة في دائرة الرؤية. وألا تطغى أصوات بدوافع وجدائية أو خاصة على صوت الحقائق العلمية والأوضاع الواقعية المرضية في كل دول العالم .

ونأتي الآن الى ختام مناقشة السياسة العسكرية العامة في هذه الفترة لنجد سؤالا هاما يطرح نفسه بالنسبة لمدي ملاءمة « أوضاع القوات خلال الأزمة للواجب المناط بها » أو بصفة أخرى كيف حشدت قوات في صورة أوضاع هجومية ليناط بها مهام دفاعية استراتيجية ؟ .

والحقيقة أن أي قوة مسلحة تستعد لعمل هجومي تكون في حالة حشد مكثف في رقعة محدودة من الأرض في انتظار أوامر الحرب حتى تندفع لتحقيق مهامها القتالية ، ويعطى تشبيه القوات في هذه الفترة « باليأي المضغوط تمهيدا للانفداع والفرد » تشبيها

صادقا لتقريب الصورة ، أما أن يتم ذلك في خطة دفاعية عامة فهذا أمر يسترعى النظر •

والتبرير الصحيح أن القيادة المصرية - سواء السياسية أو العسكرية - قد هدفت من جشدها بهذه الصورة أن تستخدم أسلوب المظاهر العسكرية بالقوة ، بهدف توقيح ثقل مناسب على العدو لمنعه وردعه عن أى عمل هجومي • ومثل هذا الأسلوب في المناورة الاستراتيجية معترف به ، وكثيرا ما عرفت الازمات السياسية الساخنة في أوروبا أشكالا عديدة له ، وقد استخدمه هتلر بنجاح دونه عنه جودريان أبو المدرعات الألمانية في مذكراته ، ولكن في تصورى أن نجاح هذه المناورة يعتمد بالاساس على مدى « الحالة الذهنية » السائدة على الطرف المعادى وما لم يكن مهيا نفسيا لتلقى مثل هذا التهديد فإن المناورة كلها محكوما عليها بالفشل •

وفي مثل حالة عدوان ١٩٦٧ كان العدو واثقا بالضغط السياسى الدولى من الطرفين الأعظم وبالتعهد المصرى أمام المؤتمر الصحفى العالمى أن الجشده لا يخرج عن صورة المناورة •

وهذه الحقيقة البسيطة كانت كافية لأن تفرغ مظاهرة القوة من كل قوة وكل تأثير لها ، أى أن الشرط السياسى الآن تشمر سياسة المناورة بالقوة المسلحة هو أن تكون القوات المناورة فى الوضع الصحيح وتحت الأوامر الصريحة بحرية العمل فورا لظهور بادرة عدم رضوخ العدو لقوة الردع والتهديد هذه . فما بالك إذا كان العدو يعلم مسبقا سواء من جهة تحالفه الأمريكية أو حتى من مؤتمرها الصحفى ن المبادأة الاستراتيجية ملكه وحده يتصرف فيها كيف يشاء ووقتما يشاء ؟ ألا تكون هذه اذن أعظم فرصة أمام العدو لضربة قاسية •

ان المبدأ الذى يقول اذا هجمت فبدع العدو يتوهم أنك

ستتسحب ، واذا دافعت فدع العدو يتوهم أنك ستتهجم ، هو مبدأ صحيح وما زال مرعيا بنجاح فقط عندما لا يكون العدو على علم شبه يقيني بحقيقة نواياك .

ولربما يجرنا هذا الى طرح سؤال عن مدى جدية اجراءات الأمن والسرية ، وستترك لكل قارئ أن يستخرج لنفسه الصورة التي يراها حيال هذا الموضوع ، فقط يهمني أن ننوه هنا الى أن اعمال السياحة والخبراء ورجال الأعمال ... الخ القائمة الطويلة التي تقدم مبررا وعذرا كلها ينبغي أن تسير دون توقف ولكن دون غفلة بل تحت الرقابة الهادفة وبكل اليقظة والصرامة ، كما أن هناك من الأوقات العصيبة ما لا يمكن أن تقبل فيه دولة ما أن تفتح حدودها ونشاطها على مصراعيه بحجة المرونة والكرم ، فحتى أكثر الأوطان انفتاحا في أوروبا الغربية مثلا تعتمد دون شك على أسلوب القيود في أوقات الطوارئ .

حيث أن المسألة تصبح مسألة موازنة بين المصالح الاستراتيجية الدفاعية وبين التشهير وكرم الضيافة ونرجو ألا ترجح كفة الأخيرة دائما .

علما بأن المقصود ليس تعقيد الأمور بلا سبب ، إنما مثل هذه الاجراءات قد انتشرت لها مدارس علمية متخصصة تكفل كل سلاسة ومرونة الأعمال الروتينية اليومية ، وفي نفس الوقت تتيح القدر الكافي من اليقظة والمتابعة للأنشطة المعادية .

وهكذا تأتي الى نهاية الحديث عن الاستراتيجية العسكرية لمصر خلال هذه الحقبة فيما يتعلق « بالسياسة العسكرية العامة » .

وينبغي علينا أن نلقى ضوءا قليلا على الاستراتيجية الخاصة بالقوات الثلاث الجيش والبحرية والطيران بهدف استكمال الاطار

ليس الا ، وغنى عن القول أن أى من هذه الموضوعات قد يتطلب ويستغرق دراسة خاصة في حجم الصفحات كلها أو تزيد .

كان أعظم ما تلقته القوات المصرية في عدوان ١٩٥٦ من دروس هو الأهمية العظمى للقوات الجوية كسلاح هجوم رئيسى ومرن وحاسم ، وكان من الطبيعى أن يبذل مزيد من الجهد المضاعف تجاه هذا السلاح في الفترة التي انقضت بين ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ . وتلمس جهدا كبيرا في ذلك المضمار دون شك كان أبرز ما فيه تنوع المقاتلات وزيادة عددها وادخال القاذفات المتوسطة الى الخدمة وانشاء تشكيلات دفاع جوى ، ومع كل ذلك فقد أثبتت حوادث ٥ يونيو أن ذلك وحده لم يكن كافيا .

فأولا كان ينبغي أن يوفر الجهد الكافى لخلق جيل من الطيارين المدربين على مستوى عال وفي نفس الوقت بالعدد الكافى لتشكيل قوة احتياط منهم . فحيث استطاع العدو أن يستخدم طلعتين وثلاثة بالطائرة الواحدة خلال اليوم لم نستطع نحن ذلك ، ومعنى هذا ببساطة مضاعفة عدد طائرات ما دام عدد طيارين يسمح بذلك .

على أن ما يكمل هذا هو الارتفاع بمستوى اعداد الطائرة فنيا واداريا على الأرض سواء بالصيانة الجيدة ورفع كفاءة طائرات الخط الأول أو بالعمل على تقليل زمن خدمة الطائرة واعادة تمويثها على الأرض لأقل فترة زمنية ممكنة وهذا يعنى في الحقيقة زيادة الساعات القابلة لطيرانها الامر الذى يشكل مع احتياط الطيارين مضاعفة عدد الطلقات والقنابل التي يمكن اسقاطها على العدو يوميا .

ومثل هذه الجدية والوفرة في اعداد الطيارين بالاضافة الى الفنية والعلمانية في صيانة الطائرة وسرعة اعدادها وتموينها لم يثبت أنها توفرت لمصر حتى بعد ١٠ سنوات من خبرة حرب ١٩٥٦ .

وثانياً فإن اعداد مطارات الخط الأول كان في الحقيقة يتلخص في كلمة واحدة هي « هزيل » فلم يكن العدد يسمح بأي مناورة ولم يكن مستوى اعداد المطار نفسه يسمح بالخدمة الفنية العالية ولا بتلقى هجمات العدو وسرعة ازالة آثارها واعادة تشغيل المطار، وأن قلة عدد المطارات الأمامية لم يشكل صعوبة أمام قواتنا الجوية فحسب ، بل أنه سهل لقوة جوية معادية محدودة أن تقضى على أمل نشاط سلاحنا الجوي بجهد محدود للغاية لم يستغرق في الواقع أكثر من نهار عمليات واحد .

وفي نفس الوقت فإن اتخاذ خطة الدفاع الاستراتيجية كان يقضى بل يحتم أن تبنى الحظائر الخرسانية وأن تقام المنشآت الإدارية في تحصينات تحت الأرض بجديّة وبسرية كافية حتى يمكن اتقاء الضربة الجوية المعادية المتوقعة من عدو يتبنى استراتيجية الحرب الوقائية . ومثل هذا التراخي في اعداد المخابىء والحظائر والمنشآت الدفاعية فضلاً عن أنه تنساقض صارخ في التخطيط الاستراتيجي على مستوى القوات فهو خطأ كان ينبغي على كافة أجهزة التخطيط والقيادة أن تتنبه اليه وتتلافاه وتعمل على ازالته ، وبمثل ذلك الاعداد بالاضافة الى تقوية شبكات الدفاع الجوي كان من الممكن أن تنتزع المبادأة الجوية من العدو تمهيداً لنشاط جوي مصري في الوقت المناسب وهذه الخطة قد حققت هذه النتائج بحذافيرها في يوليو ١٩٧٠ فيما عرف في اسرائيل باسم السبت الحزين أو أسبوع تساقط الفائتوم .

وثالثاً فإن انشاء تشكيلات دفاع جوى هو علامة صحيحة ولكن دون أن ينشأ معه نظام انذار وتوجيه رادارى مخفى جيداً ومبدافع عنه وعلى درجة عالية من الكفاءة. التقنية فإن الأمر يصبح بمثابة اعداد مساحة أكبر من الأرض المغطاة بالمبدافع المعرضة لمزيد من قصف العدو جويًا .

ان السرعة فوق الصوتية والارتفاع الشاهق الذى تمكنت منها طائرات اليوم لم تجعل الدفاع الجوى مهمة يسيرة وأن البشويط الذى قطعت الطائرة من الاربعينات الى الستينات شوط هائل بحيث أنه كان يكفى خلال الحرب العالمية الثانية وجود جهاز رادارى محدود وبعض الأنوار الكاشفة والمدافع اليدوية والبالونات لتشكيل نظام دفاع جوى قوى مثل ذلك الذى أحبط الغزو الألمانى لبريطانيا ، ولكن اليوم ونحن بعد منتصف الستينات والترسانة المفتوحة هي قمة ترسانات التسليح الأمريكية فقد لعب التشويش الرادارى والالكترونى وحسن التخطيط لمهاجمة أهداف الدفاع دورا مغايرا وكان من المفروض تلافى الكثير من نتائجها لو أن عناية أكبر وحراسة أكثر ودفاعا أعمق روعى فى بث شبكة الانذار والتوجيه للدفاع الجوى .

وفى كل مرة سوف تتحقق من صدق ما قدمنا عليه من أن المناورات لم تكن لتناقش هذه المسائل ومن أن البحث العلمى لم يكن على المستوى الملائم وباختصار وبصدق لم تكن الجدية واليقظة للعدو أمرا سائدا مرعيا فى كل مستوى القيادة والتخطيط .

ولقد استطاع نفس الجندى والضابط المصرى أن يبنى ذلك النظام الدفاعى الجوى المناسب من حيث المستوى والكافى لأن يجعل الفائتوم تنهاوى وأن يقاب فى خلال أسبوع واحد ميزان القوة الاستراتيجية بما يجعل « مبادرة سياسية » تقدم لمصر ، والأعجب أن ذلك النظام وضع تحت ضغط هجوم يومى مكثف للعدو ، مما يقطع بأن الأمر ليس من الاستحالة كما حاول العدو أن يصوره لنا كما أنه يقطع بأن نصر العدو - مرة أخرى - لم يكن بفضل « عبقرية تخطيطية » بقدر ما كان فعلا « عبقرية التراخى » المصرى التى هى مع الأسف طابع عام ومميز لكل الأعمال المصرية التى تهتم بالظاهر وتتجنب آثاره أى قضايا جادة أو لنقص معين

وكان وجود النقص والصعوبات شيء لا ينبغي أن نذكره أو نعترف
فيه أليذا •

إن القوات الجوية المصرية - بتجرد وبصدق - ضربت مثلاً
رائعاً في الروح العالية وفي التضحية خلال حرب ١٩٦٧ سجلتها
كثرة المستشهدين من أفرادهم ، ولعل مما يريح هذه الأجسام
والأرواح أن دمهم كان ثمن وضوح الرؤية وعلامة الانذار النهائي
التي تنبأت مصر كلها لحقيقة موقفها الدفاعي الجوي فأمكن تطويره
وتغييره •

ومع الاعتذار فلا بد أن نذكر هنا قول الشاعر العربي :
عداى لهم فضل على اومنة فلا أذهب الرحمن عنى الأعاديا
همو بحثوا عن زلتى فاجتنبتها وهم نافسوئى فاكسبت المعاليا

وأما القوات البحرية المصرية فمع ما كانت تشكله من تفوق
حقيقى ملحوظ على العدو فإنها بكل المفاجأة لم تستخدم ولم يخطط
في الحقيقة لاستخدامها بالقدر الكافي ، وكان التفكير المتأخر
باستخدامها خلال مسيرة العمليات واستبائة موقف شلل الطيران
تفكيراً غير محضر مسبقاً مما خشى معه عليها من تفوق العدو والجوى ،
مع أنه كان يمكن أن تستخدم للعمل خلف قوات العدو المهاجمة
على الساحل لأرباكه وشله وقطع مواصلاته سواء بالقصف المدفعي
أو بالقذائين وزوارق الصواريخ التي أثبتت فعالية وتأثيراً حاسماً
فيما بعد •

ولو أن مزيداً من تخطيط الجهود مع استعمال الخيال العالمي
في تصوير استراتيجية بحرية مناسبة لتفوقنا النسبي كان كافياً لأن
يحدث خللاً مؤثراً في مخططات العدو الدفاعية كلها •

وبقى علينا أن ننوه بكلمة عن القوات البرية •
كان أبرز ما أظهرته عمليات ١٩٦٧ أن القوة العددية المتزايدة

للقوات البرية المصرية ما لم تكن مرتكزة على تطوير آلى ونسب متوازنة من عناصر الحركة واليران فانها لا تصبح الا هدفا واضحا وممتدا تقصف العدو ويرانه وعمق مناورته .

ان افتقار هذه القوات فى مصر حتى يونيو ١٩٦٧ الى عنصر التوازن بين المدرعات والقوات غير المدرعة ، كذا افتقارها الى خفة الحركة التصويبية العالية التى امتاز بها العدو باستخدامه « فرسان الجو » تلك القوات المحمولة بالطائرات العمودية جعل قوات مصر البرية أكثر التصاقا بالأرض وأقل اعتمادا على خفة المناورة وسرعة الايقاع اللازمة حتى فى الهجمات المضادة .

أما المرجع والأساس فى الواقع فهو نظرية الدفاع المصرية كلها . وفى هذا الصدد يلزم أن تراجع الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص فى الصحراء الغربية وتطور نظريات أو أساليب الدفاع من الدفاع الخطى الى الصندوقى الى النطاقى ومن الدفاع الثابت والمرن والمتحرك . كما ينبغى أن تدرس استراتيجية الاقتراب الغير مباشر ، فقد ثبت أنها هوية ملائمة للعدو استطاع أن يمارسها بنجاح فى كل حروبه السابقة - كل هذا فى ظل التطور التكنيكى فى أساليب المواصلات والاستطلاع واتاحة اليران بالوسائل الالكترونية الحديثة .

خلاصة استراتيجية الصراع :

حيث كان العدو قد خطط ورسم استراتيجية متكاملة لعمله السياسى والعسكرى والدعائى والاقتصادى ، كانت مصر تدخل فى مجموعة ردود أفعال متتالية استطاعت أن تفقدها القدرة على التركيز والحسابات الدقيقة .

وكان الثالوث الجبهوى المعادى قد وصل الى ذروته فى مطلع ١٩٦٧ فالجبهة الداخلية استقرت فيها القوى المضارة بالتنمية الاجتماعية ، والجبهة العربية على نفس الوضع نتيجة حرب اليمن

أما إسرائيل والولايات المتحدة فقد شكّلا تحالفا جبهويا لم يواجه منع الأسف الا بتشرذم قوى الثورة المصرية والعربية من جهة وعدم تنسيق وتأكد من الاصدقاء من جهة أخرى .

وحيث كانت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية تحت ستار الجدار الدولى المانع من البوليس الدولى قد طورت نفسها للمستوى التكتيكى العالى الذى سمحت به الترسانة الأمريكية العدوانية ، فان مصر لم تغفل تطوير قواتها المسلحة ولكن انعدام التنسيق بين التخطيط العسكرى والسياسى والدعائى واغفال أساسيات رئيسية فى التشكيل والتكوين للقوات وعدم جدية اختبار النظرية العسكرية كل هذا إلى جانب ادارة المعركة بأسلوب لا علمى يرتكز على مفهوم خاطئ عن مصر سريع حاسم أو انهيار كامل وتسليم ، كل هذا جعل الحرب فى ١٩٦٧ شىء محكوم عليه حتى من قبل أن تطلق طلقة واحدة ، وما كانت كل الروح المعنوية للقوات قبيل العمليات لتغنى عن علمانية التخطيط والادارة للحرب .

وفى غمرة نقد الذات لقيت القوات المسلحة من شعبها ما لم يعرفه التاريخ العسكرى قاطبة . وإذا كانت قد وجهت بعض الانتقادات الهادفة ، فان أعلى الأصوات تأثيرا وهذا كان يصدر من الفئة الاجتماعية المضارة عن تشفى فى الجهاز الحقيقى والرئيسى للثورة وأمن الوطن وحرية رفضه لمخططات الاستعمار .

وحاول العدو أن يرجع النتيجة الى قوته التى لا تقهر وتخطيطه العبقرنى والحقيقة أن نجاحه الحقيقى كان فى الخداع السياسى والتشتيت العسكرى أما نصره فقد صنّعه أخطاء الغير بالدرجة الأولى .

أما الآثار والنتائج التى ترتبت على عمليات يونيو ١٩٦٧ فسوف نتناولها بالشرح والتحليل فى الفصل التالى .

الصمود

« أن تخسر معركة فهذا من سوء الطالع .. وأن تخسر حربا
بذلك من سوء القيادة » .

إعادة التوازن :

عندما أوقف القتال المسلح على جانبي قناة السويس في صباح
يوم ١٠ يونية عام ١٩٦٧ كان أمام السلطات المصرية أكثر من مشكلة
ملحة كل منها يطلب أولوية في الحل ولكنها كلها تتبع وتنتهي من
والى مصدر واحد فقط أصبح هو محور الارتكاز الرئيسى فى كل
التحرك المصرى الا وهو العدو المزهو بنصر كبير وان كان رخيصا
وما ينبغى عمله نتيجة ذلك الاختراق الذى لم يصب حدود
الأرض المصرية فحسب بل توغل ليكون فى عمقه اختراقا للبنية
المصرى كله وللدولة المصرية وأجهزتها وزاد اختراقه حتى أوشك
أن يصل فى غوره الى صميم الروح المصرية الأصيلة ذاتها .

لقد فقدت القوات المسلحة المصرية آلافا من أرواح الشهداء
ومعظم تسليحها الذى اقتطع لعشر سنين ما يقرب من ٣٠ ٪ من
ميزانية الدولة كما فقدت كل رصيد الثقة والمعنويات التى اكتسبتها
القوات المصرية من بعد حرب ١٩٥٦ .

وخرجت القيادة السياسية من معارك يونيو ليس فقط بجروح
الكبرياء ولا كذلك بمرارة الهزيمة بل أكثر من هذا بقسوة الانقسام
وخطورته .

أما شعب مصر ذلك العطاء الدائم الذى يبدو وقد تغلغلت فيه
الأمية وظهرت على قسمااته البراءة والسذاجة وبأن فى تصرفاته اللامبالاة
فقد كان رغم ذلك هو الوحيد الصخرة الصامته الصامدة التى عليها
تحطم الهدف الحقيقى من عدوان يونيو ، وهو وان كان لم يرحم
(م ٨ - الاستراتيجية)

نفسه ولا قواته المسلحة ولا قيادته من لدعة السخرية ولا همسة العتاب ولا قسوة النقد الا أنه الأكثر وعياً والأقوى صلابة والأكثر عناداً من العدوان ومن الانتصار الرخيص ، فقد أعلن رفض الاقرار بالهزيمة ورفض استسلامه لأي مطامع ظاهرة معلنة أو خافية مستترة، وهو ما اعتبرته القيادة السياسية تمسكاً ببقائها في موقع العمل القيادي .

وقد كان هذا الموقف هو ما فاجأ جبهة العداء الأمريكية الصهيونية ومن راهنوا على انتصارها أو شمتوا في هزيمة مصرونظام مصر وشعب مصر وقلب كل حساباتهم ، تماماً كما سبق أن فاجأ موقفه في عام ١٩٥٦ جبهة العداء الانجلو فرنسية الصهيونية ومن تهييوا من مواجهتها وتوجهوا بعد انذارها الى عبد الناصر بالنصح بالتسليم لأن مصر ليست النذ لهذه القوى العاتية ، فلما صمد شعب مصر واتصر في النهاية كان ذلك أحد مفاجآته التي لا يخرجها الا في لحظات الحسم التاريخية فيقهر بها أعداءه ومستعمره .

وأن هذه السطور قد تبدو تحيزاً من مصرى لمصر أو تبدو كلمات انشائية عن مصر تصلح لموضوع أدبى أكثر منه علمى ، ولكن المتبصر والمقلب للأمر لن يلبث أن يرى أنها أن هى الا حقائق علمية تتعلق بمعنويات شعب ذى حضارة ضاربة في القدم والاصالة ، ولقد ينقصها كثير من اعادة الصقل واللمعان ولكنها تبقى مع ذلك حقائق تاريخية ثابتة ترتبت عليها حقائق سياسية واستراتيجية من عشرات المئات من السنين ، واليراجع المتشككون هزائم الهكسوس ، والتتار والصليبيين ، ليعلموا كيف صدت مصر وشعب مصر الهجمات الضارية والشرسة التي أفقدت المشرق العربى كل قواه الدفاعية والحضارية حتى اذا تحركت مصر ضربت فصدت ثم بددت قوى الشر والعدوان وأعادت للحياة في المنطقة كلها ناموسها الطبيعي .

من العدوان اذن نبعت كل خيوط الحركة في هذه الفترة

التاريخية الحاسمة ولصدد « وازالة آثار العدوان » كما أصبح
الشعار الهدف اتجهت كل مسارات الحركة .

وما أن استقر الامر للقيادة السياسية في مصر عقب يومى ٩ ، ١٠
يونيو سنة ١٩٦٧ حتى تركزت اهتماماتها في العمل في الدوائر التالية :

١ - على الجبهة الداخلية أجرى تغيير شامل في الجهاز
العسكرى بما في ذلك قيادة القوات المسلحة مع اعادة بناء وتنظيم
القوات المسلحة ذاتها - كذلك نبث أفكار عن ايجاد نوع من
المعارضة من داخل التنظيم السياسى الواحد وقد تبلور ذلك الفكر في
ما عرف باسم بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ (الوثيقة الثالثة لثورة يوليو) *

٢ - كذلك عدلت خطط التنمية والموازنات المالية وظهرت
خطوط الانجاز وموازنات الاعمال لتدير الاعتمادات الكافية للدفاع

٣ - كانت سياسة الصمود تعنى بالنسبة للجبهة العسكرية
اعلان قيام حرب الاستنزاف والتي من أبرز معالمها اغراق المدمرة
ايلات - ومعركة رأس العش - معركة جزيرة شدوان - بناء حائط
السوارىخ - يوم السبت الحزين وستناول بعضا من هذه الأحداث
بتفصيل في الصفحات التالية .

٤ - أما فيما يتعلق بجبهة العمل العربية فقد استمرت سياسة
مؤتمرات القصة العربية وعقد مؤتمر الخرطوم لدعم مصر ماديا ،
كذلك حاولت مصر تنشيط الجبهة الشرقية على الحدود الاسرائيلية
من خلال دفع منظمة التحرير الفلسطينية بأجنحتها العسكرية للعمل
من قواعدهما في الأردن وهو ما انتهى بمجزرة لهذه القوات فيما عرف
باسم أيلول الأسود سنة ١٩٧٠ .

٥ - أما فيما يتعلق بموقف الدول الأعظم من الصراع فقد كانت
طبيعة الاحداث تعنى أن الولايات المتحدة في جانب الخصم وبالضرورة

والمقابل فالاتحاد السوفيتي في جانب الصديق ، وسنرى أن سير الأحداث سوف يظهر الى أي مدى يمكن لهذا الصديق مجاراة ما هو مطلوب منه للدعم العسكري والسياسي وأثر ذلك على بداية تغيير أفكار القيادة السياسية في أسلوب الحل .

ونستطيع ابتداء أن نقول أن صعوبة العمل بعد نكسة يوتية نشأت من حتمية الممارسة اليومية للعمل بسرعة وحسم ودقة في أربع مجالات كثيرا ما تشابكت وتداخلت حتى ليصعب أحيانا كثيرة الفصل بين كل منها ، ونحن إذ نتابع هنا كل مجال على حدة فذلك بقصد إبراز معالم ذلك المجال مع الأخذ في الاعتبار تداخلات وتأثيرات المجالات الأخرى عليه .

- إعادة بناء شاملة في المجال العسكري .
- إعادة بناء كاملة في الجبهة الداخلية .
- عمل دائم في المجال العربي .
- عمل دائم في المجال الدولي .

في المجال العسكري :

كان على القيادة السياسية المصرية أن تعيد بناء الدولة والجيش وأن تعيد بعد ذلك توازن القوى في المنطقة ... ذلك التوازن المختل عسكريا وسياسيا واقتصاديا ومعنويا ، بل كان عليها في الحقيقة قبل ذلك كله أن تعيد التوازن الى هيكل القيادة نفسها من حيث هي قبضة السلطة التي تمسك بالمدفع والورق كما تمسك بالدينار والمذيع وهي القدرت وخططت وقررت وأدارت لهذه الفترة .

وهكذا كان بالفعل ، فلقد أعيد التوازن في القيادة السياسية والعسكرية في ظروف خسر فيها العمل القيادي كثيرا من وجوه أبطال الحقبة السابقة ، وفيما بعد سمح أن يكون الأسلوب الذي تمت به هذه العملية أسلوبا صاخبا لم يتسع — كما تصورت القيادة

السياسية - كل الحقائق للشعب تفاديا لنشوء موقف آخر مشابه ،
بقدر ما أتاح لأعداء مصر وشعبها فرصة التشهير والتشكيك واستغل
بعد ذلك - وأحيانا كثيرة ما زال يستغل في شن حملة نفسية عاتية
كلما أريد تشويه صورة العمل القيادي المصرى خدمة لمصالح قوى
أجنبية خارجية .

ولقد واجهت بريطانيا في خلال الحرب العالمية الثانية طوال
الأربعينات الأولى مواقف هزيمة مريرة قاسية ومواقف اثراء غير
مشروع من كبار القادة على حساب التسليح والتموين لقواتها
المسلحة ولكن تشرشل رفض أن يحدث مثل هذه « الفرقعة » في
عمليات التغير لا بقصد التستر طبعا عليها بل تقديرا منه لحتمية أن
لا يستفيد العدو من أخطائه هو وأن لا يمد العدو بالمادة المناسبة
لحملاته النفسية .

وعلى أى حال فإن الوقت لم يحن لأن تطرح صورة كاملة لهذه
الحقبة بما حوته من أحداث وتيارات وان كان ذلك في حينه ينبغي
أن لا يفوت على رجال التاريخ حتى يمكن دراسة ذلك خدمة
للمستقبل ولأجيال القيادة الصاعدة من بعد .

والآن كان على القيادات العسكرية والسياسية الجديدة أن
تعيد التوازن الدفاعى والعسكرى بأسرع ما يمكن ، وأن تعيد بناء
« ولو قشرة صلبة » لتغطية الحدود المصرية وحماية العمل المصرى
الجديد .

من الوجهة الفنية لمعنى الحرب يمكن القول أن حرب يونيو
١٩٦٧ لم تنته فعلا الا في يوليو ١٩٧٠ بقبول مبادرة روجرز وتكون
بذلك قد استمرت نحو ثلاث سنين ، وانقسمت الى دورين رئيسيين
في الدور الأول الذى استغرق نحو خمسة أيام كانت هزيمة مصرية
وعربية ، وكان تخلى عن أرض مصرية وعربية وكان تغيير لواقع

جغرافى سياسى كبير اذ دخلت فلسطين كلها للمرة الأولى تحت الاحتلال الصهيونى كما وقعت الجولان السورية للمرة الأولى تحت الاحتلال كما احتلت سيناء للمرة الثانية فى نحو من عشر سنين حيث كان الاحتلال الاول عام ١٩٥٦ .

على أن إيقاف القتال فى الحقيقة قد ألزم الطرفين المتقاتلين كما أبرزت الاحداث (بعدم الحركة) أى بالثبات على خطوط شاطئى القناة أما الدور الثانى من الحرب فكان القتال بالنيران الذى لم يلبث أن استوعب كل أسلحة البر والبحر والجو حتى انتهت الحرب فعلا فى يوليو ١٩٧٠ .

ومن الغريب أنه فى دورى حرب ١٩٧٠/٦٧ لم تعكس الأعمال القتالية نتائجها على الأوضاع السياسية ففى الدور الأول كان النصر رخيصا سريعا بما لا يمكن أن يعكس الصورة الحقيقية للثقل الجغرافى السياسى والدولى لكلا طرفى الصراع المسلح اسرائيل ، مصر - كانت مصر ومصر نفسها هى التى مهدت ثم مكنت لعدوها من النصر السريع بهذه الصورة سواء بقرارها بالانسحاب أو بقرارها بالخروج من المعركة نهائيا .

وفى الدور الثانى - ومع التحسن الحقيقى فى صورة الأعمال القتالية من الجانب المصرى ، الفلسطينى كليهما ، ومع بدء مصر انتزاع المبادرة من الجانب المعادى وافتقاده الميزة الرئيسية الكبرى التى يتمتع بها وهى التفوق فى الجو فإن مصر - ومصر نفسها للمرة الثانية هى التى قبلت مختارة أن لا تجنى فى ميدان القتال ثمار ذلك لعمل العسكرى الناجح مؤثرة أن تكون جائزتها الكبرى على مائدة تسوية مشرفة ، - ولسوف يأتى المجال الذى نناقش فيه ذلك القرار وأهدافه ، ولكن يهمنا الآن أن ننوه أنه فيما بين مستوى لا يبتعد عن الصفر بكثير وبين ذلك المستوى القتالى الذى أجبر الجبهة المعادية على أن تتقدم باقتراح التسوية السياسية فيما عرف بمبادرة

روجرز ، فيما بين هذين المستويين المتقابلين لم تستغرق مصر الا أقل من ٣ سنوات ، الأمر الذى يعتبر من الناحية العسكرية والسياسية عملا مرضيا دون شك ، ولنذكر أن بريطانيا الدولة العظمى والامبراطورية آنذاك - وخلفها الجبهة الأمريكية بكل امكانياتها الجبارة فنيا واقتصاديا ، ويدعمها العمل العسكرى الروسى البطولى فى الشرق ، استغرقت أكثر من هذه المدة لتعود بعد الانسحاب بدئى مرة أخرى الى أوروبا ابان الحرب العالمية الثانية .

وبعد التغيير الشامل فى الهيكل القيادى للقوات المسلحة تغير الى جانب ذلك وبأكثر من مرة اطار التعاون بين الجيش المصرى والسوفييت ، فلقد نقلت النكسة هذه العلاقة الى مراحل متطورة .

بدأت بأن أصبحت المشورة على كافة المستويات وأصبحت أقرب لأن تكون حتمية قبل اصدار القرارات العسكرية بصورة أو بأخرى كما تطورت معدلات الامداد بالأسلحة فى الحجم والنوع ، وفى المرحلة الأولى من الدور الثانى للحرب استلزم الأمر اقامة حرس جوى بين موسكو / القاهرة ضمانا لسرعة الامداد بالعتاد الضرورى لاعادة التوازن وبناء منطقة دفاعية جديدة غرب القناة ، كما كان عام ١٩٦٩ حاسما فى المرحلة الثانية للدور الثانى من الحرب حيث أقيمت شبكة دفاع جوى فعالة ثم عندما دخل الدور الثانى للحرب مرحلته الثالثة فى عام ١٩٧٠ تغيرت نوعيات أجهزة وعتاد الدفاع المصرى التى امدت بها القوات وتطورت الأساليب الالكترونية ونوعيات صواريخ الدفاع الجوى بل واشتركت أسراب دفاع جوى سوفيتية فى غطاء الجبهة الداخلية المصرية .

وهكذا فقد شهدت هذه الفترة من الستينات تغييرا سريعا وعميقا فى الاستراتيجية المصرية والعلاقات السوفيتية تغيرا اقتضته ومهدت له أحداث نكسة يونيو ١٩٦٧ ولمس فيه تطور الأسلحة ونوعياتها وأحجامها ثم تطور علاقة المشورة والتنسيق للدرجة الذى كان معها

يسافر نائب رئيس الجمهورية المصرية شهريا للتنسيق بين موسكو - القاهرة ، ولم تنته هذه العلاقة الا بتوقيع معاهدة صداقة مصرية سوفيتية في مايو ١٩٧١ وقعها الرئيسان السادات وبودجورنى في القاهرة .

في المرحلة الأولى تم بناء منطقة دفاعية شرق القناة كما تم اخلاء محافظات المنطقة ونقل معمل تكرير السويس الى الاسكندرية ، وفقدت اسرائيل فيها أكبر قطعها البحرية ايلات لأول مرة في العالم بصاروخ بحرى من لنش مصرى ، وفي ابريل ١٩٦٩ أعلنت حرب الاستنزاف بالمدفعية والعبور وهى احدى الصور التى يقدمها الجنرال بوفر للاستراتيجية المحتلة بين دولتين تفتقد احدهما أمام الأخرى التوازن في حجم التسليح والتفوق بوجه عام (١) ، ولقد تدرج حجم القوات العابرة للاشتباك مع العدو من الوحدات الفرعية الصغرى وجماعات الاستطلاع حتى وصل الى عبور كتيبة مشاة كاملة ، كما أسفرت معارك المدفعية عن تدمير في الخط المحصن الاسرائيلى في الشرق والمعروف باسم « خط بارليف » رئيس الأركان الاسرائيلى وكان ذلك الخط مقاما على مسافة نحو ١٠ - ١٥ كم من القناة ، كما قرنت هذه الدوريات بدوريات اغارة من الصاعقة البحرية وصلت الى ميناء ايلات واستطاعت أن تدمر للعدو وحدات بحرية وسفن قتل وامداد ولم تخل هاتان المرحلتان من عمليات دفاعية مصرية ناجحة تمثلت في رأس العش جنوب بور قواد على الناحية الشرقية وكذا معركة جزيرة شدوان في مدخل خليج السويس شرقى الغردقة .

أما المرحلة الأخيرة في الدور الثانى من حرب ١٩٧٠/٦٧ فقد نشأت بادخال العدو لسلح الجو في الحرب بعد تجهيزه بأحدث ما أنتجته ترسانة السلاح الأمريكية بما فيها طائرات الفانتوم المقاتلة القاذفة ذات المدى البعيد والأجهزة والطائرات الالكترونية التى تخدم

(١) مقال الدكتور بطرس غالى بعنوان « الإبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية » مجلة السياسة الدولية العدد ٥ يولية ١٩٦٦ .

هذه القوة الأمر الذى جعل العدو يعلن أنه سيجعل من سماء مصر « سماء مفتوحة » بمعنى أنه سيشل الدفاع المصرى الجوى كله مع التصميم على اختراقه .

وكان يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩ محك اختبار لهذه السياسة الاستراتيجية الاسرائيلية التى ثبت يومها تمام فشلها اذا استطاع الدفاع الجوى المصرى أن يسقط ٦ طائرات هجومية رغم أن العدو استخدم فيها أحدث أساليب الاعاقة الالكترونية والشوشرة على الأجهزة والمعدات ، كما تمت طلعات استطلاع الكترونية ورصدت هذا الاستطلاع للعدو الأقمار الامريكية الصناعية (١) .

هذا الفشل جعل العدو يغير استراتيجيته الجوية الى ما سماه « بغارات العمق » وهى الغارات التى توجه لأهداف منتقاة بعناية بقصد تعطيم روح العدو المعنوية بالدرجة الأولى وأهدافه الاستراتيجية الهامة كالمصانع وعقد المواصلات والكبارى . وفى هذا المجال ضرب العدو مصنع أبى زعبل للحديد واختار ساعة تغير ورديات العمل فقتل ٨٦ عاملاً وجرح ١٦٤ آخرين . وذلك فى ١٢ فبراير ١٩٧٠ ، كما ضرب مدرسة ابتدائية فى بحر البقر يوم ٨ أبريل ١٩٧٠ قتل فيها ٣٠ تلميذاً صغيراً ، وقبل ذلك ضرب العدو بعض معسكرات الجيش فى ضواحي القاهرة فى المعادى والهرم ، فلما احتجت مصر وأبلغت الولايات المتحدة بذلك كان رد هذه الأخيرة لا نستطيع أن نضمن وقوف هذه الغارات ما لم تتفاوض القاهرة مع تل أبيب .

وبعدها قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة للاتحاد السوفيتى فى فبراير ١٩٧٠ تكتمت أخبارها فى حينه وعاد باتفاقية اقامة شبكة دفاع جوى صاروخية عن القاهرة والاسكندرية وأسوان والجهة فى القناة يشترك الروس فى تدريب المصريين عليها حتى يتم استيعابها .

(١) راجع المهندس حسين الطنطاوى فى كتابه فكر عبد الناصر ص ١٣٨ « موسوعة عبد الناصر » .

وعادت غارات العدو لتتركز على منطقة قناة السويس طيلة شهور ثلاث بطلعات دائمة متوالية بلغت زنة القنابل المسقطة يوميا خلالها على منطقة القناة وحدها ٥٠٠ طن ، كان الهدف الرئيسى منها سرعة تدمير الروح المعنوية للقوات ومنع اتمام شبكة الصواريخ الدفاعية ، ومع ذلك فعندما نجح الدفاع الجوى المصرى فى خلال ٤٠ يوما فى انجاز مهمته وبلغ معدل انفاقه اليومى مليون جنيه ، فقد وفد على اسرائيل ما أسمته « السبت الحزين » حيث تساقطت طائرات الفانتوم على القناة وأسرى طيارىها أو قتلوا ، وخمدت الى الأبد استراتيجية سلاح الجو الاسرائيلى سواء فى غارات السماء المفتوحة أو فى غارات العمق ، ولما كان ذلك السلاح هو العمود الفقرى للهجوم الاجهاضى أو الوقائى الاسرائيلى ، وكانت هزيمته على هذه الصورة نقطة تحول خطيرة فى مسيرة استراتيجية الحرب كلها كان يمكن أن تعكس جميع نتائجها السابقة بما فيها كذلك نتائج الدور الأول الذى مكن اسرائيل من احتلال الجولان وسيناء فوق أرض فلسطين ، ولما كانت الفانتوم وأجهزة التخطيط والتشويش والاستطلاع والادارة الرادارية الالكترونية التى خدمت كلها آلة الحرب الجوية الاسرائيلية خلال ذلك الهجوم الاستراتيجى الاخير قد فشلت فمعنى ذلك أن الاحتياطى الاستراتيجى كله لدى اسرائيل والجهة المعادية قد فشل فى الوصول الى النتيجة الوحيدة الحاسمة فى أى حرب حديثة وهى ليست كسب الأرض ، ولا ائتلاف واعطاب معدات وأسلحة الجيش المعادى ، ولا حتى كسر القوة المسلحة للعدو ، بل هى فى الحقيقة « قهر ارادة العدو واجباره على التسليم بمطالب الخصم دون قيد أو شرط » وهى المطالب التى فشلت جهود العدو والجهة المعادية فى الحصول عليها بكافة الطرق حتى بالقتال وغارات العمق .

لقد قهرت القوة الجوية الاسرائيلية والجهة المعادية بكافة دعمها خلفها وأجبرت على الفشل فى تحقيق المطلب الاستراتيجى الرئيسى

والوحيد للجبهة المعادية وهو اجبار مصر على التسليم بدون قيد ولا شرط مسواء للمطالب الامريكية أو الاسرائيلية وكلها سبق الإشارة إليها .

ويعرف العسكريون أن لحظة التحول الى الهجوم المضاد لا تأتي الا بعد النجاح في صد آخر احتياطات العدو ، ولقد كانت مبادرة روجرز في يوليو ١٩٧٠ هي المنقذ الوحيد للجبهة المعادية من أن تتحول مصر لتجنى عسكريا في ذلك الدور من الحرب ثمار عرقها في إعادة بناء قواتها المسلحة وثمار دم شهدائها المراق دفاعا عن مصر وارادتها الحرة ودفاعا عن الوطن العربى كله من الغارة الاستعمارية الصهيونية الحديدية الشرسة التى تمسكت بقبضة قوية دامية على فلسطين والأراضى العربية المحتلة خلال حرب ١٩٦٧/١٩٧٠ .

استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

ليس من شك فى أن خطة التنمية الثالثة فى مصر قد واجهت المصاعب نتيجة نكسة يونيو ١٩٦٧ وهى بعد خطة وليدة لم تتخط عامها الثانى ولكن على أية حال فقد عالجت الاستراتيجية المصرية هذه العقبة سواء بوضع تعديل على الخطة بمرونة ملائمة فى شكل خطة انجاز مع الاحتفاظ باحتياطي قوى يمكن توجيهه لمجابهة الأعمال القتالية ومتطلبات المعركة .

وإذا كانت معدلات التنمية لم تصل خلال هذه الخطة الى القدر الملائم إلا أنها على أى حال لم تقتض لا تأخير كبير فى برامج التنمية ولا اثار اقتصادية عنيفة على السوق المصرية الداخلية التى استطاعت الاتفاقات الثنائية مع بلدان شرق أوروبا أن تكفل لها المستوى المعتاد وبأنماط الاستهلاك المناسبة .

وإذا كانت الخطة العشرية الجديدة ستبدأ في مصر من عام ١٩٧٣ فمعنى ذلك أن الخطة العشرية الأولى لم تتأخر كثيرا حيث لم يزد التأخير عن ثلاث سنوات .

وفيما يتعلق بالخط الاستراتيجي السام الذي سبق أن ارتضته لنفسها مصر فقد استمرت مسيرته وتحركه في المجال الاشتراكي الاجتماعي كما استمرت سياسة الدولة في استيعاب كل الخريجين الجامعيين وغيرهم وامتصت بذلك أي هدف معادي في تغيير هذا الأسلوب الذي أقره الميثاق الوطني .

بل ان التجربة أثبتت باستحداث اللجنة المركزية واستكمال باقى المؤسسات وحتى وان كانت ضراوة الصراع الداخلى قد ارتفعت نتيجة تصورات خاطئة من المعارضين فمن اتجاه اليمين واليسار على السواء كان الرئيس السادات قد أعلن تمسك الدولة بالمؤسسات الدستورية في خطابه في ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ وفي تحليل النتائج المالية لعام ٧٠/٧١ وأمام لجنة الخطة بمجلس الشعب عرض وزير الخزانة الأرقام التالية التى قد نتيج لنا صورة عن الموقف الاقتصادي بعد مضي نحو ٥ سنوات على العدوان (١) :

بالمليون جنيه

البيان	المقدر	المحقق	النسبة /
١ - الفائض المتاح للتمويل على مستوى الدولة	٦٤	١٠٧	١٦٧
٢ - المدخرات الحقيقية	٢٠٠	٢١٧ر٧	١٠٨
٣ - حجم الاستخدامات الاستثمارية	٣٢٠	٣٥٨	١١١

وهذه الأرقام تؤيد نجاح مصر في احتواء الآثار الاقتصادية للنكسة وتمكن الاقتصاد المصرى من تغطية متطلبات حرب ساخنة

بين ٦٧/٧٠ تحولت الى حرب صامئة تستنزف الاستعدادات الجارية لها الكثير من الموازنة العامة ومن الدخل القومى العام .

بل ن الدلائل فوق ذلك تشير الى أن الانتاج يتزايد باستمرار وأن قدرة البناء والتصنيع مستمرة وقد أعلن رئيس الجمهورية أن انشاء مجمع الصلب مستمر وأنه يستوعب عمالة مساوية تقريبا للسد العالى وتبلغ نحو ٢٤ ألف عامل ، ويتكلف تقريبا نفس تكلفة السد اذ يبلغ ٣٣٠ مليون جنيه تقريبا .

وهكذا يمكن أن نطمئن الى قدرة الاقتصاد المصرى على الاستثمار والصمود ولكن هناك نقطة مهمة ترتبط ليس بالقدرة الانتاجية بل كذلك بحجم الخدمات وأسلوب تأديتها حتى المستوى الجماهيرى والفردى .

فهما بلغت قدرة التخطيط وقدرة الاقتصاد على التمويل وانشاء المشروعات الجديدة فإن الجهاز المصطلع بالتنفيذ وقدرته على توصيل الخدمات بالمستوى المطلوب الى الجماهير هو الذى بحاجة كبيرة الى تعديل جذرى وتطوير فى أسلوب العمل وسلسلة التبعية .

اذ أن تحمل الدولة فجأة عبء الاشراف على القطاع العام فى كافة نشاطاته الاقتصادية قد أثقل الجهاز الادارى المركزى بما ينوء به وبما لا يمكن معه تطوير مستوى الأداء ما لم يتغير هيكل تنظيم نفس الجهاز وذلك بتطوير الادارة المحلية الى حكم محلى كامل الاستقلال على أن تندمج المحافظات معا لتشىء ٧ أو ٨ أقاليم تحقق التخصص الانتاجى جغرافيا وتستوعب عمليات التخطيط الاقليمى تحقيقا للتوازن والاستقرار فى الجبهة الداخلية وازالة شكوى الجماهير والارتفاع بمستوى الدفاع المدنى خصوصا وسائر الخدمات على العموم وفى ذلك ما يدعم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مرحلة حساسة من مراحل الصراع .

المقاومة الفلسطينية :

لا يمكن أن يكتفى الحديث عن الخط الاستراتيجى السياسى والعسكرى لتلك الحقبة دون أن نلقى نظرة على القوة الضاغطة الوحيدة التى ثبت أنها تعمل وتتحرك على ما نسميه بالجهة الشرقية حول إسرائيل أى فى المشرق العربى كله .

عبر ضفة القناة الغربية كانت الجهة المصرية كما قدمنا قد أعادت التوازن القيادى والسياسى والعسكرى وبدأت قواتها تمارس ضغطا كافيا مؤثرا ، أما عن الجهة الاصلية صاحبة الابتداء فى ذلك النزاع منذ بدايته فلم تكن على هذه الصورة .

فى أعقاب مؤتمر القمة العربى الأول عام ١٩٦٥ وتشكيل قيادة عربية عسكرية موحدة أسفر المؤتمر عن قرار بتكوين منظمة فلسطينية وجيش التحرير الفلسطينى . وكان ذلك الجيش تحت الرعاية المصرية متمركزا فى قطاع غزة وكان تقليديا فى تشكيله ولم يسمح له بممارسة نشاط غير عادى طول هذه الفترة .

وفى أعقاب النكسة أعيد تكوين منظمة فلسطين وبرزت للوجود قوات الثورة الفلسطينية التى عرفت باسم « المقاومة الفلسطينية » على غرار التشكيلات التى نشأت فى أوروبا خلال الأربعينات والتى عرفت باسم المقاومة كذلك .

ونحن ايمانا بتفسير معنى الظواهر لاتباع فرعياتها سوف نتجاوز كل ما يمكن أن يقال بشأن تفريعات وأجنحة هذه القوة العسكرية الثورية الجديدة النامية والتى أثبت الواقع العملى أنها كانت العمل الايجابى الوحيد فى كل المشرق العربى بكل جيوشه العربية .

لقد نشأ بواقع الصراع العربى وبقوى مؤثرة خارجية عديد من الأجنحة داخل قوة المقاومة الفلسطينية وعقدت عديد من المؤتمرات

بهدف تجميع أو تنسيق ذلك النشاط ولكن المحصلة ظلت تنحرف في اتجاه الاسقاط العربى بكل تناقضاته وصراعاته واتسماءاته الى ولاءات خارجية .

ورغم كل هذه السلبيات والافتعالات فقد ثبت مدى ما أوقعته هذه المقاومة في خلال نحو سنتين على القوات الاسرائيلية المعادية التى مع ما لجأت اليه من أسلاك مكهربة أو أساليب فنية مطورة مقتبسة من خبرة فيقتنام كاستخدام الهليوكوبتر في مكافحة رجال العمل القذائى فرغم كل هذا كانت الخسائر الاسرائيلية أكبر من قدرة احتمال اسرائيل .

وعلى الفور كان الضغط الاسرائيلى على الولايات المتحدة التى بدورها ضغطت على الأردن وقيادته السياسية بقصد التعامل مع هذه الظاهرة .

وكان الاردن طبقا للموقع الجغرافى هو موطن التمرکز والقواعد الأساسية للمقاومة الفلسطينية وقد قبض الثمن وتقبل الضغط المعادى لكى ينقلب من « حامى » لهذه القواعد القذائية الى « مقتلع » لها ، ومهما قدم من مبرر الانتظام والسيادة الوطنية ، فقد كان هذا العمل من الوجهة الاستراتيجية العلمية البحتة بمثابة هزيمة حقيقية للقوة العربية الوحيدة المؤثرة في تلك الجبهة هزيمة أوقعها عرب الملك الحسين والبادية لحساب الجبهة الاسرائيلية الامريكية المعادية .

ودارت حرب حقيقية اشتركت فيها القوات المدرعة والجوية من جانب المقاومة الفلسطينية مدعومة بسوريا ، الجيش الاردنى انتهت بطريقة أو بأخرى بانحسار المقاومة وشل فعاليتها .

لقد تراخت منا عديد من القوى العربية المطالبة بالحرب والانتقام وكافة صيغ البلاغة العربية عن أن تقدم ما هو مفروض ومطلوب

لإنشاء احمائية الكافية لهذه القوة العربية الفعالة في الجبهة الشرقية حيث اسرائيل مطالبة بيسر وسهولة *

- تراخي الطيران السوري عن الدعم الكافي *

- وتراجعت القوات العراقية التي كانت ترابط في شرق الاردن بهدف دعم تلك الجبهة عن أن تقدم العون المطلوب للعمل الفدائي الفلسطيني *

- كما تراخي باقي العرب عن تقديم أى عمل عسكري ايجابي مرة بهدف احترام « الأخوة » لعربية ومرة تحسبا للتدخل الصهيوني أو الامريكي واحتلال الاردن ومرة ثالثة باعتبار المقاومة وبعض فصائلها تتجاوز حدود الانضباط *

- مع العلم بأن أرض الاردن ليست أعلى من باقي الأرض العربية المحتلة وعلى العكس فان توسيع الرقعة العربية المحتلة يبرز ضعف اسرائيل الصغيرة التعداد نسبيًا في امكانية السيطرة على مثل هذه المساحة العربية المضاعفة ويجعل مساحة الجزء المعرض منها أكبر من امكانياتها الدفاعية كما يبشر قواتها ويشنت شملها ويقلب النسبة العددية داخل اسرائيل بين العرب واليهود وكل هذه عوامل ما كانت لتجعل التدخل العسكري الاسرائيلي واردا بالفعل ولكنه مجرد تهديد اتخذه من صدقه من العرب وسيلة لستر فكوصهم عن مواجهة الواقع وعدم استغلالهم نجاحاتهم للوصول الى النصر المطلوب *

ويشير هذا الى واقع حقيقي حتى متحرك بين العرب الآن وغدا وهو مدى فعالية تأثير النفوذ المعادي على عديد من مراكز اصدار القرارات الاستراتيجية العربية بما يجعل معادلة الصراع بين العرب وجبهة اسرائيل - الولايات المتحدة معادلة محكوم عليها بالفشل

حتى من قبل أن تطلق طلقة واحدة في أى معركة ما لم يتغير هذا الواقع العربى المؤلم •

ولم تكن لجنة المراقبة العربية التى استطاعت مصر أن تجدها مخرجاً مناسباً من الأزمة الا « الستار الشرعى العربى » الذى من خلفه مارس الملك حسين وسلطاته سحق المقاومة الفلسطينية واقتلاع كل جذورها من شرق الاردن وتصفية الجبهة الشرقية تماماً من أى عمل عسكرى ايجابى •

وقد مرت تصفية المقاومة الفلسطينية بثلاث مراحل فى الاولى أبعثت من المواجهة واقتلعت مراكزها من عمان ، وفى الثانية اقتلعت من مثلث الرقعة - المفرق - ثم صفت تماماً من الاردن •

ولم تتحرك الاستراتيجية المصرية وهى الأكثر استفادة من تنشيط الجبهة الشرقية لتخفيف الضغط على جبهة القناة - وكانت المحصلة النهائية أن ظلت الاردن « ثغرة » استراتيجية فى حلقة الدفاع المحيط بإسرائيل ، وهكذا ظلت الجبهة الشرقية نقطة ضعف استراتيجى بالغة فى الجبهة العربية ، وكان ينبغى على التحرك الاستراتيجى المصرى أن يعتبر عمل تصفية المقاومة الفلسطينية « عملاً عدائياً » يضف الاردن ونظامه فى هذه الحالة فى صفوف الجبهة المعادية للعرب ومصر ويتوجب هنا التدخل العسكرى العربى المباشر ضد نشاط التصفية بنفس القوة والثقل التى توجه الى اسرائيل ذاتها وإذا كان الرئيس اللىبى قد نادى بشعار « قومية المعركة » لتنشيط الجبهة الشرقية فان أول معنى عملى لهذا الشعار كان ينبغى أن يكون الحيلولة دون تصفية المقاومة الفلسطينية وشل فعاليتها وهو ما لم يحدث مع الأسف •

ويبرز هذا الموقف الاستراتيجى أن دور الاردن فى حرب ١٩٧٠/٦٧ كان فى الدور الاول من الحرب دور متخاذل تماماً اكتفى (م ٩ - الاستراتيجية)

بأن سلم الضفة الغربية أو قطاع نابلس - القدس لإسرائيل ثم في الدور الثاني من الحرب برز العمل التعطيلي لاستراتيجية عريضة موحدة كهدف من أهداف النظام الاردني بمعنى أن الاردن كانت داخل العربية لا لدعمها بزيادة من الجهود بل لامكان السيطرة فيها على جهاز الفرامل ، ونسرى فيما بعد كيف تحولت استراتيجية الاردن من مجرد تعطيل الى العمل التصوري الكامل سياسيا لأساس القضية الفلسطينية .

ولقد انتقل نشاط المقاومة الفلسطينية الى لبنان باعتبارها أكثر المناطق الجغرافية المتيحة لاتصال مباشر مع العدو وبسهولة نسبية وتعرضت لبنان لذلك لأكثر من غارة انتقامية اسرائيلية اشتركت فيها مجموعة عمليات كاملة مدعمة بالجو واستطاعت هذه الغارات المعادية مرة ثانية - أن تشل فعالية المقاومة الفلسطينية تماما .

وهكذا لم يبق الا سوريا جزيرة معزولة في جبهة الدفاع العربية الشرقية التي أصبحت الآن عمليا « جبهة مفتوحة » أمام الأعمال القتالية المعادية .

مصر في المجال العربي :

سجلت الاستراتيجية المصرية في هذه الحقبة ورغم الانحسار في الموقف السياسي العام نصرا في مجموعة التحركات الناجحة في الجبهة العربية ، كان ذلك النصر رجع صدى لمغزى الصراع العربي وذروته في مصر ضد الصراع الاستعماري الصهيوني .

فمن وسط الهزيمة النكسة أيد العرب في مؤتمر الخرطوم في ١٩٦٧ دول المواجهة بتقرير دعم مادي لها يعادل دخل مصر من قناة السويس التي فرض الصراع اغلاقها في وجه الملاحة العالمية . صحيح أن ذلك كان أمام العرب هو البديل الوحيد لاييقاف ضخ البترول كوسيلة للضغط على المصالح الاوربية الامريكية حتى يمكن أن

تتحرك هذه الجبهة نحو تسوية سياسية مقبولة لأزمة يونية ، ولكن البديل مع ذلك جاء يحمل استمرارية القيادة المصرية للمجموعة العربية وهو شيء في ذاته يعبر عن فشل حرب يونية في دورها الأول والثاني في تحطيم مصر والمثل الناجح الذي ضربته أمام الشعوب العربية خاصة والشعوب كافة العالم الثالث ومن هنا جاء مغزى الانتصار الأول الذي يمكن أن يحسب خلال فترة حاكمية السواد للاستراتيجية المصرية .

أما الانتصار الثاني فكان في تحقيق ثورتى مايو ، والفتح من سبتمبر ١٩٦٩ في السودان وليبيا على التوالي والطاقة الهائلة التي اكتسبتها ليبيا لمصر بالاختصاص بثورتها الجديدة سواء في التدعيم المادى والادبى اكتساب عمق استراتيجى هائل لمصر وكذلك في تحول ليبيا من منطقة عزل استراتيجى لمصر الى منطقة اتصال وانفتاح سوف يتضح أثرها كما سنرى فيما بعد مهدت لفتح آفاق الوحدة العربية مرة أخرى كما مهدت لاشراك المغرب في قضايا الشرق لأول مرة وفي اللقاء مع إفريقيا كلها .

ويبقى مرة أخرى البرهان على احتفاظ مصر بقدرتها على التأثير وعلى الحركة الاستراتيجية في كل المنطقة المحيطة بها ، وإذا كان مؤتمر الرباط قد أخفق في أن يصل الى اتفاق بين الرؤساء العرب فذلك في حقيقته كان فرزا تلقائيا لتناقض المصالح والارتباطات في العالم العربى بأكثر مما كان هزيمة لاستراتيجية مصر .

الاتحاد السوفيتى والصراع :

سبق أن أوضحنا المواقف التى برز فيها دور الاتحاد السوفيتى فى الصراع العربى الاسرائيلى حتى نهاية الدور الأول من الحرب ، كما أظهرنا التطور الذى سارت فيه العلاقات المصرية السوفيتية خلال الدور الثانى من الحرب حتى لحظة القرار المصرى بقبول إيقاف

اطلاق النار طبقا لمبادرة روجرز في يوليو ١٩٧٠ ولكن لعل مزيدا من الضوء ما زال ضروريا لابرار الخطوط العامة لاستراتيجية السوفيت حيال ذلك الصراع .

ومن المفيد أن ننوه الى أن السوفيت خلال الستينات الأولى في حكم خرشوف لم يطوروا في استراتيجيتهم بالنسبة لاستخدام الأسلحة التقليدية والقوات الخفيفة التي يمكن نقلها بحرا وبراً ولا في أسطولهم وكما قال خرشوف يوما « ان قاذفات القنابل أصبح مكانها المتاحف الحربية » . أي أن الحرب الصاروخية الذرية قد قفزت في الاستراتيجية الى مكان الصدارة ان لم نقل أنها استطاعت أن تغطي على تطور أساليب استخدام القوات والأسلحة في ظل استراتيجيات تقليدية . . .

وعلى العكس نجد رئيس الاركان الامريكي ماكسويل تاييلور يستطيع أن يصوغ نظرية حربية ملائمة لأهداف دولته في التدخل في مناطق عالمية متعددة حماية لمصالحها الاستراتيجية دون أن تشير مع ذلك مواجهة شاملة مع خصومها السوفيت في صراع صاروخي وذري، وهي النظرية التي سُميت باسم الرد المرن (Flexible Response) نشرها في كتابه « الاستراتيجية غير المستقرة » (١) .

وقد أبان ذلك الرئيس كيندي في رسالته الى الكونجرس في ٢٨ مارس، ٢٥ مايو سنة ١٩٦١ قال « على الولايات المتحدة وخليفاتها أن تكون قادرة على السير في الحروب المحدودة بالأسلحة التقليدية وحدها ، ولكن اذا لم تتمكن القوات المجهزة بالأسلحة التقليدية من أن تؤدي المهام الموكولة اليها ، فان بالامكان استعمال الأسلحة النووية » (٢) . وهكذا عندما تحركت أزمة ١٩٦٧ كانت الولايات

(١) راجع : المارشال سكولوفسكي « الاستراتيجية العسكرية السوفيتية » ص ١٢٩ ، د. بطرس غالي « الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية » مجلة السياسة الدولية عدد ٥ عام ١٩٦٦ ص ٨٥ .
(٢) مارشال سكولوفسكي نفس المصدر .

المتخذة حرة الحركة لتقديم الدعم لحيلفتها. اسرائيل ومستعدة عند الاقتضاء للسير معها في حرب محدودة بالأسلحة التقليدية ، على حين أن السوفيت أمام أحد اختيارين اما المواجهة الذرية واما الاكتفاء بدور مورد السلاح للعرب ، وعلى ذلك كان صحيحا ما ذكرته جريدة الأهرام في حينه من أن الرئيس الجزائري هواري بومدين وقد توجه الى الاتحاد السوفيتي عاتبا طالبا دعمه المادي قد جوبه بالإجابة التالية من السوفيت « ما رأيك في المواجهة النووية ؟ » .

و مع كل فسريرا ما استوعب السوفيت الدرس وأجريت التجارب على استخدام قواته البرية والبحرية والجوية بأسلحة تقليدية في ميادين قتال حراوية مشابهة لميادين الشرق الاوسط وقد نشر ذلك مرة أخرى في الصحف المصرية في حينه ولعل هذا ما مكنهم من اجابة طلب مصر في فبراير ١٩٧٠ بتقديم غطاء جوى ودفاع جوى صاروخي في داخل الأراضي المصرية بجنود سوفيت حتى يتم تدريب المصريين وما كان ذلك ليحدث لو لم يكن الجانب الأمريكي قد أدرك التغير الملموس في أساليب استخدام القوات السوفيتية التقليدية .

ثم فوق ذلك جرى التغيير الثاني الرئيسى ببناء حاملات طائرات وزيادة حجم الأساطيل السوفيتية البحرية في البحار الدافئة المتوسط وخليج العرب وما حوله .

وتعطى هذه المؤشرات الصورة العامة للاستراتيجية السوفيتية خلال أزمة يونيو ١٩٦٧ وما بعدها ومع ذلك فقد كان التساؤل يعلو في كل مرة يزور فيها عهد الناصر روسيا خلال سنوات ما بعد النكسة عن مدى امكان التوصل الى « قناعة مشتركة » بين الجانبين كانت مصر ترى أن الحرب أصبحت قدرا غير ممكن تجنبه بعد أن فشلت جهود الوسيط الدولي يارنج الذى نشط أصلا طبقا للخطة البريطانية، وفشلت المباحثات الرباعية الدولية في احداث الضغوط الملائمة طبقا لجهود ونظرية رنسا ، وفشلت المباحثات الثنائية التى انفردت بها

روسيا وأمريكا ، وظلت هذه هي الصورة حتى قبض الرئيس ناصر وتغيرت القيادة المصرية ، فما الذي أخر وصول السوفيت الى هذه القناعة المشتركة ... ؟ في الواقع استنتاجا يمكن القول أن السوفيت أولا أرادوا الاطمئنان على قوة جبهة العمل المصرية بحيث اذا تمت مصادقاتهم على « القناعة المشتركة » المطلوبة لم يكونوا ليتورطوا فيما لا يحبون دون حسابات مسبقة ، ومن جهة لرغبتهم طبقا لاستراتيجيتهم المعتمدة دائما والتي طبقت حتى في فيتنام وبنجلاديش - في ابراز الجبهة المعادية بشكل المتعنت في أى حل وأى اقتراب للمشكلة والقاء « المسؤولية الأدبية » بالتالى على تلك الجبهة في حالة نشوب أى قتال مسلح .

ويمكن أن يكون الاستنتاج التبعي لذلك أنه لولا تغير ظروف مصر الداخلية في أعقاب قبولها بمبادرة روجرز وموافقتها على مهلة إيقاف نيران محدودة لكانت الصورة وأسلوب الحل قد تغير شرط أن يضمن السوفيت فوق كل ماسبق أن صداقته ومصالحه مؤمنة ولن تطرد في اليوم الثاني لخروج المعتدين من الأراضي العربية وفي رأينا أن ذلك يعطى تفسيرات ملائمة لكل الظروف التي أحاطت باستراتيجية السوفيت حيال صراع العرب واسرائيل في عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٠ وسنرى بعد ذلك كيف تطورت هذه الاستراتيجية طبقا لتغير الأسلوب والحركة المصرية والعربية .

الحرب النفسية :

تعنى الاستراتيجية القومية بالاعلام والتوجيه المعنوى والحرب النفسية كنمط من أنماط الاستراتيجية التي توجه الى ارادة الخصم فتشلها أو توجهها الى التسليم بالمطالب بسبب الصراع .

كما تشكل جدارا نفسيا واقيا أمام الشعب والقوات المسلحة ضد أعمال الحرب النفسية المعادية . . .

وهكذا تأخذ الحرب النفسية ثقلها كأحد أركان الاستراتيجية
القانونية الشاملة .

وإذا كنا لم تناول الحرب النفسية بالحديث من قبل فما ذلك
تقليلا للدور الذى تلعبه بوجه عام ولا الدور الفعال الذى نجحت فى
تنفيذه فى مصر ، وإنما عن اعتقاد بتعاظم ذلك الدور بحيث ينبغى أن
تفرد له دراسة خاصة .

ونحيل القارئ الى ذلك الصراع المكتوم الذى طغى على
صفحات الصحف المصرية وانتقل جزء منه الى أجهزة الجهاز السياسى
المصرى فى الاتحاد الاشتراكى العربى وكان موضع الدرس والمناقشة
وهو « هل تقوم مصر بحرب محدودة لتحرير أرضها أم تكتفى بحرب
الاستنزاف » وعلى المهتمين بالموضوع مراجعة صفحات الصحف
المصرية ومضابط الجهاز السياسى لتتبع الدور الذى لعبته بعض
أجهزة الاعلام بوعى منها أو بدونه فى بث « التخويف النفسى » من
حجم دفاعات العدو واستحالة قتاله على أرض سيناء المكشوفة
متجاهلين بذلك حقيقة أن سيناء نفسها هذه منذ أقل من سنتين كانت
تحت الدفاع المصرى ولم يتطوع وقتها رجال الدعاية الاسرائيليين
بفرض الخوف على شعبهم من مهاجمتها وهى أرض مكشوفة كما
عكست الآية فى مصر .

لقد بينا أن هدف الحرب الحديثة هو قهر ارادة الخصم حتى
يسلم بالمطلوب ، ولقد كانت المشكلة فى مصر أنها مع خسارة الدور
الاول من الحرب لم تفقد إرداتها وتسلم بالمطلوب ، ولذلك فقد
كان من الضرورى والملح للجهة المعادية لمصر والعرب أن توجه ثقلها
لا لصوت السلاح ، بل بالدرجة الاولى لصوت الأقلام .

وجميع النتائج تشير الى أن مهمة القلم فى تعطيل مصر عن
اتخاذ القرار الصحيح فى حينه قد نجحت حيث فشلت مهمة الطائفة
والمدفع ، ولقد وجدت الظروف المواتية التى استطاعت من خلالها

بغض القوى أن تكون حول مركز صنع القرارات الاستراتيجية وفوق مقعد القيادة الاعلامي للمزاج النفسي المصري والعربي، واستطاعت هذه القوى أن تعطل أو تضلل مسيرة القرار الاستراتيجي ولو مرحليا .

كما استطاعت أن تبث مناخ الحذر ثم الخوف ثم التردد ثم التعطيل على المزاج النفسي للشعب في مصر وفي البلاد العربية .

وليس ما ينبغي بعد على أن (دور الاعلام والتوجيه النفسي للشعب المصري والعربي) قد أخذ من عناية القيادة السياسية لمصر الثقل الكافي بعد سواء في مادته التي تصدر والهدف منها أو في أشخاصه التي تلون الصورة سواء خدمة لمصالح الشرق أو الغرب أو حتى عن اعتقاد فردي بلون أصفر مشوب بالسواد إغلاقا لكل طرق الحل المفتوحة أمام الشعب المصري والعربي في قيادة حركة تحريره .

فعندما يطلب الشعب الحرب تصور له الحرب خطرا لا قبل له به وعندما يطلب الضغط السياسي تتباكى على القوى الضائعة التي كانت تضغط بالحرب وهكذا المحصلة « حركة دائبة ولكن في نفس المحل » وهو باليقين ما تطلبه مصالح جميع الأطراف عدا مصر والشعب العربي ذاته .

واقعد تعطينا هذه العبارة الخلاصة الصحيحة لمعادلة حرب ١٩٧٠/٦٧ ذلك أن الجبهة المعادية لمصر والعرب استخدمت « جنرالات التخطيط الأمريكي وجنرالات الحرب الاسرائيليين الى جانب جنرالات البادية الأردنية وجنرالات الحرب النفسية للغرب » .

لقد نجحت مصر في الميدان اذ مارست فور اتمام استعدادها واعادة توازن جبهتها استراتيجية عسكرية ملائمة تطورت من الصمود الى الاستنزاف واستطاعت خلالها أن تهدم خط بارليف ثم أن تحبط

المعركة الجوية وهي خطوط استراتيجية وجهت كدفاع ملائم ضد الاستراتيجية الاسرائيلية ونجحت جميعها في حينه .

ومع ذلك كسبت الجبهة المعادية الاسرائيلية الامريكية أكثر من جولة اعلامية ضد مصر فكسبت جولة الحزب النفسانية على الجبهة المصرية بدرجة كانت كافية لتعطيل اصدار أى قرار بهجوم مصرى مضاد لاستغلال النجاح فى المعركة الدفاعية. ويعنى هذا ببساطة عدم جدوى الاستراتيجيات الناجحة السابقة والتي هى فى مفهومها تهديد للتحويل الى العمل الهجومى حيث أنه يستحيل تحرر الأرض بمعركة دفاعية فحسب بل أن ذلك يخالف الشعار المصرى الذى طرح لهذه الفترة (أن ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة) .

كذلك لم تستطع مصر بالمقابل أن تشن حربا نفسية مضادة على الجبهة المعادية لا ضد اسرائيل ولا ضد سياسة العنف والتورط التى أنتهجتها الولايات المتحدة خلال الازمة بكل مراحلها مع أن مصر سبق لها ابان حرب القناة عام ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ أن مارست بنجاح هذه الحرب ضد قوات الاحتلال البريطانى بالكلمة المسنوعة والمقروءة وهزت منشورات مصر فى حينه وجدان الجنود والضباط والعائلات البريطانية وهزمت معنوياتهم ، والحقيقة أن مصر لم تخطط أصلا لممارسة الحرب ضد الجبهة الاسرائيلية الامريكية ، بل من الواضح أنها تورطت فى ذلك .

وثمة جولة اعلامية ثانية خسرتها مصر فى تلك الفترة وكانت بالتحديد ابان معارك تصفية المقاومة الفلسطينية فى معارك تصفوية دامية وهنا مرة أخرى نجحت حرب العدو النفسية فى تعطيل اصدار قرار استراتيجى هام وحيوى باعتبار تصفية المقاومة عملا ينبغى التدخل العسكرى المصرى العربى لايقافه فوراً حفظاً لقوة العمل العسكرى الموحد وسدا لثغرة الاردن وبذلك خسرت مصر العمل

القذائي الفلسطيني وبالتالي الجبهة الشرقية كلها كما نجبرت المسرح الجغرافي الأكثر ملائمة لتهديد العدو . .

وفي ظل هذه النجاحات الإعلامية المعادية كفلت حرية العمل الملائمة للجبهة المعادية لمصر والعرب دون تدخل مضاد من جهاز الإعلام المصري بل دون استراتيجية إعلامية مصرية واضحة .

وقف التيران - أو مبادرة روجرز :

بعد ثلاث سنوات كاملة من إيقاف الصراع بالقوات وإيقاف اكتساب الأراضي والمسافات لتلاطرق الصراع وبعد ثلاث سنوات أتمت فيها مصر تغيير قيادتها العسكرية كاملة وأعادت خلالها بناء قواتها العسكرية كلها وأتتتت خلالها بالأخص نظاما دفاعيا جويا وطورته في كل مرة على قدر الحجم العدواني الذي أتاحته الولايات المتحدة لحليفها إسرائيل بحيث استطاع ذلك الدفاع الوليد والحديث أن يحبط عمليا الاستراتيجية الجوية الإسرائيلية الأمريكية المتحالفة سواء في مرحلة السماء المفتوحة ، أو في مرحلة الضرب الاستراتيجي لأهداف منتقاة في العمق مدعم كامل من أحدث الأجهزة الإلكترونية للاستطلاع والتشويش ، وكادت مصر أن تدخل تاريخيا مرحلة مشابهة تماما لمرحلة بريطانيا في الأربعينات عندما أحبطت خطة هتلر فيما عرف باسم معركة بريطانيا ومن لحظتها وقع التحول الاستراتيجي على « الجبهة الغربية » فيما حدث من لظلم في الميزان بين ألمانيا النازية وبين بريطانيا .

ويشبه ذلك أيضا الاقتصار الرابع الذي حققته فيتنام الشمالية في المعركة ضد الاستراتيجية الجوية الأمريكية ، ذلك الاقتصار الذي أتاح منذ بريل عام ١٩٧٢ لقوات الشوارز الهيتلرانيين أن يتحولوا الى الهجوم المضاد ذي الشعب الثلاث الذي مازال منذ نحو ٨ أسابيع إلى الآن « يولية ١٩٧١ » يندفع بنجاح يهدد بالهيمنة نظام فيتنام الجنوبية كله .

بعد صعود مصر الرائع بحكومة وشعبا لتلك الاستراتيجية الجوية الشاملة والعدوانية وفي أسبوع نصر مصر وبدء جنيها للشار فجأة توقف حديث المدافع وأرزين الطائرات في يوليو عام ١٩٧٢ بعد ذلك الصراع الملتهب الذي كان هدفه تغيير مراكز الضغط والقوى من في الصراع وكان توقف مصر بناء على قبولها بمبادرة في شكل اقتراحات من وزير الخارجية الأمريكية روجرز حدد فيها ٣ شروط لايقاف النيران على أن تجري خلالها مباحثات تسوية سياسية بواسطة السفير يارنج وكان اعلان قبول مصر لهذه المبادرة أثناء زيارة عبد الناصر لموسكو . وما يمكن أن نعتبر العدو قد كسبه بمجرد قبول مصر في أوج ضغطها المسلح - لايقاف النيران استبعادا لتسوية سياسية طبقا لمبادرة روجرز ، هو جولة « كسب الوقت » بعد تسريح الموقف مما أدى الى « تبريد » الأزمة وبالتالي « تجمد أوضاعها » وهو موقف سبق لاندريه فورال الوزير الفرنسي التنبؤ به تماما ونشرته جريدة الاهرام في حينه .

أى أن المعادلة أصبحت كالآتي :

عندما أرادت مصر « لم تكن تملك القدرة » وذلك خلال أزمة ١٩٦٧ . وعندما كانت « مصر قادرة » على العمل القتالي المشرف فانها « لم ترد » ١٩٧٠ وكان العنصر المفقود في الحقيقة هو « عنصر الزمن » .

وعليه فان المدخل الصحيح لتصحيح مسار الاستراتيجية المصرية في الصراع انما يبدأ من التنسيق بين عناصر « القدرة » - « الإرادة » - « الزمن » .

فلماذا قبلت مصر اذن هذه المبادرة ؟ ولماذا في هذه اللحظة بالذات والتي كان يمكن أن تكون لا كما أصبحت بداية « ركود » للقضية والصراع بل بداية النصر الحقيقي وكسر حدة الغرور الاسرائيلي ؟

وتقتضي الاجابة هنا شقين يعنى الاول منهما بالموضوع ذاته ويتعلق بالاستراتيجية، التي دارت حولها ان خطأ أو صوابا محاور الحركة المضرية. كلها عقب الأيام الأولى للحرب وهي استراتيجية انتفاوض تحت الضغط للقوة المصرية وليس في ظل النظر الاسرائيلي واشتهر عن عبد الناصر قوله « كيب اذهب للتفاوض وظهرى المحاط » بمعنى أن مصر كانت طبقا لاستراتيجيتها تسعى للوصول الى احداث الضغط المسلح الكافي، ثم تقبل بالحل السياسي في ضوء ذلك، وبمعكس الجزائر التي رأت منذ اللحظة الاولى أن تستمر في قتالها حتى تحقق نصرا كاملا مهما كان الثمن وكان ذلك محل الخلافات في وجهتي النظر. وذلك الخلاف الذي أبرز آخر مؤتمر قمة عربي في الرياض في نهاية ديسمبر ١٩٦٩ ذروته فيما دار فيه من مناقشات حتى أن المؤتمر انتهى بدون قرارات. وقد استمر ذلك الخلاف حتى زيارة الرئيس السادات الاخيرة للجزائر في مايو ١٩٧٢ لتسوية ذلك الموضوع، واذن فمصر طبقا لخطتها المعتمدة كانت مستعدة للقبول بالحل السياسي شرط أن تعكس قدرتها المسلحة وضغطها العسكري أثرا كافيا يوازن أثر النصر الاسرائيلي ومساحة الارض العربية المحتلة في الدور الأول من الحرب.

ولستنا نملك الحقائق الكافية لاعطاء الاجابة القاطعة عن التساؤل عما اذا كانت هذه الاستراتيجية المصرية المعنية « بالتسوية تحت الضغط » هو أمر اقتضاء موقف التنسيق المصري - السوفيتي أم أن ذلك كان عن قناعة خاصة بمصر طبقا لتقديراتها وبقرار منها - ومع ذلك فإن هذا التساؤل أثار دائما مشغبات الاهتمام الكثيفة عند كل زيارة لعبد الناصر الى موسكو وبالاحص في زيارته الاخيرة التي تم فيها قبوله لمبادرة روجرز يوليو ١٩٧٠ فهل تم ذلك بالتنسيق مع السوفيت ؟

والراجع على كل حال أن تلك الاستراتيجية قد لاءمت الفكرة السوفيتية عن الصراع في تلك الحقبة، إذ أن قبول مصر لمبادرة

روجرز كان في حقيقته بمثابة (تأجيل لتاريخ استحقاق كميبيالة الصداقة التي تطالب مصر الاتحاد السوفيتي بدفعها) ذلك لأنه لأول مرة كاتب حتى هجمات الشارع السياسي في مصر تتكلم عن عدم كفاية المساعدة العسكرية التي تلقاها مصر من روسيا ، وعن الخلاف في وجهات النظر عن حجم ونوع وموعد تسليم الأسلحة المطلوبة .

ومن هنا في رأينا جاءت استراتيجية مصر في اشراك الاتحاد السوفيتي أولا في الدفاع وثانيا في المفاوضات بهدف اعتباره شريكا مسئولا أو كما نقول لغة الكتيبات الضامن المتضامن .

ونود أن نشير الى أن تفحون مصر بعد استقاطها للفاتوم من الاستمرار في الاشتباكات تمهيدا للانتقال للهجوم جاء عملا مغايرا للأسلوب العسكري ، فعلى سبيل المثال لا نجد ذلك مشابها لما حدث عقب فشل الفتح في الرايخ الألماني الثالث في الأربعينات في كسب ما عرف باسم معركة بريطانيا ، إذ على النقيض ظل رودلف هيس مبعوث هتلر المميز كرسول لقبول التسوية السياسية المعروضة من الرايخ على الأسد البريطاني العجوز ، ظل هيس رهن الاعتقال في سجون بريطانيا حتى نهاية الحرب وأعلن تشرشل باصرار بريطانيا على التسليم بدون قيد ولا شرط من ألمانيا .

• وإياها ، ما كان الأمر فالثابت أن مصر كانت ترى أن لا ضرر من سماع أي مقترحات للتسوية من الجانب المعادي ما دام الثقل العسكري المصري في أعقابها تساقط الفاتوم وفشل معبارك الجوى الاسرائيلية ما زال ماثلا بظله على مائدة التسوية السياسية بينما لا يمكن أن يجعل صوت مصر صدى ضائعا لدولة مهزومة أو مكسورة الشوكة العسكرية .

ولقد يفيد في تبيين الخط الاستراتيجي المصري في قبول مبادرة روجرز تمهيدا منها لمرحلة أخرى أكثر تطورا في بناء دفاعي والتشيد

لأستعادة أرضها العربية أن نتذكر أن مهلة وقف النيران الأولى كانت تنتهى في ٣ أكتوبر ١٩٧٠ وقبلها بنحو أسبوع حشدت الولايات المتحدة إحدى القوى الأعظم في العالم أسطولها في المتوسط في مناورة بحرية سافر إلى إيطاليا للإشراف عليها بنفسه الرئيس الأمريكى نيكسون بهدف « إسماع عبد الناصر بصوت مدافع الأسطول السادس » وأن هذه المناورة ألغيت في ٢٨ سبتمبر عندما علم الرئيس الأمريكى برحيل الرئيس ناصر .

ولتين الآن دلالة بحشد الأسطول الأمريكى السادس عشية اقتراب نهاية الفترة الأولى لايقاف إطلاق النار تنفيذاً لمبادرة روجرز ، تلك الفترة التى أوشكت على الانتهاء دون أن يصل طرفى الصراع إلى ما يمكن أن يشكل مشروعا مقبولا للتسوية ، ثم إلغاء المناورة كنتيجة لرحيل عبد الناصر المفاجيء .

ومثل هذا الحدث الاستراتيجى يشير إلى الآتى :

ان المناورة كانت فى الشواطىء الغربية لإسرائيل ومصر .

أن توقيتها كان يسبق نهاية الفترة الأولى لايقاف النيران بأيام .

ان هدفها كان إسماع ناصر بصوت الأسطول الأمريكى السادس .

أى أنها تهديد صريح بآخر احتياطى - مباشر هذه المرة - لنجبة المقاومة لمصر والعرب ان فشلت آخر احتياطات غير مباشرة فى معارك القنصة . وتنتذكر أن إسرائيل قد أعلنت مرارا « أن الأسطول السادس الأمريكى هو الاحتياطى الاستراتيجى لإسرائيل فى المنطقة » .

والتهديد باستخدامه يعنى أن الرئيس المصرى عبد الناصر لم يكن قد أبدى بعد أى تهاون فى استئناف القتال ما لم يحصل على تسوية سياسية مشرفة .

أى أن التفاوض للتشوية السياسية تحت الضغط العسكرى
المصرى لم يكن تسليما من مصر بل كان - بالصواب أو الخطأ -
خطة استراتيجية اعتمدت لهذه المرحلة ، والحشد الأمريكى بقيادة
رئيس جمهورية احدى القوى الأعظم فى العالم كان يعنى ، ويؤكد
بالضرورة مدى الاجهاد الذى استطاعت مصر أن تحدثه فى الجبهة
المعادية لها الاسرائيلية الأمريكية المشتركة .

ولعل قبض الرئيس عبد الناصر فى هذه الحقبة التاريخية
الحاسمة والفاصلة امتحانا آخر لقدرة مصر على الصمود حتى بعد
أن أوشك النصر على الاقتراب منها .

ولكم كان يكون امتحان الصداقة المصرية السوفيتية ضاغطا
فيما لو أن العمر امتد لشهور بعد عيد الناصر .

على أى حال فنصر يشبه المعجزة أن تنتقل مصر النكسة فى
يوأيه ١٩٦٧ الى أن تجشد لها أعظم قوة فى التاريخ المعاصر أسطولها
بقيادة شخص ما فى سبتمبر ١٩٧٠ أى بعد نحو ٣ سنين من نقطة
الصفر التى وصلت اليها الاوضاع العسكرية المصرية فى نكسة
يونيو .

نتائج عامة :

- ١ - صاحب عملية التغير فى الجهاز العسكرى اجراءات أمنية
واسعة أصيبت بها القوات المسلحة اصابة بالغة وكذلك ملك
القضاء واتسعت الحلقة حتى يمكن القول بأنه لم يخل منزل
من منازل الطبقة الوسطى من الاصابة نتيجة هذه الاجراءات .
فقيد قسرات مجنوعة من كانوا على حافة السلطة الى
المراكز القيادية وهم من عرفوا فيما بعد باسم «مراكز القوى» .
- ٢ - كانت متطلبات إعادة البناء العسكرى تعنى بالضرورة توقف

خطط التنمية والسير في ميزانيات انجاز ، ويلاحظ أن موارد مصر من النقد الاجنبى كلها تقريبا قد توقفت : فبتترول سيئاء وجد في الارض المحتلة ، وقناة السويس مغلقة — وطبيعى أن السياحة متوقفة .

١ - جاء دور القطاع العام في الرد العلى على جميع من وجهوا له النقد والتجريح اذ أصبح مورد الخزانة الوحيد تقريبا الذى تحصل بمبء تمويل المعركة وحرب الاستنزاف فيما يتعلق بالتمويل الداخلى .

٢ - كان من علامات هذه الفترة تغير أسلوب اصدار القرار السياسى اذ برزت للوجود اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى الحزب الوحيد ، وسواء أكانت النتيجة ايجابية أم سلبية فانه تغير فى أسلوب مراكز القرار السياسى .

٣ - كان من طبيعته تسلسل الأحداث أن زاد توغل الاتحاد السوفيتى فى الجبهة الداخلية من جهة لأن مستشاريه العسكريين أصبحوا يعطون المشورة حتى مستوى الكنائس أى أضغر الوحدات العسكرية ، كما وجدت له أسراب قتالية (ميج ٢٥) وبطاريات دفاع جوى تعمل بأوامر مباشرة منه ومن جهة لأن تصفية الجهاز العسكرى كان بمثابة ازالة الطبقة الواقعية عن جهاز الحكم وكان من جماع اكل هذا أن الجبهة الداخلية أصبحت أكثر عداء وتحفزا .

٤ - قابل الغرب ما حدث لمصر من نكسة لا بما ينبغى أن يدركوه من أن مصر تحملت بمبء الدفاع بل بالتقصير فى الدعم المالى لمصر من جهة وفى المن والسخرية من مصر والمصريين والجيش من جهة أخرى ، بل وفى أحيان كثيرة قطعت موارد السياحة العربية عن مصر بمقولة سوء الخدمات وهكذا ولأول مرة زرعت للضعف فى نفوس الشعوب العربية بعضها من بعض .

٧ — وفي المقابل ازدهرت بيروت في سوق التجارة والمال وزخرت أسواقها وأصبحت المورد الرئيسي للبضائع الاستهلاكية المصرية والمنافس السياحي لمصر أمام العرب •

٨ — رغم استمرار « رهن » سيناء تحت يد العدو فقد ظهر ما شدد أزر مصر عربيا بثورتى السودان وليبيا فقدمتا عمقا استراتيجيا ومغناويا لمصر •

صراع الوقت

« بالصبر تنمو الأزهار .. ولكن بالزمن يبلى الأزار ..
وتخمد النار »

الصراع في ظل وقف النيران :

جاء وقف إطلاق النار طبقا لمبادرة روجرز والجديد لم يسخن بعد بما فيه الكفاية ، فكان طبيعيا أن الطرق عليه لا يجدى بما فيه الكفاية وحيث كان محتما أن يقف إطلاق النيران لمدة أشهر ثلاث تدور خلالها مباحثات التسوية السياسية .. وقد حدث أن صت المدافع أدخل الصراع العربى الاسرائيلى وأطرافه المعنية العربية والدولية في دوامة متدافعة غيرت من اطار الصراع نفسه ومن وضعيه أطرافه وديناميكيته بحيث يمكن القول أن الصراع الصاخ قد تحول الى صراع وقت .

فأولا : تزامن تقريبا وقت انتهاء فترة ايقاف إطلاق النيران مع رحيل عبد الناصر المفاجئ في سبتمبر ١٩٧٠ وقد أعقب ذلك بالضرورة تغير في القيادة السياسية المصرية جرى على مرحلتين بفاصل نحو سبعة أشهر تم في الاولى انتخاب الرئيس السادات رئيسا للجمهورية وتم في الثانية تغير شامل في هيكل القيادة السياسية والعسكرية . أى أنه في خلال فترة ٤ سنوات من ١٩٦٧ حتى ١٩٧١ قضت الظروف أن يتم تغير شامل في الجبهة الداخلية المصرية ، تغير فيه عمق الجذور والأصول فضلا عن الفروع . أولاولى كما تقدم صفت المجموعة « العسكرية السياسية » وهى مجموعة الضغط العسكرى التى أحاطت طوال نحو ١٥ سنة بالمشير عامر ومن خلاله بعبد الناصر « والنظام » ككل والتى كانت إحدى دعائمين ارتكزت عليها ثورة يوليو ١٩٥٢ طوال كل مدة بقائها .

ثم صفت جماعة « الضغط السياسى » التى كانت تسيطر على

الاتحاد الاشتراكي العربي أحد ثانی الدعامتين التي ارتكز عليها نظام يولية أو نظام عبد الناصر والتي بدورها كانت تلتف حول عبد الناصر والنظام .

وقد كانت سياسة عبد الناصر كما يستدل على ذلك من وقوع الأحداث - دائما - حفظ التوازن الدقيق بين المجموعتين العسكرية والسياسية أو بين الجيش والتنظيم السياسي الوحيد .

وإذا كان الرئيس السادات قد وافقته الشجاعة الكافية - تقريبا بمفرده - على هذه الخطوة ، فقد أصبح النظام بين يديه هو شخصيا لأول مرة بلا دعامة عسكرية ولا دعامة سياسية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد كانت التصفية للمجموعتين لسوء الطالع تسوية بمحاكمات هي في حقيقتها « تعرية للنظام » أكثر منها للأفراد وهذا ما أوجد شماتة لا حد لها في الجبهة الداخلية المضارة بنظام الثورة وفي السعودية حاملة اللواء المعاكس لمصر والتي سبق لها الدخول في صراعات علنية وخفية مع نظام عبد الناصر في معركة انفصال سوريا عام ١٩٦١ وفي اليمن بعد ذلك وهذه الجبهة المصرية السعودية زرعت من الشك والتهكم والشماتة والمرارة الكثير في نفوس مصر وجيشها وشعبها وهي بعد ما زالت تواجه الأزمة النفسية العميقة من أثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ •

وبعد حل اللجنة التنفيذية العليا فقد استقرت السلطة مجتمعة في يد رئيس الجمهورية وهكذا يكون القرار السياسي قد دخل مرحلة أخرى جديدة ربما تميزت بحرية حركة أكبر في صناعة القرار السياسي وإصداره •

ومن الطبيعي أن التغير في القيادة يعطي الفرصة لتنوع الأساليب حتى مع افتراض ثبات الخط الحركي العام للنضال .

ومن الطبيعي كذلك أن يستغرق الأمر بعض الوقت لإعادة الدراسة والتقييم واعطاء المهلة الكافية لاختبار النوايا لأطراف الاستقرار هناك سوف تتغير المراكز الحركية .

وثانيا : صادف توقف النيران أعجب تصفية عسكرية وجدية منظمة تعرضت لها المقاومة الفلسطينية لا من العدو وحلفائه بل من القيادة الاردنية السياسية وان كان ذلك كما هو واضح دون لبس كان بتشجيع أو بتحريض من الجبهة المعادية لمصر والعرب ، وهكذا أصبحت الجبهة الشرقية هي الأخرى في قمة حركتها الديناميكية التي تحتاج الى سيطرة سريعة وقرارات استراتيجية حاسمة كانت ظروفها المطلوبة بالضرورة شبه متعذرة نتيجة الأوضاع المنطقة كلها ، والمهم أن المقاومة الفلسطينية غيرت مراكزها وانتقلت الى لبنان وان تم لها الاستقرار هناك فسوف تتغير المراكز الحركية .

وثالثا : راحت الجبهة العربية المحيطة بإسرائيل والمعنية بالنضال هي نفسها في حركة ديناميكية تغير من أوضاع قيادتها السياسية ، بل ان الأمر وصل الى حد « الثورة » والاتقلاب في السودان ، الأمر الذي عرض الحركة الشيوعية الداعمة للانقلاب لعقاب دموي بتأييد من مصر مما عرض العلاقات العربية عامة والمصرية خاصة بالاتحاد السوفيتي لمضاعفات كبيرة هزت هي الأخرى من أوضاع الصداقة المطلوبة بين الأطراف المتعددة في هذا الموقف بالذات .

ورابعا : فان الولايات المتحدة باعتبارها صاحبة مبادرة الهدنة والتسوية والحلف الطبيعي لإسرائيل انتهزت فرصة الحركة والاضطراب فأوحت بأسلوب جديد للتسوية فيما عرف باسم « الدبلوماسية الهادئة » مما صب الماء البارد على نار التحرر .

وخامسا : فأوربا الغربية الرائية ببصرها صوب مصر والعرب

حفظا لمصالحها البترولية وسوقها التجارية ، لم تتوان هي الأخرى
عن الحركة والنشاط وتقديم الأفكار المساعدة للحل .

وسادسا : أما الجبهة الداخلية في مصر وبالتحديد فئات معينة
منها ما كانت لتترك رياح « التغيير » تمر دون أن تحاول أن
تتصدى لتحريكها في الاتجاه الأكثر ملاءمة لمصالحها ونوازعها .

هكذا ومنذ اللحظة الأولى في مطلع أكتوبر ١٩٧٠ وحتى مايو
١٩٧٢ واجهت القيادة السياسية الجديدة في مصر مسئوليات ليست
ضخمة فحسب بل متحركة ومتطورة بين لحظة وأخرى بحيث أصبح
« عنصر الزمن » هو مفتاح الحركة ودليلها .

وكان على القيادة المصرية أن تعيد تثبيت أركان الجبهة
الداخلية وفي نفس الوقت تتخذ من الخطوات الاستراتيجية الهامة
والمحظية ما يحسب على الصراع وأطرافه في الحاضر والمستقبل على
السواء ، وفي غيبة تخطيط مسبق شامل وتصوير لأبعاد الصراع
الداخلية والعربية الاقليمية والدولية كان الحمل مضاعفا والمسئولية
مركبة .

الاطار العام للصراع في مستهل السبعينات :

كان الاطار العام الذي يجرى في خلاله الصراع العربي -
الاسرائيلي خلال الفترة الأولى من السبعينات متعدد الصور .

فاسرائيل تريد تبريد القتال على الجبهة المصرية حتى يتجمد
الوضع بالصورة التي تعكسها هزيمة يوفية ، وفي هذا الصدد قدمت
الولايات المتحدة مبادرة روجرز كاستهلال للتهديئة ، ثم أجرى
سيسكو وروجرز زيارات لمصر خلال مايو ١٩٧١ ولم تترك القاهرة
الا ولديها شعور عام عن الاطمئنان بأن الولايات المتحدة قد أعطت
النور الاخضر باعتبارها الشريك الاقوى لاسرائيل بما يسمح ببدء

اجراء تسوية مناسبة ، ثم تدريجيا تصل الى جر مصر للقبول بالاكنتفاء
بفتح قناة السويس واليهود مازالوا هناك في سيناء وفي تقدير تلك
الجهة أن ذلك سوف يرضى شعور الشعب المصرى بالقوة لفتح
القناة ويترك في نفس الوقت باقى سيناء تحت التهديد الاسرائيلى
وخليج العقبة كله مفتوح للملاحة الاسرائيلية .

و فقط في أكتوبر ١٩٧١ اعتبرت مصر أن الاتصالات بالولايات
المتحدة مقطوعة .

وفي الجهة الشرقية وقد صنفى النظام الاردنى المقاومة
الفلسطينية فقد طوردت هذه في لبنان اما بالوقعية بين السلطة
اللبنانية والثورة الفلسطينية حتى تزال كل قواعدها من أرض لبنان
أو بالاغارة الاسرائيلية الانتقامية لتصور للبنان أن لا عاصم له من
الانتقام الاسرائيلى اذا هو استمر منطلقا لهجمات فدائى فلسطين .

أما العراق فقد خرج من التأثير على الجهة الشرقية عندما
سحب قواته من الأردن ثم عندما وقع الانقسام بين العراق وسوريا
جناحى حزب البعث وهو صراع أو خلاف قد لا يبرأ من شبهة
الافتعال في هذه اللحظات الحاسمة كمبرر للانسحاب من التنسيق
العربى الشامل .

وفي الجهة الشرقية كما في جهة مصر حرب نفسية موجهة
وعاتية تنفذ أجزاء منها أقلام وصحف الدعاية — حتى دون أن تعلم
بالخطة الشاملة المرسومة في الجهة المعادية تولت بث ثلاثة أهداف
رئيسية : —

١ — العمل على اضاءة الوقت تحت ستار المباحثات والمفاوضات
واقتراح نجاح مهمة يارنج . الخ والمشهورة بالعرض على
الامم المتحدة . الخ .

٢ - زرع الخوف واليأس بعمق في كوامن الشعور العربي بالخوف من القوة الطاغية لإسرائيل والولايات المتحدة ومن أى عمل عدائى نحوهم ، واليأس من أى قوة يمكن أن تتدخل لحل النزاع حتى من قوة العرب أنفسهم ومن ظروف الحرب بلا غطاء جوى مناسب على أرض صحراوية مكشوفة .. إلخ .

٣ - الوقيعة بين الاتحاد السوفيتى والعرب تحت ستار عدم الدعم الكافى أو صراع الايديولوجيات أو اتفاق الكبار طبقا لمصالحهم ضد الصغار فتفقد مصر بذلك مصدر تسليحها مع استخدام ضغوط الجبهات الداخلية ، ومحصلة ذلك كله « لا حل الا مع أمريكا وبشرطها » .

ويبدو التنسيق واضحاً بين أطراف الجبهة المعادية كما فرى ، وأكثر من ذلك فإن التنسيق على ما يبدو قد استقر على أن تتولى الولايات المتحدة بنفسها أمر جبهة مصر والقتاة وسيناء باعتبار ثقل مصر من جهة وصراع أساطيل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى بحار المتوسط والأحمر مرورا بالسويس وما يتفرع عن ذلك من القواعد ومشاكلها - أما الجبهة الشرقية فتتولاها إسرائيل .

ولما كان النظام الأردنى عاملاً مساعداً لتلك الجبهة بإرادته واقتضاء قيادته أو بالتقاء المصالح والأطماع وكانت الجبهة الأردنية هى الأكثر اتساعاً وشمولاً على حدود إسرائيل فقد تولى ايجال آلون تقديم مشروع باسمه عن فلسطين والأردن تلقفه النظام الأردنى وقدمه باسم مشروع الملك حسين لإقامة المملكة العربية المتحدة .

أى أن العامل المشترك الرئيسى فى المنطقة أصبح شبح الصراع العربى الاسرائيلى الذى يطل على كل العلاقات الدولية وكل الخطط الاستراتيجية الاقليمية والدولية وحتى الداخلية فى منطقة الوطن العربى عامة .

وسنرى معا مسيرة التحرك الاستراتيجى فى مختلف الاتجاهات تحت هذه الظروف .

مصر والقوى الأعظم فى ظل الصراع :

مهما كانت علاقات مصر بالشرق الممثل فى الاتحاد السوفيتى ، وبالغرب الممثل فى الولايات المتحدة ثم بأوروبا التى بصورة أو بأخرى خرجت من دائرة التعامل المباشر والمؤثر بعد أحداث ١٩٥٦ فإن أحداث عدوان يونية ١٩٦٧ ، واستمرار الحرب بالنيران دون الحركة حتى يولية ١٩٧٠ عندما قبلت مصر بمشروع روجرز وارتبطت بفترة إيقاف نييران لمدة ثلاثة شهور تجددت تحت ضغط ظروف تغير القيادة السياسية المصرية عقب رحيل الرئيس عبد الناصر ، تقول ان أحداث هذه الحرب وإطالة أمد المشكلة المصرية - الاسرائيلية بدون حل جعل محك الاختبار والتقييم اول فى حركة الاستراتيجية المصرية وعلاقتها بالقوى الأعظم مرتبط ومترتهن بموقف القوى الأعظم من طرفى الصراع ومن الحل الأمثل الذى تراه مصر مناسبا .

وفىما يتعلق بالاتحاد السوفيتى فقد باشر كما بينا من قبل عملية إعادة التسليح المصرى وعاون حتى فى بناء نظام دفاع جوى قوى وقادر كان هو « قوة الردع » التى على أساسها ونظرا لنجاحها الفعلى فى قهر سلاح الجو الاسرائيلى عن ممارسة سياسة ضرب العمق باختيار أهداف منتقاة - عجلت جبهة التحالف الامريكى الاسرائيلية بتقديم مشروع روجرز .

وهكذا قاربت مصر فى صيف ١٩٧٠ عن يريق صداقة الاتحاد السوفيتى فى تحقيق استراتيجيتها التى قامت فى هذه المرحلة على أساس ممارسة أكبر ضغط عسكرى ممكن مع حفظ مواقع أطراف الصراع التى وقعت عندها الحرب على أن يكون نجاح الضغط العسكرى المصرى هو عامل « المفاوضة للوصول الى حل سياسى

للأزمة « أى أنها استراتيجية تقترب تماما مع ما سبق أن نفذته مصر
حيال عدوان ١٩٥٦ وحتى حيل اتفاقية الجلاء الأولى عام ١٩٥٤ ،
بأحداث ضغط عسكري مع استمرار المفاوضات للوصول الى أفضل
تسوية سياسية ممكنة .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى فيبدو أن هذه الاستراتيجية
كانت مناسبة من وجهة نظره تجنباً لأى مواجهة عسكرية مباشرة بينه
وبين الولايات المتحدة قد تجررها أى أعمال عسكرية مصرية اسرائيلية
تنشط أكثر من اللازم وتتورط خلالها أى من القوتين الأعظم في
مواجهة مباشرة .

ومع ذلك فقد كانت مصر في كل تحركاتها مع الاتحاد السوفيتى
تأمل في أن تصل الى اقناعه بحقها في « تحرير الأرض العربية »
بالقوة واعترافه بذلك الحق بما يجره هذا عليه من التزام أدبى نحو
تحييد قوة الولايات المتحدة لتبقى خارج الصراع ، وهو الأمر الذى
من أجله حرص عبد الناصر على أن يحيط الطرف السوفيتى بكل
خطوات اتصالاته مع الولايات المتحدة بأمل ابراز مدى تعنته
وتعسفه « للاصدقاء السوفيت » كما نشرت جريدة الاهرام .

وعلى أى فان تغير القيادة السياسية المصرية من جهة وحرص
القيادة الجديدة على أن تمارس الولايات المتحدة وتختبر نواياها
وتذهب معها في الاتصالات ومشروعات الحلول السياسية التى عرف
منها على سبيل المثال فتح القناة كحل جزئى أو المباحثات الهادئة
الى آخر ما في قاموس الدبلوماسية الأمريكية اللتوية من جهة أخرى ،
كل هذا مع حرص الاتحاد السوفيتى الشديد على تحديد تأييده وتسليحه
لمصر الى الدرجة التى لاتسمح بأى (مغامرة عسكرية جديدة) غير
مضمونة النتائج وغير مرغوبة أو موقوتة بما يلائم الاتحاد السوفيتى
نفسه أضاف ذلك كله أبعادا وظلالا جديدة في موقف الأطراف المعنية

في هذه الصداقة الثنائية ، وحتى بعد توقيع مصر لمعاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي في مايو ١٩٧١ فقد كانت هذه غير كافية لاجداث أى ثقل جديد في اختبارات الثقة من الجانبين ، ثم جاءت الحركة الشيوعية في السودان التي قضى عليها مبكرا بأسلوب حاسم أيده مصر من منطلق القومية ورفضه الاتحاد السوفيتي من منطلق المذهبية عبئا جديدا على العلاقة الثنائية مما أشار اليه الرئيس السادات في خطابه (١) في حينه .

وكانت مصر هي الأخرى في موضع الشك من أن يكون الاتحاد السوفيتي لظروف استراتيجية تلائمه هو قد ضحى بمصالح مصر في التعجيل بعمل عسكري حاسم على الجبهة المصرية الاسرائيلية لذلك حددت القيادة السياسية المصرية موعدا نهائيا لذلك العمل العسكري الحاسم قبل نهاية عام ١٩٧١ وقررت أن تقوم به في حالة انفشيل في الوصول الى تسوية معقولة مهما كانت مواقف كافة الأطراف الأعداء على السواء .

وفي ديسمبر ١٩٧١ تحركت القوات الهندية ضد القوات الباكستانية فيما عرف باسم حرب بنجلاديش وكان الاتحاد السوفيتي قد أعطى تأييده للهند قبل هذه الخطوة .

مما حدا بمصر الى تأجيل قراراتها الحاسمة واعادة حساباتها (٢) كما قال الرئيس السادات . والملاحظ أن البيان السياسي الذي صدر عقب زيارة الرئيس السادات للاتحاد السوفيتي في أواخر ابريل ١٩٧٢ قد أوضح لأول مرة أن الاخير يؤيد العرب في كل خطواتهم

(١) خطاب الرئيس السادات .

(٢) ما أعلنه الرئيس السادات من أن عام ١٩٧١ هو عام الحسم .

لحل القضية واستخلاص حقوقهم سواء لارضاء مصر أو للضغط على أمريكا قبيل وصول نيكسون لموسكو .

ثم جاءت خطوات مصر نحو الغرب وماستطيع أن نصفه بسياسة « الافتتاح على أوروبا الغربية » التي هي في تقديرنا استراتيجية توازن مع سياسة « الصداقة مع الشرق » ولكنها ليست بالضرورة سياسة مناقضة لها قد تنسفها من أساسها فإن التعاون والصداقة مع الشرق قد تكون مركبة لا تشمل العلاقة الدفاعية فحسب بل تنسحب على استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر والتي تجد في شروط قروض الشرق تسهيلات قد تكون أكثر ملاءمة من شروط أوروبا الغربية التي تحرص على أن تكون قروضها عالية الفائدة من جهة مع الدفع بالنقد الحر من جهة أخرى .

وسيظل في تقديرنا العامل الحاسم في مدى مسيرة العلاقات المصرية السوفيتية هو مدى النجاح المشترك في التوصل الى تسوية ملائمة للصراع العربي الاسرائيلي بممارسة الضغط من السوفيت على الجبهة المعادية مع الدعم لمصر لتنمية قدراتها الشاملة استعدادا للمواجهة .

ولا شك أن شيئا كثيرا سيبقى ليقال في ضوء زيارة نيكسون لروسيا التي تمت في مايو ١٩٧٢ وما تسفر عنه من أى اتفاقات تمس الشرق الأوسط كله واستراتيجية البحرين الأبيض والأحمر وأسلوب تسوية الصراع العربي الاسرائيلي .

وعلى أى حال ففى تقديرنا أن الولايات المتحدة هي التي حكمت على نفسها منذ ١٩٥٨ عندما رفضت تمويل السند العالي ثم بتطور الأحداث حتى عام ١٩٦٧ عندما دعمت وخططت لحرب يونيو ثم موافقتها الواضحة بعد ذلك على استمرار العدوان . كل هذا هو ما حكم بخروجها وكافة مصالحها تدريجيا من العالم العربي .

والمستفاد بوجه عام خلال الحقبة من أكتوبر ١٩٧٠ الى مايو ١٩٧٢ أن علاقات مصر بالقوتين الأعظم لم تكن في قمة صمودها وأحيانا بلغت حد الخلاف وسوء الفهم كما كان الوضع مع الاتحاد السوفيتي طبقا لخطاب الرئيس السادات في مايو ١٩٧٢ ، وأحيانا أخرى تطورت من الاتصالات المباشرة الى قطع الاتصال ثم الى تخفيض البعثات السياسية القائمة على رعاية المصالح كما حدث في مايو ١٩٧٢ مع الولايات المتحدة .

ولو أنه منذ وصول كيسنجر للبيت الأبيض تحرى محاولات لاجراء لقاء بينه وبين حافظ اسماعيل ولكنها لم تكلل بالنجاح حتى الآن ، والمظنون أنها محاولات لاعادة الاتصال وجس النبض بين الطرفين .

أما فيما يتعلق بالصين كقوة عظمى ودورها في الصراع فقد تبرك تقديره للسيد محمود رياض وزير خارجية مصر الى شهور خلت (١) والذي علق على مساعدة الصين في الأزمة العربية - الاسرائيلية قال « نيجي من الناحية العملية ففيه معركة على الأرض اليوم فهل تقدر الصين تساعدنا عسكريا ... ؟ كلا وهل تقدر تساعدنا اقتصاديا بشكل مؤثر وفعال ... ؟؟ كلا أيضا لأن إنتاج الصين القومي لا أظن أنه يسمح بأن يكون لديها فائض لغيرها - وقد قلت ذلك لشواين لاي وظل يعتذر لعدم القدرة على أكثر من التأييد المعنوي . وعسكريا كذلك لا يمكن لسبب بسيط هو أن نوع السلاح الذي تطلبه مصر غير متوفر في الصين حيث نطلب أسلحة متطورة غير موجودة الا في روسيا ، بل أن لدى مصر ميج ٢١ معدلة وسوخوى وهما غير موجودتين في الصين ، اذن نخرج من هذا أن كل ما يمكن أن تقدمه الصين هو الوزن الدولي » .

(١) حديث للسيد / محمود رياض - دائرة الحوار - الاهرام
٢٨ أبريل ١٩٧٢ .

وهكذا يدور الصراع وتدور الأزمة في فلك رابعى أطرافه مصر والعرب ، اسرائيل ثم الولايات المتحدة والسوفييت ، هذا هو أحد أسس بناء الاستراتيجية السياسية والعسكرية الملائمة لتخطى الأزمة في ضوء الاطار الدولى العام السائد ولعل هذا هو ما دعا رئيس الجمهورية فى خطاب ١٥ مايو ١٩٧٢ لأن يستنكر موضوعيا الحملة على الاتحاد السوفييتى التى شنتها العريضة المقدمة اليه من بعض الشخصيات العامة .

ولكن سيبقى دائما أن كل الصراعات العالمية يجب أن تحدد فى اطار عام شبه متعارف عليه حيث أن عالمية صراع اليوم تجعل أى جزء من العالم مؤثر ومتأثر بأى صراع يدور بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ كما قال أحمد بهاء الدين (١) .

الاستراتيجية المصرية ولوروبا فى ظل الصراع :

بل ان تفاعل هذه العوامل والكوا من بعد يونيو ١٩٦٧ لم يلبث أن قذف الى أبعاد الصراع ظلا لدائرة ثالثة ما زالت تتحرك وتقترب تدريجيا وانما بطريق غير مباشر وهى دائرة أوروبا الموحدة الآن فى السوق المشتركة ومصالحها فى المنطقة ... فهى ظل الصراع فليس موقفا مستقلا لبريطانيا التى تبنت من خلاله صياغة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بأسلوبها اللولبى المطاط بحيث لا يفسر ولا يجمد ولا يجل ، ثم نلمس اقتراب فرنسا من المشكلة بمحاولتها طرح صيغة المباحثات الرباعية بين روسيا وأمريكا وبريطانيا وفرنسا كوسيلة للضغط الأوروبى على أمريكا استخلاصا لحل الصراع العربى الاسرائيلى مع المحافظة على المصالح الأوربية التجارية والثقافية والنفطية مع العرب ومن قبيل ذلك أيضا فرض فرنسا لحظر التسليح على أطراف الصراع

(١) حديث الاحد « لقاء القمة فى موسكو محطة جديدة فى الحرب المستعرة » الأهرام فى ٢١/٥/١٩٧٢ .

بما يحرم إسرائيل من الميراج الفرنسي الذي شكل لفترة طويلة العمود الفقري للسلاح الجوي الاسرائيلي .

ثم أخيرا تبذل فرنسا وبريطانيا الى اعادة تنشيط تجارة أسلحتها مع العرب بطرق ملتوية ليس أبدا من أجلها ولا من أجل حرمان إسرائيل التي وجدت فعلا بديلها في الولايات المتحدة ، وانما أساسا سعيا وراء تنشيط واستعادة هذه السوق العريض التي حرمتها الشرق الاشتراكي منها لمدة طويلة .

يل ان مشروع مد خط أنابيب بترول من السويس الى الإسكندرية يمكن أن يجد لنفسه تفسيراً في ضوء استراتيجية أوروبا الجديدة في المنطقة بعد عدوان يونيو ، وصحيح أن ذلك المشروع تقدمت به أوروبا تلقائيا لمصر منذ عام ١٩٦٣ ولكن سعيها الحقيقي لتنفيذه يشتد نشاطه الآن بحيث تمت تغطية القروض اللازمة له كما تم التوقيع الأولى للمشروع أخيرا في ابريل أو مارس ١٩٧٢ في مواجهة معارضة متزايدة من الدبلوماسيين الأمريكيين أو من مؤيديها من الداخل في مصر .

فذلك المشروع ينتهي في الحقيقة الى حل جذري لمشكلة أوروبا وقناة السويس أو في الواقع لمشكلة أوروبا وبتترول الخليج العربي والتي فجرتها أزمة ١٩٥٦ سواء بتأميم مصر لقناة السويس أو بطرد المصالح التجارية الأوروبية في المنطقة كلها بعد العدوان الأوربي الثلاثي على مصر .

بعد العدوان الثلاثي عملت احتكارات البترول الست الرئيسية في العالم على مراكزات جديدة تواجه بها الاضطرابات السياسية التي تقع في المناطق المنتجة للبترول أو التي تتحكم في مساراته وأهم هذه المراكزات انشاء احتياطي استراتيجي قوى من البترول في مناطق استهلاكه في أوروبا وفي أمريكا بناء ناقلات ضخمة تبلغ ٢٥٠ ألف طن

حمولة لالتفاف بها حول رأس الرجاء في حالة قطع قناة السويس -
تنشيط وازدياد إنتاج البترول من البلاد الواقعة على البحر المتوسط
مباشرة (١) لتفادي تعرضها للقطع والاختناق - كما قررت توجيه
البترول المستخرج من أى منطقة في حالة تعرض وسائل نقله الى
مناطق الاستهلاك العالمية التي تمر بمناطق الاختناق وكانت تقضى في
الحقيقة والاساس توجيه بترول الخليج العربى الى اليابان مع تعرض
أوروبا الغربية من بترول ساحل المتوسط .

هذه الاستراتيجية البترولية المتكاملة التي اعتمدت بعد
العدوان الثلاثى وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ اعطت ثمارها في تأمين
أوروبا وضاعتها واحتياطاتها البترولية دون شك حتى وقعت حرب
يونيو ١٩٦٧ ثم الثورة الليبية ١٩٦٩ وفشلت جهود أوروبا في فتح
قناة السويس كحل جزئى من المشكلة الكلية للصراع العربى
الاسرائيلى ، وبد أن أوروبا تواجه أزمة طارئة بل أزمة عويلة وهنا
برزت مشاريع أنابيب البترول التي سبق أن درستها وفكرت فيها
الاحتكارات الدولية من قبل وهناك الآن مشروع خط من ايران عبر
تركيا للمتوسط الى جانب خط السويس - اسكندرية المشار اليه .

واقدر حاولت ليبيا أن تكسب من هذه الظروف فنجحت في
« منظمة الأوبك » الدول المنتجة للبترول في رفع سعر بترولها كمبا
اشتطت ألا تزيد معدلات الضخ من البترول الليبى عن ٣٥ ٪
سنويا ابقاء على مخزونها الاحتياطى منه من النفاذ السريع نتيجة
رغبة أوروبا في تعويض بترول الخليج العربى .

وانشاء خط السويس إسكندرية يجعل المصالح الاوربية
العربية في نمو متزايد . فيخلق بذلك توازنا استراتيجيا في مواجهة
استراتيجيات الولايات المتحدة وروسيا في المنطقة ولكن من جهة
أخرى فانه ينهى دور اغلاق قناة السويس كعامل مساعد للضغط على

(١) راجع الجزائر فليبييا ومؤخرا العلمين .

أوروبا لتضغط بدورها على أمريكا للتسوية السياسية المعقولة ، كما أن الشروط الذي وضعها بنك السويس المشرف على العملية شروطا من شأنها أن تلخص الموقف في أن مصر تقترض لتتشيء خطأ بتروليا بقيمة ٣٦٠ مليون دولار ولا تتجنى من ورائه مصلحة حقيقية مادية لأنه لا يكاد يعطى تكاليفه خلال مدة الثمان التي يستهلك فيها القرض (١) فكان الخط الذي يحل مشكلة أوروبا الغربية قد تكفلت به مصر لا لتجنى مصلحة تجارية متكافئة بل لايجاد توازن استراتيجي في مصالح الاستراتيجيات الدولية في المنطقة بين كل من أوروبا الغربية، وروسيا ، أمريكا .

ويرتبط باستراتيجية أوروبا قبل الصراع العربي الاسرائيلي ومحاولتها إعادة التواجد الاستراتيجي في مصر والمنطقة العربية مقابل دعمها في مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة وايجاد توازن أمام الاتحاد السوفيتي - يرتبط بذلك تصويت أوروبا كلها مع مصر والمشروع العربي في الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٧١ وكذا في الاتفاقية التي وقعتها مصر مؤخرا في ابريل ١٩٧٢ مع السوق الأوروبية المشتركة بحصولها على شروط الرعاية لمنتجاتها الزراعية - كما يعتبر التحرك المصري نحو الجزائر في مباحثات مايو ١٩٧٢ خطوة على نفس الطريق حيث أن الجزائر تحتفظ بنفس العلاقات الطيبة مع فرنسا ومع السوق الأوروبية المشتركة .

ويبدو أن الفكرة أن يقام شبه اتحاد من الدول العربية في شمال أفريقيا مرتبط مع أوروبا الغربية الموحدة في السوق المشتركة بروابط متينة ومتزايد العلاقة مع مجموعة دول غرب ووسط أفريقيا وبذا تتولد كتلة استراتيجية ضخمة أوروأفريقية عبر غرب شمال أفريقيا وهو حلم أوربي قديم يرجع الى بدء انشاء السوق الأوروبية المشتركة في الخمسينات .

(١) دراسة ندوة خط انابيب البترول في نقابة المهندسين في
ابريل ١٩٧٢

ومثل هذا المشروع الاستراتيجي له جوانبه المتعددة فهو قد ينجح في أن يوجد التوازن العربي بين مصالح أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي من جهة وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى وبذا يكون العرب في موقف أفضل أما مكليهما ولا يصبحا تحت الشروط المطلقة لهما .

ولكن من جهة أخرى فإن الغرب الأوربي الفائق النمو الصناعي سيجعل حركة التجارة دائما سواء بين العرب وبينه أو بين العرب والأفارقة في صالح الغرب نفسه بما يستطيعه من منافسة غير متكافئة. وقد تستطيع الدبلوماسية العالية الكفاءة في التفاوض أن تصل الى شروط معقولة في مفاوضاتها المتعددة الجوانب مع غرب أوروبا الموحد ولكن ستبقى حتى نتائج هذه الدبلوماسية الناجحة نتائج محدودة الأثر أمام التفوق المتعظم لأوروبا .

وان أكثر من تحذير يجب أن يكون أمام عيون مخططي وصناعي هذه الاستراتيجية المصرية العربية قبل أن يتبلور القرار النهائي في هذا الاتجاه أو غيره .

ولعل هذه الرياح هي التي كانت في العقل الباطن السوفيتي الذي أملى صيغة البيان الرسمي المتشدد الذي صدر عقب زيارة رئيس جمهورية مصر للاتحاد السوفيتي في نهاية ابريل ١٩٧٢ والذي ذكر لأول مرة تأييد مصر لاستخلاص حقها بوسائل أخرى . مما جعل الوزارة الاسرائيلية تنعقد لدراسته وتبين آثاره على اسرائيل وعلاقتها ليس فقط مع العرب بل كذلك وفي ضوء ما سبق ذكره مع أفريقيات التي يبدو أن هذه الاستراتيجية المصرية العربية سوف تنجح في شدها اليها .

ولقد كانت مصر دائما موضع اهتمام بالغ من أوروبا الغربية سواء بريطانيا أو فرنسا التي تزعمت كلاهما الاستراتيجية الأوروبية خلال القرن الماضي كله وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية . ويقول (م ١١ - الاستراتيجية)

ج.س. جراهام في كتابه « في الاستراتيجية البحرية » (١) في هذا الصدد « أن الاستراتيجية البريطانية في البحر الأبيض المتوسط كانت تعتبره الطريق الى ييادى عبر مضيق طارق ، وانه من عهد الاسكندر الأكبر الى عهد نابليون كانت مصر تمثل الركن الأساسى للاستراتيجية البحرية في البحر الأبيض لأنها حلقة الوصل بين الشرق والغرب حتى قبل شق قناة السويس . ثم يورد تفاصيل تاريخية للمناورات الدبلوماسية التى دارت في القرن الماضى حيث شجعت فرنسا محمد على في أن يبنى أسطولاً قوياً لمصر مستقلاً عن السيادة العثمانية وبتحالف مع فرنسا ذاتها وكيف تدخلت بريطانيا حرصاً على مصالحها في هذه اللعبة الاستراتيجية .

ونحن نرى أن الصورة الآن ليست مختلفة كثيراً ، فثمة صراع بحرى يتوالد وتتكشف خطوط حركته وتمتد من المحيط الهادى والهندي الى الخليج العربى ثم عبر شاطئ الحضارة البحر الأحمر والأبيض والقناة يمد ذراعه الى المحيط الأطلسى .

وهذا الصراع الدولى بين القوى الأعظم الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة له انعكاساته واسقاطاته على مصر واستراتيجيتها سواء في اتجاه الصراع العربى والاسرائيلى أو في حركتها مع الاتحاد السوفيتى والشرق كله .

إن الولايات المتحدة ازاء تفاهمها الأخير مع الصين في زيارة شتاء ١٩٧٢ قد اقضت برفع « خط الحصر » من سواحل آسيا الى المحيطات . فهي من قبل ومنذ مطلع الخمسينات قد فرضت سلسلة أحلاف في غرب أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى وقادت مجموعة حروب في كوريا وفيتنام ولاوس ومارست مجموعة علاقات ثنائية مع اليابان والفلبين كل هذا بهدف فرض « خط حصر » قريب

(١) عرض وتلخيص د. بطرس عقالى - الاهرام الاقتصادى -
اول اغسطس ١٩٦٦

على الكتلة الشيوعية القارية العظيمة الامتداد من شرق أوروبا الى الاتحاد السوفيتى الى الصين .

وهى اليوم ونتيجة عوامل متعددة من السياسى الدولى وحتى السياسى الداخلى ومنها الأساليب التكنيكية الحديثة للحروب وأسلحة الدمار ومنها الاستفادة من التناقضات داخل المعسكر الشيوعى كله وتحريكه ليتألب بعضه على بعض .

يقول معهد الدراسات الاستراتيجية البريطانى عن أوضاع العالم العسكرية عام ١٩٧١. « أن خروج الولايات المتحدة من فيتنام وكوريا جزئيا يقلل ان لم يسمح على الاطلاق أى تصادم بينها وبين الصين . الا أن الاتحاد السوفيتى والصين لديهما قدر كبير من وقود الصدام » (١) ، وبذا يفسر هذه الاستراتيجية الجديدة التى يعتبر مهندسها هو كيسنجر وبها يهدف الى تغيير استراتيجية سلفه روستو التى كانت تركز على ممارسة العنف داخل هذه البلاد وداخل العالم الثالث نفسه والتى فى ظلها وقعت أحداث يونيو ١٩٦٧ وظهرت الموجة العاتية لقلب وتغيير الأنظمة الغير متحابة مع الولايات المتحدة خلال فترة الستينات الثانية كلها .

واستراتيجية الحصر البحرى البعيد من الولايات المتحدة والتى تمتد من المحيط الهادى الى الاطلنطى على الصورة التى قدمناها مارا بكل من الخليج العربى ، ولبحرين الأحمر والأبيض ومتاخما بذلك أو عابرا أراضي الوطن العربى فى هذه الأجزاء ومعرضا اياها لنتائج صراع لا دخل لها به .

وفى المواجهة يسعى الاتحاد السوفيتى الى «التواجد البحرى» فى هذه البقاع لذا فقد زاد من قطع أسطوله فى البحر الأبيض مؤخرًا

كما شرع في بناء حاملات الطائرات وهو تغير واسع في استراتيجية البحرية بالأخص .

وفي موضع استراتيجية مصر حيال هذه القضية يوضح خطاب الرئيس السادات الذي ألقاه في احتفال أول مايو سنة ١٩٧٢ « أنا كتبت للرئيس الأمريكي نيكسون كتابه قلت له سأعطى تسهيلات للأسطول السوفيتي في البحر الأبيض نظير وقوف الاتحاد السوفيتي معنا في الساعات السوداء عام ١٩٦٧ ، ولكن لن أعطى له قواعد سأعطى تسهيلات لأنه مبدأ من مبادئ ثورتنا ألا نعطي قواعد لأحد » (١) .

وكان هذا التصريح من رئيس الجمهورية تعليقا على حملة التشكيك التي قادتها الولايات المتحدة ضد مصر في هذا الصدد . ومن قبل فإن الولايات المتحدة قد سعت الى ايجاد قاعدة لأسطولها السادس في الميناء اليوناني بيريه ، والأسطول الأمريكي الثالث هو الذي قدم سفينة التشويش الراداري « ليرتي » لإسرائيل لعاقة أعمال الرادار والاذار والدفاع الجوي المصري خلال أحداث حرب ١٩٦٧ .

كما أن ذلك الأسطول الأمريكي هو الذي صرحت إسرائيل وزعمائها أكثر من مرة بأنه « الاحتياطي الاستراتيجي لإسرائيل » طبعاً ضد العرب ، من هنا اذن نستخلص مدى أثر الصراع البحري المنتظر أو سياسة الحصر البحري الأمريكي على الكتلة الشيوعية العالمية كلها وفي منطقة الاتحاد السوفيتي بالأخص (في شرق المتوسط) حيث تلتقي مصالح مصر والعرب مع مصالح الاتحاد السوفيتي بالسمع وحيث يشترك الصراع بين مصر والعرب وبين إسرائيل المتحالفة مع الولايات المتحدة .

ولعله من هذا المنطلق ذلك الدعم المادى الذى عرضته ليبيا خلال مطلع عام ١٩٧٢ على مالطة لتحييد هذه الجزيرة وتحريرها من أسطول بريطانيا والأطلنطى وعدم اضطرارها الى اعطاء قواعد بحرية لأطراف الصراع البحرى للقوى الأعظم . وذلك بالفعل ما صرح به دون منتوف رئيس وزراء مالطة خلال مايو ١٩٧٢ ونشرته الصحف المصرية فى حينه .

ومن المهم والمفيد فى دراسة أثر استراتيجىة الافتتاح على أوروبا الغربية كوسيلة لايجاد التوازن على استراتيجىة الافتتاح على الشرق أن نتبين أثر ذلك على استراتيجىة مصر فى محاربة الاستعمار العالمى وسياستها فى تشوير ودعم الأوطان العربية التى ما زالت تتحرك فى نطاق الدائرة التقليدية ، اذ أنه لا مصلحة لأوروبا الغربية ان لم تكن هناك أضرار فى استمرار سياسة محاربة الاستعمار العالمى لأن أوروبا الغربية من جهة ما زالت مع استقلالها عن الولايات المتحدة تعتبرها حليفا مأمولا فى أى صراع عالمى مقبل فليس من مصلحة أوروبا اذن اضعاف ذلك الحليف نهائيا فى الوطن العربى على عكس الاتحاد السوفيتى الذى كان يدعم حركات التحرر من الاستعمار من حيث أنها تلتقى مع مصلحة الاستراتيجية فى اضعاف الخصوم المحتملين ، وفضلا عن ذلك فان بريطانيا وفرنسا كلتاهما كانتا تقطنان استعمار الوطن العربى حتى سنين قليلة خلت وهما وان تخلصتا عن هذه الصورة المشوهة للاستعمار القديم فما زالت لهما ولاءات وصداقات عشائرية وأسرية داخل الكثير من هذه الأوطان بما يخشى منه أن لا تمكثفى هذه العلاقات بالدفاع عن نفسها ضد أى حركات تحررية بل قد تنقلب الى الهجوم كذلك على أنه أنظمة ثورية ترى أنها سوف تقف عثرة أمام استراتيجىة أوروبا فى حالة تعارض المصالح بينها وهو أمر محتمل فى أكثر من سبيل .

لقد شكلت استراتيجىة التحرير ومجاربة الاستعمار خجرا زاوية

رئيسى فى حركة الثورة المصرية منذ ٢٣ يوليو وأن نظرة على الخريطة السياسية للوطن العربى قبل وبعد التاريخ المذكور تستطيع أن توضح الى أى مدى كان أثر هذه الثورة الأم عميقا فى ذلك الاتجاه ، بل ان نفس حركة محاربة الاستعمار التى قادتها وغذتها مصر ونصرها على الاستعمار الأوروبى الفرنسى البريطانى عام ١٩٥٦ هى التى مكنت مصر والعرب اليوم من اعتماد استراتيجية الانفتاح على أوروبا بدون حساسية وبدون تعقيد ، وفيما بين يوليو ١٩٥٢ ، عام ١٩٥٦ كان مجموع الدول العربية التى تتمتع بعضوية دولية رسمية هو سبع دول لا غير مع التحفظ على نوعية الاستقلال السائدة التى كانت دائما مشوبة بعلاقة ما مع أوروبا تجعلها منقوصة السيادة واليوم فان عدد الدول العربية التى ما زالت تحت الأنظمة التقليدية وحدها يفوق هذا العدد كله اذ يبلغ عددها ٨ دول مع اعتبار دولة اتحاد الامارات دولة واحدة وكذا دولة عمان ومسقط .

بل انه بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ ذاتها وفى آخر نفس العام حصلت اليمن الشعبية الجنوبية على استقلالها بعد ثورتها الوطنية التى دعمتها مصر ثم بعد عام واحد خرجت ليبيا الثورة بعد ثورة مايو فى السودان عام ١٩٦٩ ولم يجعل كلتاهما من أمر ارتباطهما بالثورة الأم فى مصر سرا (١) .

وصحيح أن أوروبا مثلت دور «ضمير مثقفى العالم» فى العلاقات الدولية ووجدت وتوجد بها حركات تحررية تدعم ثورات الشعوب ولكن ذلك لم ينتقل ليكون استراتيجية معتمدة كما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى ، ومع ذلك فلا يعنى الانفتاح على أوروبا بالضرورة الاتجاه نحو الطرف الآخر مباشرة لأنه من المقبول أن تتطور العلاقات العربية الأوروبية فى شكلها الجديد تطورا لا يؤثر الى حد الشلل على استراتيجية محاربة الاستعمار وتثوير الشعوب العربية التى ما زالت تكافح للحرية والتطور .

كذلك فليس ملا يشير الى أن الانفتاح على أوروبا العربية قد

يشكل أى تناقض مع استراتيجية التنمية الاقتصادية الاجتماعية فيما يتعلق باختيار الحل الاشتراكى أسلوبا معتمدا لها ، فبصورة أو بأخرى فإن بريطانيا وفرنسا مع هيكليهما الرأسمالى الأساسى يقتربان فى مناطق كثيرة من أشكال من التأميم والاشتراكية الوطنية اذا صح التعبير . وفوق ذلك فإن أوروبا الغربية لا تكون فى موقع المؤثر المباشر من جهة أشكال النظام الاجتماعى السائدة حيث أن خط التصادم هنا ليس بارزا بنفس الدرجة مع الولايات المتحدة ، ولكن السؤال المهم هو أثر سياسة الانفتاح على أوروبا على سياسة التصنيع لأن هنا قد يوجد مزيد من وقود التصادم فى المصالح ، فالسوق العربية نفسها سوق استهلاكية واسعة قد تبلغ أكثر من ١٠٠ مليون نسمة ودور الدول العربية الأفريقية فى مثلث أوروبا - أفريقيا - العرب دور المنافس الصناعى للمنتجات الاستهلاكية ولا يعقل أن شيئا كهذا لا يدخل فى حسابات السوق الاوبية المشتركة بكل ضخامة امكانياتها ودراساتها .

ومن جهة أخرى فإن شروط أوروبا السوق - وأركانها أعضاء فى مجموعة الدول العشر الفنية فى العالم - شروطها لاقامة مصانع أو ادخال أى آلات منتجة لمشروعات صناعية شروطا وقفت دائما حجر عثرة أمام الدول النامية فى التصنيع ، وفى خلال أكثر من ٣٠/ القرن فى علاقة أوروبا بالدول العربية لم تنم صناعة واحدة يمكن ادخالها فى المجال الحقيقى للتصنيع وحتى صناعة المنسوجات المصرية لا تخرج عن كونها صناعة استهلاكية لسد حاجة محلية وهى لم تزدها بها فيه الكفاية الا خلال الأربعينات عندما كانت الحرب العالمية الثانية حائلا دون الاستيراد من أوروبا .

وأن المشكلة الحقيقية التى تكمن فى التصنيع ليس فقط اختيار نوع الصناعة ولا حتى الأساليب الفنية والتكنولوجية وكلاهما يشكل عبءا كئودا ولكن المشكلة الحقيقية هى فى القرض والمساعدات المالية التى يمكن أن تمنح للدول النامية لايجاد رأس المال الكافى لتبدر

صناعة جديدة — وفي هذا الصدد لم تكن أوروبا الغربية أكثر البلاد سخاء في شروط قروضها ولا في مساعداتها المالية ، وعلى العكس فإن استراتيجيتها العالمية كانت دائما في غير صالح الدول النامية .

وفي مؤتمر التجارة والتنمية الأول عقد في جيف بين ٢١ مارس — ١٦ يونيو ١٩٦٤ كان جدول الأعمال يعطى صورة حقيقية عن المشاكل التي تواجهها الدول النامية وكان به :

— مشكلة المنتجات الأولية والتقلبات الواسعة في أسعارها في المدى القصير والاتجاه في المدى الطويل الى تقلص الطلب عليها ، مع تدهور أسعارها بالقياس الى أسعار المنتجات الصناعية .

— مشكلة تشجيع صادرات البلاد النامية من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة ، وذلك عن طريق تعزيز امكانيات التصنيع ، وفتح أسواق البلاد المتقدمة لصادرات البلاد النامية من المنتجات المصنعة عن طريق منح الدول المتقدمة للدول النامية تفضيلات جمركية مناسبة.

— مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ومسألة انسياب رؤوس الأموال والقروض والمنح من الدول المتقدمة الى الدول النامية وتخفيف عبء الوفاء بالديون على الدول النامية .

— مشكلة ايجاد قواعد جديدة تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية تتمتع بمقتضاها البلاد النامية برعاية خاصة وحماية ملائمة .

— مشكلة ايجاد جهاز دائم يعمل على استعراض مشاكل التجارة والتنمية للبلاد النامية وايجاد حلول مناسبة لها .

بل أنه عند المناقشة تجسد اقسام العالم الى كتلت أدت الى تشكيل ما عرف بمجموعة الـ ٧٧ ، والتي تزايد عدد أعضائها بعد ذلك ولكنها احتفظت بالاسم ، ثم عند التصويت كان موقف الدول

الرأسمالية يقسم السلبية ويهدف الى الدفاع عن الأوضاع الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية (١).

ان مشكلة التصنيع ومشكلة أسلوب التنمية الاقتصادية الاجتماعية ومسألة اختيار الاشتراكية كخط أساسى ثم مشكلة علاقة الدولة الاستعمارية الأم بمستمراتها ليست مشكلة طارئة نعالجها نحن اليوم من منطلق استراتيجى مصرى محتملة للافتتاح على غرب أوروبا ، ذلك ليس صحيحا فقد سبق لهذا الموضوع أن طرح وعولج فى دراسات متعددة تختار منها المقتطفات التالية (٢) وهى من كتاب قدم النشر أصلا فى عام ١٩٦٢ ونشر فعلا فى الولايات المتحدة عام ١٩٦٣ وما فيه من أحداث تماثل واقع اليوم بعد عشر سنوات من تأليفه هى من قبيل التنبؤ من مؤلفه - وبدأ من ص ١٤٨ يناقش الكتاب باستفاضة علاقة أوروبا وأفريقيا وبين مدى انقسام كتلة المستعمرات الفرنسية مقابل وحدة أكثر تماسكا بين المستعمرات البريطانية « ليجيريا وغانا فى الغالب ضعف عدد سكان جميع المستعمرات الفرنسية السابقة » . ويشير مشكلة الوحدة وصعوبة اللغة بين أفريقيا الفرنسية والانجليزية ويقترح « اتحادا بين غرب ، ووسط ، وشرق ، وشرق أفريقيا يتجاهل حواجز اللغة » . وعن التصنيع يقول « ان من مساوىء يورأفريكا هو ما تنطوى عليه من ايجاد لكثير من الوطنيين الأفارقة بأن النية هى أن تظل أفريقيا بمثابة الشريك الفقير فى تحالف تسحب فيه الدول الأوربية الاحتياطات الافريقية من المواد الخام من أجل مصلحة مصنوعات والطريقة المثلى للتغلب على هذه الشكوك هى أن تدعم الرابطة الاقتصادية الأوربية منحها المباشرة وأن تجمع الدول الافريقية مشروعاتها التصنيعية لأن لا معنى لأن تقدم ٢٦ دولة أفريقية مختلفة ستزاد عاجلا - بالنهوض

(١) جريدة الاهرام فى عدد ١٩٧٢/٥/٢١
(٢) جورج ليختهم - أوروبا الجديدة حاضرها ومستقبلها - دان القاهرة للطباعة والنشر عام ١٩٦٦

يمثل هذه المشروعات كل على افراد « وعن الاشتراكية يتول نفس المصدر » ان كل هذه الدول عاكسة على مختلف أنواع التخطيط المركزي واشراف الدولة على الاقتصاد والمذاهب الاشتراكية الوطنية وعندما تصف هذه الحكومات نفسها بأنها اشتراكية فإنها إنما تقصد ببساطة القول بأنها تفضل التخطيط المركزي مقابل نوع من الحرية للجميع ، التي يعتبرها رجال الأعمال والاقتصاديون في الغرب الشكل الطبيعي الوحيد والسليم للتنمية - ثم يقول من الخطأ اعتبار الانشقاق بين كتلة مونروفيا وكتلة الدار البيضاء - على أنه خلاف حول اعتماد الاشتراكية كأسلوب للتنمية » •

على أنه من سابق القول أن تتوقع أن الاستراتيجية المصرية في السبعينات اذ تتحرك بنشاط نحو سياسة « الانفتاح على أوروبا » تقصد بالضرورة الى سياسة انكماش نحو الشرق • بل قد يكون الراجح أنها وسيلة « حفظ توازن استراتيجي عام » بحيث لاتصبح مصر والعرب الذين يتحركون بالتنسيق معها تحت « اتفاق ثنائي بين الشرق والغرب » وهو الأمر الغير مستغرب في ضوء النظرة الاستراتيجية العامة التي سبق اشارتنا اليها والغير مستبعد عشية زيارة نيكسون لروسيا المتوقعة خلال مايو ١٩٧٢ •

وكذلك فمثل هذه الاستراتيجية تحدث ثقلها في اتجاه الضغط على الولايات المتحدة التي وان كانت وشائجها مع أوروبا الغربية متينة الا أن تنافسها وصراع مصالحهما ليس خاف على أحد ، ولقد عانت الولايات المتحدة خلال عام ١٩٧١ من تدهور الدولار الأوربي في مواجهة عاجية من المارك الألماني والفرنك الفرنسي والين الياباني .

لقد سبق لمصر أن عدلت في استراتيجية عدم الانحياز ايان الضغط الأمريكي على مصر خلال الستينات الأخيرة ، وقال عبد الناصر في ذلك « نصادق من يصادقنا ونعادى من يعادينا » ولقد

يكون في « الانفتاح على أوروبا » نوع من الممارسة الواقعية لهذه السياسة لاحتراز مزيد من الديناميكية في قضية الصراع العربي - الاسرائيلي والذي تكثر حوله الأقوال بانحياز أمريكا وتراخي روسيا حياله ، وعلى أى حال فمثل هذه السياسة قد تطوق مقدا أى اتفاق بين القوى الأعظم في غير صالح القضية العربية - الاسرائيلية .

وفي هذه الحالة فإن توقيت تنشيط هذه السياسة بزيارة الرئيس السادات لكل من تونس والجزائر وبرفقتة الرئيس الليبي قد يكون توقيتا لم تختره المصادفة وحدها كما لم يجانبه التوفيق .

ومع كل ما تحفظنا به حيال استراتيجية أوروبا الاقتصادية وإيثارها الأسلوب الليبرالي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية كما سبق أن أوضحنا فليس هناك - بعد على الأقل - أى ظواهر تستند الى الصحة تشير الى أن الانفتاح على أوروبا سيضعف أو يقلل من برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وبرنامج السنوات العشر المزمع تنفيذه من مطلع عام ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ برنامج لا يمكن وضعه بالكمالية الاقتصادية اذ تبلغ استثماراتها ٨٣٠٠ مليون جنيه وتهدف لرفع الدخل القومي من ٢٨٠٠ مليون جنيه الى ٥٦٠٠ مليون جنيه (١) .

ويعطينا مرور الأيام شواهد أكثر على ذلك الانفتاح الاستراتيجي الجديد بين الدول العربية في أفريقيا ، وأوروبا الغربية - باعتبار أن حلول أوروبا الغربية الموحدة محل الاتحاد السوفيتي تدريجيا وعلى جرعات صغيرة ولكن مستمرة قد يكون هو الحل المفتوح أمام العرب لتفادي السيطرة أو حتى الشعور باحتمال السيطرة من اتجاه الشرق .

ولما كان الدور الذي يلعبه السوفيت الآن مع الدول العربية دور مثلث الاتجاه اذ يقوم بالتسليح وبقروض التنمية ثم بتحديد الوجود الأمريكي بالاسطول السادس كقوة احتياطية ضاربة قريبة من اسرائيل قد تتدخل لصالحها في حالة فشوب أى قتال مسلح تكون فيه الكفة لغير صالح اسرائيل ، نقول لما كان ذلك دور السوفيت فإن على

أوروبا لتصبح البديل الملائم أن تجد وسائلها للقيام بذلك الدور المثلث الشعب .

وفيما يتعلق بالتسليح رأينا كيف أن أوروبا الغربية بدأت تمارس تجارتها مع مصر إحدى قوى أطراف الصراع ولكن عن طريق الباب الخلفى فى ليبيا ، وأما عن دور أوروبا فى التنمية فقد حملت الصحف أخيراً أخباراً عن تشكيل بنك عربى - أوروبى مشترك يرأسه الدكتور عبد المنعم القيسونى أحد خريجي المدرسة البريطانية فى الفكر الاقتصادى وأنه سوف يصبح المصرف الذى يتولى عمليات الاقتراض بالنسبة للتجارة الخارجية ومشروعات التنمية .

أما فيما يتعلق بدور أوروبا فى تحديد فاعلية الأسطول الأمريكى السادس فالدعوى فى أوروبا تزداد الآن لجعل البحر الأبيض المتوسط بحراً مقفولاً على سكانه ورحيل الأساطيل الأجنبية عنه ، بل أن حلف الأطلسى قد اجتمع لبحث هذه المسألة ومقارنة أساطيله بحجم وتسليح الأساطيل الوافدة على البحر الأبيض .

ونشرت الصحف أخيراً « أن اتصالات تجرى الآن بين القاهرة وتونس كما سبق اتصالات بين القاهرة والجزائر وبلغراد بهدف التمهيد لعقد مؤتمر لدول البحر الأبيض لبحث وسائل احلال الأمن والسلام فى ذلك البحر ، وذكرت بعض المصادر العلمية أنه من المنتظر أن يعقد فى الجزائر خلال الأسبوع الأخير من الشهر القادم (يونية ١٩٧٢) مؤتمر تمهيدي يشهده سفراء دول البحر الأبيض لهذا الغرض » (١) .

مبادرة مصرية :

فى ٤ فبراير ١٩٧١ أى بعد أربعة أشهر فقط من ولاية الرئيس السادات تقدمت مصر « بمبادرة » لفتح قناة السويس للملاحة الدولية شملت هذه النقاط :

١- انسحاب إسرائيل حتى خط المضائق فى شرق سيناء .

- دخول القوات المسلحة المصرية للشرق في سيناء .
- فتح قناة السويس مرة أخرى للملاحة الدولية .
- استمرار سريان ايقاف اطلاق النار .
- مد فترة ايقاف اطلاق النار لمدة ٦ شهور بدلا من ثلاثة .
- إعادة مصر للعلاقات مع الولايات المتحدة .

والتأمل في هذه المبادرة يمكن أن يستنتج ما يلي :

أولا : انها أول ما يمكن أن نسميه « استراتيجية الفعل » بمعنى أنه لأول مرة تتقدم مصر بفعل استراتيجي بذاتها دون أن يكون كرد فعل من جانبها .

وثانيا : ان مشتملات هذه المبادرة تحقق الخط الاستراتيجي الثابت لمصر حيال حل مشكلة الصراع اذ أنها تحقق توازنا بين الانسحاب الاسرائيلي الجزئي ودخول الجيش المصري لسيناء وتربط ذلك بفتح القناة للملاحة .

وثالثا : ان فكرة فتح القناة للملاحة تعيد لمصر موارد مالية هي في مسيس الحاجة اليها وفي نفس الوقت تداعب الأفكار الأوروبية الغربية من جهة توفر البترول مما يجعل أوروبا تضغط في هذا الاتجاه .

ورابعا - ففكرة إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة هي الأخرى تشجع هذا الطرف على احداث ضغط لتحريك الموقف المتجمد بعد مبادرة روجرز .

وهكذا نرى أن فكرة المبادرة وتوقيت اعلانها بعد تجمد الموقف فكرة صحيحة في سبيل لمحافظة على الغرض الاستراتيجي لمصر خلال عملية حل الموقف .

وخامسا : فان هذه المبادرة تلويح من مصر للاتحاد السوفيتي بضرورة زيادة الدعم والتحرك لمساعدة مصر والا فان الموقف سيخرج من يديه .

وهكذا نرى في هذه المبادرة علامة طيبة في بناء « استراتيجية الفعل » وحتى ولو لم تنتج هذه المبادرة أثرها مباشرة فإنها رغم ذلك حركة صحيحة وقد كادت مصر أن تصل بهذه المبادرة الى هدف مرحلي عظيم وهام لدرجة أن الراصد لتيار الحركة من داخل الولايات المتحدة كان يلمس انشقاق الإدارة الأمريكية الى جبهتين ازاء ذلك الموقف المصري فالخارجية وروجرز يؤيدان ذلك في حين أن باقى قوى الضغط في لولايات المتحدة لا تقبل ذلك .

وفيما بعد وبخطاب عنيف من رئيسة وزراء اسرائيل جولدا مائير أحظر رروجرز الى التراجع وأعلن أن الولايات المتحدة لن تمد اسرائيل بالسلاح فقط بل ستحفظ له تفوقه على جميع العرب وليس مصر وحدها ، وأكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة ستدخل عصر تصنيع السلاح مع اسرائيل .

وكما هو معلوم فإن الولايات المتحدة قد استمرت في الضغط على روسيا - مورد السلاح المصري الوحيد اذ ذاك - مستغلة نقص محصول القمح الروسى وحاجة روسيا للقمح من الولايات المتحدة فتقدمت خلال زيارة نيكسون لروسيا عام ١٩٧٢ « بسياسة الوفاق مع الشرق » والتي بمقتضاها كان البيان السياسى المشترك بضرورة المحافظة على « الاسترخاء العسكرى في الشرق الأوسط » .

وهكذا - ان كانت الاستراتيجية المصرية تحاول أن تجد لنفسها نطاقا للحركة فتقدم المبادرة التى كادت أن تحظى بالتأييد الكافى - فلا يلبث الضغط الاسرائيلى على أمريكا أن يقتل هذه الجهود ويمتص آثارها تماما فتعود العجلة للتوقف .

مصر والعرب :

عشية النكسة كانت الجبهة العربية الثورية التى مثلتها بالدرجة الأولى مصر - مستقطبة في شبه جبهة تضم مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن .

وفيما أعقب النكسة رأينا كيف التحقت ثلاث وحدات ثورية جديدة بذلك الركب بانتصار ثورة اليمن الشعبية في ديسمبر ١٩٦٠. ثم ثورة مايو ١٩٦٩ في السودان وسبتمبر ١٩٦٩ في ليبيا ، بالإضافة الى تشوير فلسطين نفسها ، وهكذا أصبحت الوحدات السياسية العربية الثائرة ثمانى دول بخلاف فلسطين في الوقت الذى كانت فيه كل من العراق والجزائر بعيدة عن الفاعلية .

وكان لوقوف مصر مع رئيس الجزائر السابق بعد عزله أثر في التطور النفسى بين البلدين ، واذا كان الوفاء شيمة حميدة ، فان مصالح الدول والشعوب في العمل السياسى كانت دائما شىء واقعى بعيد عن عواطف الأفراد خاصة اذا لم تتناقض المصالح بحكم العمل الاستراتيجى .

وفي نفس الوقت فقد التحقت مجموعة من امارات الخليج العربى كدول مستقلة بلغ عددها أربع دول هى البحرين وقطر واتحاد الامارات وعمان وذلك طبقا لاستراتيجية بريطانيا التى عرفت باسم « استراتيجية شرق السويس » *

ولقد رأينا كيف أن النظام الأردنى التحق بجهة مصر وسوريا قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ بأيام ووقع اتفاقية الدفاع المشترك معها أثبتت الأيام أنها لا تساوى شيئا من الوجهة العملية .

وقد رأينا كيف تعرضت المقاومة الفلسطينية مع أهلها احدى الفرق المسلحة التى تعمل مع مصر وفي الجهة الشرقية والداخلية لاسرائيل - للتصفية والابادة بأيدى نظام الملك حسين الذى يقع وقتها أيضا في جهة عمل عربية مفروض فيها التجانس والتنسيق وواحدة ضد العدو لا ضد بعضها البعض ، ولكن تناقض المصالح خلق بالضرورة تناقض الدوافع وكان من المنطق البسيط اذن أن يولد تناقض النتائج . وطوال الفترة من مايو ١٩٦٧ الى يوليو ١٩٧٠ أى في

فترة العمل القتالي المسلح فلم تتحرك مصر نحو « ازالة التناقض على الجبهة الأردنية ربما لأنها اعتبرت « عمل جانبي » في حين اننا نرى أنه عمل أساسي كان ينبغي افراد جهد استراتيجي كاف له باعتبار الأردن استراتيجيا أحد المفاتيح الكبرى في الصراع العربي الاسرائيلي فسواء عاد العرب الى أسلوب الحصر الاستراتيجي العام حول اسرائيل كما كان الوضع قبل ١٩٦٧ أو حدث ما يمكن أن ينشط القتال المسلح فدور الأردن في الحاليين دور لا يمكن التقليل من أهميته وحيويته من حيث الموقع الجغرافي كجسر ربط بين العرب أنفسهم في سوريا ومصر وكجبهة واسعة صالحة للعمل ومفتوحة مباشرة على أرض العدو ، وفضلا عن ذلك فإن نطاق الحصر بغياب الأردن عنه يعتبر به ثغرة واسعة تشل في الواقع فعاليته .

ومن هذا المنطلق قد ركز العدو على « الحل المباشر مع الاردن » في صورة ما عرف باسم « مشروع آلون » لاستغلال الثغرة الاستراتيجية المفتوحة كما أشرنا للاردن ، لينفذ منها الى عمق العرب بشل حصرهم الاستراتيجي له بالافتتاح على فلسطين والاردن وايجاد بادرة تعامل مشترك بصورة ما بينهم حتى ولو كانت هذه الصورة هي دوريات مشتركة من الجانبين أو حتى من جانب واحد داخل أراضي جانب آخر وهكذا فالمهم هو ايجاد شيء ما مشترك حتى يسقط مبدأ الحصر في ذاته .

استطاعت مصر رغم النكسة والهزيمة أن تفرض تسوية سياسية لاتخاذ المقاومة الفلسطينية من التصفية الشاملة وتشيت أقدامها في لبنان هذه المرة بدلا من الاردن أما الجديد فإن سياسة « مؤتمرات القمة العربية » التي سادت في الستينات قد توقفت وبدلا منها أفرزت « جبهة المواجهة » و « جبهة الدعم » وبمقتضاها فإن عرب الشمال المحيطين مباشرة باسرائيل وهم بالتحديد سوريا - مصر - ليبيا كعمق استراتيجي لمصر - قد اعتبرت جبهة مواجهة أما باقي العرب

فقد اعتبروا جبهة دعم ، طبيعي أنه في شرق الجزيرة العربية كان الدعم ماديا أما في شمال أفريقيا فكان الدعم أساسا معنويا .

وبهذا المنطق فقد أفرزت الاستراتيجية المصرية اتحاد الجمهوريات العربية بين سوريا - مصر - ليبيا في سنة ١٩٧١ وكان السودان في موقف المتردد بين الالتحاق بهذه الوحدة أو البقاء لفترة خارجها .

وان كان من تعليق فهو عدم احتواء جبهة المواجهة على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها من ينبغي له بالدرجة الأولى المشاركة في عبء الصراع - والظاهر أن هذه الأخيرة كانت ما زالت تلتقط أنفاسها بعد أيلول الأسود في الاردن وتثبت أقدامها في لبنان فضلا عن تشتت فصائلها لمختلف الجبهات العربية .

خطوات للوحدة :

عندما أشرفت السبعينات - كان لمصر في رصيد العلاقات العربية منذ ١٩٤٥ قدرا لا بأس به من الخيال ومن التجربة ومن الواقع ، وبالنسبة للخيال فقد ظلت فكرة القومية العربية فكرة سليمة ولافتة وان كان بريقها أضحى أقل لمعانا في أعين كثير من الناس بمنطق أن مصر قد أعطت كثيرا وأخذت في بعض الحالات رفضا في صورة انفصال أو عبئا في صورة قتال أو عزا بالاشتراك في الاستثمارات ولكنها على كل حال وفي كل مرة نالت الإنكار والسخط جزاء .

وأما عن التجربة فمصر شاركت في عدة تجارب متعلقة بالوحدة فهي أحد ركني الوحدة الثنائية الرائدة مع سوريا عام ١٩٥٨ وهي ثالثة الاثافي في مشروع الوحدة الثلاثية مع العراق وسوريا عام ١٩٦٣ ولو أن التجربة قبرت بعد مباحثات طويلة والتقاءات في الفكر والمنهج قليلة ، والواقع أن التجريبتين شارك فيهما حزب البعث العربي بجناحيه السوري والعراقي .

أما عن الواقع فميثاق الجامعة العربية ظل ثوبا واسعا فضفاضاً
(م ١٢ - الاستراتيجية)

تتسربل به جميع بلاد الوطن العربي فتظهر محاسن بعضها وتختفى مساوئ بعضها ولكن أبدا لم يكن ذلك الثوب ليقى حر صيف أو يبرد شتاء فالجامعة العربية لم تفرز خلال نحو ثلاثين عاما أى عمل عربى ايجابى بل أنها ظلت أقرب الى كونها جهاز تنسيق دبلوماسى كثيرا ما أخطأ مهمته حتى فى التنسيق وفى المرات التى دعى فيها مؤتمرا للرؤساء العرب لم يكن دور جهاز الجامعة أكثر من دور ساعى البريد يحمل الدعوى ، وعندما انبثقت فكرة القيادة العربية المشتركة أو اتفاقيات دفاع مشترك لم تكن أكثر من صورة مكررة لجة الجامعة العربية سابقة التحنيط بعد أن اقتضت حرارة الروح والعمل المخطط المنسق الهادف ، ويكفى للتدليل على هذا أن أيا من مشروعات الوحدة لم ينبثق من هذه المنظمة الأم بحيث بدت يمرور الأيام وكأنها أم عاقرة .

ومع ذلك فنطلق الدول المركبة والدول عديدة السكان والجنسيات والدول القارية وشبه القارية من حيث المساحة والانتشار هو منطق العصر ومزاجه السائد ولم تعد موازين القوة الحقيقية فى الحسابات الاستراتيجية تهمل - الى جانب المكائنة الاقتصادية والتقدم التكنولوجى - معيار السكان والمساحة كعامل ذو ثقل أو تأثير .

ولعله من هذا القياس تحركت فكرة الدول العربية المركبة الجديدة « اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة » فى مطلع عام ١٩٧٠ . كان الرئيس عبد الناصر قد وقع فى عام ١٩٧٠ ميثاق طرابلس مع الرئيسين معمر القذافى ونميرى ، باعتبارهما الدولتين الثورتين الوليدتين بعد النكسة والمتاحمتين مباشرة مع مصر ويبدو أن الحديث قد تطرق الى الوحدة مع سوريا بحنين أو بأمل وهكذا ولدت الفكرة التى تطورت الى « اتحاد الجمهوريات » .

وفى مثل هذه المشروعات والخطط السياسية من المفيد والهام أن تقدم لا صور وجدوية خالية المضمون تل تقدم مصالح اقتصادية

واجتماعية مشتركة طويلة وقصيرة وحتى يومية حياتية بحيث يصبح الشكل معبرا فعلا عن جوهر ومضمون فيصبح الأمان ضد أى مغامرات انفصالية ليس الضغط والقوة بل بالمصلحة والشعب والانتشار .

ولقد يرى الرجل السياسى أو العسكرى فوائد وأبعاد الدولة الموحدة ولكن لخلق رأى العام والوعى بذلك ينبغى أن يشعر الجميع من خاصة وعامة . بانعكاس العمل الواحدى على واقع حياته اليومية لا يأتى ذلك الا بانتشار المصالح الاقتصادية والاجتماعية وتخطاها بحيث يتم خلال الجهاز الواسع المتشابك من الخدمات المتبادلة قيام شبكات تصفى أى رواسب أو تمتص أى دعاية مضادة لفكرة الوحدة من الخارج ومن الداخل . وكان ذلك فعلا هو النمط الذى اختارته أوروبا الغربية الآن للتطوير نحو الوحدة عن طريق وحدة السوق التى هى فى الحقيقة وحدة الاقتصاد والتجارة والعمل والجسارك .. هى الوحدة الحياتية والواقعية وليس الوحدة العاطفية .

وبيتما فشل مشروع هتلر من قبل لوحدة البلاد الناطقة بالألمانية وهى النمسا والتشييك الذى قام بالأساس على شعارات قومية وشعور فياض حتى أن جود ريان أبو المدرعات الألمانية البازر فى مذكراته يصف استقبال شعب النمسا للقوات الألمانية المتقدمة فى بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ بأنه استقبال حفاوة وترحيب وليس استقبال فتح أو غزو - هذا المشروع الأوروبى الواحدى فشل مع وجود الاسباب العاطفية والشعور المشترك ولكن مشروع الوحدة الأوربية عن طريق السوق المشتركة يتقدم كنموذج للعصر . ولا يمكن أن تضلخ قضية اسرائيل أو قضية فلسطين لتكون المحرك الملائم للعمل الواحدى حتى وان كانت فعلا كذلك والا أصبح العمل محكوما عليه بالمرحلة ويتعرض للزوال بزوال الدافع والمؤثر .

ولا يعنى هذا أن قيام دولة غربية وحدوية مركبة ذات قدرة

اقتصادية متينة وامكانيات بشرية كبيرة لا يفيد قضية العرب الاولى في صراعهم مع الغزو الاستعماري الاسرائيلي ، اذ الواقع أن أى رصيد قوة يحسب للعرب هو سلاح فعال في صراع طويل ، ولكننا نبرز أهمية أن تتحرك أفكار مخططو الوحدة نحو المصالح الاقتصادية والتجارية والوحدة النقدية والجمركية لأن هذا هو الاسقاط المنظور على عقل الشعوب وادراكها لمبررات ومزايا العمل الواحدى .

ولقد استحدثت أمانة مشتركة للاتحاد الاشتراكي العربى في مصر وليبيا خلال مايو ١٩٧٢ بخلاف ما سبق استحدثته من أجهزة عمل تنفيذى مشتركة بين الوحدات الثلاث .

أما التحاق السودان بذلك الاتحاد فلم يبد - على عكس ما سبق أن أعلن - أنه بات وشيكا ، ذلك أن السودان كان يعاني من مشكلتين رئيسيتين ، الأولى قلة رؤوس الأموال التى يمكنها تمويل مشروعات جديدة للتنمية داخل القطر ، وتعرض الجنوب لحرب استنزاف مستمرة منذ مطالع الستينات يقودها الاستعمار وتمولها الاحتكارات وينفذها المرتزقة الاوريون وأحيانا تسترها الكنيسة .

وفي صيف ١٩٧١ لما تعرض النظام السودانى الثورى لحركة مضادة من الشيوعيين ودخل بذلك في صراع مكشوف مع الكتلة الشيوعية فى العالم فقد حرم السودان من مصادر تمويل مشروعاته للتنمية ، وما كانت المساعدات الصينية لتكفى وبذا أصبح أمام السودان أحد سبيلين لا ثالث لهما إما أن يمول عربيا وإما أن يتحول الى الغرب مرة أخرى اذ ليس بالثورة وحدها تحيا الشعوب .

ويبدو أن مصر هى الأخرى أصبحت في حرج بين أصدقائها وأشقيائها أو بين المصلحة والالتزام . ولقد يبدو أن المخرج هو سرعة التحاق السودان باتحاد الجمهوريات العربية مع تطويره ليصبح

المصدر الرئيسى للغذاء النباتى والحيوانى ولا شك أن مصر المصنعة وليبيا المحدودة الموارد فيما عدا البترول سوف تشكل مع السودان تكاملا ملحوظا لا ينقصه الا تحسين مشروعات النقل بين الأقطار الثلاثة فى استراتيجية متكاملة حتى يمكن أن تقوم منطقة نقل مشتركة تدعم اقتصاديات الأقطار الثلاثة وتزيد من قدراتهم وارتباطهم *

أما انفتاح مصر مرة ثانية على الجزائر والعراق بالزيارة التى أتمها الرئيس السادات فى مايو ١٩٧٢ لاولى والزيارة الملزمة أن يقوم بها للعراق ، فهى علامات تشير الى نتائج لاحقة سوف تظهر فى قابل الايام القريب ولكنها تنبىء من الآن باعادة نظر فى مسيرة العلاقات العربية بين أقطار الثورة وبين الاقطار التقليدية بحيث تزال أشكال الاستقطاب وتحل محلها وسائل الانفتاح العملى والموضوعى *

واذا كان لنا أن نعطى الاسباب ، فالعودة بالعلاقات القوية بين الاقطار الثورية قد يرجع الى طبيعة الامور من تقارب فى شكل الانظمة وعدم تعارض فى المضامين الرئيسية للخطط والمناهج وأن تعدد تنوع الأساليب واختلاف زوايا الرؤية ، مثل هذه الامور يمكن تنسيقها وبلورة نقط التقارب والابتعاد فيها والعمل الدعوب على امتصاصها *

أما الانظمة التقليدية فلعل سبب عودتها للانفتاح راجع الى سببين : الاول وقاية أنظمتها من منطق الاقتراب بالصدقة مما يوفر الامن من الاثارة نحو التغير ، والثانى أملها فى اجتذاب مصر للخروج من صداقتها للاتحاد السوفيتى واعادتها تدريجيا الى الارتباط بالغرب * وتقوم الانظمة التقليدية هنا بدور الممول بالنقد الاجنبى لبعض الاحتياجات الرئيسية لمصر من سوق الغرب حتى يعود تنشيط هذه السوق كما تقوم بدور الصديق المشترك بين الاطراف المعنية *

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن هذه كلها تحركات تفيد العمل

المرحلي ولكنها لا تعطى بالضرورة الغرض الكافي لنشوء تخطيط استراتيجي متكامل نحو وحدة أو علاقات وحدوية أكثر ثباتا واستقرارا ، ومع ما قد يكون في هذه السياسات المرحلية من مزايا وفوائد فإنها قبل كل شيء وبعد كل شيء تظل في دائرة عدم الدوام وقابلية التغير .

ولايضاح الصورة قد نضرب المثل بعلاقات دول أوروبا الغربية في السوق المشتركة ، كلها علاقات تتطور طبقا لمخطط مرسوم وطويل الاجل نحو علاقة استراتيجية ثابتة وهادفة وبغير قابلة التحول ، ولكن هذا الانفتاح في العلاقات الغربية سواء بين الاجنحة الثورية أو بين بعضها والدول التقليدية ليس له نفس الصفاء بل يتحرك وتتحرك أطرافه بأهداف قصيرة الاجل مرحلية المفعول ، وينبغي أن نطور هذا الخط من الحركة الى نمو أكثر استقرارا يمكن بناء استراتيجية عربية على أساسه .

مصر والتنمية :

سوف تظل قضية التنمية أحد القضايا الرئيسية دون شك أمام الاستراتيجية العربية ، فهي في ذاتها هدف وهي في نفس الوقت وسيلة ، وإدارة التنمية واختيار أسلوبها ومفعول التنفيذ فيها كل هذا موضع مراقبة دقيقة من مصر وأصدقائها ترقبا للفائدة وبعيدا بها عن الاختناق ومن أعداء مصر على العكس تحقيقا للاختناق وبمدا بمصر عن ازدياد معدل التنمية عن المرغوب .

ومن الجلي الواضح أن الاشتراكية كأسلوب تجد الآن كما وجدت من قبل كفاحا مستميتا للتشويه والتشكيك من أعداء الداخل والخارج على السواء لسببين فهي تبعد مصر عن النظام الاقتصادي الحر بما يحققه ذلك من أرباح خيالية لفئات معينة ودول معينة وتقترب بها من دول النظام الاشتراكي المنافس ، والسبب الثاني أنها تتبنى التخطيط والتوجيه الاقتصادي كما تعطى العائد لسلطة مركزية موحدة مما يتيح مغدلا أسرع في التنمية قد يصبح مع

امكانيات غير قليلة كما هو الحال في مصر - مهددا بنشوء مركز
ثقل دولي عربي كبير الامر الذي لا يتلاءم مع التوازن الدولي على
العسوم ومع الاهداف الاقتصادية على الخصوص .

ومع ذلك فما زالت الاشتراكية كمبدأ عام مقبولة كأسلوب في
خطاب الرئيس السادات في ١٥ مايو كما في خطابه السابق في أول
مايو عام ١٩٧٢ اشارات صريحة الى ذلك .

ويقول حسنين هيكل الكاتب السياسي في مقال بعنوان (٥
سنوات و ٥ يوتية) ما تقتطف منه الآتي (١) « ان الامة العربية
بالثورة استخلصت لنفسها ثلاث صياغات أصبحت مشهورة وهي
الحرية والاشتراكية والوحدة ، ومع أن هذه الصياغات معرضة
اليوم لغارات عنيفة من جانب أعداء الامة العربية وتطورها سواء
كانوا أعداء من الخارج أو من الداخل يخيفهم التقدم ويهدد
مصالحهم - فأننا مطالبون بالتحقق من صحة هذه الصياغات -
هل يمكن أن يقال أن الاشتراكية لم تتحقق على الارض العربية .. ؟
لا يستطيع منصف لنفسه ولأمتيه وللتاريخ أن يقول ذلك ، فان
الاشتراكية نجحت وبالتحديد في مصر ، بل أن الاشتراكية هي القوة
الاساسية في ميدان الصراع العربي الاسرائيلي ، فالاشتراكية هي
الجماهير والتنمية - أوليست هذه هي خطوط المواجهة الفعلية على
جانبنا من الصراع ؟ الجماهير التي ترفض الهزيمة والتنمية
هي القاعدة التي تقف عليها هذه الجماهير - من الذي يمول صعود
الشعب المصري ومن الذي قدم خمسة آلاف مليون جنيه أخذها
الاعداد للمعركة حتى الآن - أليست هي التنمية » .

وتشير كافة الدلائل الى أن الخطة العشرية الثانية للتنمية والتي
ستبدأ في مصر من ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ سوف تحقق قدرا ملائما من

التنمية في جميع المجالات الاقتصادية ، وسوف لا تخرج عن الاطار العام للاشتراكية كأسلوب ملائم أوجدته التجربة العربية في ذلك المجال .

عامل حاسم :

كان استخدام عنصر الزمن هو العامل البارز والحاسم خلال العامين الأولين من السبعينات وعلى التحديد من بعد قبول مصر لمبادرة روجرز .

استهدفت الجبهة المعادية بكسبها لذلك العامل الى جانبها في الصراع أكثر من هدف :

١ - تبريد الصراع الساخن في لحظة كاد فيها الحديد أن يلين لو استمر الطرق المصري بعض الوقت ويصدق هنا القول بأنه بين النصر والهزيمة . صترة ساعة .

٢ - استيعاب العدو لتسليح جديد يحجب عمل الصواريخ المضادة للجو التي ثبت أن مصر قد استخدمتها بنجاح كان كافياً لشل خطة الهجوم الاستراتيجي الجوي المعادي واحباطه .

٣ - ايجاد مناخ ملائم لتربية شعور عام لدى العرب باليأس من النصر والتعود على الوجود الاسرائيلي الجديد .

٤ - اعطاء الفسحة من لوقت لتنفجر عوامل التناقض والاختلاف بين الدول العربية سواء من منطلق اختلاف زوايا الرؤيا أو من اختلاف مضمون ومحتوى كل نظام ومدى ارتباطه بلواءات دولية خارجية صاحبة مصلحة في الصراع وصاحبة تأثير على مجرياته .

٥ - فك الاشتباك بين أطراف الصراع بما يزيح العبء عن الكاهل الاسرائيلي اقتصاديا وبشرىا ونفسيا .

وكلها عوامل تدخل في تقدير الجانب الاسرائيلي بدرجة عالية الاعتبار .

٦ - تأزيم الموقف بين مصر والعرب من جهة وبين الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى بتحريك تبادل الاتهام والشك في نوايا كل طرف في هذه الصداقة وأهدافه . مع تنشيط الجبهات الداخلية لتكوين رأى عام ضاغط ضد « الوجود السوفيتي » المتزايد وخطره بأمل أن يخسر العرب مصدر تسليحهم الاساسى .

٧ - اتاحة الفرصة لتوليد مناخ نفسى من البلبلة والتردد والحيرة والشك في جميع الجبهات العربية على اتساعها ، مما يجعلها « جبهات مفتوحة » أمام قدرة العدو وفعله .

٨ - ايراز العبء على الاقتصاد المصرى خاصة والعربى عامة بطول النضال والتمن الباهظ للتسليح الحديث والدفاع المكثف .

٩ - وأخيرا تهيئة الظروف من محصلة كل هذه العوامل السابقة لتقبل البلاد العربية - سواء في وجهة معارضة شكلية من مصر أو بموافقة ضمنية منها - حلول مجزئة تتمشى مع شروط العدو وأهدافه .

أما نتائج هذه السياسة فمتروك الحكم عليها لكل قارىء .

الاختيار

« اهدنا الصراط المستقيم ***** »

عندما ولجت مصر السبعينات يبدو أن الظروف والقدر شاءت لها أن تكون هذه هي حقبة الاختيار ، الاختيار في كل ما تشمله هذه الكلمة من معنى شامل . فالظروف جعلت مصر تدخل السبعينات بعلاقة صداقة قائمة مع الاتحاد السوفيتي عقب زيارة عبد الناصر لروسيا وقرارهما مبدأ تواجد سوفيتي عسكري يساعد على دعم الدفاع المصري ضد العدوان الصهيوني المتزايد والمتصاعد إلى غارات العمق ثم الغازات المكثفة على الجبهة ، وتوج الرئيس السادات ذلك بمعاهدة صداقة مع السوفييت في مايو ١٩٧١ .

ومن قبل شاءت الظروف الاقتصادية أن تجمع روسيا ومصر في برنامج واسع للتصنيع والتنمية ومن خلف الاتحاد السوفيتي كانت أوروبا الشرقية كلها طبعاً .

وظروف أوروبا الغربية هي الأخرى وميلها للاستقلال عن حلف الاطلنطي أو الاستقلال بحلف الاطلنطي عن الولايات المتحدة تحت الزعامة الفرنسية الديجولية كل ذلك ساعد على خلق موقف أوربي غربي مستقل بصورة ما في النزاع المصري - الاسرائيلي اعتبر من جانب مصر فرصة مواتية لصداقة جديدة مع هذه الكتلة الأوربية السائرة نحو الاندماج والاستقلال عن الكتل الدولية الأخرى .

والظروف المتشابكة المصالح الاستراتيجية والعسكرية جعلت من الولايات المتحدة وعلاقتها بمصر والعرب مطروحة هي الأخرى في هذه الحقبة للنظر وإعادة التقسيم والتكيف في ضوء علاقتها الظاهرة والاحتمية بالنزاع المصري العربي - الاسرائيلي .

والظروف أخيراً شاءت أن يتوقف إطلاق النار فعلاً وعملاً من

أغسطس ١٩٧٠ في النزاع المصري العربي - الاسرائيلي الذي ظل رغم ثبات خطوط القتال ساخنة ملتهبة حتى قبول الاطراف بمبادرة روجرز في يوليو ١٩٧٠ .

ثم جاء دور الاقدار داخليا فشاعت أن يتم التمهيد تماما لحقبة «الاختيار» كما نقول ، وذلك برحيل عبد الناصر الى جوار ربه .
وإذا كانت سياسات ومصالح الدول لا تتأثر أو لا ينبغي أن تتأثر بفرد أو جماعة بل بالعلاقات الاقتصادية والاستراتيجية المتشابكة فبصورة أو بأخرى فإن الشخصيات القيادية تلعب دورا بارزا لا يمكن إنكاره في أسلوب ادارة الصراعات والتكيف بها ومعها وتلون مزاج الشعوب والجماهير وتصبغ المناخ السائد فيها بلونها الى درجة كبيرة ، ذلك حكم التاريخ ، أوروبا نابليون ، أوروبا هتلر ، روسيا ستالين ، الخ . . كل هذه أمثلة عن أثر دور القيادة السياسية في حركة الشعوب ومزاج الجماهير والمناخ السائد في ظلها ، بل ومصر محمد علي أيضا .

واذن . . . فالظروف والاقدار اجتمعت على أن تكون حقبة السبعينات فترة « اختيار جديد » أمام مصر .

ونستطيع أن نقول أن قضية الاختيار المصري سوف تمس بالضرورة أربع دوائر أساسية تتفرع منها كافة القضايا الفرعية وهي :

.. علاقة مصر بالاصدقاء والاشقاء

- علاقة مصر بالخصوم والاعداء

- قضية الامن

- قضية التنمية

وانه لي ينبغي علينا أن نلقى الآن دائرة الضوء على كل من هذه الدوائر الأربع حتى نتحسس معا الطريق المستقيم .

مصر والاصدقاء والاشقاء :

في هذه الدائرة يمكن أن ندرج ثلاث علاقات متميزة ، الاولى علاقة مصر بالاتحاد السوفيتى ومن خلفه أوروبا الشرقية فيما يمكن أن نسميه الصداقة القائمة فعلا ، والثانية علاقة مصر بأوروبا الغربية وفرنسا على الخصوص فيما يمكن أن نسميه الصداقة النامية والمحتملة ، ثم علاقة مصر بالاشقاء العرب فيما يمكن أن نسميه دائرة الوجود الجغرافى والطبيعى .

ولعل أبرز ما يمكن أن يضاف الى ما سبق من فصول هذا الكتاب ما أعلنه الرئيس السادات فى يوليو ١٩٧٢ من الدعوة الى « وقفة مع الصديق » .

ان علاقة مصر المحتملة مع أوروبا الغربية قد سبق أن تناولتها دراستنا فى الفصل السابق وبيننا فيها مجال الاحتمالات المفتوحة أمام نمو هذه الصداقة وتطورها وأثرها على علاقات مصر الخارجية ومدى ترابطها أو تباعدها عن قضية الامن والتنمية التى هى منشأ العلاقة السببية لأصل هذه الدراسة .

أما علاقة مصر بالاصدقاء فى الناحية الشرقية من أوروبا فهى الأخرى وان جرى تصويرها فيما سبق من فصول ، الا أن متغيرا جديدا قد وفد على هذه العلاقة برز الى الوجود الحى أو العلمى عندما أعلن الرئيس السادات انهاء مهمة المستشارين السوفيت فى مصر مع الدعوة الى « وقفة مع الصديق » .

ولقد عقد محمد حسين هيكى فصلا عن هذه الدائرة فى أهرام يوم ١١/٨/١٩٧٢ خلص منه الى استعراض علاقة الاتحاد السوفيتى بالمنطقة العربية بعد هزيمة الامبراطورية البريطانية بالفرنسية وطرح فى تصوره ثلاث نقاط خلاف هى :

تصور الاتحاد السوفيتى لوجود فراغ عقائدى فى المنطقة

وسعيه الى ملء ذلك الفراغ بالفكر الماركسي الامر الذي أوجد خلافات ما بين عامي ١٩٥٨/١٩٦٤ على حد قوله ، ثم تقصير مصر والعرب في شرح عقائدهم لأصدقائهم السوفيت رغم ادراك العرب لأهمية هذه الصداقة ، ثم أزمة ١٩٦٧ وموقف الطرفين مصروروسيا من الصراع والسلاح .

والمستفاد مما ذكر أن العلاقة المصرية العربية - السوفيتية مطروحة اذن للنقاش على أوسع دائرة ، ليس فقط في دائرة ماذا يمكن أن تفعل لمزيد من المواجهة مع العدو المشترك وانما مناقشة شاملة للعلاقة والفكر - هكذا يبرز المقال - منذ صممت ونشأت وتطورت العلاقات العربية السوفيتية على مدى ٧١ عاما بما فيها موقف السوفيت من قضايا أعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٤ ثم ما تلاها من أزمات حول « المسألة القومية - التحول الاشتراكي - الدين - عدم الانحياز وغيرها » .

ان المناقشة تشمل الخط العام كله وليس فترة محددة في هذه العلاقة .

ولو سارت الامور الى المدى الذي قد تدفع اليه الظروف الضاغطة ، فلقد ينتهي الامر لا الى وقفة مع الصديق بل الى قطيعة أو انقطاع عن خط عام كامل .

وهيكل في صدر مقاله المشار اليه ينوه الى هذه الحقائق فيقول « انه ليس هناك بديل يمكن أن فستعويض به عن الصداقة مع الاتحاد السوفيتي - فالولايات المتحدة فرصة مستحيلة بطبيعتها وانحيازها لاسرائيل ، وأوروبا الغربية مازالت تعبيراً سياسياً أكثر منها قوة سياسية تصدر عن ارادة موحدة - والصين مازالت بعيدة عنا وبعيدة عن الوسائل القادرة على التحقيق في هذا العصر - واليابان عملاق اقتصادي ولكنه ما يزال يحبو سياسياً . واستثماراقتنا في الحرب مع

الاتحاد السوفيتي هائلة : أسلحة الجيوش البرية وأساطيل البحسـ
والجو كلها اليوم من الاتحاد السوفيتي ولو سمحنا بأزمة حادة بيننا
وبينه اذن فمعنى ذلك أنه قرار بتأجيل تحرير الارض الى زمان
طويل . ومن ناحية أخرى فانه لا يمكن لنا أن نرضى أو نسمح بأن
يصبح جهد هذا البلد مكتوبا عليه أن يتحول الى كتل حديدية تضيق
اما في مغامرات الحرب واما في مناورات السياسة .

واستثماراتنا مع الاتحاد السوفيتي في السلم ضخمة في الصناعة
والزراعة وليس لنا أن نتوقف في منتصف الطريق والا وجدنا أنفسنا
نعدو للوزاء » .

يكان ذلك هو تحليله ، فالمستفاد اذن أن العلاقة كلها تحت
الفحص واعادة التقسيم . . . وهو ما يتكشف عن تيجته الأيام
التالية كما سنرى .
أما ما يمكن أن يقال عن الاشقاء العرب فمحدود وموجز
جدا

اذ لا يمكن أن يكون نصيب الشقيق الاكبر الذي يدافع عن
أشقائه الأصغر الدم ، والدموع والافلاس والتشهير واذا رضى
هو بالدم والدموع قانعاً فكيف يرضى بالافلاس وهم الاغنياء ،
وبالتشهير وهم القاعدون ؟

إن الصراعات والاستراتيجيات لا تبنى على حسن النوايا ولا
على كلمات جوفاء لها رنين وليس لها فعل ، ذلك بالضبط هو ما
اعتدنا نحن العرب أن نمارسه بتكرار وبدون مال حتى أصبحنا
لا نرى فيه أى خروج عن المألوف .

إن ايقاع الاحداث سريع ومتوال وجاد جدا وهو مصيري لم
يكشف باغلال الماضي ولكنه سيكبل المستقبل « والاختيار » مرة
أخرى مفتوح أمامهم ودرجة الارتباط اذن حرية لنا .

واقداً أن مصر أن تتخلص في السبعينات من ميراث الامبراطورية
البريطانية التي تركته لها : التخلف - الضياع - الصراع ، كان ذلك
الصراع بين العشائر أو الانظمة أو حتى بينهم كلهم وبين العدو
التربص بهم على أرضهم .

ان لمصر أن تنطلق وتحرر ليس من داخلها فقط بل مما يستغلها
من حولها . لقد حملت ثورة ٢٣ يولية كما بينا في الفصول السابقة
عبء التنوير والتثوير والتحرير لجميع منطقتها - ورضيت بقدرها ،
ولكن على العرب الآن أن يحملوا عبثهم من الصراع بالوعى وبالمال
وأيضا بالسلاح .

كانت مصر تقاتل وهم يشجعون ولا نقول يدعمون والفرق
واسع بين اللفظين . ماذا لو اختارت مصر قلب الاوضاع ؟ هم يلعبون
لعبة الصراع ومصر تقف موقف المتفرج والمشجع وعند اللزوم
الحكم .

تري اذن من سيكون نصيبه السخرية والتشهير ؟
بكل أسف ليس في قاموس التعامل العربى الحالى ما يسمح
باستعمال لفظ الإستراتيجية بأى معنى علمى والتعليق لذلك قد
يبدو انشاء رفيعا في اللغة +++ ولكن النتائج والحقائق أبدا لن
تكون كذلك .

العلاقة بالخصوم والاعداء :

يمكن بلورة الاساس الاستراتيجى لمصر في مطلع السبعينات في
نقطتين أساسيتين :

- ١ - الاولى العمل على تجميع الولايات المتحدة في الصراع العربى
الاسرائيلى .
- ٢ - الثانية الوصول مع اسرائيل لتسوية عادلة ودائمة للصراع .

ولا يمكن القول بأن النقطة الأولى هي مجرد خط مرحلي أو هدف مرحلي كمدخل للهدف الثاني والاخير في تسوية الصراع الاسرائيلي العربي .

ذلك أن ما سبق أن قدمناه في جميع فصول هذا الكتاب يشير الى أن العلاقة الامريكية المصرية انما تردت حتى هوت الى نقطة الصراع كنتيجة لاستراتيجية « الفعل الامريكى » و « رد الفعل المصرى » .

راجع محاولة الحصول على السلاح لتكوين « جيش مصرى قوى » كما كانت أحد النقاط الست في برنامج ثورة يوليو ١٩٥٢ كيف انتهى الأمر بأن مورد السلاح أصبح على غير التقدير تساما هو الشرق وروسيا : راجع سحب دالاس لتمويل السد العالى وما تلى ذلك من تأميم المضالح الغربية ومزيد من التوغل الفنى الروسى .

راجع روستو وطلبات جونسون من تحديد حجم القوات المسلحة المصرية والتفتيش على مفاعلها النووى الخ .. الطلبات وما تلى ذلك من خطاب عبد الناصر فى بور سعيد فى ديسمبر ١٩٦٦ ثم أحداث يونية ١٩٦٧ كل هذا . بالفعل الأمريكى ورد الفعل المصرى - قهلا تستمر هذه الأحداث أم يكون وصول كيسنجر بدلا من روستو فصل جديد لاستراتيجية جديدة ؟ قد تصل الى تحييد أمريكا أو على الأقل تحديد حجم مساعدتها للعدو بالقدر الذى يسمح لمصر أن تتعامل معها مباشرة وليست عن طريق الوسطاء كما هو الحال ؟

أما بالنسبة لاسرائيل فمرة أخرى راجع ما قدمنا عن أن ما يستشف من استراتيجية مصر حاليا هو الوصول الى مائدة مفاوضات لحل الصراع فقط ليس بثقل هزيمة يونية ١٩٦٧ بل بتوازن أحداث حرب الاستنزاف وسقوط الفاتوم مثلا أو بنتيجة انتصار بحجب عن مائدة المفاوضة شبح فكسة ١٩٦٧ .

وسيبقى على أطراف الصراع (الولايات المتحدة واسرائيل) أن
تقررا ما هو نوعية المناخ المطلوب أن يسود في المنطقة حرب جديدة
أو هدنة طويلة تمهد لحرب جديدة نتيجة تسوية جائزة لا تزرع
الا مزيدا من المرارة في النفوس لتجنى يقظة الحرية المسلحة في لحظة
مقبلة أم تسوية عادلة دائمة ؟

ومع ذلك فقولنا أن الخصوم عليهم ذلك الاختيار لا يعنى كما
قدمنا الأصدقاء والأشقاء بل ولا يعنى صانعى القرار المصرى
والاستراتيجية من الجهد المكثف لانجاح استراتيجيتنا والوصول الى
أهدافنا . وحتى باقى كتل العالم ودوله - وعلى الأخص أوروبا - فانها
بالضرورة مدعوة لجميع الأسباب التى سبق أن قدمنا فى الفصول
السابقة لأن تقدم ثقل الجهد الكافى للوصول الى ذلك السلام
العادل .

قضية الامن :

لا يمكن أن نصف هذه الدعوى الا بأنها « قضية » وليست
« استراتيجية » فالذى ابتكرها هى اسرائيل وهى منفردة التى راحت
تبني عليها أشبه شئ بالنظرية التى ابتدعها النازيون الهتلريون باسم
« النطاق الحيوى » أو المجال الحيوى للدولة وراحت على أساسه
تلتهم تشيكوسلوفاكيا والنمسا وبولندا حتى انتهت بمجازر الحرب
العالمية الثانية عام ١٩٣٩ بين

ومن حقنا أن نطالب هنا ببعض الضوابط من قضية الأمن قد
تستوعب :

- الدول المباشرة المصلحة بها وهى سوريا - فلسطين - مصر -
اسرائيل .

- دول التأثير وهى أوروبا أولا ومن خلفها الضمير الدولى
والعالمى لمجموعة الدول أعضاء الامم المتحدة .

- القوتين الأعظم . . .

(م ١٣ - الاستراتيجية)

ولقد يكون الترتيب الصحيح للمعالجة مبتدأ من الخلف ، فلا صراع في عالم السبعينات الا وتحكمه القوى الأعظم بدرجة معينة وبشكل ما : لقد سار العالم على ذلك وآخر قوتين كانتا بريطانيا وفرنسا وفي سيادتهما كان هناك انضباط أكثر في الصراعات الاقليمية المحدودة . وكما عرفت بريطانيا وفرنسا اتفاقات تقسيم النفوذ والوفاق شأن اتفاق ١٩٠٤ مثلا ، فكذلك تتقدم الآن الولايات المتحدة « بسياسة الوفاق مع الشرق » ودرس التاريخ يقول أن ذلك لم يكن أبدا في مصلحة الشعوب الأصغر التي غالبا ما تكون هي ضحية ذلك الوفاق (ومن قبل هذه السياسة كانت سياسة التعايش السلمي « وهكذا) .

وكل المطلوب لتحقيق الانضباط ألا يكون هناك « انحياز كامل » من أحد أطراف القوتين الأعظم لأحد أطراف النزاع وبمعنى آخر الوصول الى تحييد للقوى الأعظم بدلا من الاستقطاب .

وعندئذ يمكن أن يتم الاتفاق على مفهوم استراتيجى عملى وواقعى يبين حدود أمن أحد الأطراف في الصراع بما لا يعنى أمنه هو وحده بل أمن جميع أطراف الصراع ، بما يعنى أن الأمن هو مجموعة اجراءات محددة وترتيبات لأوضاع ثابتة وليس مفهوما كلاميا يفسره طرف واحد وينتهى بالغزو المسلح وكسب الأراضى بالقوة خلافا لجميع الاعراف والقوانين الدولية المرعية - درس التاريخ يقول ان ذلك دائما سبب كارثة الحروب وما هتلى ببعيد كما قدمنا .

أما دول التأثير فهي بحكم صلاتها المشتركة مع أطراف الصراع واعتدالها في درجة الارتباط معهم ووزنها وتأثيرها الدولى يمكنها بلا شك احداث نوع من الضغط المعنوى والسياسى والدبلوماسى بهدف « تقييد تعريف الأمن ومفهومه » للالتزام بالاعراف الدولية والقوانين المرعية بحيث ينتهى الأمر الى « حدود ثابتة » .

أما فيما يتعلق بأطراف الصراع المباشرة فهي الأخرى عليها أن

تدرك أن الوصول الى اتفاق شامل وعادل « سوف يكون دائما مهددا بالانفلات والانتفجار ما لم تتكون هناك قناة مشتركة على أرضية عملية ثابتة ترتضيها كل الأطراف » .

وفي رأينا أن ذلك .. وذلك وحده هو المدخل الصحيح لما يعرف بقضية الأمن وهو بإيجاز شديد جدا يجب أن يترجم « الى حدود ثابتة واجراءات أمنية مشتركة ومحددة كل ذلك بنى على قناة داخلية بأنه ليس هناك تحيز لطرف معين دون طرف » .

استراتيجية التنمية :

صحيح أن مناخ الاستراتيجية العسكرية والسياسية هو المسيطر دون شك على سماء الأحداث في هذه الفترة ولكن ذلك لا ينبغي أن ينسينا الهدف الأهم وهو التنمية ومزيد من التنمية ففي واقع الحال لا يعود أمر الهدف من السلام العادل الا أن يكون توفير الاستقرار والاستثمار لأحداث هذه التنمية .

. وليس من شك أن قدرة الاقتصاد المصري بدت حاليا مشلولة من جهة لاقطاع موارد التمويل الخارجى بخلق القناة وفقد البترول في سيناء وانخفاض موارد السياحة ولكن الأمل مازال في الاخوة العرب الذين قد تستغرقهم مناقشات ومجادلات لتبين وتدلل أن ما أصاب مصر ما كان ليكون لولا أنها تتحمل بعبء الدفاع عنهم قبل أن يكون عنها .

واذا سار حجم الدعم كسيرته الحالية بنحو ١٠٠٠ مليون جنيه سنويا تعويضا عن إيرادات القناة فذلك لا يمكن أن يوفر أى تنمية حقيقية ، فاذا علمنا أن معدل التنمية المطلوب لا يقل عن ١٠٪ سنويا وصولا الى مضاعفة الدخل القومى في ١٠ سنوات لمواجهة الزيادة السكانية واذا أخذنا في الاعتبار أن الزراعة في أحسن أحوالها لن تعطى أكثر من ٣٪ فإن الصناعة عليها أن تعطى الفجوة بنحو ١٢٪ مثلا باعتبار الخدمات تعطى ٥٪ لتكون الحصيلة نحو ١٠٪ وهو المعدل المطلوب .

فما هو حجم الاستثمار المطلوب إذن ؟ لو قدرنا لعائد السنوى للاستثمار بـ ١٠٪ فلا بد من استثمار نحو ١٠ مليار جنيه إذن ... فأين ذلك من رقم الـ ١٠٠٠ مليون أو ما يقرب منه والذي قد يستغرق أعداد الدولة للحرب منه جزءا غير قليل ؟

هذا على كل حال بخلاف تدبير موارد التسليح لتطوره لأحدث مستوى .

ليذكر لشعب العربى دائما أنه والحمد لله ما زال يقتطع من دخله ولكن لا يقتطع - كما فعلت وتفعل مصر - من دمه وأرواح شهدائه ومستقبل تنمية شعبه ومستوى خدماته .

هذه هى بإيجاز الخيارات الاستراتيجية التى طرحتها حقبة السبعينات الأولى ... وسنذهب معا فيما يلى لنترى مسيرة هذه الاختيارات .

التحول

« ليس لنا أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون .. ولكن لنا مصالح دائمة » .

خريطة القوى :

انتهت بنا الفصول السابقة الى سبتمبر ١٩٧٢ حيث كان الرئيس السادات قد أعلن أن عام ١٩٧١ سيكون « عام حاسم » بالنسبة لقضية الصراع العربى الاسرائيلى وموقف الجمود الذى لازم هذه القضية منذ عدوان ١٩٦٧ ثم تأجيل تنفيذ ذلك القرار الاستراتيجى الهام نظرا لوقوع الحرب الهندية الباكستانية ومن قبل فشلت مبادرة مصر فى فبراير ١٩٧١ فى « فتح قناة السويس » للمصلحة الدولية مقابل انسحاب جزئى لاسرائيل من الشاطئ الشرقى للقناة وعبر قوات مصرية محله هناك .

كذلك فان مفاوضات روجرز وسييسكو باءت بالفشل وانتهت الى جمود كامل فى الجبهة المصرية الاسرائيلية . وفى نفس الوقت استمر ضغط مصر فى سبيل ايجاد قناة مشتركة مع « الأصدقاء الروس » لزيادة حجم ونوعية التسليح لمصر فى مواجهة الخوف السوفيتى من التورط فى مغامرة عسكرية مصرية جديدة غير مضمونة النتائج لمصر وقد تجر روسيا للصراع دولى خارج حساباتها وتقديراتها.

بل على العكس فان زيارة الرئيس الأمريكى نيكسون للاتحاد السوفيتى فى ظل ما سمي « سياسة الوفاق الدولى » - وهو وصفناه بأنه أشبه ما يكون بمؤتمر يالتا الذى عقده الحلفاء الثلاث روس - أمريكا - بريطانيا قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية وفيه رسموا الخرائط واقتسموا النفوذ على العالم كله - زيارة نيكسون هذه انتهت الى بيان سياسى جاء فيه عبارة « العمل على تحقيق استرخاء عسكرى فى الشرق الأوسط » وهى عبارة فسرتها مصر على

أنها تجميد نهائى لأى تحرك عسكرى مصرى لتحرير أرضها المحتلة فى سيناء ، ولم تفلح معاهدة الصداقة المصرية الروسية الموقعة فى مايو ١٩٧١ بتحقيق أى ثقة أو ثقل يفيد تأييد الحق المصرى المشروع فى القتال لتحرير الأرض المحتلة .

وهكذا - من وجهة نظر مصر - وقفت العربية تماما عن السير لا فى طريق المفاوضة والحل السياسى ولا فى طريق الحرب لتحرير الأرض ، أصبح « عنصر الزمن » أحد أهم عناصر الاستراتيجية الفاعلة وقد صاحب ذلك الجمود علاقات مقطوعة تماما مع الولايات المتحدة وتقريبا الحرب بصفة عامة ومع الشرق علاقات يشوبها الترقب المزوج بالتوتر والمُنذر بالتغير .

أما العلاقات العربية فقد كانت سياسة مؤتمرات القمة قد توقفت فى أعقاب مؤتمر الرباط ولكن لم تقم سياسة محاور وإن قامت سياسة تقييم تصنيفى الى « دول المواجهة » ودول « الدعم أو المساندة » وطبيعى أن دول المواجهة شملت بالأساس مصر وسوريا ومنظمة التحرير وافضت ليبيا متطوعة الى هذه الجبهة وهى دول مطالبة بحفظ مستوى معين من التسليح والاعداد لمعركة تحرير مقبلة فى ضمير الغيب وفى العقل الباطن العربى أكثر منها رؤية منظورة أو مخطوطة ، أما دول الدعم فهى - أيضا بالمقاييس الافتراضية - الدول القادرة ماليا على دعم الجبهة وهى بالضرورة دول البترول الواقعة فى منطقة الجزيرة العربية منضمما اليها ليبيا وأحيانا الجزائر .

ومحاولة لانشاء دولة اتحادية من مصر وسوريا وليبيا باسم « اتحاد الجمهوريات العربية » وتتردد من السودان بالاشتراك فى هذه الوحدة أو البقاء خارجها على هامشها .

وتركزت استراتيجية الولايات المتحدة ازاء الصراع العربى الاسرائيلى فى مستهل السبعينات فى شن هجوم ذى ثلاث شعب على جبهة مصر بالأخص والجبهة العربية عامة فى الصراع العربى الاسرائيلى

نقد في ثلاث سياسات هي على الصعيد الدولي محاولة عزل مصر عن مصدر تسليحها في الشرق عن طريق سياسة الوفاق الدولي والاسترخاء العسكري في الشرق الأوسط وما يعنيه ذلك من فتور في علاقات مصر بأصدقائها في الشرق بل كما قلنا ويحمل بذور « التغيير » وسياسة إنهاء حرب الاستنزاف والتي نرى أنها تصنف كجزء متم لحرب يونيو ١٩٦٧ باعتبارها « دور » من أدوار الحرب بالمفهوم العلمي من حيث أنها إعلان عملي عن عدم نجاح الخصم في قهر الإرادة المصرية للتسليم بمطالبه سواء الظاهر منها والتمثل في احتلال أراضي عربية من ٣ دول هي مصر وسوريا وفلسطين أو الخفي والأعمق من ذلك وهو التسليم المطلق « بالوجود الشرعي » الإسرائيلي وفتح التعامل معها كحقيقة جيوبوليتيكية في المنطقة ، كل ذلك طبقا لسياسة مبادرة روجرز وافشال المبادرة المصرية المضادة بفتح قناة السويس مع الانسحاب الجزئي شرقا والتي انتهت جميعا بنتائج سلبية فيما عدا تحقيق إيقاف إطلاق النار وانتهاء حرب الاستنزاف رسميا .

أما لسياسة الثالثة في الهجوم الأمريكي على الجبهة العربية فتمثلت في اتهام اعتماد إسرائيل في تسليحها على أوروبا وفرنسا بالذات سواء في الجو أو في الصواريخ والاعتماد على ترسانة الأسلحة الأمريكية المتمثلة أساسا في القاتنوم بكل تسليحها وقنابلها وصواريخها كذا في آلة الحرب الكترونية الرادارية ، بل وإعلان روجرز وزير الخارجية الأمريكي في يناير ١٩٧٢ أن إسرائيل ستنتقل من عصر استيراد التسليح الأمريكي الى عصر التصنيع لهذه الأسلحة محليا (١) .

وهكذا ففي مقابل الوعود الغامضة بالحلول الفاشلة للعرب ولمصر على الخصوص كانت الولايات المتحدة على الطرف الآخر

(١) الرئيس السادات : كتاب البحث عن الذات ص ٣٨٠

تسير بالتوغل العملى الى منتهاه فتتجاوز عهد الضمانات والامدادات
لاسرائيل بالتصريح بتصنيع آخر - فى الترسانة الامريكية من سلاح
وتكنولوجيا .

وفى المقابل كانت الاتحاد السوفييتى فى حالة من « الانكماش »
فى دعمه ومساعداته للدول العربية المرتبطة به وأهمها مصر وكان يرى
بذور التحول وخيوط نسيج التباعد تتكامل وتتلاحم وهو صامت
بل وربما نستطيع أن نقول الآن فى نهاية عام ١٩٨١ بعد تكشف
الرؤية - وهو غير آسف على ما يظهر ويبدو ، تحكمه فى ذلك ثلاث
دوافع خلص اليها تحليله أولاها أن العهد ليس ببعيد على اقضاء
خورشوف لتورطه أكثر من اللازم والمسموح فى سياسات الشرق
الأوسط ومع مصر بالتحديد وبريجنيف يعنى ذلك الدرس الذى
أوضحه فيلسوف الحزب سوبيليف والقوى المحيطة به فى اللجنة
المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى لسلفه . وثانيا فان روسيا -
نتيجة لسياسات أخرى داخلية متعلقة بإنتاجها الزراعى - أصبحت
فى ميس الحاجة الى معونات أو تبادل تجارى مع الغرب ومع
الولايات المتحدة بالأخص لتعويض النقص فى محصول القمح الروسى ،
واذ كانت المعادلة مصر والعرب أم الجبهة الداخلية الروسية فطبيعى
أن الكفة تميل للثانية .

وثالثا فان تحليل القوى فى المنطقة العربية وبالتحديد فى بحرى
الحضارة المتوسط والاحمر أوجد الروس خلال الاجتماعات المكثفة
التي عقدتها لجان عديدة منبثقة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى خلال
عام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ - أن السيطرة على هذا الشريان المتصل يمكن
أن تتحقق من خلال علاقات « صداقة » متينة مع دول أخف ثقلا
وأقل سبكانا ومطالب من مصر مثل اليمن الديمقراطية فى الجنوب ،
وليبيا وسوريا فى الشمال وذلك باستخدام قواعدها كمرقا للأسطول
الروسى الذى بدأ تواجده فى هذه المنطقة منذ نهاية الستينات تحقيقا
لمبدأ التطويق البعيد للمنطقة الواقعة خلف هذين الزراعين .

ولو صح استنتاجنا هذا لكأن سياسة سليمة تماما من وجهة النظر الروسية بل انها نفس لسياسة التي كانت بريطانيا العجوز تتبناها خلال فترة مجدها الامبراطورى فى تحقيق السيطرة فاليمين الديمقراطية « أفقر وأصغر » من أن تطلب وليبيا « أغنى وأصغر » من أن يطلب وهكذا فالوجود السوفيتى فى أى منهما مأمون العواقب قليل الثمن المقابل محقق لنفس الأهداف بل ربما أكثر تحقيقا لانه يؤمن لروسيا حرية حركة استراتيجية أكبر مع مثل هذه الدول الصغرى بجميع المقاييس البشرية والحضارية اذا ما قورنت بمصر التى دائما تسعى لأن « تشارك » وتتعامل « على قدم المساواة » ، وهى سنوق ضخمة للسلاح والبضائع والتصنيع الذى لا يرغب فيه أحد - وكلها ثمن للمساعدات المتبادلة .

قلنا ان دول الجزيرة العربية شكلت ما سعى بجبهة الدعم العربية التى أخذت تمد مصر ودول المواجهة بالدعم المادى سواء لتعويض موارد قناة السويس والبتروول المفقودة من مصر من جراء احتلال سيناء أو لشراء السلاح الذى يؤكد استمرارية الصمود أمام العدو وكانت السعودية طبعاً تقف على رأس هذه الدول وكان فيصل اذ ذاك على رأس النظام السعودى ، وكانت أحداث يونية ١٩٦٧ قد أغلقت جبهة اليمن التى كانت محل الصراع الرئيسى بين النظام السعودى والناصرى وأحداث النكسة وأن كانت قد رأبت ذلك الصدمع والصداع حتى لقد انعقد مؤتمر الخرطوم كأول خطوة على طريق الدعم العربى لمصر بالذات وتحملت فيه السعودية بالعبء الأكبر نظراً لقدراتها البترولية ، وعلى الرغم من رحيل عبد الناصر بعد ذلك لملاقاة ربه ، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت مطالب السعودية الرئيسية ضرورة « نبش قبر عبد الناصر » كما تردد القول وشاع فى جميع الأوساط بمعنى تعرية فترة حكمه تصفية للحسابات القديمة بين الأطراف أى أن « مهر » اللقاء السعودى المصرى تمهيدا لأى حركة استراتيجية مقبلة مما كانت القيادة السياسية المصرية تعد له

وتتمنى وقوعه بل وتتعجله ذلك المهر كان على حساب فترة حكم عبد الناصر وقد استخدمت السعودية فيما استخدمت من أدوات المضغط تحقيقا لهذا الغرض سحق بيروت وبعض صحف الغرب كما استخدمت ورقة فلول « الاخوان المسلمين » التي كانت قد فرت من مصر الى السعودية بعد وقائع الخلاف بينها وبين الثورة المصرية وعبد الناصر وقد يعطى المثل الذى نسوقه هنا على مدى تتبع «سعودية فيصل» لهذا الخط .. خط تعرية حكم عبد الناصر وادابته ودفعه فقد اشترطت تغيير اسم « بحيرة ناصر » أمام السد العالى لتصبح « بحيرة السد » الى هذه الدرجة حتى فى أبسط الأشياء هذا الى جوار حملة التشهير المنظمة التى تعلق بنزاهة عبد الناصر وأسرته من جهة ، وتراوحت بين التعذيب للمعتقلين والانحراف لغير الدين ما دام لمصر صداقة مع الاتحاد السوفيتى ونحن اذ نتناول هذه النقطة هنا بالشرح والتعليق فلا تفعل ذلك لا من منطق التاريخ ولا من منطق التصحيح وانما ما زلنا وراء الخط الاستراتيجى المصرى فهذه النقطة كانت واجبة المعالجة أمام النظام المصرى والرئيس السادات اذا أراد أن يجعل بين العرب « أرضية مشتركة لفعل ما » أو خلف استراتيجية معينة حيال الصراع العربى الاسرائيلى .

التمهيد والاعداد :

وعلى نفس الطريق طريق: فيصل السعودية كانت القوى المضاربة بالثورة فى انداخل والتي اصطلح اذ ذاك على تسميتها « بالقوى المضادة » وكانت هذه القوى تحصر ههوما أخيرا فى النقاط التالية :

- الحراسات .
- المعتقلات وقيود البحرية .
- لجنة لقطاع .
- مراكز القوى باعتبارها جماع هذه الخيوط .
- ويكان على القيادة السيامية المصرية حتى تعبر « جسر الثقة »

أو تجرى « مصالحه وطنية » أن تجد لنفسها الحل الأمثل لهذه المشكلات الأربعة مضافا إليها طبعاً ما تطالب به السعودية التي يتطلع السادات الى جهودها للتمهيد للمعركة - من محو أو تشويه لذكرى عبد الناصر وتركيز أكبر على « الايمان » - باعتبارها مفهوم المخالفة كما يقول رجال المنطق - يعنى أن عبد الناصر غير مؤمن ، جاء قرار إلغاء الحراسات في ديسمبر ١٩٧٠ عقب تولى السادات الحكم بشهرين مباشرة ، ثم وفي خطاب أول مايو عام ١٩٧١ وهو الخطاب السنوى التقليدى لرئيس الجمهورية فى عيد العمال أعلن الرئيس السادات بدأ تنحية مراكز القوى وفى خلال أيام تمت له السيطرة المطلقة على الحكم واعتبررت هذه « ثورة مايو ١٩٧١ وثورة التصحيح » كذلك فقد أعلن السادات إلغاء المعتقلات وتصفيتهما الى الأبد .. أما لجنة الاقطاع فمنذ تصفية مجبوعة المشير عامر ، صلاح نصر فى المخابرات وشمس بدران وكانوا هم المكلفين بلجنة تصفية الاقطاع فقد سمح لوسائل الاعلام بالصاق جميع التهم والتجاوزات لهذه اللجنة واعتبرت الاجراءات الشكلية معيار الحكم والتقييم بغض النظر عن الفلسفة الاجتماعية الكامنة خلف هذه الاجراءات والشكليات .

أى أن التمهيد والتحضير للعمل الاستراتيجى الإيجابى اما فى سلم مشرف أو معركة جديدة مع اسرائيل للوقوع بها تحت الضغط المسلح ، هذا التمهيد اقتضى تحضير الجبهة الداخلية والجبهة العربية على النحو المتقدم ذكره والذي يوجز فيما يلى :

- محاولة ايجاد « مصالحه وطنية » داخل مصر مع القوى المضارة بالثورة يولية ١٩٥٢ عن طريق إلغاء الحراسات والمعتقلات ونسف أعمال لجنة الاقطاع وأخيراً بتنحية مراكز القوى وإعلان ثورة التصحيح للثورة الأم فى مايو ١٩٧١ .

- على الجبهة العربية التي كانت هى الأخرى مضارة بحركة « التحرير والتثوير » التي قادتها ثورة يولية ١٩٥٢ فى الوطن العربى كله كانت المصالحة مع السعودية والملك

فيحصل تقتضى السماح للاعلام المصرى « بنقد حكم
عبد الناصر » وفتح ملفات من شأنها أن تثير بسحابات من
الشك حول « ذمته المالية » أو تجاوزات السلطة وأعمال
« زوار الفجر » الخ ...

كان التحضير للعربى مع دول المواجهة يقتضى اعلان قيام
اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر - سوريا - ليبيا
وكانت السودان مؤيدة لذلك مع بقائها فى خارج الوحدة
لحين اتمام قيام مؤسساتها الدستورية والشعبية المماثلة
لتلحق بهذه الوحدة (١) ، أى أن هذه الجبهة شكلت أساسا
من مصر وسوريا ركيزتا دول المواجهة بالاضافة الى محاولة
احتواء ثورتى السودان وليبيا الوليدتين بعد نكسة ١٩٦٧ .

أما الموقف على جبهة القوى العالمية أمريكا وروسيا فقد كان
يسير نحو التدهور التام لا أمل فى اقتاده ، وبالنسبة لأمريكا كان
روجرز أضعف من أن يفعل شيئا وهو وزير خارجية الولايات المتحدة
لدرجة أنه تراجع تماما عن مبادرته واتصالاته مع اسرائيل بعد اذ
هجمت عليه جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل ولقنته درسا قاسيا
وظال قابعا حتى تم تغييره بسلفه ويقول الرئيس السادات فى ذلك
« المهم أنه بعد خطاب مائير فى الكنيست عادت الأحوال بينى وبين
أمريكا الى أسوأ مما كانت عليه » (٢) .

وكان عام ١٩٧٢ فى أمريكا هو عام الانتخابات وهكذا يعرف
كل مشغل بالسياسة أن القرارات الهامة لا يمكن أن تبدأ فى ذلك
العام ولا بد اذن من الانتظار حتى عام ١٩٧٣ اذا ما أريد أن يكون
للولايات المتحدة أى دور فعال فى تسوية قضية الشرق الأوسط
والنزاع العربى الاسرائيلى .

(١) راجع الرئيس السادات : كتاب البحث عن الذات ص ٢٩٦

(٢) راجع السادات المصدر السابق ص ٣٨٠

فماذا عن الجانب الآخر ؟ ماذا عن العلاقات بالسوفيت ؟

كما قدمنا لهم تفلح زيارات السادات الثلاث المتكررة في مارس ٧١ ، أكتوبر ٧١ ، فبراير ١٩٧٢ في تحقيق تقدم على طريق زيادة تدفق الاسلحة بل حدث خلاف على استخدام أسراب الميخ ٢٥ وجهة اصدار الاوامر لها هل تكون مصر أو موسكو ، كما حدث خلاف عن موقف مصر من الثورة الشيوعية في السودان في يولية ١٩٧١ وقال السادات في كتاب البحث عن الذات ص ٣٠٧ « فأتخذت موقفا حاسما من هذه الثورة وقلت لا أقبل أن يقوم حكم شيوعى على حدودى » .

كذلك لم تجد زيارة بودجورنى للقاهرة في مايو ١٩٧١ وتوقيع معاهدة بين مصر وروسيا مما أقلق الولايات المتحدة ويقول الرئيس السادات في ذلك (١) :

« الى أن جاء في ٦ يولية ١٩٧١ أحد رجال الخارجية الأمريكية من واشنطن يطلب موعدا عاجلا للاهمية فقابلته في مساء نفس اليوم فقال انه يحمل رسالة من نيكسون وروجرز ولكن عنده بعض الأسئلة يريد منى اجابة عليها أولا وهى :

— هل عبرت المعاهدة التى وقعت مع موسكو في مايو ١٩٧١ موقفك أو فرضت عليك التزامات تحد من حريتك فى التعامل معنا لاعادة السلام فى المنطقة .

— الاجابة أبدا

— هل ما زلت توافق على مبادرتك التى أعلنتها فى فبراير ١٩٧١ وأخطرت بها روجرز عندما كان فى مصر .

— الاجابة طبعاً

— حسناً .. حسب ما لدى من معلومات أحب أن أقول لك أنه

بعد ما تلقيت منك هذه الردود فابتداء من منتصف الليلة
٧/٦ يولية ١٩٧١ فان الرئيس الأمريكى سيتدخل بنفسه
ليبدأ الحل السلمى .

— الاجابة على خيرة الله ... وماذا فى اسرائيل .
— لديهم بعض الشكوك ... »

ثم كانت زيارة نيكسون للاتحاد السوفيتى فى ٢٠ مايو ١٩٧٢
والبيان المشترك الذى تحدث عن الاسترخاء العسكرى كما سبق
الاشارة لذلك وما أعقب ذلك مباشرة فى ٦ يولية ١٩٧٢ من ابلاغ
مصر السفير السوفيتى برفض رسالة موسكو عن تحليل زيارة
نيكسون وبانهاء مهمة ١٥ ألف خير روسى فى مصر مع مغادرتهم
لبلاد فى خلال أسبوع من تاريخه .

وأخيرا انتخابات الرئاسة الأمريكية فى نوفمبر ١٩٧٢ وبدأ
وصول كيسنجر كوزير لخارجية الولايات المتحدة .

ويعتبر كيسنجر وزير الخارجية الوحيد بعد دالاس الذى كان له
خطأ استراتيجى مؤثر فى حركة السياسة الأمريكية لا فى اتجاه الشرق
الأوسط والصراع العربى الاسرائيلى فحسب بل تجاه قضايا دولية
عديدة من بينها على الاخص علاقات الغرب وأمريكا بالذات بالصين
ومحاولة استقطاب الأخيرة وضربها بروسيا وهى السياسة التى
ما زالت تتحرك فيها الولايات حتى الآن .

ليعذرنى القارئ الكريم فيما يبدو له من محاولة التكرار فى
تحديد العلاقات المصرية - السوفيتية والمصرية الأمريكية فى مستهل
فترة السبعينات ، ذلك أن هذه العلاقة الثلاثية كانت هى مفتاح
الحركة الاستراتيجية المصرية لكل ما تلى ذلك خلال فترة السبعينات
وحتى لحظة كتابة هذه السطور فى ديسمبر ١٩٨١ .

ان التطور الهائل الذى غير من سياسة الصداقة المصرية

السوفيتية مقابل العداء والتدهور في علاقات مصر - الولايات المتحدة كما ظهر من وصف الرئيس السادات نفسه فيما أشرنا إليه في الصفحات السابقة بحيث قلب محور الحركة بمقدار ١٨٠ درجة أى الى الاتجاه العكسى تماما فأصبحت العلاقة الصداقة المصرية - الأمريكية في مقابل التدهور المصرى السوفيتى .. نقول ان هذا التطور الهائل كان وما زال هو محور ارتكاز كل ما جرى على مسرح الشرق الأوسط خلال السبعينات وما يجرى الآن ، هـ وكما سوف تقدم الدليل بعد قليل مفتاح حركة حرب أكتوبر وهو مفتاح حركة السلام والتسوية فى كامب دافيد وهو مفتاح العلاقات المصرية الاسرائيلية ، والعلاقات المصرية العربية بل هو مفتاح سياسة التنمية الاقتصادية فى مصر طوال فترة السبعينات .

وعلاقة بهذا القدر من العمق والآثار تحتاج منا بلا شك هذا القدر من التوقف والتحليل .

ولعل من أغرب ما نختم به هذا التحليل للعلاقة الثلاثية ، مقاله الرئيس السادات عن زيارة رئيس قسم مصر فى الخارجية الأمريكية يوم ٦ يولية ١٩٧١ التى أشرنا اليها من قبل « ومما هو جدير بالذكر أن الرسالة التى وصلتني على لسان الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته روجرز مع الديبلوماسى الأمريكى ... لم يكن لدى الرئيس الأمريكى أى علم بها كما عرفت بعد ذلك .. شىء غريب حقا .. أليس كذلك (١) »

نعم هو شىء غريب أن يتصل ديبلوماسى أمريكى بالرئيس المصرى ويعرض عليه رسالة من الرئيس الأمريكى ثم يتضح أن الرئيس الأمريكى لا يعلم عنها شىء !! ما هو المعنى الذى نستخلصه هنا ؟ الواضح أن سنوات ٧١ ، ١٩٧٢ كانت هى سنوات التحول الحقيقية

(١) المصدر السابق .

من الشرق الى الغرب .. وقد استخدم الأمريكان في ذلك جميع وسائل الضغط من جهة والترغيب من جهة أخرى حتى تجد الإستراتيجية السياسية المصرية نفسها في نهاية المطاف في طريق محدد ذي اتجاه وحيد يشير الى أن الحل مع الولايات المتحدة .. ومعها هي وحدها حتى لو اقتضت هذه السياسة المرسومة تزييف رسالة بين رئيسي جمهوريتين كما رأينا ..

قرع الطبول

((الاعداد الجيد للمعركة .. يضمن نصف الانتصار))

لم تستغرق حربا من أدوار حروب الصراع العربي الاسرائيلي وقتا للاعداد مثلما استغرقت حرب ١٩٧٣ ، ولا نعى هنا بالاعداد للحرب تجهيز وتدريب قتالى للقوات فحسب ولا التخطيط لذلك أيضا بل نعى الاعداد الاستراتيجى على كافة المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية والاعلامية طبعاً فضلاً عن الاعداد العسكرى الكامل .

فحرب ١٩٤٨ كانت كلها مفاجأة لمصر وللعرب بعد انسحاب بريطانيا ومؤتمر الملوك فى انشاص وكلها كانت أوضاع لحظية ، وفى عام ١٩٥٦ كان تأميم القناة فى ٢٦ يوليو ووقع العدوان بعد ذلك بشهور ثلاث ولكن مصر - ونقول ذلك من واقع المعاشة اليومية الفعلية - ظلت بعيدة عن التحقق من وقوع القتال وقد سبق أن أشرنا لذلك فى حينه .

وفى عام ١٩٦٧ كان التحضير أكثر وقتاً ولكن التحضير كان يتم على أساس تصور استراتيجى دفاعى أساساً مع التهديد بالقوة للحصول على كسب سياسى محدود فى غلق خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية ، وأوضحت الأحداث أن ذلك كله تغير رأساً على عقب مما أشرنا اليه كذلك .

وإذا اعتبرنا أن حرب الاستنزاف دوراً من أدوار ذلك الصراع المتكامل - والعلم العسكرى قد يسعف ذلك التقييم ويسنده - فإن بناء حائط الصواريخ المضادة للطائرات فى مصر والتدريب القتالى الممتاز والروح المعنوية المشحونة بالتصميم على الغرض ، كل هذا قاد مصر الى نصر محقق فى استراتيجيتها الدفاعية الهجومية آنذاك دون شك .

ولو عاد القارىء الى ما سبقناه من تعريفات عديدة عن الاستراتيجية لأدرك معنى وحقيقة ذلك ، فارادة مصر لم تقهر والتسليم للمطالب التي يريدها العدو الظاهر اسرائيل وقوى التأييد له أمريكا لم يتم ، وللعكس الصحيح حدث حتى لقد حشدت الولايات المتحدة أسطولها السادس في المتوسط وهو كما صرحت اسرائيل أكثر من مرة الاحتياطي الاستراتيجي العام لها « لاسماع ناصر صوت مدافعه » كما قال الرئيس نيكسون في حينه ، ثم كان تقديم مبادرة روجرز والتي كانت في الحقيقة احدى صور التسوية التي اقترحتها مصر .

صحيح أن التسوية السياسية لم تتم مع ذلك وهي الهدف النهائي من ذلك الدور من أدوار الحرب ، ولكن ذلك قد يرجع الى ظروف تغير القيادة السياسية المصرية وشخصيات عوامل المساعدة في التفاوض مثل روجرز ويارنج وظروف أخرى ، ومع ذلك وكما قدمنا من تحليل سابق في حينه فربما كان يحسن استمرار الضغط العسكري المصري في حينه لوضع مزيد من الثقل على مائدة التفاوض .

كذلك فما كان مفتقرا في حرب الاستنزاف هو التنسيق بين الجبهات العربية الأخرى في المشرق لا مع سوريا ولا مع الاردن ولا مع المقاومة الفلسطينية وهو أيضا ما أشرنا اليه في حينه .

وانما نسوق كل ما تقدم لنبرز كيف أن الاعداد الجيد تحت تصور استراتيجي سليم ومتكامل لابد أن يعطى للحركة الاستراتيجية عمقها وأثرها وأسباب نجاحها .

الاعداد على المستوى الداخلي :

الى جانب المصالحة الوطنية التي أشرنا اليها مع القوى المضادة بالثورة فقد حرص السادات على السير بالاحداث سباحة مع جميع التيارات ولتقرأ مع السادات قوله « كنت قبل ذلك بشهور قد عزلت

عددا من الصحفيين ونقلتهم الى مصلحة الاستعلامات لأنهم كانوا يساعدون على ايجاد حالة من التمزيق والبلبلة في البلد كما اشترك بعضهم في احداث الطلبة التي وقعت بإيعاز من الشيوعية في الفترة من أواخر ١٩٧٢ وأوائل ١٩٧٣ .. وفي خطابي في ذكرى وفاة عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ أعلنت العفو عفا تاما عن الطلبة والصحفيين .. وحتى قضايا الطلبة اليساريين - أسقطتها جميعا وكأنها لم تكن .. ولم يخطر لهم على بال أن هذا كان جزءا من تخطيطي للمعركة « (١) » .

أما اعداد الدولة للحرب « فقد أتقنا فيه ١٢٧ مليون جنيه ، اذ كان التخطيط يقوم على أن مصر كلها من الاسكندرية الى أسوان أرض معركة .. كل مصنع .. كل محطة كهرباء وضعت لها خطة دفاع بحيث اذا ضرب جزء من المرفق يعمل الجزء الباقي » (٢) .

كذلك فقد عقدت عديد من الاجتماعات مع المسؤولين السياسيين لتوضيح الصورة بالقدر الملائم مع الحفاظ على السرية وكانت هذه الاجتماعات السياسية تلقين وتوجيهات سياسية واستراتيجية تخدم الحرب المقبلة ..

- تلقين لمستشار الأمن القومي - تلقين لوزير الداخلية ومسئول الدفاع الشعبي المدني - تلقين لأمين عام الاتحاد الاشتراكي التنظيم السياسي الوحيد ، كلها تلقينات لاتخرج عن الاعداد والاستعداد لمعركة وشيكة تمت كلها حوالى منتصف يوليو ١٩٧٣ وعلى أساس أن الاستعداد يتم في ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ بعد اتمام الانتخابات الامريكية

(١) كتاب البحث عن الذات ص ٢٢٠

(٢) نفس المصدر ص ٢٢٦

للرئاسة (١) . ثم اجتمع لمجلس الامن القومى فى ٣٠ ديسمبر ١٩٧٣ .
قبيل أيام من الحرب (٢) .

مستوى القوات المسلحة :

شمل اعداد القوات المسلحة للحرب عدة نقاط هامة هى : -

- الخطط والقادة

- الاعداد القتالى

- توفير التسليح والمعدات

- تنسيق عسكرى جبهوى

- خطة خداع استراتيجى وتعبوى

ويشرح الرئيس السادات صاحب قرار حزب أكتوبر ١٩٧٣
جميع هذه النقاط فى كتابه البحث عن الذات والذى نعتد عليه فى
مصادر هذا البحث هذه الاستعدادات كلها ، التى تمت طوال ١٤
شهورا ويزيد حتى لحظة نشوب العمليات المسلحة يوم ٦ أكتوبر .

فهو يجتمع بوزير الحربية الفريق صادق للتأكد من تمام
استعداد الخطة الدفاعية واسمها « الكودى ٢٠٠ » ثم اذ يظهر بعد
ذلك بأيام عدم تمام الاستعداد يتم عزل الوزير وتعين المشير أحمد
اسماعيل خلفا له فى ٣٠ أكتوبر ١٩٧٢ ويتم الاستعداد فى ٣٠ نوفمبر
١٩٧٢ ثم تجهز خطط الهجوم ويعرض المشير الجمسى رئيس العمليات
الحربية ذلك فى ابريل ١٩٧٣ على السادات والاسد ويتم اختيار
التوقيتات المناسبة (٣) ، وكان الهيكل الاساسى لحظة الهجوم قد
وضع فى يناير ١٩٧٣ كما يقول السادات .

وعن خطة الخداع يقول السادات « لم أكن أقوى أن أدخل

(١) السادات كتاب البحث عن الذات ص ٣١٧

(٢) نفس المصدر ص ٣٣

(٣) ص ٣٢٦ من نفس المصدر .

المعركة في مايو ١٩٧٣ ولكن كجزء من الخداع الاستراتيجي قمت بحملة في الصحف عندي وفي الدفاع الشعبي فما كان من الاسرائيليين الا أن صدقوا وفي الايام المناسبة للحرب حشدوا جيوشهم بينما كنت أنا في حالة استرخاء تام وفي أغسطس من نفس العام تكرر نفس الشيء . . . لذلك عندما سئل ديان وزير الدفاع الاسرائيلي بعد حرب ١٩٧٣ لماذا لم تعلن التعبئة في أكتوبر قال ان السادات قد دفعني لذلك مرتين مما كلفني في كل مرة ١٠ ملايين دولار دون جدوى فلما جاءت المرة الثالثة ظننته غير جاد كما حدث في المرتين . . ولكنه خيب ظني « (١)

كما يقول السادات « من ضمن الخداع الاستراتيجي الذي قمت به أنه في زيارة وزير خارجية دولة أجنبية في سبتمبر ١٩٧٣ قلت له بلغ رئيس جمهوريتك يينك وبينه وما يطلعش السريرة اني ذاهب للامم المتحدة في أكتوبر القادم . . . لكن مش عاوز أعلن هذا .

كنت أعلم أن هذا الخبر بعد ثوان سوف يصل اسرائيل . . وقد حدث . . وبناء عليه فهمت اسرائيل اني غير مقدم على الحرب « (٢)

أما عن ضمان الامداد بالاسلحة والعتاد فقد زار المشير أحمد اسماعيل وزير الحربية آنذاك موسكو في فبراير ١٩٧٣ - أي بعد وضع ميكل الخطة الهجومية في يناير من نفس العام كما تقدم وعقد مع السوفيت صفقة أسلحة يصفها الرئيس السادات بأنها « أكبر اتفاقية عقدت بينهم وبين عبد الناصر أو بينهم وبينى » (٣)

(١) نفس المصدر ص ١٢٧

(٢) البحث عن الذات ص ٣٢٩

(٣) نفس المصدر ص ٣٢٣

ولأول مرة في تاريخ التعامل المصري السوفيتي في التسليح بدأ
توريد أجزاء من هذه الصفقة في زمن قياسي على غير العادة ثم توقف
السوفيت فترة عن باقي الصفقة ما عدا بعض المواد أرسلوها في عام
١٩٧٥ وذلك حسب قول الرئيس السادات *

ومع ذلك كان التخطيط قائما على أساس ما لدى القوات من
التسليح بحيث يتم الدخول الى الحرب طبقا للخطة الموضوعية سواء
وصلت هذه الصفقة أو لم تصل .

أما عن التنسيق الجبهي أي بين جبهة مصر الجنوبية والجبهة
السورية الشمالية فقد قرر الرئيس السادات والاسد في أثناء زيارة
سرية الأخير الى مصر في ابريل ١٩٧٣ على تشكيل مجلس أعلى
مشترك للقوات المسلحة المصرية السورية ، وقد اجتمع ذلك المجلس
في ٢٨ ، ٢٩ أغسطس ١٩٧٣ واتفق الرئيسان على تعيين يوم (ي)
بالتعبير العسكري لبدء القتال في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ (١) .

وبقى أن نستعرض ما تم بشأن اعداد القوات المسلحة لمهامها
القتالية ، ومن أهم ما يذكر هنا نجاح التعبئة في سرية تامة بعد أن
تمت العديد من التجارب على ذلك ، ثم التدريب الجيد المستمر على
أرض مشابهة لأرض العمليات ومواقع مائية مثل قناة السويس وكان
أمرا مألوفاً أن يرى شعت القاهرة هذه التدريبات في النيل ، وابتكار
الوسائل الملائمة للتعامل مع السد التراشي ذي ال ٢٠ متر ارتفاعا على
الضفة الشرقية للقناة ثم ما يتلو ذلك من نقل الاسلحة والذخائر في
عربات يدوية *

كما شمل الاعداد تحركات القوات واختبار الخطط وتحقيق
خطة استعداد قتالي لاعمال القوات في الحالة العادية والزائدة وحالة
الحرب مع اتمام تمرکز القوات الجديدة بالجبهة في سرية تامة وتحويل

آخر مشروع استراتيجي تعبوى الى مشروع حقيقى يوم (ى) المقرر
٦ أكتوبر ١٩٧٣ (١) - وأخيرا وفي ٢ أكتوبر وقع الرئيس المصرى
بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة أمر القتال .

الاعداد مع القوى الاعظم :

هناك اعتقاد شبه مؤكد يعرفه العسكريون الآن ويعوه جيدا
وهو أن أى حرب محلية أو محدودة لم تعد لتتم فى عالم اليوم دون
ما درجة معينة من اشتراك أو اتفاق أو حتى سكوت من القوتين
الاعظم ولن نسوق على ذلك مثلا الحرب الكورية أو الفيتنامية أو
الصينية الفيتنامية ، فكلها كان فيها اشتراك القوى الاعظم بارزا
واضحاً ولكن حتى مع حصر الامثلة فى دائرة الصراع العربى
الاسرائيلى فقد مر علينا أن فى عدوان ١٩٥٦ طلب الجانب الاوروبى
تأييد الولايات المتحدة ليستمر فى أعماله القتالية ولو الى ٦ ساعات
ولما لم يجب لهذا الطلب - بعد الانذار الروسى - كان عليه أن
يتوقف .. وهذا فعلا ما تم .

بدأ محمد حسنين هيكل بمقال فى سلسلة مقالاته بصراحة
ينادى بتحييد الولايات المتحدة فى الصراع العربى الاسرائيلى ..
وتلى ذلك بالمنطق حتمية الاتصال بها وقد رثت زيارة لرئيس شركة
بيسى كولا العالمية لمصر وفيها تم التنسيق ليقابل حافظ اسماعيل
مستشار الرئيس للامن القومى آنذاك هنرى كيسنجر وزير الخارجية
الامريكى لبحث ذلك الموضوع بصفة مبدئية . ويقول الرئيس
السادات عن ذلك « أما من ناحية أمريكا فقد التقى حافظ اسماعيل
بكيسنجر فى باريس فى فبراير ٧٣ ولكن لا لشيء جديد .. فكما
كنت أقول دائما لا يمكن لأمريكا أو غيرها من القوى أن تتحرك بمالم
تتحرك نحن عسكريا .. وكان ملخص ما قاله كيسنجر لحافظ

(١) الاستراتيجية وحرب السادس من أكتوبر لواء محمد
الطنطاوى ودكتور عبد العزيز رفامى ص ٤٢

اسماعيل أنهم للأسف لا يستطيعون مساعدتنا لأننا مهزومون
واسرائيل متفوقة» (١) . وهي إشارة صريحة تعنى حتمية التحرك
العسكري المصري وكأنها النور الأخضر من أمريكا وهي بذلك تكفى
لتفى بالغرض المطلوب من تحيد أمريكا كما أشار هيكل (٢) .

فماذا عن الجانب السوفيتي ؟ مر بنا كيف كان قرار الاستغناء
عن خدمات الخبراء العسكريين السوفيت في يولية ١٩٧٢ والذي
اعتبره السادات مقدمة لقراره بالحرب لأنه لا يود أن تبدأ الأعمال
القتالية والسوفيت متدخلون في قواته المسلحة حتى لا يقال أنهم
هم الذين يديرون القتال أو أى شبهة مماثلة .

في ١٦ أكتوبر ١٩٧٢ زار وفد مصر برئاسة رئيس الوزراء
موسكو وحتى لو كان ذلك لم يحدث أى اتفاق ولكنه اتصال يهدى
من انفعال الجانب الآخر .

ثم وفي أواخر فبراير ١٩٧٣ تمت زيارة وزير الحربية المصري
لموسكو والعودة بأكثر اتفاقية تسليح كما مر بنا ، كما وصفها
السادات نفسه ... بل ويقول السادات تعليقاً على ذلك « كان قد
مضى أكثر من ثمانية أشهر على خروج الخبراء السوفيت .. وثبت
لهم أنى لم أتصل بأمريكا قبل صدور ذلك القرار كما قلت من قبل
وثبت لهم أنى ألتم بالجناب الخلقى في معاملتى مع الأعداء
والأصدقاء » (٣) . والمستفاد اذن أن هذه الزيارات والاتصالات
إنما كانت تمهيدا نفسيا لاصلاح الجو مع السوفيت .

وأكثر من ذلك تم في ديسمبر ١٩٧٢ تجديد اتفاقية التسهيلات
البحرية الممنوحة في مصر للسوفيت لمدة خمس سنوات أخرى ...

(١) البحث عن الذات

(٢) راجع ما رواه الرئيس نمري عن قول السادات له أنه مازال
متفقاً مع هيكل استراتيجياً وإن اختلفا في التكتيك - مجلة المصور
القاهرة عدد الخميس ١٩٨١/١٢/٢٤

(٣) البحث عن الذات ص ٣٢٣ .

في محاولة كسب الثقة أو كما قال عن ذلك السادات نفسه « وكان هدفى من ذلك أن أثبت لهم أنه برغم خروج الخبراء السوفيت فانى لا أرغب في مقاطعتهم » (١) .

الاعداد العربى والافريقى والدولى :

ليس أوجز ولا أوضح من عبارات السادات في كتابه البحث عن الذات في شرح اعداد الموقف على الصعيد العربى والافريقى والدولى فيقول ان الكويت والسعودية كانت تربطه بملوكها علاقات شخصية جعلتهم يرحبون برؤاسته لمصر وأما باقى دول الشمال الافريقى فكان ترحيبها ان لم يكن حبا في زيد فهو على الأقل بغضا فيمن سبقه .

وعلى الصعيد الافريقى حرص السادات على حضور مؤتمر القمة الافريقى في مايو ١٩٧٣ واستطاع بذلك الحصول على تأييد هذه الدول لموقف مصر ، بل وقطعت ٨٠ ٪ منها علاقاتها بإسرائيل .

ثم وفي سبتمبر من نفس العام حضر السادات مؤتمر دول عدم الانحياز في الجزائر « وقلت أنه لا مفر من المعركة مع إسرائيل فهي التي تريد لنا هذا ... ووضعت أوراقى على المنضدة وأخبرتهم بالتسليم الذى تطالبنا به إسرائيل .. وبذلك هأت دول عدم الانحياز للمعركة وكانت الاغلبية في صفى »

كذلك فقد انتهزت مصر شكوى حركتها لبنان في مجلس الامن الدولى ضد إسرائيل لاغتيالها ٣ من زعماء فلسطين في قلب بيروت ، ففاجأت مصر المجلس بعرض قضية الشرق الاوسط واستمرت المناقشة على مدى شهرين ثم اتخذ أول قرار في صالح مصر وبأغلبية ١٤ صوتا من ١٥ ضد الفيتو الأمريكى .

وبذلك وعلى مدى الفترة من مايو الى سبتمبر ١٩٧٣ كانت مصر قد دهيت الرأي العام العالمى لما سوف تقبل عليه من خوض الحرب المشروعة دفاعا عن الارض ضد التعنت الاسرائيلى وحازت أكثر من مائة دولة لصالحها •

بهذه الاستعدادات وهذا الاعداد المكثف وبدءا من أوائل يولية ١٩٧٣ بالاستغناء عن خدمات الخبراء السوفيت وعلى مدى ١٤ شهرا تقريبا كان التحضير للحرب يسير على قدم وساق ، وأصبحت الساحة جاهزة تماما •

الراية والتفسير

« الحرب لعبة ++ يكسبها ويخسرها الجنرالات ++ »

الصورة العامة :

كانت حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ الجولة الرابعة في لقاءات العرب ومصر بالاختصاص واسرائيل ، هذا اذا اعتبرنا أن جولة حرب الاستنزاف التي استمرت حتى عام ١٩٧١ هي دور من أدوار الجولة الثالثة المكمل لحرب يونيو ١٩٦٧ .

وقد تميزت هذه الجولة بعدة مزايا استراتيجية هائلة نوجز منها ما يلي :-

- التحضير الجيد سياسيا واعلاميا واقتصاديا وعسكريا وقد أسهنا في الصفحات السابقة في بيان هذه الجهود باعتبارها من ركائز النجاح والتميز في ذلك الصراع .

- تميزت هذه الجولة بالعمل الهجومي التعرضي مثلما كان الحال في جولة ١٩٤٨ مع فارق ظهور المانع المائي وهو وحده عمل بعيد الاثر حتى على روح العدو المعنوية ، فضلا عن التعامل مع خط دفاعي مجهز أقوى تجهيز هندسي وهو خط بارليف الذي فاق ماجينو في المنعة « لقد كانت الجولة الرابعة هي المرة الاولى التي مارس فيها العرب العمل التعرضي واقتزعوا المبادأة من اسرائيل بعد صبر طال أمده وتجاوزت سنواته ربع قرن » (١)

- لم يتم تدخل أحد القوى العظمى في الصراع الا بعد خمسة أو ستة أيام من القتال تقريبا من يوم ١٠ أكتوبر حين تدخلت القوات الأمريكية بالنجدة لاسرائيل بالمعدات والاستطلاعات والتخطيط

(١) حرب أكتوبر : لواء حسن البدرى وطه المجدوب ص ١٠٢

— وسنعود لذلك فيما بعد — ومعنى هذا أن معركة الأيام الأولى تكشف حقيقة معادن الأطراف بعضها لبعض بغض النظر حتى عما انتهى إليه الموقف القتالي فيما بعد ، وهذا من شأنه أن يغير نظرية الأمن الاسرائيلي ويهدمها تماما .

— استخدام سلاح البترول لأول مرة في تاريخ حروب العرب وأتى بنتائج ايجابية وسنعود لذلك « دخل البترول المعركة ولم يكن هذا السلاح ضغطا سياسيا واقتصاديا فقط على جميع الدول المؤيدة لاسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة بل أداه لتعميق وحدة الخلاف بينها وبين أوروبا واليابان ، ولقد فجرت الحرب الأزمة وكان سلاح البترول متصل التأثير ليس من السهل تجاهله » (١) .

— أما عن القوات المشتركة من العرب فقد تميزت هذه الحرب بتنسيق جيوشى كامل بين مصر وسوريا لأول مرة في تاريخ الصراع .

— لم تستخدم هذه الحرب استراتيجية الاقتراب المباشر بل حرمت اسرائيل من ذلك وأدخلتها للمرة الأولى في حرب طويلة الاقتحام ومعارك المواجهة ومعارك تضادية بالدبابات ، وهذا ما جعل قائد الجبهة الجنوبية (سيناء) جنونين يقول في أمر يومى ، « ان اسرائيل تخوض أكثر حروبها صعوبة منذ انشائها من ٢٥ سنة ، وأن هذه الحرب ليست حربا خاطفة ولا حربا تعتمد على الهجمات الأمامية السريعة إنما هي حرب قاسية ومستمرة » (٢) .

— أما بالنسبة للتسليح والكشافة القتالية فقد تنبىء هذه الأرقام عن الصورة في هذا الصدد :

(١) الاستراتيجية وحرب ٦ أكتوبر : لواء محمد الطنطاوى ، د. عبد العزيز الرفاعى ص ١٠٥
(٢) الاستراتيجية وحرب ٦ أكتوبر ص ٧٤

• « قوة الضربة المصرية النيرانية الأولى ٢٠٠ طائرة ، ٤٠٠٠ قطعة مدفعية وهاونات وصواريخ أرض أرض متوسطة المدى .

• أكثر من ٣٠٠٠ دبابة مشتركة من الجانبين وأعلى نسبة كثافة في استخدام الدبابات غير مسبقة في العالم على قطعة أرض لا تزيد عن ٢٠٠٠ / ٣٠٠٠ كم^٢ .

• استخدام صواريخ أرض جو ، أرض أرض ، جو أرض ، لنشآت صواريخ لأول مرة في المنطقة كلها بنسبة عالية جداً بخلاف ما كان في ١٩٦٧ وأثبتت فعالية شديدة .

• استخدم في أحداث ثغرة بين الجيشين الثاني والثالث المصري ٤٠٠ / ٤٥٠ دبابة بقوة نحو ٤ لواء مدرع .

• استخدمنا ١٠٥٠ طلعة / طائرة ضد قوات الثغرة ونحدها ولحماية قواتنا البرية خلال عملية الثغرة .

• استخدم العدو ٢٥٠٠ طلعة / طائرة خصص منها ٧٠ ٪ ضد القوات البرية ، ١٥ ٪ ضد وحدات الصواريخ في بور سعيد بالأخص ، ٦ ٪ ضد قواعد جوية ومطارات .

• بلغ ما أسقط للعدو ١٠٣ طائرة بخلاف المصاب الذي عاد لقواعده (١) .

• امدادات أمريكية تصل للعريش مباشرة منها ٧٠٠ دبابة كما صرح وزير الدفاع الأمريكي جيمس شليزنجير في لجنة الكونغرس الأمريكي (٢) .

• صواريخ أمريكية من طراز مافريك لم تستخدم من قبل معارك سيناء وهو جو أرض وصواريخ متعددة مضادة للدبابات (الصاروخ تاو الأمريكي) ، سمات ، ودبابتين عداد الكيلو

(١) المصدرين السابقين

(٢) كتاب وثائق حرب أكتوبر - موني صبري ص ٥٦٤

يقف عند علامة كيلومتر ١٧٠ مما يثبت وصولها من العريش
رأساً (١) .

• يشيد الاسرائيليون بكفاءة جسر الامداد الجوى الأمريكى
نالطائرات C.S.A. كما أثبت تقرير لجنة الكونجرس
العسكرية التى زارت اسرائيل بعد الحرب .

الصورة القتالية :

لما كانت الصورة القتالية من الأهمية بمكان حتى يتبع القارئ
الكريم الخطط الاستراتيجية التى فرضها واقع القتال فى الجبهة -
فقد أثرنا أن نعتد هنا على كتاب يعتبر وثائقى الصفة والوظيفة التى
تميز بها مؤلفوه « وهو كتاب حرب رمضان » (٢)

ويمكن تقسيم عمليات حرب أكتوبر - من وجهة النظر المصرية
الى مرحلتين متميزتين :

- فى المرحلة الأولى المدة من ٦ - ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ ولمدة ٩ أيام .

• العبور والاستيلاء على تحصينات خط بارليف وصد للهجمات
المضادة للعدو وبكفاءة تامة وأعنف معارك دبابات لم تشهدها
حتى الحرب العالمية الثانية .

• وقفة تعبوية للسيطرة والتنظيم لمدة ٤ أيام .

• محاولة تطوير الهجوم شرقا بالمدرعات للتخفيف عن جبهة سوريا
وجذب قوة العدو الرئيسية لسيناء واستغرقت يوم واحد هو
١٤ أكتوبر ثم توقف الهجوم المصرى بعد تحقيق هدفه .

• دخول امدادات أمريكية هائلة للعريش مباشرة وقائد من

(١) المصدر السابق .

(٢) تأليف اللواء حسن البدرى مدير البحوث العسكرية ، اللواء
طه المجدوب من العمليات الحربية ، العميد أ. ح ضياء زهدى - ص ٩٨
وما بعدها .

البنّاجون مزود بوثائق أمريكية وخرائط أدق من الاسرائيلية.
واشتراكه في التخطيط الجديد (١) .

- في المرحلة الثانية من ١٥ - ٢٨ أكتوبر ولمدة ١٤ يوما .
- ثغرة في الفصل بين الجيش الثاني والثالث وعبور للعدو بأعداد ضئيلة للغرب من القناة .
- محاولات دولية لايّاق اطلاق النيران ولعلم العدو المسبق بها يوسع من نطاق احتلاله في الغرب حيث الأرض على شكل مثلث رأسه القاهرة وقاعدته بين الاسماعيلية شمالا والسويس جنوبا وهو مثل « الفراغ السكاني والعمراني الصحراوي » مما يتيح سرعة الانتشار بلا عائق .
- محاولات ايّاق اطلاق النيران يوم ٢٢ أكتوبر بضمان الدولتين الأعظم وقبول من أطراف الصراع .
- ومع ذلك يتوسع العدو في احتلاله غربا حتى يتوقف تماما يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ بعد وصول مراقبو الأمم المتحدة وبعد الفشل في الاستيلاء على الاسماعيلية أو السويس .
- التأكيد على ذلك أن هذه العملية سابقة الاعداد والتجهيز ولها فتحات في الساتر التراخي الاسرائيلي .

بعض الدروس والملاحظات :

- العمل المصري التعرضي سابق الاعداد والتجهيز ، عمل خارق بالمقاييس العلمية العسكرية الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية والبطولات أكبر من أن تحصى وقتال قواد الأفرع الطيران والبحرية والدفاع الجوي وقواد الجيوش والفرق وتشكيلات مدفعية الجبهة بطولى بجميع المقاييس •

(١) مذكرات دافيد اليعازر رئيس الاركان الاسرائيلي في حرب رمضان .

— استطلاع الأقمار الصناعية وطائرات الولايات المتحدة التي رصدت يوم ١٣ أكتوبر فوق الجبهة والعمق الاستراتيجي للجمهورية من ارتفاع شاهق وقد أبلغت قوات الدفاع الجوي عنها في حينه (١) مما كشف خطة واستعدادات تطوير الهجوم المصري ونقط الضعف فيما بين القوات .

— انهيار نظرية الأمن الاسرائيلي تماما لأنه حتى لو كانت قوات الثغرة الاسرائيلية قد وصلت للقاهرة ومهما هلكوا لها فهم يعرفون ٣ حقائق جلية للعالم راسخة في أذهان الاسرائيليين كلها يقينية لدى القيادة الاسرائيلية وهي :

- المدد الأمريكى لا قرب ميناء وبأسرع جسر جنوى وأحدث تكنولوجيا .
- الاستطلاع والمعلومات والخطط الأمريكية .
- التفوق القتالى المصرى كلما تقاربت الفرص نوعا — ولا تقول تساوت .

— الفراغ العمرانى والسكانى والصحراوى فى ٣ مثلثات ينبغى أن يدرس تماما فى الجبهة المصرية حتى بعد السلام لتلافى ذلك النقص الخطير والرهيب .

وهى مثلث : العريش — رفح وقمته عند رأس محمد .

العريش — بالوطة وقمته جنوب الطور .

الاسماعيلية — السويس وقمته عند القاهرة .

ويلاحظ أن المظاهر الجغرافية الاقتصادية لهذه المناطق جعلتها محرومة من العمران والتعمير مع غنى فى الموارد اذ يشكل البترول والقناة ٢/٣ دخل مصر من العملات الحرة بما لا يقل عن ٢ مليار دولار سنويا ، مما سنعالجه تفصيلا فيما بعد .

العرب والبترويل :

يستحق البترول - بما له من أثر وخطر - أن تفرض له دراسة مستقلة عن استراتيجية الاستخراج والتملك والأثر الاقتصادي والسعر البيعي ، ثم اذ ظهر واستخدم كسلاح سياسى فى حرب أكتوبر فقد أضاف ذلك الى رصيد استراتيجيته .

كان العرب منذ توقف قتال يونيو وبدأ فى ضمير العرب الاستعداد لجولات عسكرية أخرى مقبلة يلوحون بالتهديد باستخدام البترول كسلاح ضغط عسكرى فى أى معركة مقبلة ، وفى المقابل تبارى قادة اسرائيل فى التهوين من هذا الشأن كما تبارى قادة العرب بالتهديد باحتلال منابع البترول - قالت رئيسة الوزراء الاسرائيلى مائير « سلاح البترول الذى يهدد به العرب سلاح وهمى فلقد عرفت القيادات العربية طعم الرخاء الاقتصادى ، وهى ليست على استعداد للتضحية بهذا الرخاء فى سبيل قضية عربية مشتركة » .

وقال ابا اييان « ان البترول ليس ذلك السلاح المطلق الذى يصوره العرب ، فليس لهم الا أن يبيعوه أو يشربوه » .

وهدد الغرب اما بتجميد الارصدة العربية فى البنوك العالمية أو حظر توريد السلع الغذائية والصناعية للعرب وفرض حصار بحرى .

ثم تواترت أخبار عن تنسيق عسكرى بين بريطانيا والولايات المتحدة باحتلال منابع البترول باعتباره « سلعة حضارية لصالح العالم المتحضر » .

(١) الاستراتيجية وحرب السادس من أكتوبر ص ١٠٩

(٢) حرب رمضان ص ٢٤٦

(٣) الاستراتيجية وحرب السادس من أكتوبر ص ١٠٩

(م ١٥ - الاستراتيجية)

وجاءت الخطوة العربية الحاسمة في شكل اعلان وزراء البترول العرب في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ بخفض انتاج البترول كان قرار الحظر البترولي أولا بتحديد الخفض في الانتاج البترولي العربي بنسبة بين ١٠ ، ٥ ٪ على أن يترك لكل دولة عربية أن ترفع نسبة الخفض الى ٢٥ ٪ وذلك منسوبا الى معدلات انتاج شهر سبتمبر السابق للحرب، ثم تزداد النسبة تدريجيا بنسبة ٥ ٪ كل شهر .

وقد مارس الجميع الخفض بأعلى نسبة ثم بدءا من يناير ١٩٧٤ - وكان اتفاق الانسحاب - الاسرائيلي من غرب القناة وشيكا - خفضت نسبة الخفض الى ١٥ ٪ .

وتزعمت الولايات المتحدة فكرة انشاء « اتحاد المستهلكين » بينها وبين أوروبا واليابان ولكن الأخيرة افلتت من اللعبة وأعلنت تمسكها بالحظر العربي والحق العربي طبقا لقرار مجلس الامن الشهير رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وهكذا أنشئت الجبهة أمام الحظر العربي على أن أهم ما لهذا كله من أثر استراتيجي ليس في رفع سعر البترول عالميا منذ لحظتها والى الأبد ولا من حيث أثر ارتفاع سعر الطاقة على اقتصاديات الانتاج والتوزيع في العالم ، بل أخطر ما حدث هو امكان وقوع معجزة التوحد العربي والقدرة والارادة في ممارسة ذلك الضغط فعلا .

الخصم والصديق :

في ١٣ أكتوبر اتصل كيسنجر بالسادات عن طريق السفير البريطاني بالنظر لقطع العلاقات مع أمريكا حتى تلك اللحظة وكان الطلب ووقف اطلاق النار فاشتراط السادات « أنا مستعد لوقف اطلاق النار في حالة موافقة اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية » (١)

ثم زيارة كوبسيجين رئيس الوزراء السوفيتي مصر. لنفس الغرض وكرر السادات طلب الأسلحة والدبابات كما كرر « لن أوقف إطلاق النار إلا بعد اتمام المرحلة النهائية من الخطة » (١) وفقط في يوم ١٩ أكتوبر استدعى السفير الروسي وأبلغه السادات « اثنى مستعد لقبول وقف إطلاق النار على الخطوط الحالية على أن تضمن الدولتان الأعظم إيقاف إطلاق النار والتنفيذ الفوري للقرار ٢٤٢ » (٢) .

ونتيجة خرق إسرائيل لاتفاق إطلاق النار اتصل السادات بالقوتين الأعظم وأعلن استعدادده « لقبول نزول قواتكم عندي حتى ترجعوا لى خط يوم ٢٢ أكتوبر أو تتركولى استرد هذا الخط دون اعتبار ذلك خرقا لوقف إطلاق النار ... واستجاب السوفيت وقاموا بحشد قوات انزال بحرى فى المتوسط ، وأعلن الأمريكان حالة التعبئة الذرية ... مما سبب لهم متاعب مع حلفائهم فى الأطلنطى لأنهم لم يستشيروهم » (٣) .

هذه الصورة الاستراتيجية تعيد للاذهان نفس ما حدث فى عدوان ١٩٥٦ من التهديد الروسى والعمل الأمريكى على إيقاف العدوان بعد ذلك . لذا نجد كيسنجر فى أول زيارة له فى مصر فى نوفمبر يقول للسادات « حسنا لقد أزمّت الموقف الدولى ... فماهى طلباتك » (٤) .

أما هوارى بومدين رئيس الجزائر فمع ما أرسله لمصر من دبابات هو وليبيا فقد بادر بالسفر سرا الى الاتحاد السوفيتى وأخرج مائة مليون دولار لحساب شراء سلاح لمصر ومثلها لسوريا .

(١) نفس المصدر

(٢) نفس المصدر ص ٣٥٣

(٣) نفس المصدر

(٤) نفس المصدر ص ٣٥٥

«وكان تعليقه عند عودته» «أنه إذا كان الأمريكان يريدون هزيمة مصر مرة فروسيا تريد هزيمتها ٢٤ مرة» (١) هذه اللوحات تبرز ملامح الاستراتيجية الدولية الاقليمية وأثرهما المتبادل بعضها على بعض وتثبت ما نقول به من أنه في عالم اليوم فإن الصراعات المسلحة محكوم عليها بأن ترتبط بصورة أو بأخرى بالقوتين الأعظم ، وهى أحند علامات الحقائق الاستراتيجية الهامة التى ينبغى أن يعيها صناع القرار سواء العسكرى أو السياسى أو حتى الاقتصادى الداخلى فى كثير من الأحيان .

(١) المصدر السابق ص ٣٥١ .

أغصان الزيتون

« لقد كنت أُنظر الى انتصار مصر على أنه الطريق الى السلام العادل الذي نسعى له دائما » .

فض الاشتباك :

منذ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ أخذ مجلس الأمن يصدر القرارات المتوالية لاييقاف اطلاق النيران واسرائيل في زحمة الاجداث تتوسع غربا وحنوبا في الثغرة على الضفة الغربية لقناة السويس فيما بين الدفرسوار والادبية جنوب السويس ، فشلت تماما في دخول السويس ولكنها حاصرتها طوال ١٠٠ يوم استغرقتها مباحثات فض الاشتباك الأولى والتي عرفت باسم مباحثات الكيلو ١٠١ من طريق مصر السويس الصحراوي .

أصدر مجلس الأمن قراراته رقم ٣٣٨ يوم ٢٢ أكتوبر ، قراره ٣٣٩ يوم ٢٣ أكتوبر ، ٣٤٠ يوم ٢٥ أكتوبر .

وفقطه في ٢٧ أكتوبر وافق الطرفان مصر - اسرائيل على الدخول في مباحثات للنظر في ترتيبات تنفيذ القرار وبدأ ذلك فعلا في ٢٨ أكتوبر في علامة كيلو ١٠١ وتحت علم الأمم المتحدة وظلت هذه المباحثات دائرة تتوقف ثم تستأنف حتى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٣ حين توقفت بعد الاجتماع السابع عشر بلا نتيجة .

جنيف امل ام عمل :

في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وخلال استعار حرب رمضان وجه السادات من مجلس الشعب نداء لعقد مؤتمر للسلام يضم الأطراف المعنية

ويعقد تحت اشراف الأمم المتحدة للتوصل الى حل للامزة بالتطبيق
لقرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ لمجلس الامن مع المحافظة على حقوق شعب
فلسطين وتحقيق الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة .

ويبحث قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ يوم ٢٣ أكتوبر والمشار
اليه سابقا تم الاتفاق على أن يعقد المؤتمر بمقر الأمم المتحدة بجنيف
خلال شهر ديسمبر ١٩٧٣ وتحضره كل من مصر وسوريا والأردن
واسرائيل ، وكذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على أن
يلتحق الفلسطينيون بعد ذلك في مرحلة تالية .

ما هي الدلالة الاستراتيجية المصرية هنا ؟

ان مصر تعود لمبدأ المفاوضة تحت ظل عمل عسكري منتصر
استراتيجيا حتى مع وجود ثغرة تكتيكية كما وصفها الفريق الجسمي
فقال « أى أن هذا النجاح التكتيكي لا ينقذ الفشل الاستراتيجي »^(١)

والصورة هنا لم تختلف حتى الآن عن الموقف بعد نجاح حرب
الاستنزاف في عام ١٩٧١ وتقدم أمريكا ببادرة روجرز .

فعلاقات الأطراف الرئيسية الأربعة هي الولايات المتحدة وروسيا
كطرفين متقابلين ، مصر واسرائيل كطرفين أيضا متقابلين ، أما الأردن
فكانت طرفا احتياطيا يستدعى « كمحلل » قد تلحق به أو عليه أجزاء
من الأرض الفلسطينية بعد تحريرها أما سوريا فقد انسحبت ولم
تحضر جنيف لأنها لم تغير من الواقع العسكري في الجولان شيئا
خلال حرب رمضان .

شيء أساسي تغير هنا في المواقع النسبية للأطراف ذلك أن

(١) وثائق حرب أكتوبر ص ٦١٨ .

لولايات المتحدة كانت هنا أكثر ميلا للعمل مع مصر عنها في المرة السابقة ، وروسيا كانت على النقيض أقل ميلا للعمل مع مصر .

ويلخص السادات هذه الحقائق كالآتي : « جاء كيسنجر الى مصر في أول زيارة له في نوفمبر ١٩٧٣ .. كنت على أتم استعداد لتصفية الثغرة ولكن الخطر أمامي كان تدخل أمريكا .. وفي ١١ ديسمبر جاء كيسنجر لمصر فقلت له أنا هصفى الثغرة فقال أنا عارف انك جاهز لذلك .. ولكن سيضربك البنتاجون لأنه لن يسمح أن ينتصر السلاح الروسى على السلاح الأمريكى فى الاستراتيجية العالمية اليوم للمرة الثانية » (١)

كما يصف موقف القوى كلها بالآتي : « كنت فى حالة نفسية مرهقة .. لأن جميع القوى تريد أن تجمد انتصارى ، أمريكا تريد أن تجهضه .. والاتحاد السوفيتى يريد أن يجهضه لأن سوريا خرجت مكسورة رغم وجود الخبراء السوفييت وأنا خرجت منتصرة مع انى طردت الخبراء السوفيت وطبعا اسرائيل تريد اجهاض انتصاراتى » (٢) .

وعقد مؤتمر جنيف فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ وتخلفت عنه سوريا وشكل لجنة عسكرية للفصل بين القوات استمرت حتى ٩ يناير ١٩٧٤ فى ٦ اجتماعات انتهت بالفشل هى الأخرى .

المكوك أو الحل الأمريكى :

كما فشلت مباحثات كم ١٠١ الأولى ، وفشلت مباحثات جنيف وكما وعد كيسنجر جاء الحل فى يناير ١٩٧٤ بعد تردد كيسنجر بين

(١) : البحث عن الذات ص ٣٥٦ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٥٧ .

أسوان والقدس عدة مرات. عرفت برحلة المكوك وانتهت في ١٧ يناير الى اتفاق قبله الطرفين مصر واسرائيل كمبادئ وأعيدت مباحثات كم ١٠١ من ١٨ يناير الى ٢٣ منه وانتهت الى انسحاب اسرائيل من غرب القناة ثم انسحابها شرقا لترك منطقة عازلة بين القوات تعمل فيها قوات الامم المتحدة وينتهي التنفيذ في ٥ مارس ١٩٧٤ .

الحقائق الاستراتيجية :

كان فشل مباحثات كم ١٠١ الأولى نتيجة تعنت اسرائيل حيث لم يقع ضغط أمريكي عليها بعد ، وفشل مباحثات جنيف نتيجة الموقف بين روسيا وأمريكا . أما نجاح مباحثات كيسنجر وكم ١٠١ الثانية فجاء نتيجة الضغط الأمريكي على اسرائيل حتى تم تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي وفصل القوات في ٥ مارس ١٩٧٤ ، كانت هذه العلامات تعنى الحقائق الاستراتيجية التالية : -

* أن سياسة دالاس بالضغط على مصر أخرجت الولايات المتحدة من المنطقة ، أما سياسة كيسنجر بالتفاهم مع مصر فهي التي أعادت الولايات المتحدة الى المنطقة ، فالارادة المصرية والقوة الحضارية المصرية عامل فعال وهام دون شك وبلا جدال في الموقف الاستراتيجي في المنطقة كلها .

* كان تعنت الاتحاد السوفيتي مع مصر في معاملاته منذ عام ١٩٧٠ وحتى مطلع عام ١٩٧٤ هو علامة خروج مصر وتقلص نفوذه في المنطقة .

* كانت بوادر « سياسة المحاور العربية » تطل برأسها بعد تخلف دمشق عن الالتحاق بمباحثات فض الاشتباك الأولى حتى ومع أن مصر لم تتخل عنها وحقت لها فض الاشتباك كما وعدت .

* ان حجم الانتصار بالعسكري لدولة ما في عالم اليوم ليس هو

وحدته الذي يحدد حجم تعاملاتها ولا حجم نصرها السياسى ،
فالتشابك فى المصالح الدولية أبعد أثرا من ذلك ، ومع هذا
فإن ثقل العمل العسكرى الناجح يشمل وزنا ذا قدر فى أى
تفاوض سياسى .

✱ منذ هذه اللحظات فى مشارف عام ١٩٧٤ أى حول منتصف
السبعينات ستدخل مصر فى علاقات قوية مع الولايات المتحدة
وسيوثر ذلك على تعاملاتها فى المنطقة وعلى استراتيجية التنمية
فى مصر ذاتها وأسلوب ادارتها .

✱ كان فض الاشتباك بعد حرب أكتوبر بالاضافة الى نجاح
مباحثات التسوية السياسية بين مصر واسرائيل « أغصان
زيتون » تنذر بإمكانية قرع ناقوس السلام عما قريب فى المنطقة.

ملامح استراتيجية السبعينات الثانية :

كانت فترة السبعينات الثانية من أغنى فترات العمل خلال
الثلاثين عاما التى قضتها ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ فى الحكم ، وفى
الواقع لا يقابلها الا فترة الستينات الاولى من الثورة والمقابلة بين
الفترتين واضحة تماما عند المقارنة بما تحمله من أوجه اتفاق واختلاف
يمكن إبراز معالمها كما يلى :

✱ أعقبت فترة الستينات الاولى حرب ١٩٥٦ وتحرير سيناء للمرة
الأولى والحصار الاقتصادى الذى حاول الغرب فرضه على مصر .
✱ تميزت تلك الفترة بالخطوة الخمسية الأولى للتنمية والتى ركزت
بالاساس على تنمية الصناعة المصرية وبروز القطاع العام كرائد
للتنمية وتحديد النشاط الاقتصادى الفردى .

✱ برز فى هذه الفترة التعاون المصرى مع السوفييتى فى أعقاب
الاتفاق على العرب .

✱ تميزت هذه الفترة بالتنظيم السياسى الواحد والاتفاقية تحرير
سيناء للمرة الثانية .

- * أعقبت فترة السبعينات الثانية حرب ١٩٧٣ والضائقة الاقتصادية التي فرضها العرب على مصر بالتدقيق في دعمهم المالى لها .
- * برز في هذه الفترة أثر مصر على العرب والقومية العربية مع تجمع محور مضاد لذلك .
- * تميزت فترة السبعينات الثانية بتطورات اقتصادية هامة ركزت على بعض مشروعات التعمير والبناء والمقاولات بصفة عامة كما تميزت هذه الفترة بتعاظم دور القطاع الخاص مع هجمة شرسة بقصد بيع القطاع العام لشركات دولية أو تصفيتها أو على الأقل تحديد حجم وايقاف نموه مع تنمية الرأسمالية المصرية والرأسمالية الوافدة .
- * برز في هذه الفترة التعاون المصرى - الأمريكى في أعقاب انغلاق مصر على الشرق .
- * تميزت هذه الفترة ببدء تجربة التعدد الحزبى لأول مرة بعد ثورة ٢٣ يولية .
- * برز في هذه الفترة انغلاق مصر عن العرب وتكريس المحاور العربية وتقلص القومية العربية .
- * في مقابل سياسة المقاطعة العربية لاسرائيل بعد ١٩٥٦ ظهرت هنا مبادرة السلام وسياسة التعاون مع اسرائيل في اطار اتفاقيتى كامب ديفيد .
- * استمر الاعلام في دور « سياسة التبرير » مع بروز دور الترويج للأفكار الجديدة الزاحفة .
- * حيث اقتربت الثورة السلطة هنا من تحقيق مبدأ « اقامة حياة ديمقراطية سليمة » الذى بشرت به في أولى مواعيقها فلعلها تحاذر من أن تباعد عن مبدأ آخر نصت عليه نفس الوثيقة وهو « القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم » وأن تحافظ على مبدأ اقامة العدالة الاجتماعية .

* في كلا الحالتين أعيد فتح قناة السويس وتطهيرها وتعميقها وتحسينها كمرفق يهيم التجارة الدولية بالدرجة الأولى .

ولعل القارئ الكريم يدرك أن أى من هذه النقط يمثل ركيزة استراتيجية هامة بحيث يمكن أن تفرد له دراسة كاملة مستقلة لا يمكن أن تتسع لها هذه الصفحات التى قصدنا بها تركيز الصورة العامة لنشوء الاستراتيجية القومية فى مصر ورحلتها فى نحو ما يربو على الثلاثين عاما .

ولقد يحسن مع ذلك أن نلقى مزيدا من الضوء على أهم جوانب استراتيجية السبعينات الثانية .

استراتيجية إعادة الثقة :

أبرزنا طوال معالجة فترة السبعينات الأولى كيف أن مصر حاولت ومنذ نكسة ١٩٦٧ أن تستعيد ثقة « الاصدقاء السوفيت » فى قدرتها القتالية لتحقيق آماليها القومية المشروعة وكيف أن الطرف الآخر - لاعتبارات عديدة داخلية ودولية - لم يشأ أن يمنح مصر هذه الثقة . وتمثل ذلك فى حجب التسليح المناسب وعدم ضغطه بما فيه الكفاية لتقف الأفعال على مستوى الآمال حتى حققت مصر بنصر أكتوبر ١٩٧٣ نصرا يكفى لأن يعكس ظله على مائدة التسوية السياسية .

والآن جاء دور الأطراف المقابلة . . الولايات المتحدة واسرائيل .

فقد كانت علاقات الولايات المتحدة مضطربة ثم مقطوعة مع مصر منذ نحو ١٨ عاما ، أما علاقات مصر والعرب باسرائيل فملؤها الدم والمرارة لمدة ثلاثين سنة خلت . . فكيف يتصور أن تتم تسوية سياسية بين مصر واسرائيل بمساعدة وضمان الولايات المتحدة مع قيام مثل هذه العلاقات النفسية والواقعية بهذا القدر من الضباب ؟ .

ذلك فى الحقيقة كان بعيد الاحتمال ، فليس توقيع أى اتفاق هو

ما يعطيه القوة ويكسبه. التنفيذ ولكن الغيرة دائما بحقيقة النوايا ودروس التاريخ خير شاهد على ذلك . وعشية الحرب العالمية الثانية كانت ألمانيا توقع اتفاق صداقة مع روسيا لم يجف مداده قبل أن هاجمت ألمانيا النازية الحدود الغربية للاتحاد السوفيتي ، حتى أن ستالين ظل لفترة يرفض طلب القيادة العسكرية السوفيتية في إعلان التعبئة على الحدود. كما جاء في مذكرات الجنرال زوكوف التي نشرت في جريدة الجمهورية القاهرية .

هذه النقطة شكلت ركيزة مجموعة من السياسات اتخذتها القيادة السياسية المصرية طوال فترة السبعينات الثانية بهدف « إعادة بناء الثقة » مع الأطراف المقابلة لتمكن التوصل الى تسوية سياسية نافذة ولقد تمثلت هذه السياسات فيما يلي :-

- إعادة فتح قناة السويس في ١٩٧٥ قبيل تحقيق فض الاشتباك الثاني وهي بعد ما تزال في متناول المدفعية الاسرائيلية على الضفة الشرقية ثم إعادة المهجرين الى مدن القناة وإعلان تعمير هذه المنطقة ، وهي ما يمكن أن تطلق عليه « سياسة التعمير » .
- إعلان سياسة الانفتاح والاستيراد بدون تحويل عملة بهدف العودة ثانية للأسواق الغربية وتشجيع القطاع الخاص على العودة الى النشاط وتوقيع خطاب نوايا لصندوق النقد الدولي - يحوى سياسة مالية معينة رآها الصندوق ضرورة من وجهة نظره وهي ما نسميها « السياسة الاقتصادية والمالية » ١٩٧٤ .
- التغيير في « السياسة الاعلامية المصرية واتجاهات الهجوم واتجاهات السلام » .

• السير في « سياسة الديمقراطية » في مصر وتغيير صورة التنظيم السياسي الوانجد ١٩٧٦

- وأخيرا قبله كسر الحاجز النفسى مع اسرائيل في زيارة القدس ومواجهة الكنيسة في نوفمبر ١٩٧٧ .

ويفحن نرى أن مثل تلك السياسات التي تشكل استراتيجية كاملة لإعادة بناء جسور الثقة مع الأطراف المقابلة هي وحدها التي قادت الركب الثلاثي مصر - إسرائيل - الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقتي السلام ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والتي عرفت باسم اتفاقية كامب ديفيد حيث وقعت هناك عام ١٩٧٨ .

ويبدو أن مثل هذه الاستراتيجية ما كانت لتسأج بحرب أكتوبر لتتبلور في مواقع عملى ملبوس بكيسير الأثر بولا ثابت الأركان حتى بغرض توقيع أى اتفاق بين الأطراف .

هناك انتقادات لا شك عن « أسلوب الممارسة » عند البعض وانتقادات أخرى بشأن « فلسفة هذه الاستراتيجية » لدى البعض الآخر . وقد أصدرت الدولة قانونا يمنع ويجزم نقد هذه السياسة .

وحتى تبرز الملامح الاستراتيجية لا يمكن الحكم والتقييم لا بد من دراسة « القرار » وأسلوب صناعه ، ومع ذلك فدائما ما أفاد النظر إلى الخلف كلما ابتعد الحدث وعلى الإنسان أن ينظر أين كنا وإلى أين وصلنا ومدى اقترابنا أو ابتعادنا عن الهدف أو الأهداف القومية ، فليس شك أن الحكم على مدى نجاح سياسة ما أو فشلها ، إنما يبين من مدى انحرافها عن الهدف القومى المطلوب الوصول إليه .

وينادى كثير من المفكرين والنقاد بأنه لا يوجد شيء اسمه « القرار الصحيح » فكل قرار مبرراته اللحظية التي يتخذ تحت ضغطها ولكن « القرار » أى قرار بما فى ذلك القرار السياسى يكتسب النجاح أو الفشل من مدى وضع قوى الفعل والدعم ووسائل التنفيذ والتقييم المستمر خلال فترة التنفيذ التى تعقب اتخاذ القرار ، فالخطط تعدل وتتطور والأساليب تتنوع لا مكان لمواجهة أى مصاعب تنشأ

عند تنفيذ قرار ما ، المهم هو ألا يغيب « الهدف » عن متخذ القرار أو صناع القرار وأن يستمر التقييم والمتابعة بعد ذلك للتصويب والتعديل .

وصحيح كذلك أن كافة الوسائل العلمية والأساليب الفنية تتاح لصناع القرار لا مكان وضع صور وبدائل صحيحة أمام صاحب القرار ، كذلك فإن الوسائل السياسية من حكومة ومعارضة ومجالس نيابية ولجان حزبية أو وزارية كل هذه يكون من مهامها التوجيه أو الاعداد أو حتى المشاركة عند بعض النظم السياسية - في صناعة القرار وصدوره وكل ذلك بهدف تقليل درجة ابتعاد القرار السياسى عن الهدف القومى - ما مدى استخدام مثل هذه الادوات والوسائل عند اتخاذ قرار استراتيجية الثقة التى أشرنا إليها ؟ ، ذلك مجال كبير للبحث والتجربى .

وثمة حقيقة أخرى فى علم السياسة فى بعض مدارسها المنهجية ، ذلك أنها تعترف بأن السياسة هى « فن استخدام المتاح من القوى للوصول الى الممكن من الحلول أو الأهداف » . فالسياسة ليست مجرد خط مستقيم يصل بين نقطتين هما نقطة اصدار القرار ، نقطة الوصول للهدف .

رؤية سياسة الانفتاح

كما فعل عبد الناصر فأصدر كتابه فلسفة الثورة حاويا لأفكاره السياسية وكتاب الميثاق شاملا لأفكاره الاقتصادية ، فعل السادات الشئ نفسه فأصدر كتابه البحث عن الذات يضم أفكاره السياسية وكتابه وصيتى عن أفكاره الاقتصادية ..

ولا يمكن لباحث فى رحلة الاستراتيجية المصرية الا أن يصاحب هذه الوثائق باعتبارها ركائز العمل خلال مراحل تطوير الاستراتيجية القومية المصرية فى الفترة الأخيرة .

وإذا كانت الصفحات السابقة قد استوعبت الكتب الثلاث الأولى،
فإن كتاب وصيتي ما زال يخضع للدراسة على هذه الصفحات .

وأول ما نلاحظ على عنوانه أنه استخدم اسم الوصية ...
والوصية لا تنفذ في الوضع الطبيعي إلا بعد كتابتها ووفاء صاحبها أي
أنها « فعل مستقبل » وليست « فعل ماضى » .

والحقيقة أن بعض ما نشر من صفحات هذا الكتاب ^(١) يشير
إلى سياسة الانفتاح فيوضح أنها لن تضر القطاع العام أو تمسه لأنه
أمد الدولة بألفى مليون جنيه خلال فترة الصمود ، كما يوضح أن
المراد من الانفتاح الانتاج والعمالة لمصر سواء برءوس أموال مصرية
أو مستضافة - قطاع خاص أو مشاركة مع شركات أجنبية .

وصاحب الكتاب يقول بالنص « ويجب أن نعترف أن بعض
العوائق البيروقراطية ظلت تسد الطريق كما حاولت دوما أن تسد
الطريق أمام كل أمل لشعبنا وتعثرت مشروعات ما كان لها أن تنعثر
وتلكأت الاجراءات والتعقيدات وكأننا لسنا في سباق مع الزمان » .

كما يجب أن نعترف أن هناك من تصوروا أن الظروف الجديدة
فرصة متاحة لهم شخصيا وليست فرصة متاحة لمجموع الشعب كله .
وهكذا لاحظت بكل أسف أن هناك ثروات تتراكم ويحىء تراكمها
في معظم الاحيان من أعمال طفيلية... اننى لن أسمح بأعمال سمسرة
طفيلية وبأعمال المضاربة والمغامرة ولا بالمناجزة بالتهريب في السوق
السوداء ولا بتلاعب هذه الفئات الضالة بأقوات الشعب ومتاجرتها
في مصالحه » .

هذه هي ملاحظات الرئيس السادات نفسه ، وكأنه كان
يتحسس الواقع اذ تفجرت في أعقاب غيابه قضايا تشير الى تراكم

(١) الاهرام القاهرية في ١٩٨٢/١/٩ فصل عن الانفتاح عمالة
وانتاج .

الثروات غير المشروعة والمتاجرة بقوة الشعب باللحوم والمأكولات
الفاصلة ... ومحاولات لارجاع مجتمع مصر/ التي أشار اليها
الكتاب .

لكن التنظير شيء والتطبيق شيء آخر .
فماذا يقول واقع فترة السبعينات الثانية عن استراتيجية التنمية
الاقتصادية والاجتماعية ؟

التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

شكلت عوامل عديدة مهيمنة لضغوط على استراتيجية التنمية
في مصر خلال الحقبة الثانية من السبعينات بحيث أصبحت هذه
الضغوط هي المتحكمة في مسار التنمية وإيقاعها وأسلوبها ، كانت
هناك ضغوط مالية ، فالقناة مازالت لم تعط بعد العائد المطلوب
ويجري تطهيرها ثم توسيعها ، والبتترول كذلك لم يكسبهم استلامه
بعد غيبة عن الوطن نحو عشر سنين وهكذا فالموارد محدودة إلا مما
يدفعه العرب كدعم أو يوفره كقروض قصيرة وميسرة .

والعرب لا يدفعون إلا بما فيه الكفاية ولا بالأسلوب الذي يوفر
مرونة المناورة بالمبال - فبقوله أن الدعم لا يصل لمستحقه من
الشعب المصري بدأ العرب في فرض شروط الشراء والدفع مباشرة
لعلاء مصر ... وأمثلة كثيرة من هذه القيود .

وقد عملت مصر على جذب رؤوس الاموال الوافدة من الخارج
بالقانون الخاص باستثمار المال العربي والاجنبي الذي منح إعفاءات
واسعة من الضرائب والجمارك لهذه الاموال فكانت النتيجة اما أنها
استثمرت في أغراض غير منتجة بل خدمية مثل النشاط السياحي
الى آخر هذه القائمة التي لا تضيف للطاقة انتاجية جديدة وحتى
ما استغل منه في أغراض انتاجية كانت كلها كمالية يمكن للاقتصاد

المصرى في هذه المرحلة المضغوطة من النمو أن يستغنى عنها
إذا شاء لنفسه البناء والانتاج .
(مثل انتاج المياه الغازية وتعبئة المواد الغذائية) .

ولم تعط الصناعة المصرية فرصة حماية نفسها جمركيا تحت
شعار المنافسة فزاد المخزون السلعي لدى معظم شركات القطاع العام
التي انهرت على أم رأسها فجأة وبلا اعداد مسبق كافة أنواع
بضائع الغرب ، ومما زاد الطين بلة أن تحركت أسعار كل ما هو
مستورد لتزيد من أرباح المستوردين في حين أجبر القطاع العام على
تسعير ثابت لمنتجاته ليضيف خسارة على خسارته .

وأصبح في الحقيقة هناك مستهلكان مصريان لا مستهلك واحد :
أحدهما يتمثل في الفئة القادرة التي تتعامل مباشرة مع تجارة المستورد
فيستهلك كل ما كان يمكن ادخاره لصالح الاقتصاد القومي والثاني
الفئة غير القادرة والتي هي في الأساس لا تشكل قدرة شرائية
مناسبة وهي التي تتعامل مع القطاع العام الذي كبل بجميع قيود
التثبيت مما فرض التخلف على منتجاته - وذلك بعد أن فشلت
محاولات تصفيته أو بيعه أمام معارضة الجمهور والعاملين به ورجال
الفكر الاقتصادي ، ثم وما أن نشطت موارد السياحة والبترول
وقناة السويس حتى قدر أن تعطى الأولى ستويا نحو مليار جنيه
والثانية نحو ٣ مليارات والقناة تقرب من المليار ، إذا باجراءات من
شأنها أحداث تخفيض ملموس وإن كان غير معلن في قيمة الجنيه
المصرى مما قلل من قيمة الانتاج المصرى الحقيقية أمام سعر الصرف
العالمى للدولار حتى وصل الى أكثر من جنيه مصرى واحد في أقل
من سنتين .

وكأنما أريد أن تتحول مصر التي عاشت آلاف السنين بلدا
منتجا - على الأقل في القطاع الزراعى الى بلد له سمات البلدان
البتروولية تلك التي يعتمد كل دخلها القومى على النشاط البترولى
١٦ - الاستراتيجية (

دون أى إنتاج آخر يذكر من بلدان المنطقة المحيطة بمصر ؟ ذلك أن البترول المصرى وقناة السويس دخلها مرتبطان مباشرة بالنشاط البترولى وكذلك فإن تحويلات المصريين العاملين بالخارج إنما تأتى أساسا من بيع خدمات هؤلاء لبلاد البترول ، فكأن كل دخل مصر القومى أصبح معتمدا ومرتبطا بالنشاط البترولى .

كانت مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بلدا زراعيا ثم وبفضل خطط التنمية أضافت لنفسها الصفة الصناعية ثم وفى أعقاب حرب ١٩٧٣ إذا باقتصادها يراد به أن يصبح بتروليا فحسب حتى تتخلف إنتاجيتها من الزراعة والصناعة على السواء .

كان الاقتصاديون يقسمون العالم العربى الى بلاد الموارد البترولية وليس بينها مصر وبلاد الموارد المائية وعلى رأسها مصر ، ولكن حتى هذه الحقيقة الجغرافية البسيطة أريد لها أن تطمس ويضيع أثرها .

ولم يجد الاقتصاد المصرى لنفسه أبدا شرعا يدفعه ويدافع عنه لا من قطاع عام ولا من قطاع خاص ولم تتبلور سياسة اقتصادية رسمية بل غابت الفلسفة الاقتصادية الواضحة للتنمية ، ما هى الحقيقة وأين دور رجال الاقتصاد الفنيين المنوط بهم خطط التنمية ؟ الواقع أنه بعد وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى عام ١٩٧٤ والذى ابتكر سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة والسوق الموازية كحلول أمام مطالب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى المتعنتة لمنح مصر قروض لم يعد أمام هذه الاستراتيجية المدمرة أى خط دفاعى آخر .

إكان الأمل الأخير نجات مالية من الاخوة العرب تغنى عن الاقتراض من الخارج ، ودارت مباحثات طويلة معهم ولكن بدون نتيجة واضحة وأمام ضغط صندوق النقد الدولى صدر من مصر « خطاب نوايا » كان من أثر ما حواه من تعهدات أن انخفاض سعر

صرف الجنيه المصرى الى الثلث تقريبا فى أقل من ٥ أعوام اذ تحرك
سعر صرف الدولار من ٣٥ قرشا الى ١٠٥ قرشا .

وقد عارض وزير المالية المصرى (١) فى ذلك الوقت إصدار
خطاب النوايا هذا - «Letter of Intent» - ويبين أن حجم الطلب
على العملات الاجنبية كبير « وبالتالي لابد أن يكون هناك اختلال
متوقع فى السعر التوازنى » كما أوضح أن « الأخذ بنظام السعر
التجارى فى وقت لم تنهيا فيه الظروف المناسبة لذلك سيؤدى فى
النهاية الى زيادة حدة التخفيض واثاره » وكذلك أشارت مذكرة
الوزير المسئول الى اثار ضارة أخرى منها زيادة التكاليف على
المنتجين وسيتضرر من هذا الحرفيين مع زيادة الاعاثة التى تتحملها
الحكومة للاقتاج الزراعى ورفع السعر للفلاح .

أما الخطط الموجهة للتنمية فقد اختفت معالمها ، يبين ذلك من رد
نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط على ملاحظات مجلس الشعب
فى الرد على بيان الحكومة خلال النصف الثانى من ديسمبر ١٩٨١ ،
اذ صرح بأنه « يتمنى » أن يتطور الانتاج المصرى لسد العجز ...
ولكنه لم يقرر أنه « يخطط فعلا » لبلوغ ذلك الهدف . مما أثار
أكثر من ملاحظة من نواب الحكومة والمعارضة وأعضاء مجلس
الشورى (٢) لقد قيل ان خطة التنمية فيما بين عامى ١٩٧٥ ،
١٩٨٠ ستوجه فى الأساس الى تحسين مشروعات البنية الأساسية
مثل مصانع الاسمنت والاتصالات السلكية والمياه والصرف الصحى
والطاقة ... فهل تم ذلك فعلا ؟

الواقع أن ما اثار الجدل الاقتصادى أن الشعب لم يلمس أى
تحسين يذكر حتى على المشروعات التى أتيح لها التمويل فعلا ، بل لقد

(١) مذكرة الدكتور أحمد أبو اسماعيل وزير المالية فى ١٢ مايو
سنة ١٩٧٦ .

(٢) يمكن الرجوع الى مضابط المجلسين فى الرد على بيان الحكومة
فى ديسمبر ١٩٨١

استحكمت أزمة الاسكان لارتفاع قيمة الارض العقارية لسماح الحكومة من بعد عام ١٩٧٤ بتفشي سياسة المضاربة على الاراضى العقارية والشقق السكنية دون تدخل من جانب الحكومة للحد من تلك السياسة ، بل الاغرب من ذلك أن الحكومة والاقواف مارستا سياسة المزايدة على أراضيهما مما شجع على اشتعال الاسعار حتى وصلت قيمة الشقة الواحدة الى أرقام فلكية وخيالية تتجاوز المائة ألف جنيه للشقة الواحدة ! وبدلا من أن تتخذ الحكومة سياسة التقسيم العقارى التعاونى بأسعار معتدلة كما حدث فى الخمسينات والستينات حين قامت تقاسيم مدينة الاوقاف والمهندسين ومدينة نصر ومن قبل المعادى ومصر الجديدة .. حدث فى السبعينات العكس .

أما الاجور وهياكلها فقد حدث فيها خلل رهيب أدى الى اختلال تركيبة التوازن الاقتصادى والاجتماعى نتيجة الخلل فى القوة الشرائية ودخول انماط استهلاكية كبيرة ونشاط تجارة السلع المستوردة التى تنافس الانتاج المصرى فتحل بذلك أزمة التضخم والبطالة لا فى السوق المصرى بل فى أسواق التصدير الخارجية على حساب ما يدفعه المستهلك المصرى من دخله وأجره ، بل فى الحقيقة على حساب الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى فى مصر بلا وعى ولا مسئولية دولية ، وكان كل الثمن الذى تقاضته مصر هو شهادات من البنك الدولى بحسن السير والسلوك الاقتصادى المصرى ، وتنتهى السبعينات والاقتصاد والمالية والتنمية الاجتماعية فى مصر على وشك أما الانفجار وأما سرعة الدوران للخلف فى محاولة لتصحيح المسار بأسرع ما يمكن تداركا للموقف المنذر بالانهيار •

مصر والعرب فى السبعينات الثانية :

فيما عدا المرارة التى جنتها مصر من الاشقاء نتيجة لما أمسكوا

عن أمداد مصر به من دعم ومن عون اقتصادي (١) .

فقد كانت هناك بوادر انقسام ثم استقطاب تهب على العرب
حول منتصف السبعينات .

بدأ ذلك بتخلف سوريا عن حضور جلسات مؤتمر جنيف كما
قدمنا ثم توقف فض الاشتباك الثاني بينها وبين إسرائيل في حين
سارت شراع التسوية مع مصر في كامب ديفيد حتى تم توقيع
اتفاقيتي إطار السلام عام ١٩٧٨ باسم اتفاقية كامب ديفيد - وتم
تنفيذ فض الاشتباك الثاني وفتح القناة كما قدمنا .

ثم سارت الأمور قدما فتم توقيع معاهدة السلام المصرية
الإسرائيلية عام ١٩٧٩ وبذلك انسحب العرب من مصر ديبلوماسيا
كما سحبت جامعة الدول العربية لتستقر في تونس بدلا من القاهرة
لأول مرة منذ انشائها عام ١٩٤٦ .

وتسير الأمور لا بعد من ذلك فينقسم العرب - بلا مصر -
إلى جبهة معتدلة وجبهة أخرى عرفت باسم جبهة الرفض شملت
العراق وسوريا ومنظمة فلسطين واليمن الشعبية والجزائر وليبيا
ولو أنها تنحسر واقعا لتصبح في الحقيقة سوريا ومنظمة فلسطين
واليمن الشعبية وليبيا فقط وهي البلدان العربية التي تعطي
تسهيلات للاتحاد السوفيتي للتواجد في البحر الأبيض والاحمر طبقا
لاستراتيجيته كما سبق أن قدمنا .

وتتداخل في ذلك استراتيجيات الارتباط العربية بالشرق
والغرب مع « العلاقات الشخصية » بين بعض حكام العرب وحكام
مصر - نفس انعكاس العلاقات الامرية التي سبق أن أشرنا إليه في
هذا الكتاب باسم الميراث الامبراطوري البريطاني لمصر !

(١) أرقام الدعم والقروض العربية لمصر غير معلنة رسميا
حتى الآن .

وتقع مصر السلام كما كانت تقع اسرائيل في نطاق الحظر العربى .. والغريب أن الغرب بزعامة الولايات المتحدة .. مع أنه السبب المباشر ومالك قوى التأثير دون نزاع على كثير من الزعامات العربية - لم يبد أى حماس لفك هذا « الانعزال » العربى عن القاهرة !

فهل معنى ذلك أن تستبدل مصر علاقاتها السلامية الشائبة مع اسرائيل بعلاقاتها التقليدية التاريخية والجغرافية مع العرب ؟ وهل معنى ذلك أن العرب قد أصبحوا فى واقعهم ثلاث جبهات جبهة ترفض كلية وجبهة تناور للحل الوسطى - راجع مشروع فهد الذى سنرجع اليه بعد قليل - وجبهة مصر واسرائيل ؟ ذلك ما سوف نراه وقتفحصه فيما يأتى بعد + وفيما عدا السودان وعمان اللتان تجاهدان على استحياء مع مصر فقد انتهت السبعينات بهذه الصورة العربية الممزقة تحوط بها حرب اعلامية عربية مستعرة .

مصر والعالم :

أما عن استراتيجية مصر والعالم فقد ظلت تسير بقوة الدفع + فهى متوقفة مع الشرق مترددة مع اوربا وافريقيا مجاهدة مع الولايات المتحدة +

ولكن مصر أعلنت أنها لن تعطى « قواعد عسكرية » لاي دولة اجنبية ولو أنها على استعداد لاعطاء « تسهيلات دفاعية » للولايات المتحدة اذا ما تعرضت احدى الدول العربية لاعمال عداوية من الشرق +

كما أن مصر أعلنت أنها لن تسمح بقيام نظام شيوعى حولها وبالتحديد فيما يمس أمن السودان ومياه النيل + وفى هذا الصدد سارت على اتفاقية التكامل مع السودان كان من أبرز علاماتها مشروع اعطاء منفذ بحرى للسودان على البحر الابيض المتوسط ، وكذلك الوقوف مع السودان فى وجه أى محاولة ليبية

للعادوان عليه بعد الوجود الليبي في تشاد غرب السودان وشماله .

وأخذت مصر موقفا معينا من شجب ثورة ايران الاسلامية
الخمينية مع استضافة شاه ايران المخلوع الذي رفضت جميع
دول العالم بما فيها الولايات المتحدة استضافته ، في حين شجبت
مصر كذلك العدوان السوفيتي على أفغانستان من منطلق الدفاع
عن البلاد الاسلامية وأمدت ثوار افغانستان من مناطق الدفاع
العسكرية بتنسيق مع الولايات المتحدة (١) لتمكينه من التصدي
للتدخل السوفيتي هناك .

مصر واسرائيل :

سارت اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية مسيرة رتيبة من
جهة التنفيذ في خطين الأول « خط الهجوم السلامي » ، « خط
الدفاع السلامي » من جانب اسرائيل كما نسميه .
فالاول تمارسه اسرائيل مع مصر في صورة طلبات متوالية
ومنتظمة وبلا كلل وسوف نعود اليه في فصل تال .
والثاني تمارسه اسرائيل فيما عرف باسم مباحثات الحكم الذاتي
وهو الخاص بمصير الحكم في الارض الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧
وفي اطار اتفاقيات كامب ديفيد والتي كان من المقرر أن تنتهي النتيجة
ايجابية في ظرف عام من توقيع الاتفاقية وطبيعي أن ذلك لم يتم .

الخلاصة :

هذه هي الصورة الاستراتيجية العامة التي انتهت بها السبعينات
لتدخل مصر الثمانينات بعد ذلك وعليها حكم مستبق بالنظر في تصويب
المسار الاقتصادي المصري من نجائب والتحرك في المجال العربي ايجابيا
ثم مواجهة استراتيجية السلام مع اسرائيل وتحقيق التوازن دوليا
في العلاقات مع العالم .

وهذا ما سنراه في الفصل التالي .

(١) راجع ما اعلنه الرئيس السادات في خطبه عن ذلك قبيل

حادث استشهاد ١٩٨٢

أجراس السلام

التاريخ خير نبي للمستقبل

استراتيجية السلام :

تسير مباحثات التطبيع سيرا حثيثا بين مصر واسرائيل ضمن استراتيجية السلام « تصبح هي الاستراتيجية المطروحة للبحث في الثمانينات بعد أن اختفت استراتيجية الصراع » فماذا يمكن أن يقال عن استراتيجية السلام ؟

يجب أن تبنى في مصر بحيث تتضح فيها معالم « الاهداف القومية » المطلوب الوصول اليها خلال فترة محددة لشكل ١٠ سنوات ثم تتخذ سياسات من خلال هذه الخطة تراقب وتنفذ جيدا فان مسؤولية السلام أكبر بكثير من مسؤولية الحرب - ذلك أن السلام يحول خصم الامس الى منافس اليوم ولكن يجب المحافظة والتأكد على أنه لن يحوله الى « منتصر الغد » بكل معنى وشمولية الاستراتيجية القومية لا على الارض ولا على الارادة لا في الاقتصاد والتجارة ولا في الاعلام والثقافة والحضارة .

أن استراتيجية الحرب كانت تهدف فيما تهدف الى منع العدو من الاختراق في العمق ، أما استراتيجية السلام وقد سمحت فعلا بدخول الصديق الجديد الى العمق فهي مطالبة باستمرار منعه من الاختراق في العمق وهذا أصعب وأدق بكثير ويستلزم محاولة سبق المنافس في تبين أهدافه وأسايبه وعدم تمكنه من ممارسة سياسة لا تتماشى مع الاهداف القومية .

ولا يمكن هنا أن نترك سياسة الدفاع عن النفس المستمرة أمام سيل مطالب الطرف الآخر المستمرة ولا يمكن كذلك أن تعنى دائما ضرورة ارضاء الصديق الجديد ، أن استراتيجية بناء الثقة « وازالة

العقد « كما كان يسميها الرئيس السادات بقوله « انا معنديش عقد ولا فيش حساسيات » هذه قد انتهت مهمتها واخرزت نتائجها ودخلنا في دور التعامل الطبيعي الذي ينبغي أن يقوم على تكافؤ وثمن لكل شيء تطبيقا لمبدأ خذ وقل في عرف التعامل الدولي .

أن دول السوق الاوربية المشتركة وبينها « وحدة في السوق » كما يبين حتى من مجرد التسمية تقتل الاتفاقات بحثا وصولا الى المصالح المتبادلة ولم يقل أحد أن في ذلك تعطيل أو عرقلة للعلاقات الطبيعية ، من هنا يجب أن تزول الحساسيات من جانب المفاوضين المصري أو الاسرائيلي ويتم فحص المصالح المتبادلة .

لقد عقد الدكتور مصطفى خليل - رئيس الوزراء الذي عايش اتفاقات التطبيع - فضلا عن هذه المباحثات مؤخرا (١) جاء فيه أنه وقعت تسع اتفاقيات بخلاف اتفاقية البترول وأن الجانب الاسرائيلي كان يضغط لسرعة ابلتنفيذ ... كما قال فيه « من مصلحة الطرفين ومصلحة السلام أن تطبق اتفاقيات التطبيع ولكن على أساس معاملة اسرائيل معاملة عادية يعنى تطبيع وليس علاقات استثنائية ... هناك عدة علاقات واذا تكلمنا عن علاقات التبادل التجارى هذا نوع واذا تكلمنا عن مشروعات مشتركة هذا نوع آخر ... واذا تكلمت عن علاقات ثقافية نوع آخر .. واذا تكلمت عن السياحة وتبادل الزيارات نوع آخر .. !!

والمستفاد من هذا أن نفس المفاوضين المصري كان على وعى بأن لكل مجال سياسة خاصة تخضع لظروف ذلك الاتفاق الاقتصادية كانت أو سياحية أو لحلافه .

ويقول الدكتور خليل مرة أخرى « لا اعتقد أن المعارضة كانت تقف ضد التطبيع .. ربما تكون هناك أصوات تنادى بربط التطبيع بتقديم اتفاقية الحكم الذاتي » *

(١) حديث للدكتور خليل - مجلة المصور القاهرية في ١/١/١٩٨٢

ونحن نرى أن هذه زاوية سياسة للنظر الى الامور أما عن النواحي المتخصصة فما يلفت النظر أن الطرف الآخر « شعبي دائما الى وضع مصر في موضع الدفاع عن النفس » فهو يطلب تعديل مناهج التعليم المصرى لرفع ما يراه مسيئا الى اسرائيل فهل طلبت مصر الشئ نفسه ؟ •

واستجابت فغيرت النشيد القومى بمقولة أنه نشيد حروب فلماذا لم تطلب مصر تغيير الشعار المنقوش على الكنيسة والذي يقول « من الفرات الى النيل •• ارضك يا اسرائيل » والتفريق المقابل يصر على تنشيط السياحة وعمل منفذ دخول مباشر في منطقة خليج العقبة حيث شرم الشيخ ودير سانت كاترين وبذلك يأمل بمرور عشرات السنين أن يعطى لنفسه « وجودا دائما ومتميزا » في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة التي لم يرفع بصره عنها منذ عام ١٩٥٦ - فلم لا تطلب مصر نفس الشئ بالتواجد السياحي المستمر في النقب حيث آيلات ويير السبع وهي منطقة الاتصال المباشر البرى مع عرب المشرق والتي كان مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ في الأمم المتحدة يجعلها من نصيب العرب ؟ ان الطرف المقابل يستغل السياحة لزيادة المعرفة بالارض في المنطقة الحساسة له ومنطقة النقب حساسة لمصر فلم لا تجعل الاقدام والعيون والاذان المصرية هي الأخرى تذهب للسياحة هناك ؟

أن الطرف الآخر عاش ثلاثين عاما دون أن يكون لمنطقة دير كاترين أهمية خاصة لديه فهل هو اليوم يخلق الذريعة ويدخرها للمستقبل قادم ومدروس بمقولة أن موسى كلم ربه هناك ؟ أن مثل هذه السياسات مهما أخفيت بمهارة فهي واضحة وسبق أن طبقها الطرف المقابل في أرض فلسطين والتاريخ خير نبي للمستقبل .

وهذه الاستراتيجية لا تخدم السلم بل تخدم الاستراتيجية العكسية ، كما أن إصراره على شراء البترول مقابل بضائع مصنعة

تعنى أنه يستورد الخام ويصدر لمصر صناعته مستفيدا من العمالة و الفرق التضخم فى الاسعار لديه .

لا ينبغي الاستهانة بهذه الاشياء مهما تضاءلت قيمتها الحالية فى نظرنا * فالرئيس نافسون رئيس اسرائيل ابان زيارته لمصر عام ١٩٨١ قال فى مقابلة تليفزيونية لمصر « الله لا يود أن يرى فرق رياضية اسرائيلية تتبارى فى مصر لأنه حريص على عدم قيام أى تنافس بين الطرفين » * * * وهذا يوضح الشعور الكامن خلف هذه السياسات *

وفى ايجاز فان المطلوب أن نمارس استراتيجية سلام « ايجابية وليست سلبية » فنحتفظ بالمبادأة فى الطلب وترك للفريق الاخر اما الاستجابة واما تحمل صورة الرفض التى نخشى نحن أن تظهر بها حتى لا تتهم بعرقلة التطبيق *

ويقول الدكتور مصطفى خليل فى حديثه المشار اليه سابقا « أن هناك اتفاقيات يلزم عرضها على مجلس الشعب وأخرى يلزم لها موافقة الوزيرين » وأخشى أن أهمية مناقشة هذه الاتفاقيات لم تتضح للرأى العام ولم تأخذ القدر الكافى من الدراسة مع أهميتها كما وضحناء وهذه ليست دعوة الى السلبية فى العلاقات ولكنها فى الواقع دعوة ايجابية حتى يمكن أن يرسى السلام على أسس دائمة ومستقرة ترضى الاطراف وتعمل فى مصلحتها المشتركة لان « سياسة التسوية » قد تهدم الصورة تماما * * * تقول ذلك وأمامنا ثلاث قرارات استراتيجية هامة اتخذها الطرف المقابل بعد دخول إستراتيجية السلام فى حين التنفيذ * * * هى ضرب المفاعل الذرى العراقى ، اعلان ضم القدس ثم اعلان ضم الجولان وكلها علامات تعنى أن للطرف المقابل أهدافا ثابتة وسائقة الدراسة يختار لنفسه الوقت الملائم لا إعلانها *

وقد نشرت صحيفة الجيروزايم بوست الاسرائيلية ما يلى « ان السفير الأمريكى فى اسرائيل صيمون دايكس أبلغ حكومته تقريراً

يقول أن إسرائيل قد تشن عشر عمليات مفاجئة قبل حلول موعد الانسحاب النهائي من سيناء في أبريل ١٩٨٢ .

وذكر التقرير أن من بين هذه العمليات العشر ، الهجوم على المنشآت النووية الليبية والباكستانية (١)

ورجح التقرير أن تقوم إسرائيل بشغل مكتب رئيس الوزراء الى القدس الشرقية وشن عملية عسكرية واسعة النطاق في جنوب لبنان والقيام بغارة جوية على الصواريخ السورية في سهل البقاع اللبناني الى جانب القيام بعمليات ضد المراكز الفلسطينية بما في ذلك المكاتب الفلسطينية في أوروبا .

وأوضحت الصحيفة أن تقرير لويس أحدث حالة من القلق في الخارجية الأمريكية خشية اقدام إسرائيل على القيام بعمليات جديدة « مفاجئة » (١) .

وهذه الخطط هي التي تحتم على الاستراتيجية المصرية أن تتصرف على نفس القدر من الوعي والدراسة والاعداد وعدم ترك أى شيء للمفاجأة - ان المستعرض للتاريخ يستطيع دون عناء أن يميز أن فترة تخطيط من عشرة سنوات يتبناها الطرف المقابل كسياسة ثابتة له يحقق فيها أهدافا مرحلية مدروسة بعناية منذ عام ١٩٤٨/٤٦ عدوان ١٩٥٦ - حرب ١٩٦٧ ... تسوية ١٩٧٨/٧٧ . وعلى المخطط المصري أن يستعد اذن لعام ١٩٨٥ ف فيما بين التاريخين ستظهر الاهداف وتطبق الخطط فيلزم الاعداد والاستعداد .

وهناك ما تزال الجبهة الشرقية بكاملها مطروحة للمواجهة في سوريا ولبنان وفلسطين والاردن . . والدكتور مصطفى خليل يتوقع

الا تمر تسوية للقضية الفلسطينية قبل تسوية مع سوريا حول الجولان وهو توقع نراه مقبولا (١) ، وصناع القرار الاستراتيجي المصري يواجهون بجميع مشكلات السلام هذه وجميع تحدياته شاءوا أم لم يشاءوا فالمنطقة مؤثرة ومتأثرة بالاحداث وكلها مترابطة .

أن حسن النية يجب أن يتوفر ولكن الفطنة ينبغي ألا تغيب .
هذا اذا أردنا للسلام أن يستمر وللجاس أن تقرر وللحمام أن يطير في سماء مفتوحة بين بلدان المنطقة الواحدة .

الاطار العربى الاسرائيلى :

رأينا فى الصفحات السابقة كيف انتهى الصراع العربى الاسرائيلى قبل نهاية السبعينات الى ثلاث اتفاقيات أساسية اثنان منها هما بمثابة الاطار الذى يتحرك الحل من خلاله وهما المعروفان باسم اتفاقية كامب ديفيد والموقعان مع الولايات المتحدة وكل من مصر واسرائيل ويمثلان اطار حل بين مصر واسرائيل ثم بين اسرائيل والجانب الفلسطينى وقد وقعا عام ١٩٧٨ أما الاتفاقية الثالثة فهى معاهدة السلام بين مصر واسرائيل والموقعة عام ١٩٧٩ وواضح أن الجانب السورى « تاه و ضل طريقه » الى هذه التسوية .

ثم وبتوسيع اسرائيل عملياتها العسكرية فى جنوب لبنان بمعاونة ميليشيا سعد حداد فقد أصبحت هناك أطراف أخرى فى الصراع العربى الاسرائيلى غير ممثلة لا فى اطار الحل السياسى ولا فى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل .

مصر واسرائيل : وقعتا اتفاقية سلام ويسيرا فى تنفيذها وهى أساسا من شقين شتى متعلق بالانسحاب وترتيبات الامن المتبادل

(١) راجع الحوار مع الدكتور مصطفى خليل والمصور - جريدة المصور القاهرية ١ يناير ١٩٨٢ .

وتنتهى توقيات تنفيذه فى ابريل ١٩٨٢ أى بعد شهور قليلة من صدور هذه الدراسة •

وشق متعلق بتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية تجاريا وثقافيا وسياحيا وفى المواصلات والاتصالات وهو شق مستمر فى التطبيق والتنفيذ •

اسرائيل والقضية الفلسطينية : وهناك اطار لحل هذه المشكلة وتتولى مصر حاليا التفاوض بخصوصه والهوة ما زالت واسعة بين نظرات الاطراف فى ذلك التفاوض والولايات المتحدة ما زالت تلعب دور الوسيط فى التفاوض ولكنه وسيط مستمع أكثر منه نشط (١) خصوصا وأن حكومة ريجان لم تعين ممثلا شخصيا للرئيس اکتفاء بسفرائها فى مصر واسرائيل •

ومع ذلك فعلى الاقل هناك اتفاق على اطار للحل ومفاوضة جارية بشأنه •

اسرائيل وسوريا ولبنان : كانت سوريا قد دخلت الى لبنان بحجة حماية بعض الطوائف ثم زرعت صواريخ أرض جو لمنع الامداد الاسرائيلى بالسلاح ومنع الاستطلاع الجوى الاسرائيلى •

والحقيقة أن سوريا لم تتعاقد مع اسرائيل ولم تتفاوض معها بعد لا على الجولان ولا على لبنان ، ولكن دخولها لبنان يعنى أنها تحاول جمع أوراق اللعب فى يدها على هذه الجبهة كلها حتى تكسب موقفا تفاوضيا له قوة نسبية بعد أن فشلت فى أن تحقق أى ضغط عسكرى على جبهتها خلال حرب ١٩٧٣ •

ثم ان سوريا تلعب مع منظمة التحرير لعبة مزدوجة • فهى تتدخل مع منظمة فتح ويأسر عرفات على رأسها كما أنها استقدمت خصمه وغريمه السياسى أبو نضال الى دمشق ليكون قوة ضغط أخرى على المنظمة • ماذا يعنى ذلك ؟.. يعنى أن الجبهة المصرية الاسرائيلية تسير نحو

(١) راجع الحوار مع الدكتور مصطفى خليل - مجلة المصور القاهرية أول يناير ١٩٨٢

الاستقرار وقد دقت فعلا فيها أجراس السلام... وربما ما زال هناك كلام يقال عن مباحثات التطبيع وسير العلاقات ولكن ذلك يصبح مناقشة عن علاقة قائمة ومستقرة *

أما الجبهة الشرقية - كما اصطلح على تسميتها - فلم تمتدحوى القضية الفلسطينية فحسب بل أنها أصبحت تشمل سوريا ولبنان الى جانب فلسطين... وتطلعات الاردن كذلك وهذه لم تبدأ فى أى حلول مع اسرائيل ولم تتفاوض أى مفاوضة معها بعد (١).

وفى هذا الصدد اتخذت اسرائيل عديدا من مواقف الضغط فأعلنت ضم القدس اليها ثم ضم الجولان وهاجمت بيروت فى غارة جوية شديدة بلغت خسائرها ٦٠٠ جريحا ، ١٦٥ قتيل (٢) واستمرت فى التدخل العسكرى فى جنوب لبنان حتى امكن لسوريا زرع صواريخها أرض جو لتوقف حرب النيران هناك وترسل الولايات المتحدة ممثلها فيليب حبيب للتفاوض بين الاطراف العربية المعنية واسرائيل *

هل هذه حرب استنزاف جديدة مثل تلك التى وقعت بين مصر واسرائيل اعتبارا من ١٩٦٧ بعد النكسة وانتهت بمبادرة روجرز ووقوف اطلاق النار دون حل للمسألة ؟ هذا سؤال جدير بالنظر والتحليل والاجابة *

هناك مبادرات أوربية للحل مع الفلسطينيين ولكنها لم تدخل فى الدور الجدى لا للتفاوض ولا للتنفيذ حتى أعلن أخيرا كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية الفرنسية توقف اوريا عن هذا الدور *

ثم هناك مبادرة فهد التى عقد لها مؤتمر قمة فاس فى ديسمبر ١٩٨١ ولم يستغرق أكثر من ساعة ليعلن رئيسه الملك الحسن فض المؤتمر دون الوصول الى شىء *

(١) راجع حوار الدكتور مصطفى خليل - المصنوع السائق

(٢) مقال من يخلف بيجن ، المصرى عدد ١ يناير ١٩٨٢

وما زال كل ذلك مؤشر على أن « الجبهة الشرقية » بين عرب الهلال الخصيب وإسرائيل لم تعرف الاستقرار على استراتيجية واضحة ازاء الصراع بعد (١) .

أما عن العرب بصفة عامة فهم يحاولون الآن العودة لمصر أو عودة مصر اليهم ولكن واقع كامب ديفيد يجب أن يؤخذ في الاعتبار من جهة ومن جهة أخرى فهل يمكن أن يتخطى العرب منطقة الهلال الخصيب فيعترفون بكامب ديفيد التي تعترف بدورها بإسرائيل قبل أن تنتهي مراحل التفاوض وحل النزاع في منطقة شمال الجزيرة ؟

بهذا موقف صعب ومشكوك فيه ... ومع ذلك فثمة وسيلة لإيجاد مخرج لذلك وهو أن يعود العرب ومصر معا ثم تناقش استراتيجية التعامل مع النزاع في شمال الجزيرة العربية لا بطرح مصر من النقاش بل بالاستفادة من مصر وتجربتها وعلاقاتها لحل ذلك النزاع .

ولعلنا نوافق ما ذهب اليه الدكتور مصطفى خليل من تحليل (٢) في أنه لا حل للقضية الفلسطينية قبل حل مشكلة الجولان بين سوريا وإسرائيل .. ومع ذلك فهناك الآن بديلان استراتيجيان مطروحان للنقاش :

أ - البديل الأول : البدء بحل مشكلة الجولان ثم التطور الى حل المشكلة الفلسطينية .

ب - البديل الثاني : ان سوريا وهي متحكمة في كل من لبنان ومنظمة التحرير كما أنها صاحبة الولاية أساسا على الجولان تستطيع أن تمثل بهذه العناصر الثلاثة مجتمعة حلقة تفاوض مع الخصم ، وصولا الى اتفاق شامل .

(١) الهلال الخصيب اصطلاح بريطاني اطلق على منطقة شمال الجزيرة العربية لوجود المياه والزراعة هناك على شكل هلال .
(٢) المصدر السابق .

فهل يختار العرب البديل الاول وهو الحل على أجزاء
(Piecemeal) أو الحل الشامل (Package Deal) ...
ذلك ما سوف تسفر عنه الايام المقبلة في الثمانيات وما يجب أن
يستعد العرب له بما في ذلك التقييم المصري للموقف ، حيث أن مصر
وهي مرتبطة بمباحثات الحكم الذاتي للفلسطينيين تعتبر مرتبطة
« بدور ما » في تلك الاستراتيجية .

الفراغ العمراني :

المتأمل في الخريطة المصرية يجد أمامه في شرق مصر ما يمكن
أن نصفه بمثلث الفراغ العمراني ، مثلث قاعدته شرقا خط الحدود
المصرية الشرقية من رفح شمالا الى شرم الشيخ جنوبا ، أما رأسه
فبكل أسف يمتد حتى مشارف القاهرة الشرقية محصورة بين طريقي
القاهرة الاسماعيلية العريش رفح شمالا ، القاهرة السويس الطور
رأس محمد جنوبا .

هذا الفراغ العمراني الهائل كان هو لسنوات عديدة بوابة
دخول مصر لجميع قوى الغزو ، وهو نفسه أرض الصراع المصري
الاسرائيلي الذي بدأ من عام ١٩٥٦ وحتى أحداث الثغرة في عام ١٩٧٣
وعلى استراتيجية مصر السلام أن تتبنى استراتيجية التعمير لقهر
ذلك الفراغ العمراني .

ونذكر أنه ابان الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ كانت
هناك الحملة التركية على قوات بريطانيا في مصر ... وانسحبت
بريطانيا الى غرب قناة السويس تحت ضغط الحملة التركية .. وكان
النقد العسكري الموجه لبريطانيا يتمثل في التساؤل التالي : « هل
تحمي بريطانيا قناة السويس أم تحمي القناة بريطانيا » ؟

وهذا التساؤل يعيد نفسه اليوم لمصر ... واذا كانت هناك
ترتيبات أمن محددة في سيناء فان التعمير واستيطان الارض والتشبيث
بها لن يكون في نطاق الاعمال العسكرية الخارقة للاتفاق .

لذا لا بد من وضع استراتيجية تعبير تبصر « الأرض والسكان والحكم المحلي » كلها معا في معادلة واحدة بحيث تمنح الأسبقية الأولى لتعبير ذلك المثلث الخطير الذي أشرنا اليه . وفي هذا الصدد نقترح أن يعاد التقسيم الإداري لسيناء طويا وأن تسمى بأسماء محلية وليست جغرافية فنقول محافظة العريش ومحافظة الطور بدلا من شمال سيناء وجنوب سيناء . . . فسيناء جزء من أرض مصر شأن بحري والصعيد فلا ينبغي تمييزها .

كذلك فمن شأن التقسيم الإداري الرأسي أن يجعل محافظة العريش هي محافظة « التعامل الموحد » مع بوابة الاتصال بالشرق أما منطقة القنطرة شرق وحتى بئر العبد فتكون من أعمال محافظة الاسماعيلية حتى يكون لغرب القناة موطئ قدم شرقيا ووجود إداري يخلق الشعور والاحساس بالالتحام بين شرقي القناة وغربها ويزيل جفوة الفرقة التي حرص الاستعمار البريطاني القديم زرعها في انوجدان المصري عن درجة علاقته وارتباطه بسيناء .

ويجب أن تعلن أسبقية قصوى لتعبير محافظتي الطور والاسماعيلية حتى يكون معدل الكثافة السكانية حصن أمان عند أي مغامرة في المستقبل فخط المضائق الذي يعرفه العسكريون المصريون يجب أن يصبح خط حصون ومستعمرات سكنية مصرية وله أعلى أسبقية .

وياحبذا لو منح كل ضابط وجندي كجزء من مكافأة نهاية الخدمة قطعة أرض واستملك في هذه المناطق ومنح تسهيلات بنائها والاقامة فيها .

وقد نشرت جريدة الاهرام حديثا للاستاذ بهاء الدين قال فيه تعليقا على حديث لوزير الدفاع الاسرائيلي اربيل شارون بشأن الانسحاب من الجزء الاخير من سيناء وعدم موافقة اسرائيل على تسليم

أى منشآت قائمة هناك سليمة واصرارها على فكها مايلى (١) : « هذا رغم أن الاتفاقية تنص على أن تدفع مصر لهم ثمن أى شىء أقاموه .. طبعاً ، مع ألف سلامة ! .. والمرافق التى يشير اليها مبالغ فيها .. والضجة الاعلامية التى يثيرونها حول « تعميرهم » تلك المناطق مبالغ فيها ، للتأثير النفسى والدعائى لا غير .. ولكن الأهم أنه قال ان السبب هو ألا يسهل للمصريين فرصة الاقامة وايجاد كثافة سكانية مصرية على حدود اسرائيل ، لأن هذا خطر على أمنها ! ... ولا تلوم إلا أنفسنا ..

فبعد حرب ١٩٥٦ استهلكنا أطنانا من حبر المطابع فى الدعوة لتعمير سيناء ، لأن هذا عمل استراتيجى هام لا يحسب بحسابات التنمية العادية . وكنا نظن أن وجود العسكريين السابقين فى مواقع السلطة سيجعلهم أكثر اداركا وحماسا لهذه الناحية .

وقد كان ممكنا لو كان لرأى الخبراء والمفكرين وزن ، أن يتم تسكين ثلاثة ملايين مصرى فى سيناء بين ١٩٥٧ ، ١٩٦٧ ولكن السلطة فى ذلك الوقت رأت أن الخطر زال ولن يتكرر ، ولم يحدث أى شىء ، الا القليل الذى بدأ بالكاد قبيل ١٩٦٧ من تجارب زراعية نجحت على شاطئ سيناء بالياه الجوفية واقامة أول « سحارة » تنقل الماء عبر القناة أمام الاسماعيلية لتجربة زراعة الأرض وغير ذلك ، بقيت سيناء عارية « جرداء » مهمة .. ومنطقة عسكرية لا يدخلها المصرى الا بتصريح ، وهذا ما تريده اسرائيل : أن تبقى سيناء كأنها « أرض حرام » وعازل غير مسكون لأن مطامعها التوسعية لن تخمد ولو بعد مائة سنة .. وهذا ما قاله شارون بصراحة منذ أيام .

أما المنطقة المعروفة باسم صحراء بلييس فيجب هى الاخرى أن تصبح « محافظة بلييس » لتسد الفراغ فيما بين القناة والقاهرة وبين

(١) يوميات : الاستاذ أحمد بهاء الدين الاهرام فى ١٩/١/١٩٨٢

طريقى الاسماعيلية والسويس فلا نعود نسمع أو نرى « مباحثات
كم ١٠١ طريق السويس ». ولا عن « ثغرة الدفرسوار » مرة أخرى
والى الابد . فمراكز فايد والتل الكبير وبليس والعاشر من رمضان
والجفرة كلها تنتظم فى « محافظة ادارية واحدة » وتصبح محافظات
العريش - الطور - الاسماعيلية - السويس - بليس منطقة
عمران متلاحم ومتكامل وتعطى الاسبقية الاولى فى الاستشارات
والانشاءات والتوطين والاسكان ليس داخل المدن القائمة حالياً
فحسب بل تنشأ المدن والمستوطنات الجديدة ومراكز الانتاج
والتعدين والاستزراع والسياحة وهكذا تصبح هى خط الدفاع
المدنى والحقيقى عن أرض الوطن .

واذا كانت الحكومة قد خطت خطوات ايجابية نحو تنفيذ هذه
الاستراتيجية بانشاء مدينة ١٠ رمضان واستصلاح سهل الصالحية
فيجب استكمال ذلك بانشاء محافظات جديدة يرتبط فيها القديم
بالجديد فوجود الجهاز الخاص بالحكم المحلى كفىل بأن ينشط حركة
الاسكان والاستيطان وجذب الانشطة وتخفيض الاعتمادات المالية
وهكذا يوظف الحكم المحلى فى تحقيق استراتيجية الامن على الحدود
الشرقية .

استراتيجية التنمية :

دعى الرئيس مبارك فى باكورة ولايته فى آخريات عام ١٩٨١ الى
مشاركة شعبية فى التعرف على المشكلات الاقتصادية التى تواجه خطط
التنمية ووضع اطار سليم يعيد للتنمية الايقاع المنشود لها وتفيد
الاخبار عن قرب اجتماع ما سعى « مؤتمر القمم الاقتصادية » المشكل
من رؤوس مصرية متخصصة لها خبرتها الطويلة المشهود لها فى المجال
الاقتصادى بهدف وضع استراتيجية لها ملامح ثابتة فى هذا الصدد
كما شكل الرئيس وزارة جديدة من أبرز معالمها تشكيل فريق اقتصادى
متكامل لتولى مسئولية التنفيذ للخطة التى يستقر الرأى عليها وبذلك

فالامل معقود أن تشهد الثمانينات عودة « خطة التنمية » الغائبة منذ عام ١٩٦٥ لتربط جميع القوى والاجزاء بعضها الى بعض دفعا لعجلة التنمية .

كما وفر الرئيس مبارك كل الحرية في التعبير عن الرأي والرأى المقابل حتى في وسائل الاعلام القومية وذلك في ذاته ضمان أكيد لعدم الانحراف عن الهدف بعد التخطيط وبذلك تتطور صورة « صناعة القرار » في مصر نحو الديمقراطية الصحيحة في صورة حزبية لأول مرة بعد ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ - ولو واكب ذلك تصحيح في مسار الاعلام المصري لكان حقا تطورا ضخما بكل المقاييس .

مصر والعالم

بعد تولي الرئيس مبارك ومنذ لحظاته الأولى حرص على ايضاح أنه لن يكون هناك من مصر هجوما على أحد .. ان مصر تضع علاقاتها بأوروبا - وعلاقاتها بالولايات المتحدة في درجة من التوازن، وهي وان كانت بعد مجدة العلاقة مع الاتحاد السوفيتي فذلك لا يعنى أن تصل معه الى حد التصادم بل ربما يتهيأ من الظروف ما ينشط العلاقة السياسية الى وضع أفضل .

ومرة أخرى يؤكد الرئيس على استراتيجية عدم اعطاء قواعد عسكرية ولكن لا يمانع في منح التسهيلات في الوقت المناسب والغرض الدفاعي الاستراتيجي .

وتدور مباحثات خلال يناير ١٩٨٢ واعداد لزيارة الرئيس للولايات المتحدة مرورا بأوروبا الغربية كما تتم مباحثات للتسلح والتعاون الاقتصادي مع فرنسا بلغ حجم تعاملها مليار دولار بما يسمح بالقول بأن تعدد مصادر التسليح والتعاون مع أوروبا هي استراتيجية ثابتة .

كذلك يجرى تنشيط العلاقات بالهند كدولة لعدم الانحياز كانت تشكل أحد الركائز في هذه السياسة .

أما عن مناقشات الحكم الذاتي فالمتوقع اتمام زيارة هيج وزير خارجية أمريكا الى منطقة الشرق الاوسط بعد مشاور مع الأطراف المعنية لامكان تقديم اطار عمل مقترح يقرب هوة الخلاف بين مصر واسرائيل في هذه المنطقة .

ومن العلامات المميزة أن الولايات المتحدة أعلنت لأول مرة استنكارها لسياسة الاستفزاز الاسرائيلي سواء بضرب المفاعل الذرى العراقى أو باعلان ضم الجولان الى الدرجة التى يجرى معها مجلس الأمن التشاور لتوقيع عقوبات على اسرائيل واذا كان رد الفعل الاسرائيلي شديدا لدرجة اعلانها الغاء اتفاقية التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة من جانب واحد وهى بعد لم تجف ولكنه فيما يبدو صراع بين من يحكم من هل تسخر اسرائيل الولايات المتحدة لخدمة أهدافها أم يتم العكس .

وفي نفس الوقت فهناك اعلان جازم بعدم التعرض العسكرى المصرى لأى دولة عربية ، ومثل هذه السياسة مع الارتباط الوثيق بالسودان - فى رأينا هى التى دعت ليبيا الى الانسحاب من تشاد ورفع التهديد المباشر الواقع على السودان ، وطبعى أن ذلك لم يتم بهذه الصورة المبسطة فقد استلزم الأمر علاقات دولية متشابكة أعمق من ذلك بكثير وتدخلت فرنسا كطرف مساعد ... المهم أن هذه السياسة قللت من التوتر الذى كان قائما على الحدود الشرقية الجنوبية بلا مبرر .

وكل هذه العلاقات تشير الى أن الثمائنات تشهد استراتيجية متوازنة مع الأطراف الدولية المختلفة .

الافق المنظور

((خطوة في ميعادها توفر تسعة في المستقبل))

مهام الثمانينات

ان من أهم سمات الاستراتيجية النظرة البعيدة المدى .. ولقد رأينا مع اكيف انتهت السبعينات وأشرفت بداية الثمانينات من هذا القرن وهي تحمل في طياتها « مهامها ملحة » على الاستراتيجية القومية لمصر ، مهامها في الداخل ومهامها في الخارج ، ويمكن القاء النظر على كلا الواجبين في نقط رئيسية لاستنباط ما يمكن أن تتكشف عنه فترة الثمانينات موجزة فيما يلي :

المهام الداخلية

من خلاصة ما سبق يمكن القول دون مجازفة بأن مطالب الداخل الملحة تنحصر في أمور ثلاثة ، أولاها وضع الاقتصاد المصرى في مسار صحيح بعد أن تعطلت خطط التنمية للظروف التي مر بها المجتمع من صراع - وثنائها تحديد « قوى الفعل » في الشارع السياسى المصرى بعد تفجر طاقة العنف التي أدت الى التغير - وثالثها الاعداد لمرحلة السلام مع صديق الغد وخصم الأمس .

وفيما يتعلق بالمهمة الأولى المتعلقة باستكشاف المسار الصحيح للاقتصاد المصرى نجد أن القيادة السياسية الجديدة قد استشعرت فعلا حقيقة نبض الاحساس المصرى بذلك الخطر الذى يمكن أن يترتب على ترك الأمور تسير على ما هى عليه في الناحية الاقتصادية وذلك ما بدعى القيادة الى طرح ما سمي بالحوار الاقتصادى والدعوة الى مؤتمر القمم الاقتصادية الذى أشرنا اليه فيما سبق من فصول .

ونحن نرى أن الاطار الذى يتوجب التحرك بداخله هو اطار التخطيط طويل المدى بشكل عام ثم التخطيط للتنمية على أسس

اقليمية ، من داخل الخطة العامة طويلة المدى . أما لماذا ننادى بذلك فلأن مصر ومساحة الميزرع بها لا تزيد ولم تزد رغم عديد الجهود عن نحو ٦ ملايين فدان لا تعتبر قادرة في أحسن الظروف عن تحقيق الاكتفاء الغذائى لأكثر من ما بين ١٥ الى ١٨ مليون نسمة أى نحو ١/٣ سكان مصر خلال فترة التخطيط للثمانينات والمقدر أن يتراوح عددهم بين ٦٠/٤٥ مليون نسمة . فإذا أدخلنا عامل التخطيط الاقليمى كأساس للعلاج فانما نهدف الى تحديد دور واضح لإنتاجية كل اقليم .. لمعرفة أى الأقاليم يستكفى ذاتيا وأياها يحتاج للاستيراد . ويمكن فى هذا الصدد القول أن هناك ثلاث ركائز للسياسات الواجب اعتمادها فى فترة التخطيط المقبلة من وجهة النظر الاقتصادية .

الركيزة الأولى — هى العمل على تحسين استخدام الأرض ونسبة الانتفاع بها .. فإذا كانت الدولة قد تنبعت الى خلق وانشاء المجتمعات الجديدة فهذه قد تركت لتبدو « واحات متناثرة » فى متاهة صحراء مترامية ، والخطوة التالية الواجبة هى العمل على « تجميع » هذه الوحدات فى محافظات جديدة تربط بين بعض البيئات المستحدثة والتهدية وتكون هى المتنفس لتهجير فائض السكان من محافظات الطرد السكانى والتى نرى أن تكون هى القاهرة والاسكندرية على الأخص باعتبارهما تتميزان بأعلى كثافة سكانية والأكثر حاجة الى الاستهلاك مع قلة ما يمكن انتاجه فيهما من سلع غذائية .

فالعمل على « تفسيث القاهرة » الى عدة محافظات بحيث تمتد محافظات الأطراف الى الأرض الصحراوية المتاخمة للقاهرة شرقا وغربا يصبح اذن حلا مثاليا ، والشئ نفسه يمكن أن يقال عن الاسكندرية .. فمحافظه العامرية ومحافظه امبابة ومحافظه مصر الجديدة ومحافظه حلوان وكل ما يمكن أن نسميه محافظات الأطراف حول الاسكندرية والقاهرة تخفف من ضغط السكان فيهما وبالتالي يخفف الحمل على مشروعات البنية الاساسية كما يمكن فى هذه

البيئات الجديدة خلق مجتمعات زراعية صناعية متطورة بتخدام فكرة الاكتفاء الذاتى الاقليمى التى أشرنا إليها .

وإذا اختير البديل الذى يقسم الدلتا الى اقليمين شرق وغرب الدلتا ويقسم الصعيد الى اقليمين المنيا - الصعيد فان مجموع الأقاليم السبعة - بعد اضافة القناة والقاهرة والاسكندرية تصبح : « وحدات انتاج متكامل » أشبه شيء « بالوحدات العسكرية » ذات الاكتفاء الذاتى على الأقل فى مطالب الغذاء والكساء الرئيسية والصناعات الخفيفة .

أما الأقاليم ذات الفائض السكانى الكبير مثل القاهرة والاسكندرية فيجب أن تتحول الى التصنيع للتصدير بحيث أن ما تستورده لنقص انتاجها تموضه من حضيلة تصديرها . وهكذا يزداد الانتفاع باستخدام عنصر الأرض وتحسين انتاجيتها فى مجموع الأقاليم وزيادة قدرتها على استيعاب الاستيطان وامتصاص السكان.

الركيزة الثانية - تقوم على فكرة مؤداها أن استثناء واستجماع الطاقة التنظيمية والادارية سواء فى وحدات الدولة المركزية أو الاقليمية أو فى الشكل التنظيمى للوحدات الاقتصادية هذا العنصر كغفل بأن يرفع مستوى الانتاج بما لا يقل عن $\frac{1}{3}$ تقريبا ، خاصة وأن الحساسية يجب أن تزول قبل رأس المال الخاص .. فطالما أنه ينتج ولا يعمل فى مسائل الخدمات والتجارة فحسب فكل التشجيع والدعم يجب أن يتوفر له - ليس بشكل عفوى ولا بشعارات المنافسة وتشجيع القطاع الخاص وأمثال ذلك بل من خلال منظمات مثل الغرف الصناعية والبنوك والجمعيات التعاونية الانتاجية هذه وأمثالها اطرادات صحيحة ومطلوب دعمها جنباً الى جنب مع القطاع العام طبعاً لا للتنافس بل للتكامل ، فليس صحيحاً دائماً ما يقال من أن التنافس مطلوب لصالح المستهلك فذلك يكون فى البلدان

الصناعية الكبرى اما من حيث الاستهلاك الذى يصل الى ضعف الانتاج -
فالمطلوب « توجيه الانتاج » للتكامل وتقليل الاعتماد على الخارج
أى الى ترشييد الاستيراد .

الركيزة الثالثة - ولعلها ثالثة الاثافي فهى التى تخدم كلا من
الاولى والثانية وهى التى على أساس نجاحها وتطورها يمكن بناء
الخطط العامة والاقليمية .. تلك هى المعلومات وأسس جمعها
وتصنيفها مقرونة بالبحوث الجادة .

هذه الأسس الثلاث هى ركائز العمل فى مجال استراتيجية
التنمية الاقتصادية شرط أن يجمعها رباط واحد يجعلها تتحرك فى
تجانس وتناغم هو التخطيط العام الشامل والتخطيط الاقليمى
الصحيح وذلك هو المدخل الوحيد السليم لتطوير مستوى المعيشة
فى مصر بطريقة متوازنة والارتفاع بمستوى الدخل القومى فى فترة
محددة .

أما عن المهمة الثانية والخاصة بالقوى الفاعلة فى الشارع السياسى
المصرى فينبغى العمل على أن يحقق لها تمثيل أقرب الى حجمها
الواقعى سواء فى الحركات والاحزاب السياسية أو فى المجالس
النيابية على شتى المستويات أو فى وسائل التعبير الجماعى عن
الرأى فيما يسمى « وسائل الاتصال الجماهيرى Mass Media » .
ذلك أنه بغير تجميع هذه التيارات السائدة فى الشارع السياسى
المصرى فى قوى شرعية لها قنواتها المحددة وأصوات تمثيلها المعلنة
تكون - فى الواقع قد ارتكبنا فى حق الوطن خطئان .

الأول خطأ قد يجنيه الجيل الحالى بالتحول الى القنوات
والأساليب الغير المشروعة وخطر ثان أشد وهو ما يجنيه مجتمع
الغد اذا وصلت اليه جماعات درجت على الفوضى واستكانت لممارسات

غير شرعية بحيث أصبحت هذه هي « حياتها الطبيعية المألوفة » .
ان مجتمعات دولية عديدة الآن تشهد « موجات من العنف » ..
هذا صحيح ولكن وجود السبل والقنوات المشروعة يجعل السمة
العنيفة شيئاً طارئاً على المجتمع وأسلوباً استثنائياً فيه ، يميزه المجتمع
ويستنكره ويعالج الغافل فيه .

وانما تكون الخطورة على أشدها فيما لو ترك الامر بغير تدبير أو
اقتصرت المعالجة على قمع بوليسى فحسب ، فذلك ما يهدد بالتأكيد
مجتمع الغد بالتفجر واستمرار سياسة الفوضى كأمر يومي يتعاش
معه بدلا من أن تكون حالة طارئة سرعان ما تعالج .

والمثال الواضح على ذلك ما تعانيه الآن ايران بعد فترة القمع
الشديد فيما قبل ثورة الخوميني .

المهمة الثالثة التي يتوجب على صناع القرار المصري تداركها
والتخطيط بوعي ودقة محسوبة خلال الثمانينات هو تدبير سياسة
التعاش سلميا مع خصوم الأمس وأصدقاء اليوم .

وهو أمر أشد عمقا مما قد يبدو في الظاهر تغنى فيه الإشارة عن
الإفاضة وغاية ما تصل اليه هو التنبيه الى آثاره الاقتصادية بالأخص
ثم الدفاعية والوجدانية بحيث لا تتراكم في أقل القليل أى آثار في
نفسية الشعب ووجدانه دون حساب مسبق وتوجيه مرشد ، ولعل
فيما تناولناه في فصل سابق بعض هذه الجوانب .

المهام الخارجية :

أما عن مهام العلاقات الخارجية في الحقبة المقبلة فالرأى أن ينظر
الى الدائرة العربية بطريقة أكثر واقعية ، بمعنى أن تقسم هذه الدائرة
على اتساعها الى عدة نطاقات جغرافية سياسية (جيو بوليتيكين) ،

قنطاق الهلال الخصب من العراق شرقا إلى الأردن غربا مرورا ببلدان
وسوريا وفلسطين واسرائيل وهو نطاق ما زالت فيه آثار الانفجار
لم يتزع فتيلها بعد وهو منقسم على ذاته متصارع مع جيرانه في
إيران واسرائيل .

ولا بد من معالجة « درجة الاستراتيجية المصرية » بهذه القضايا
كلها .

ونطاق الجزيرة العربية بثرواتها البترولية دون الركائز الاجتماعية
والاقتصادية المقابلة مع صغر حجم وحداتها السياسية مما يجعل أمنها
علامة استفهام كبيرة ، أمنها الدفاعي وأمنها الاجتماعي والاقتصادي .

ثم نطاق النيل - أن صح التعبير - مرتكزا على السودان
والصومال وبعفار - وهو الآخر مهدد داخليا ضعيف اقتصاديا
متصارع ذاتيا .

ثم النطاق الليبي الغربي والاسلوب الأمثل لاحتوائه وتأمينه .

وأخيرا ما يمكن أن نسميه نطاق المغرب العربي حتى بما فيه
البوليساريو وموريتانيا ، وهو أقل خطورة وارتباطا بالاستراتيجية
القومية المصرية البحتة .

هناك ركائز يمكن للقرار المصري أن يستند إليها عند التحرك
في المجال الاستراتيجي العربي أولها أن الأمن الدفاعي والاجتماعي
انما يتوفر في « مناخ القوة » وإذا ما ظهرت الخلخلة في القوى
ظهرت بوادر الخطر والتهديد .. والقوة هنا تعني الاستقرار الاجتماعي
والرخاء الاقتصادي والوقاية الدفاعية كلها مجتمعة في سياسة شاملة .

وثاني هذه الركائز هو ضرورة نزع فتيل « الصراعات من
الداخل » في كل نطاق . والثالث هو أنه طالما قام لأى من القوى

الأعظم « وجود معين » في أى نطاق فذلك يستدعى بالتلازم « وجود مقابل » للقوة الأخرى مما ينهى الأمر الى سياسة المحاور والاستقطاب وأما البديل الثانى فهو قيام عنصر « التوازن فى العلاقات الدولية » مع ملء فراغ القوة ذاتيا ، لن نشير الى أمثلة فى هذا الصدد ايمانا منا بأن القارئ الكريم على وعى والمأم تام بالحقائق المحيطة بنا فى النطاقات العربية الخمس التى أشرنا اليها ، أين يتواجد الشرق وأين يتواجد الغرب فى كل منها وأثر ذلك على سياسة المحاور .

وبصورة أو بأخرى فقد سبق لمصر أن واجهت مثل هذا الخطر فى أواخر الخمسينات عندما برزت فكرة « مشروع ايزنهاور » لملء الفراغ فى المنطقة .

وهنا لابد من الاشارة الى الخطأ الاستراتيجى الذى يتصور أن « انعزال مصر » عن العرب وتحديد حجم تواجدها السياسى والمعنوى فيما حولها من النطاقات الأربع كقيل بأن يبعد مصر عن المشاكل ، اذ الصحيح أن العكس تماما هو ما تشير اليه وقائع الأحداث ، فحيث مصر القوة القادرة القائدة - أو استقرار نسبي وتوازن معقول وبشئ من الضبط أكثر مما سبق يمكن أن تتوازن العلاقات السياسية فى المنطقة العربية

فى رأينا أن الزمن الذى كان ينظر فيه الى « القومية العربية » كشعار والى « الوحدة العربية » كهدف بكل شمولية كلمة العربية . هذا الزمن لم يأت بعد .

ان أوروبا عندما خططت للوحدة ارتضت مرحليا بأن تتلمس الحقائق من أن هناك أوروبا الشرقية ، وأوروبا الغربية ، بل وهناك دون أن يشير أى من الطرفين أوروبا الثالثة المتمثلة فى مجموعة أشباه الجزر فى ايبيريا ، اليونان . . . فهذه مثلا لم تلتحق لا بهذه الوحدة

ولا بتلك ... بل كلما تقدمت مراحل العمل والتطور فعلى كل وحدة سياسية فيها أن تتقدم بطلب انضمام الى السوق المشتركة حيث يبحث ويدقق في ظل الواقع العملى وليس الشعار *

والشئ نفسه الآن ينبغى أن يطرح على نطاق الدائرة العربية . ان جامعة الدول العربية هى منظمة واسعة فضفاضة ولكن من داخلها يمكن أن تتحرك الاستراتيجية المصرية فى « نطاقات محسوبة » وعلى مراحل عمل مخططة *

والمشكلة هنا أمام القرار المصرى الاستراتيجى هى تحديد درجة الوجود المصرى ونوعيته وأسلوب ادارته فى كل نطاق من نطاقات الدائرة العربية التى أشرفا اليها ، وفى ضوء ذلك الخط العام سوف تطرح فيما يلى نظرية استراتيجية عامة قد يكون فيها ما يفيد ويلقى مزيدا من الضوء أمام صناعة القرار المناسب *

الخطوط العامة للاستراتيجية الدولية :

تركز هذه الدراسة فى الأساس على الاستراتيجية المصرية ، ولكن صياغة هذه انما يستوجب للضرورة أن نعرف كما قال الرئيس السادات^(١) « من نحن وأين نحن » ، لأنه من خلال التصور الصحيح للوضع والموقع النسبى يمكن أن ينشأ التصور السليم لمسيرة الحركة الاستراتيجية التى تدبر وتخطط لعلاقات مصر بالقوى المحيطة المؤثرة والمستقبله *

وفى هذا الصدد سوف نستعرض النظرية الاستراتيجية العامة التى قدمها الجغرافى الاستراتيجى ماكيندر (هالفورد) فى عام ١٩٠٥م والتى أجري بعد ذلك عليها بعض التعديلات خلال الأربعينات إبان الحرب العالمية الثانية ، وكذلك التعديلات التى عرضها فيرجيفك لنفس النظرية معتمدين على العرض الذى قدمه الدكتور جمال

(١) خطاب الرئيس السادات فى اول مايو ١٩٧٢

حمدان (١) للنظرية وتعديلاتها والنقد الذي قدمه مجموعة علماء متعددين ، وهي نظرية نستطيع أن نعطي تفسيرات صحيحة وعلامات تنبئ على المستقبل .

وتقوم النظرية على اقليم جغرافي له خصائص خاصة سماها ماكيندر « الهارتلاند » أو (الكتلة القارية) وأن هذه الخصائص تجعله في منعة من الهجوم سواء لتعذر وصول الأساطيل البحرية أو للعمق الهائل .. وبذا تكون هذه الكتلة في مركز القوة الاستراتيجية في أى صراع . كما أن هناك كتلتين أخريين هما الكتلة البحرية وكتلة الهلال الداخلى التى تتقابل مع الكتلة الأولى في منطقة تسمى « منطقة الارتطام Crush zone » ويتنبأ ماكيندر بأن الغلبة النهائية في الصراع الاستراتيجى العالمى فى النهاية سوف تكون من نصيب الكتلة القارية .

ونرى أن هناك ثلاث مؤثرات رئيسية فى الصورة الاستراتيجية الدولية العامة - أولها العامل الجغرافى بكافة مشتملاته الطبيعية والسكانية والاقتصادية - والعامل الحضارى أو على التحديد العلمى والتكنولوجى ثم العامل التاريخى الذى يرتبط بالانسان من حيث هو فى النهاية المحرك والمستفيد والمخترع ، أى المؤثر والمتأثر بالعاملين السابقين .

ونستطيع أن نميز طابعا عاما لحروب ما قبل الصناعة وقوة الآلة ويرتبط هذا الطابع بإمكانيات القوة السائدة فى عصره ، وهذه الحروب تمثلها الحروب النابليونية ، كذلك نستطيع تمييز خصائص حروب العصر الصناعى والتى تمثلها الحروب الألمانية ان صح التعبير أو الحربين العالميتين الأولى والثانية والتى تميزت بقوة نيران أعلى مما زاد من كثرة الضحايا ثم سرعة ايقاع عالية مما زاد من المساحات

(١) الدكتور جمال حمدان - استراتيجية التحرير والاستعمار
كتاب الهلال عدد ٢٠٥ أبريل ١٩٦٨ ص ٢٣٨ - ٢٧٠

المتكسبة خلال العمليات الحربية ، وبالمثل فإن حروب القوى النووية سوف تزيد من قوة التدمير ومساحات الأراضي المحتلة ، ذلك طبعاً بدرجة أكثر بكثير من الحروب الصناعية . وتقودنا هذه النتائج الى أن الدول عموماً تتجه نحو القارية ونحو التركيز في وحدات سياسية كبرى سواء لامكان الاتفاق على الأبحاث التكنية المتقدمة أو لايجاد عمق استراتيجي كافى للمناورة والانتشار في حالات استخدام قوى التدمير النووى ، وعلى سبيل المثال فما يعرف سياسياً باسم أوروبا الغربية كله لا يشكل أمام الضربات الصاروخية والذرية الا عمقاً ضئيلاً دون شك .

والراجع اذن من المقارنة والمقابلة سواء في الاختراعات أو الاستخدامات أن الاعماق والأبعاد سوف تزداد وتتسع في أى حروب أو صراعات مقبلة تمهيداً لأن تصل الى الأبعاد الفلكية والبين كوكبية .

وعلى ضوء النظرية الأساسية لماكيندر وتعريفاتها ثم في ضوء هذه المرتكزات الثلاث التى عرضنا لها ، يمكن القول أن الوحدة الكوكبية للأرض سوف تأتى حتماً ، قد لا يكون بصورة اندماجية كاملة ولكن بصورة اتحادية من قوة مركزية ، ونرى أنها سوف تمر بمراحل ثلاث كما نتصور :

ففى المرحلة الأولى وهى التى يتحرك العالم الآن بصورته المضطربة والديناميكة فى نفس الوقت نحو الاستقرار عليها فسوف ينقسم العالم الى ٣ دوائر رئيسية هى الدائرة الآسيوآوربية والتى تنظم أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى والصين والهند . ثم الدائرة الأورو أفريقية وهى التى ستتنظم أوروبا الغربية الموحدة والقارة الأفريقية حتى الحزام الجنوبى حيث جنوب أفريقيا . ثم الدائرة الثالثة وهى التى ستتنظم الأمريكتين والأوقيانوسية بما فيها اليابان

ومن المنتظر أن يتم تبلور هذا الوضع حتى منتصف الثمانينات أو نهايتها .

وفي المرحلة الثانية سوف تندمج هذه الدوائر الثلاث في دائرتين اثنتين فقط هما دائرة العالم القديم ودائرة العالم الجديد أو الدائرة البرية المركزية بكل أشباه جزرها البحرية باعتبار أوروبا وأفريقيا جزرا لهذه الكتلة القارية والدائرة المحيطية من أمريكا الشمالية والى أليابان مروراً باستراليا وجنوب أفريقيا .

وقد تستغرق هذه المرحلة نحو خمسة عشر عاماً أخرى .

وبذا يدخل العالم قرناً جديداً وهو على أبواب المرحلة الثالثة التي تتشكل فيها الوحدة الكوكبية للأرض .

ويلاحظ أن الاستنتاج لا يشير بالضرورة الى تفوق وسيطرة عقيدة اقتصادية أو مذهبية معينة على عقيدة أخرى إنما ينحصر التصور في المرحلة النهائية لشكل القوى . بل أنه قد تظهر نتيجة تطورات القوى النووية وتكنولوجيا أفكارها نظرية ومذهبية جديدة تعكس علاقة الإنسان بالآلة تماماً كما ظهرت النظرية الشيوعية غداة الانقلاب الصناعي وتطور الآلة في أوروبا .

ونستطيع هنا أن نقر وجهة نظر ماكيندر في تعبيره « ان حركة القطار ضد حركة السفينة لم تتأثر بمقدم الطائرة ، بل أنها تؤكد وتدعم نظريته لأن الملاحة الجوية والقوة الجوية هي بالدرجة الأولى سلاح لقوة البر ، انها بمثابة سلاح فرسان امفيبي جديد في صف قوة البر أكثر مما هو في صف قوة البحر لأن الموقع المركزي المتوسط الذي يمتلكه الهارتلاند ميزة كبرى في الحرب الجوية » (١) .

(١) د. جمال حمدان - المرجع السابق .

(م ١٨ - الاستراتيجية)

وفي الحقيقة فإن استخدامات الهليكوبتر الآن في جنوب شرق آسيا وبصورة محدودة عنها في حرب يونية ١٩٦٧ بسيناء تثبت أفكار ماكيندر فيما يتعلق بخرسان الجو .

والمهم الآن طوال فترة المرحلة الأولى التي أشرنا إليها عاليه أن تبين أين هي « منطقة الارتطام » التي أشار إليها فيرجريف بتعبير نراه دقيقا في تعليقاته على نظرية ماكيندر .

ويتعبير أكثر تحديدا أين مصر وأين العرب من منطقة الارتطام أو التصادم ؟ هل أمامها أو خلفها أو تقع في وسطها ؟ ، فإن مثل هذا التحديد كفيل بأن يلقي ضوءا متزايدا على أشكال ونوعيات الصراع الذي قد ينتظم مصر والعرب اذا جاء في منطقة الصدام وقد يتجنبها اذا بعدت عن هذه المنطقة .

يقول الدكتور حمدان عن ذلك النطاق (١) « نحن نحدد الوحدة الاستراتيجية بنطاق يشمل ألمانيا وشرق أوروبا والبلقان عدا اليونان ثم الشرق الاوسط بما فيه تركيا وايران والمشرق العربي كما نجد له امتدادات في الشرق الاقصى بين السواحل والداخل » .

وفيما يتعلق بشرق أوروبا فنقول أن الدكتور حمدان نفسه قد عاد فقرر أنه الآن يقع كلية في قبضة الهارتلاند ، ثم نتذكر مشروع رباكي وزير خارجية بولندا في الخمسينات والذي ركز على انشاء حزام حيادي بين شرق وغرب أوروبا يمتد من السويد شمالا مرورا بألمانيا والنمسا فجنوبا الى يوغوسلافيا ، وهو شيء قريب جدا من الوضع الحالي في أوروبا عسكريا خصوصا بعد توقيع ألمانيا الاتحادية لمعاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي أخيرا ، ولو أن انضمام ألمانيا الى الوحدة الأوروبية عن طريق السوق المشتركة يخرجها من نطاق الحياد الفعلي الى الانتماء للوحدة الأوروبية .

ولكن الأكثر إثارة للاهتمام فيما يتعلق بالعرب وبالتالي بمصر، هو تحديد الدكتور حمدان بالتخصيص لمنطقة « المشرق العربى » كجزء من منطقة الصدام المتوقعة ، وهو بالقطع ما نرى أننا نوافق عليه ويقع فى دائرة بحثنا هذا مباشرة ، كما أنه يؤثر تأثيرا عظيما على استراتيجية مصر فى حقبة السبعينات سواء فى اتجاهها نحو الوحدة العربية أو نحو القضية الاسرائيلية العربية أو حتى فى علاقتها مع أوروبا الموحدة والقوى الأعظم .

وإذا كان خط الفصل بين الكتلة للقارية والكتلة البحرية واضحا فى أوروبا حيث تفصل السويد والنمسا ويوغوسلافيا واليونان بين الكتلتين ، ثم إذا كان الخط واضحا مرة أخرى ابتداء من الهند حيث يفصل بحر العرب بين الكتلتين ، فإن موقع الفصل ليس واضحا فى المنطقة الوسطى أى فى منطقة الشرق الأوسط والتي نعى بها هنا على وجه التحديد باكستان وإيران وتركيا والجزيرة العربية .

والواضح أن معاهدة العراق - الاتحاد السوفيتى الأخيرة ثم تحرك الشرق نحو الافتتاح على سوريا فى نفس الوقت إنما يعطى مؤشرا عن اتجاه الاتحاد السوفيتى الى محاولة الاحتواء الاستراتيجية لكلا من باكستان - إيران - تركيا ، وفى هذه الحالة فخط الفصل يمر بين شرق المتوسط والخليج العربى عبر الحدود الغربية لسوريا والعراق .

ومما يعطى مؤشرات تتوافق مع هذه الفكرة انها واكبت الزيارة المتوقعة لنكسون للاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٧٢ وهى التى سوف تكون بصورة أو بأخرى « يالطا جديدة » يتم فيها بين العلاتين تحديد مناطق الالتقاء والارتطام وفقا لنظرية ماكيندر سالفة الذكر ولذا يهم الاتحاد السوفيتى أن يسارع بتأكيد وجوده فى العراق ومنها الى سوريا والخليج العربى كآمر واقع مسبق ، ومنها كذلك الحرب

الهندية الباكستانية التي فصلت الى الابد بين باكستان وبنجلاديش قبل ذلك بشهور والتقاعس الضمني للولايات المتحدة عن أن تقدم أى عون حقيقى ادراكا منها لحقائق صراع القوى الأعظم واستراتيجيتها ومنها كذلك مسارعة الولايات المتحدة الى اتخاذ قاعدة بحرية لاسطولها السادس فى اليونان بميناء بيريه وكأنها « رد على على بنجلاديش » متفق عليه بصمت القوى الأعظم وكذا محاولات الولايات المتحدة فى قبرص بأزاحة مكاريوس تأمينا لوجودها ، ومنها كذلك الاضطرابات المتزايدة فى تركيا والقلاقل السياسية فيها المتزامنة مع كل هذه الأحداث والتي ان صدق التنبؤ سوف تنتهى بخروج النفوذ الأمريكى سابق الوجود والتمركز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهذا سوف يكون تسليما واقعيا مرة أخرى من الولايات المتحدة بحدود خط الفصل بين الكتلتين العظمى (١) .

ويبقى اذن أن باقى الجزيرة العربية سوف تكون منطقة حصاد بين منطقتى الكتلتين القارية والبحرية شأنها شأن النمساويوغوسلافيا واليونان أى منطقة تصادم يكون للاطراف الدولية الأعظم حق المناورة فيها .

ومما تجدر الإشارة اليه أن كل من الكتلة القارية السوفيتية ، والكتلة المحيطية الامريكية بها موارد بترولية كافية ، وأما الكتلة البحرية الاوروأفريقية فاذا أخرجنا منها بترول الخليج والجزيرة العربية فان موارد الجزائر وليبيا ومصر لاتعتبر موارد كافية وان كان يقال أن هناك موارد بترولية فى نيجيريا ، واذا ألقينا النظر نجد أن بترول الجزيرة العربية بمقارنته ببتترول شمال أفريقيا يعكس نسبة ٢ : ١ تقريبا سواء فى الكمية أو العائدات ، وطبقا لاحصاءات

(١) حاشية مضافة فى سبتمبر ١٩٨١ ماذا عن احتلال أفغانستان وأحداث إيران . وكلها صممت عنه الكتلتين الأخرى .

جامعة الدول العربية عام ١٩٦٩ تستطيع تبيان الصلة بين القوة والوحدة
التالى (١) :

القطر	الانتاج	العائد	(بالمليون)
	بالطن	بالجنيه	
العراق	٧٣٠	٢٠٣	
السعودية	١٤٠	٤٢٤	
الكويت	١٢٧	٣٠٠	
قطر واتحاد الامارات			

	٩٩٧	٩٢٧
ليبيا	١٢٦	١٥٣
الجزائر	٤٣	١٢٠
مصر		
	١٦٩	٢٧٣

هذا فضلا عن بترول ايران وكله يتجه بالأساس الى منافذ
الاستهلاك الأوروبية . وهذا يوضح الى أى مدى تكون موارد
بترول الخليج حاسمة وحيوية وبالنسبة للكتلة الأوروبية أفريقية . مما
يجعل أوروبا تسعى لأن تؤمن منطقة الشرق الأوسط لصالحها أو على
الأقل تؤمن هذه الموارد البترولية ، خاصة وأن الكتلة القارية بترولها
في القوقاز ورومانيا والكتلة المحيطية بترول الأمريكتين بعكس
الكتلة البحرية (أوروبا) التى تعتمد على البترول العربى أساسا (٢) .

(١) كتيب العالم العربى .
(٢) أحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ غيرت نوعا من هذه الموارد
بدخول بترول بحر الشمال الاسكتلندى للانتاج ومصانع الخزن
والتكرير الهائلة فى هولندا — وللبترول استراتيجية خاصة وعميقة
تستدعى افراد دراسة خاصة به (١٩٨١) .

ولسوف نرى مع الزمن أثر هذه النظرية أو النظرة الاستراتيجية العامة على حركة الاستراتيجية المصرية في السبعينات وما بعدها سواء في علاقتها بأوروبا أو بالقوى الأعظم أو في المجال العربى والداخلى أو في فرض أسلوب معين لتسوية الصراع المصرى العربى - الاسرائيلى .

فاذا أضفنا الى هذه الحقائق الاستراتيجية الأحداث الجارية الآن في المنطقة من باكستان الى ليبيا (مرورا بأفغانستان - ايران - تركيا - السعودية - لبنان) مما قد يساعد على تحديد منطقة الارتطام سالفة الذكر - مما ينبغى أن يكون تحت بصر وملء ذهن ونصور صانعى القرار الاستراتيجى ومخططوه في المنطقة العربية حتى يصدر قرارها بعد ذلك منسجما مع روح العصر وحقائقه ، ومؤمنا لها من قوة الصراع .

والله المستعان .

عملة انسانية واحدة

((ان من افضل ما اخترعته العبقريّة الانسانية اختراع السلام))

وبعد فقد قطعنا معك أيها القارئ الكريم نيفا وثلاثين عاما في دراسة مسيرة الاستراتيجية القومية المصرية في نشأتها وتطورها ، في مراحل صناعة القرار الاستراتيجي وفي مراحل تطبيقه في السياسات الدفاعية والسياسات العربية والاقتصادية التي توصل الى تنفيذ الاستراتيجيات المختلفة .

فانه كما تروى الأساطير كانت هناك .. من نحو مليون سنة قبل ميلاد المسيح قبائل السير التي تسكن الجبال الفقراء وقبائل البحر التي تقطن الساحل وكانت الأولى قبائل رعوية جافة والثانية من صيادي البحر الاكثر ليونة وأنه دار بينهما صراع مرير مدمر بحيث لو لم تعرفا السلم لما عاشت الانسانية الى اليوم .

لذلك فان السلم والحرب يكادان أن يصبحا وجهان لعملة الانسانية الواحدة ولعل القرآن العظيم كان أبلغ ما يكون معنى وأوجز ما يكون عبارة في هذا الصدد اذ يقول (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض .. لفست الأرض) . كما يقول « وان جنحوا للسلم فاجنح لها » .

بل أنه في كثير من الأحيان — ربما طبقا للنظرية العلمية التي تقول ان الشيء يخلق نقيضه — تجد أشد دعاة السلام الحقيقي هم الذين يصرون على الاستعداد للحرب رغم كل قسوتها ومرارتها وطولها لانه يغير تحقيق ظروف مادية ملائمة فان السلام يصبح في واقعه فترة قصيرة للتجهيد لحرب أخرى أكثر ضراوة .

ونجد أن العلم الانساني خلق في علم الحرب ما يعرف بالتطور وهو وجود السلاح وسلاحه المضاد مثل صراع الدرع والمدفع خارق

الدروع أو الطائرة وغريمتها الطائرة الاعتراضية أو صراع الصاروخ والصاروخ المضاد وأخيرا صراع الرادار ووسائل التعين الرادارية والتشويش الالكترونى .

وهذا التطور التكني الهائل يجعل الفيصل الحقيقي لميزان الحرب ليس للمعدة بقدر ما هو الإرادة والتصميم الانسانى .

وذلك ما جعل الاستراتيجية الحديثة تعرف الحرب بأنها (قهر ارادة الخصم للتسليم بما هو مطلوب كهدف) .

وما بقيت ارادة الشعب واعية حية فليس هناك مجال للقول بالنصر أو بالهزيمة .

وذلك نفسه ما جعل الحرب الآن تعرف بأنها « الحرب الشاملة » فهي لا تقاس بقوة الجيوش فحسب بل بالطاقت الصناعية والزراعية والاقتصادية والمعنوية مجتمعة ، وذلك أيضا ما جعل ألمانيا واليابان مهزومتا الحرب العالمية الثانية هما من أكبر القوى الصناعية فى عالم اليوم ، وهو نفسه الذى يحرك العالم للتجمع فى وحدات قارية : شرق أوروبا — غرب أوروبا — أمريكا الشمالية — الصين — الهند . . . كلها وحدات عظمى عددا وطاقة .

وفى مكنة العرب والمنطقة أن يخلقوا لأنفسهم مثل هذه المكنة بتجميع طاقتهم وحسن تسييرها ، فى ظل عمل موحد واعى — مصر هى وحدها — المقادرة على أن تدفعه وتتحرك به ، ولن تفعل مصر ذلك الا بعد تثبيت أركان مجتمعيها وتفجير كوامن طاقتها . وهذا لن يتأتى الا من خلال استراتيجية قومية سديدة .

وذلك كان — قارئى الكريم — هو محور حديثنا السابق وهدف دراستنا فى مسيرة الاستراتيجية المصرية — والله الموفق .

ثبت المراجع

أولا - دوريات وجرائد

- مجموعة مقالات بصراحة جريدة الاهرام - الاستاذ محمد حسنين هيكل .
- مجموعة مقالات حديث الأحد - الاهرام - الاستاذ أحمد بهاء الدين .
- مجموعة مقالات دائرة الحوار - الاهرام - حديث للسيد / محمود رياض وزير الخارجية المصري السابق .
- الاهزام الاقتصادي أغسطس ١٩٦٦ - مقال د. بطرس غالي .
- مجلة السياسة الدولية العدد الخامس عام ١٩٦٦ - الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الجديدة - د. بطرس غالي .
- ندوة دراسة خط أنابيب البترول - نقابة المهندسين - ابريل ١٩٧٢ - د. مصطفى خليل .
- مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر .
- مجموعة خطب الرئيس أنور السادات .
- جريدة الجمهورية .
- فصول من كتاب وصيتي - الرئيس السادات - جريدة الجمهورية .
- مجلة المصور القاهرية - حوار مع الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء السابق .
- مذكرة الدكتور أحمد أبو اسماعيل وزير المالية السابق ١٩٧٦/٥/١٢ .

ثانيا - كتب

- فكر عبد الناصر - موسوعة عبد الناصر - المهندس حسين طنطاوي .
- البحث عن الذات - بقلم الرئيس أنور السادات .
- من فلسفة الثورة الى الميثاق - لواء سامي الغمراوي - دار النهضة العربية .
- استراتيجية الاقتراب الغير مباشر - ليدلهارت - مطبوعات القوات المسلحة .
- قائد البانزر - مارشال جوديريان - مطبوعات القوات المسلحة .
- الميزان العسكري في العالم ١٩٧٣/٧٢ - معهد الدراسات الاستراتيجية لندن - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت .
- الحرب - كلوز فتر - مطبوعات القوات المسلحة .

- الاستراتيجية العسكرية السوفيتية - مارشال سوكولوفسكى
رئيس اركان الجيش السوفيتى سابقا - منشورات عالم
الكتب بيروت .
- كتيب العام العربى .
- استراتيجية التحرير والاستعمار - د. جمال جمدان - كتاب
الهلال عدد ٢٠٥ ابريل ٨ ١٩٠ .
- الاستراتيجية - وحرب السادس من اكتوبر - د. عبدالعزيز
رفاعى ، لواء محمد الطنطاوى - دار النهضة العربية .
- حرب رمضان الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة - لواء حسن
البدرى ، لواء طه المجدوب ، عميد ا.ح ضياء الدين زهدى -
الشركة المتحدة للنشر والتوزيع .
- وثائق حرب اكتوبر - الاستاذ موسى صبرى - المكتب المصرى
الحديث .
- أوربا الجديدة حاضرها ومستقبلها - جورج لختيم - دار
القاهرة للطباعة والنشر .
- التجارة الخارجية لاسرائيل - د. محمد احمد صقر -
مؤسسة الرسالة عمان - الاردن .
- مذكرات الجنرال ديفيند اليعازر - رئيس اركان الجيش
الاسرائيلى السابق .
- تقييم الخطة الخمسية الاولى .

المؤلف

- * تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٤٨
- * خدم في القوات المسلحة حتى عام ١٩٦٨ برتبة عقيد أ.ح
- * اشترك في دورات تدريبية في إنجلترا والاتحاد السوفيتي
- * خدم في جميع مسارح العمليات العربية في القناة - سيناء - فلسطين - سوريا - اليمن - الجزائر
- * أنشأ أول قاعدة امداد عسكري بحرية في الحديدة باليمن
- * له عدة كتب عسكرية وكتاب عن عمليات اليمن والعديد من المقالات في الجرائد والمجلات المتخصصة وبحث عن « أثر الظروف الجغرافية والسياسية في النقل في مصر » .
- * شغل وظيفة وكيل أول وزارة النقل ، رئيس الامانة الفنية للمجلس الاعلى للنقل الداخلى ثم رئيسا لمجلس ادارة شركة أتوبيس شرق الدلتا
- * اتم دورة ادارة عليا في النقل في كلية النقل البريطانية عام ١٩٧
- * زار جميع البلاد العربية ومعظم دول أوروبا
- * عضو الاكاديمية الدولية لادارة الاعمال
- * حائز على نوط الجمهورية العسكرية من الطبقة الاولى وعدة اوسمة وأنواط أخرى .

(الفهرست)

ص ١ - ص ٢	— اهداء
ص ٣ - ص ٦	— مقدمة
ص ٧ - ص ١٦	— عن الاستراتيجية
ص ١٧ - ص ٥٤	— ميراث الاربعينات
ص ٥٥ - ص ٧٦	— ميلاد الاستراتيجية المصرية
ص ٧٧ - ص ١١٢	— الصراع الصامت
ص ١١٣ - ص ١٤٥	— الصراع الصاخب
ص ١٤٦ - ص ١٨٥	— الصمود
ص ١٨٦ - ص ٢٠٨	— صراع الوقت
ص ٢٠٩ - ص ٢٢٨	— الاختيار
ص ٢٢٩ - ص ٢٤٧	— قرع الطبول
ص ٢٤٨ - ص ٢٦٢	— اغصان الزيتون
ص ٢٦٣ - ص ٢٧٨	— اجراس السلام
ص ٢٧٩ - ص ٢٨٠	— الافق المنظور
ص ٢٨١ - ص ٢٨٢	— عملة انسانية واحدة
	— ثبت المراجع
	— المؤلف

الناشر
دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبدالقادر شريف - القاهرة